عدد 4 — 3 شوال 1436 (20 يوليوز 2015)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2014 - 2015 : دورة أبريل 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(دورة أبريل 2015)

صفحة

• محضر الجلسة التاسعة عشرة بعد الألف ليوم الثلاثاء 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) 304

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة العشرين بعد الألف ليوم الأربعاء 22 من شعبان 1436 (10 يونيو 2015) 331

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

• محضر الجلسة الحادية والعشرين بعد الألف ليوم الاثنين 27 شعبان 1436 (15 يونيو 2015) 360

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

• محضر الجلسة الثانية والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 28 من شعبان 1436 (16 يونيو 2015) 385

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثالثة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 28 شعبان 1436(16 يونيو 2015) 403

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

صفحة

- مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛
- مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة الخامسة من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛
- مشروع قانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

• محضر الجلسة الرابعة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 6 من رمضان 1436 (23 يونيو 2015) 412

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الخامسة والعشرين بعد الألف ليوم الثلاثاء 6 من رمضان 1436 (23 يونيو 2015) 440

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛
- مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل؛
- مشروع القانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

محضر الجلسة رقم 1019

التاريخ: الثلاثاء 21 من شعبان 1436 هـ (9 يونيو 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور؛ ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة ترحما على ضحايا فاجعة واد الشراط، والتي أودت بحياة مجموعة من الأطفال الرياضيين غرقا، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يتغمدهم بواسع رحمته، ويلهم أهليهم وذويهم الصبر والسلوان، إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ .

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلاَمٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

والآن أستسمح المجلس الموقر لإعطاء الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا جميعا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل السيد أمين المجلس مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

أحيل على المجلس الموقر من السيد رئيس الحكومة مشروع قانون رقم 116.12 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة يومه الثلاثاء 9 يونيو 2015، وهم خديجة الغامري، عزيز مكنيف، جمال الدين العكرود، الصبحي الجيلالي، حفيظ وشاك، عادل المعطي، محمد احسايني، الغازي اغاربة، سعاد لغماري، أحمد شد، الهاشمي السموني، محمد الكبوري، لحسن بلبصري، لحسن بوعود، لحسن لعواني، محمد القلوبي، عبد الرحيم عماني، مولاي امحند المسعودي، إبراهيم فضلي، جمال السكاك، محمد القندوسي، محمد الزعيم، فريدة النعيمي، محمد بنطالب، إبراهيم بنديدي، عبد الرحيم عثمون، حسن بلمقدم، أحمد احميدي، عبد الرحيم واعمرو، محمود عرشان، عزيز مكنيف، دحمان الدرهم، عمر حداد أحمد بابا، امبارك النفاوي، عبد الرحيم الرماح، جماخ بوزكري، بنجيد الأمين، عبد السلام اللبار، عبد العزيز العزابي، عبد الغني مكاوي، كافي الشراط، محمد طريبش، محمد يرعاه السباعي، عمر المكدر، الحو المربوح.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد يوم غد الأربعاء 10 يونيو 2015 على الساعة 11 صباحا مع الجلسة المخصصة لتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة حول مواضيع اتفاقيات التبادل الحر الحصيلة والأفاق، وضعية ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، أية سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي؟ وما هي تدابير الحكومة لتطوير هذا القطاع؟ وما هي إجراءاتها لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات لجعل هذا القطاع رافعة لتنمية الفلاحة والعالم القروي.

كما سيعقد المجلس المستشارين يوم الاثنين 15 يونيو 2015 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال جلسة عامة ستخصص لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2013.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتأخير السؤالين الموجهين لوزارتها إلى آخر الجلسة، لارتباطها بالتزامات حكومية طارئة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية التي توصلت بها الرئاسة لغاية يوم الثلاثاء 9 يونيو 2015، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤلا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، سؤال واحد منها آني موجه لقطاع الشؤون العامة، و18 سؤالا عاديا موجهة لقطاعات: التجهيز والنقل، السكنى، الشباب والرياضة، الطاقة والمعادن، الثقافة، التضامن، النقل، البيئة، الماء، التعليم العالي.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك حول صيانة الطرق الثانوية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

هناك جهود مهمة تبذل على مستوى توسيع الشبكة الطرقية ببلادنا، لكن هناك العديد من الطرقات الثانوية لا زالت تعاني من تدهور خطير، يجعلها غير صالحة للقيام بدورها، وهناك البعض منها برمج ولا زال بناؤها لم يتم.

عليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى مراقبتكم لأوضاع الطرق الثانوية، وما هي تدابير الصيانة التي تقومون بها لمنع تدهور حالتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، وهو سؤال يتكرر باستمرار، نظرا أولا لدور الطرق في الحركة الاجتماعية والاقتصادية ديال البلاد ديالنا، ولكن أيضا نظرا اللي فعلا كما أشرتم إليه أنه هناك، أولا، جزء من الشبكة الطرقية يحتاج إلى صيانة، واسبق لي اخبرت بأنه الشبكة الطرقية ديالنا اللي كتوصل.. كنتكلم على اللي هي مصنفة، ما كنتكلمش على الشبكة الطرقية داخل المدار القروي، يمكن نشيرو لو أثناء النقاش أثناء الجواب على السؤال.

تقريبا 57 ألف كلمتر، ومن هاذ 57 يالاّه تقريبا يعني حوالي 34 ألف، يعني 41 ألف اللي هي معبدة، بمعنى ما تبقى هي (en état de piste)، ففي هاذ 41 ألف في 2012 كانت نسبة الجودة ديالها وحسنة تقريبا 53%، الآن الحمد لله وصلنا لـ 58%، كسبنا نقط، لأننا درنا واحد المخطط ينبني على ماذا؟

بقدر ما نستمر في توسيع الشبكة، كما أشرت، في الطرق السيارة، في الطرق لابد أن نقوم بصيانة ما هو موجود، وإلا غادي يكون الكلفة ديالو مضاعفة إذا تم التخلي عليه، والدليل هو ما نحن بصدده.

الميزانية المقدرة ديال الصيانة باش نعطيكم الأرقام، الميزانية ديال الطرق كلها حوالي 5 المليار ديال الدرهم، إلى حيدتي منها الطرق السريعة، حيدتي منها واحد العدد ديال الأمور، الالتزامات والديون ديال العالم القروي اللي كنخصصو فيها واحد 88 مليون ديال الدرهم، فعندنا تقريبا واحد المليارو 300 مليون ديال الدرهم، كنديرو منها سنويا الحمد لله في هاذ الثلاث سنوات الأخيرة ما ابقيناش أقل من 2000 كيلومتر، ولينا كنديرو ما بين 2000 إلى 2500 كيلومتر ديال الصيانة.

اللي مطروح الآن، طبعا البرنامج اللي أعددناه هو أننا غنحاولو نسرعو بصيانة 10.000 كيلومتر باش يمكن لنا نكسبو نقط أكثر، وغنمشيو نركزو في الجزء الأول على فين كاينة 80% ديال حركة السير، والجزء الثاني لحركة السير ما بين متوسطة أو ضعيفة اللي كتعلق بالطرق المصنفة اللي عندها دور ثانوي إن صح التعبير، ولكنها مثل إقليمية، عندها دور فلاحي، عندها دور اقتصادي، عندها فك ديال العزلة.

بالإضافة لهاذ الشي، التحدي اللي مطروح الآن هو ما أنجزناه في العالم القروي لابد من الصيانة ديالو، والذي يؤخذ بعين الاعتبار إن شاء الله ابتداء من السنة المقبلة في البرنامج القروي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاشتراكي، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا، السيد الوزير، كما قلتم، السؤال يتكرر لماذا؟ لأن المواطن المغربي أو الرأي العام المغربي يلاحظ عن كثب على أن هناك ضعف فيما يتعلق بالجودة في بعض الطرق، أنا ما كنقولش كلشي، (l'autoroute) مزيانة، كلشي كيعرفها مزيانة، ولكن بعض الطرق الإقليمية والثانوية وضعيتها هي غير سليمة، السيد الوزير، وهاذ الشي ملموس بالعيان.

ثانيا، اعلاش احنا طرحنا هاذ السؤال، السيد الوزير، للمرة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة؟ لأننا نلاحظ بأن المشكل هو في تسريع الوتيرة ديال الإنجاز، ونعطيكم مثال، مثلا على مستوى إقليم وزان كاين واحد الطريق إقليمية 4104 التي تمر بين دوار الحمرية إلى الطريق الإقليمية 4103، هاذ الطريق، السيد الوزير المحترم، تم توقيع اتفاقية بشأنها سنة 2005 من طرف المجلس الجماعي السابق، في عهد الحكومة السابقة، ديال السيد إدريس جطو، والجماعة القروية أدت المستحقات ديالها اللي هي الجماعة ديال زومي، ووزارة التجهيز حتى هي أدت المستحقات ديالها مشكورة، ولكن تسريع وتيرة الإنجاز هاذ الشي اللي ما كيبغيوش يتيقوه المغاربة، الطريق توقعت في 2005، الإنجاز ديالها بدا حتى 2014، وللأسف ملي ابدا الإنجاز ديالها، كاين المواطنين راسلوا الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، عندهم واحد مجموعة الملاحظات.

وبعض المقاولات، سامحهم الله، أنا ما كنقولش كلشي، المقاولة التي عهد إليها بالصفقة لم تمتثل حتى للملاحظات ديال المهندس ديال التجهيز. خرجت اللجنة تحت إشراف مديرية التجهيز الإقليم ديال وزان، ورصدت مجموعة من الاختلالات، ورغم ذلك المقاولة ما داتهاش فيها، كاين محضر أنجز في الموضوع، ومازال الأشغال رغم تشكي الساكنة، وها هي الشكاية، السيد الوزير المحترم.

ما ينسحب على إقليم وزان، كينسحب أيضا على إقليم شيشاوة، كينسحب أيضا على الإقليم ديال بولمان، كاين واحد المجموعة ديال الاختلالات، وبالتالي، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، أنا ابغيت غير واحد التوضيح من طرفكم، احنا اليوم الحكومة العمر ديالها قريب تمشي، يعني ثلاث سنين ونصف، ابقى عام ونصف.

البرنامج الوطني الثالث.. هذا الدستور، السيد الوزير، ما خصكش تتقلق، لأن العمر ديالها هو خمس سنوات، 3 سنين ونصف دازت، البرنامج الوطني الثالث مازال ما مفعلش على أرض الواقع.

في هاذ الاتفاقية، السيد الوزير، هاذي ديال 2000 البرنامج الوطني الثاني 2005، احنا كنقولو بأن المواطن ولا البرلمانيين ولا رؤساء الجماعات يلاحظون على هاذ الحكومة بأنه كاين هناك تلكؤ واضح فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الوطني الثالث المتعلق بالعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب في بضع ثوان.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

ببساطة، أنا كنعتقد ما أنجز في وزان بصفة عامة في ثلاث سنوات، أنت تعلم أكثر مما أنجز في 10 سنوات السابقة، الأرقام عندكم، وشيشاوة اللي تكلمت عليها وبولمان اللي تكلمت عليه، لأن امشينا للأقاليم الصغيرة، أعطينها حقها الذي لم تكن تناله في السابق لاعتبارات ما ندخلش في التفاصيل.

البرنامج الثالث، قلنا ننهي البرنامج الثاني، وغادي ينتهي في 2015 مع بعض الاستثناءات، لأن بعض الجماعات باقي كنسالوها 900 مليون ديال الدرهم، 90 مليار، وغنبداو الآن في آخر الإعداد للبرنامج الثالث اللي غيبدا إن شاء الله في 2016.

قضية الجودة نتمنى نتوصل، ألغينا عدد كبير من الصفقات، وأخرجنا عدد كبير من الشركات من نظام التصنيف لأنها لم تلتزم، لما يوصلنا هاذ الشي غناخذو القرار فيه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه الأضرار التي تسببها الأمطار والتقلبات الجوية بالطرق الوطنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.. فريق التجمع الوطني للأحرار، إن لم يكن حاضرا سنؤجله إلى حين حضور المعني بالأمر.

وننتقل إلى السؤال الموالي، السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه ارتفاع الأسعار قبل حلول شهر رمضان. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم تأكيدكم على أن الطاقة التخزينية متوفرة والتطمينات التي تلجأ إليها السلطات العمومية في المغرب في كل عام، تشهد بعض المنتجات ارتفاعا في الأسعار خاصة في الأيام الأولى من الشهر الفضيل، ويعزى ذلك إلى أن بعض الأسر تسعى إلى تأمين مخزون كافي من المواد في بداية رمضان، ما يحدث خللا بين العرض والطلب يفضي عادة إلى ارتفاع الأسعار. ومما يزيد في المضاربة هو تبني بلادنا منذ سنوات قانون حرية الأسعار والمنافسة، الأمر الذي يستغله الوسطاء لضرب القوة الشرائية للمواطنين، خاصة الطبقة المعوزة.

وتنويرا للرأي العام الوطني، نسائلكم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين وطمأنتهم بخصوص الأسعار في شهر رمضان الكريم؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كتذكروا أنه في الأسبوع اللي فات جيت لهنا، ووضعت من خلال الأسئلة ديال واحد عدد السادة النواب الرؤية والتدابير اللي اتخذت الحكومة فيما يتعلق بمراقبة الأسواق وتزويد الأسواق، وأن هاذ التدابير انطلقت في فاتح يناير 2015. اللي كاين هو ضاغطين علينا اشوية، أنا عاد قلتها في مجلس النواب، غنعاود نكررها قدامكم، ضاغطين علينا اشوية من خلال الإعلام ومن خلال واحد عدد الترويج ديال الكلام، الناس اللي خدامين في صف الاستيراد.

احنا ما يمكناش نحلو الديوانة ديالنا لهاذ المواد في وقت رمضان لأن المحصول ديالنا كافي، والمخزون ديالنا كافي، المخزون اللي عندنا والمحصول ديالنا هاذ الناس ابغاو باش يطيح السوق من خلال الواردات، احنا ما قابلينش هاذ القضية هاذي. المخزون ديالنا كافي للمغرب في واحد العدد ديال المواد، راني اعطيت لكم مذكرة عن طريق الرئاسة ديال المجلس، وهنا في الجلسة اللي كنقول لكم 14 مادة ها المخزون ديالنا.

بطبيعة الحال قبل رمضان ديما كيكون اشوية هاذ.. احنا له بالمرصاد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي، تفضلوا فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد بحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم، وما نأمل إليه، السيد الوزير، هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى التصدي للوسطاء الذين يستغلون المناسبات للاغتناء على حساب المواطنين الضعفاء، وذلك بشتى الوسائل كتخزين السلع واستغلال غياب لجان المراقبة للزيادة في أسعار المواد الغذائية.

ومرة أخرى نهيب بكم، السيد الوزير المحترم، إلى تكثيف الجهود لتفعيل آليات المراقبة على مختلف الأسواق الوطنية حتى تتصدوا لكل من تخول له نفسه الاغتناء أو الارتزاق على جيوب المواطنين.

وقد أكدت التجارب السابقة أنه عند حلول شهر رمضان تعرف بعض المواد، رغم وفرتها، ارتفاعا مهولا، ولاسيما منها الكثيرة الاستهلاك في هذا الشهر الفضيل.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم فيما تبقى من الوقت للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

ما نكرهش تزيد علي اشوية، السيد الرئيس، ما داخلاش هاذي في الهضرة ديالي، امشات جوج دقايق.. جوج الثواني. على كل حال هاذ الكلام اللي قلت، السيد المستشار، كنحييك عليه، لأنه في الحقيقة كتوجه واحد النداء للناس اللي كيتاجروا في شهر رمضان أنه يراعي اشوية للمواطنين.

احنا ما عندناش القدرة باش نديرو حارس ومراقب قدام كل حانوت، دابا غادي نعطيكم مثال خرج، تقلبت الدولة المغربية في الصحافة، خرجت تصويرة كتقول هاذ المواد كلها تالفة، ومقال، ما عندنا المدينة، ما عندنا فين، شي باس ما كاين، ابدينا نقلبو بأجهزة الدولة، التصويرة لقيناها تصويرة ديال السنة اللي فاتت، وديال الصيف، ملي سولنا هاذ الصحافة ما كيقولش، كي غنديرو؟

حتى المواطنين خصهم يعاونونا، كاين هاتف أخضر عند وزارة التجارة والصناعة، كاين هاتف عند (l'ONSSA) بالنسبة للمواد اللي خايبة وما خاصهاش تستهلك، خص المواطنين يعاونونا.

رجال المراقبة منعنا (الله يخليك، السيد الرئيس، ثانية)، منعنا المراقبة الفردية. اليوم، المراقبة غادي تكون بلجان، اللجنة اللي تابعة.. المسؤول اللي تابع للعمالة ومعه وزارة التجارة ومعه وزارة الصحة ومكتب صحي بلدي، إلى غير ذلك، ومعه الغرف. وبالتالي، اخذينا جميع الاحتياطات، الله سبحانه وتعالى غادي يعاونا ندوزو كلنا رمضان في ظروف حسنة.

شكرا السيد الرئيس على سعة صدركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وسنرجع إلى السؤال الثاني الذي هو موضوعه الأضرار التي تسببها الأمطار والتقلبات الجوية بالطرق الوطنية. الكلمة لأحد السادة

المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السؤال من أجل السلامة الطرقية، نريد مساءلة السيد الوزير هل هناك تشخيص للحالة الطرقية الوطنية وإصلاح التضررات التي تلحق بها من خلال التحولات الجوية وما يقع من مضاعفات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، وهو سؤال مهم، اعلاش؟ لأنه الأولى مرتبط بالحالة العادية، خليني نقول لك سابقا كانت تنجز الطرق بنفس الطريقة في نفس الأماكن بنفس الأجواء، ابحال اللي كنديرو في الجبل، ابحال اللي كنديرو في السهل، ابحال اللي كنديرو في الصحراء.

اخذينا قرار في إطار الإصلاح ديال قطاع البناء والأشغال العمومية، وتجي المناسبة إلى كان ممكن نعرض عليكم الإصلاحات اللي قمنا بها، واللي كنقومو بها أننا غنوعو التقنيات المناسبة، ما غيمكنش منطقة ديال الغرب اللي كتجي دايما الشتا فيها كثيرة، والمنطقة اللي كتكون فيها الشتا كثيرة في تاونات ولا مناطق أخرى نستعملو نفس الطريقة في منطقة جافة، في حين كاين إمكانية نديرو تقنيات اللي كانت ابدات في الثمانينات، وألغيت لأسباب معينة، يمكن يجي الوقت نتذاكرو عليها، الآن أرجعنا ما يسمى بالتقنيات البديلة التي تناسب حالة الطقس، ولكن تناسب أيضا الجبل واهتزاز الأراضي، هذا التوجه الأول.

المسألة الثانية، هو فعلا العالم يعرف من كان ينتظر أن غادي تكون الفيضانات في الجنوب بالشكل اللي كانت، فأكيد وانت ما يمكنش تديرها في الميزانية، أنتم تعلمون الميزانية تبنى على الأمور العادية، يعني كتبقى واحد الميزانية ابحال الصندوق ديال الكوارث اللي كيعاون.

فهاذي غناخذوها بعين الاعتبار، مع العلم على أنه بناء القناطر بالخصوص، السيد المستشار المحترم، الآن في إطار ما نعده من برنامج، سيأخذ بعين الاعتبار هذه التقلبات ديال الأجواء باش نبقاو الصيانة تكون أقل كلفة، ولكن الديمومة ديال هاذ الإنجازات أن تكون ديمومة متحكم فيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

نشكرك السيد الوزير.

بمعنى أن هناك استدراك للوضع، استدراك للوضعية أنه كانت هناك أخطاء في السابق، والآن هناك واحد الوضعية ديال الاستدراك. الذي نتمناه هو التواصل مع المواطن، بمعنى أنه التشوير والإشارات في المحال أو أماكن الخطر أن يجب أن تتشدد فيها المراقبة، وكذلك أن تشدد فيها المعايير للحماية والوقاية، ريثما تصان هذه الأماكن.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، في بعض الأماكن كاين تقصير، لأنه وصلتني شكايات من عند المواطنين في بعض الأقاليم، ما كنديروش التشوير اللازم المناسب لما تمت الإشارة إليه، واخذيناه بعين الاعتبار.

لكن، غادي نبغي نقول لك واحد القضية، ما عندو معنى، وهاذي من الأمور التي أدخلناها في العمل ديالنا، ما عندو معنى كل سنة نديرو صفقات ديال التشوير.

الآن، في إطار القانون اللي صدر ديال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، غنبداو نديرو شراكة مع القطاع الخاص، كل شركة غنعطيوها جزء من الشبكة الطرقية، تضمن لنا التشوير الدائم لمدة سنوات. الآن، راه كنتفاوض مع الإخوان ديال المالية باش نوجدو الطلبات ديال العروض.

ما عندها معنى الشبكة الطرقية اللي هي مهيكلة، كل عام نبقاو نساينو الصفقات والدراسات، غنوليو كنشريو الصيانة لسنوات متعددة، كتدير صفقة مع شركة كتعطيها واحد 300، 400، 500، 1000 كلمتر، وكتقوليها نضمن الجودة ديال الطريق لمدة خمسة سنوات، ها المقابل سنويا.

هذه كما قلت لك تقنيات جديدة، نوع من الصفقات الجديدة، صحيح يحتاج إلى أرضية قانونية هي اللي وجدناه في إطار القانون ديال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

كيحتاج أيضا الشركات الوطنية، وأنا أتوجه إليها أنها التي تعتمد

التقنيات السابقة باش تشتري وتقتني التقنيات الجديدة، باش ما تسماش اغفلناها وفضلنا بعض الشركات القليلة، راه منذ 2013 واحنا كنخبروهم أننا سنعتمد وسائل جديدة، تقنيات جديدة باش يكونوا مؤهلين لهاذ النوع الجديد من الصفات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وموضوعه استفادة الطبقة المتوسطة من السكن. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

أرجوكم قبل إعطاء الكلمة للسيد المستشار، عندي رجاء من السادة الحاضرين أو الزائرين للمجلس الموقر أن يكفوا عن الكلام، حتى نضمن جميعا الاحترام الواجب لقاعة الجلسات العمومية بالبرلمان، والشكر لكم مسبقا على تفهمكم.

الكلمة للسيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

في إطار برنامجها الحكومي، التزمت الحكومة بتقديم منتوج سكني لفائدة الفئات المتوسطة. من أجل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل هذه التعهدات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.

فعلا، هناك التزامات أخذناها على عاتقنا في التصريح الحكومي، ثم في مختلف قوانين المالية المرتبطة بالسكن الموجه للفئات المتوسطة، وأدخلنا عدد من الترتيبات، أصل مباشرة إلى نهاية هذه الترتيبات، لأقول بأنه الأمر يتعلق بسكن، بسومة للمتر المربع سقفها 7200 درهم، مع احتساب جميع الضرائب، على أساس أن تكون المساحة ما بين 80 مترو150 متر، وهناك دفتر تحملات الذي يفرض عدد من الشروط التي يتعين توفيرها في هاذ السكن.

في هاذ الاتجاه، أعترف لكم بأنه رغم التحفيزات التي قدمناها على هاذ المستويات، وهي تحفيزات موجهة للمشتري، وليست كما هو الشأن بالنسبة للسكن الاجتماعي، تحفيزات موجهة للمنعش العقاري، حيث أنه أعفينا المشتري من رسوم التسجيل ورسوم المحافظة العقارية، ما يناهز تقريبا واحد 5% من القيمة ديال الشقة، ورغم ذلك ليس هناك انخراط حقيقي قوي للخواص، المنعشين العقاريين، على هذا المستوى.

رغم ذلك، تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات، 35 تقريبا، اللي كتشمل 14 ألف وحدة سكنية، وبدورها العمران التزمت بإنجاز 3860 وحدة، من ضمنها 2500 اللي خضعت للاتفاقيات، وهي الآن على أي حال في طور الإنجاز، وهو عدد لا يصل إلى 20.000 على الأقل اللي وقعنا عليها مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين كدفعة أولى، علما بأننا لا ننتظر في هذا المجال نفس الانخراط اللي عرفناه على مستوى السكن الاجتماعي، لأن الفئات المعنية أقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هاذ التوجهات. المهم، السيد الوزير، احنا تنقولو بأنه نكونو واقعيين بأن هاذ الثمن هذا اللي ذكرتوه ديال 72 مليون ما تيتجاوبش مع القدرة الشرائية ديال الفئة المتوسطة ديال المجتمع ديالنا. اعلاش؟ لأن كاين 16 مليون نسمة اللي هما تيهمهم الأمر حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، 16 مليون.

احنا في نظرنا تنظنو باش تنجح هاذ البرنامج، تيخص الأثمنة ديال شقق سكن الفئة المتوسطة ما خصوش يتجاوز 55 مليون، هذا باش يكون عليه الطلب، لأن اعلاش؟ كاين الإعفاءات بالنسبة للمقاولة.

إذن، السيد الوزير، هذا أهم برنامج ديال الحكومة اللي شارت ليه في البداية ديالها، خصو يتنفذ، وباش يتنفذ تيخص لابد تعاود تراجعوا هاذ البرنامج، باش يكون متجاوب مع المتطلبات، وباش تحفزوا المواطنين، خاصة هاذ الفئة المتوسطة باش تلجأ للسكن.

السيد الوزير،

أنا كنظن بأنه هاذ الناس راهما لا زالوا تيطمحوا باش يصيبوا سكن اللي هو تيتجاوب مع الطموحات ديالهم ومع المستوى المعيشي ديالهم

ومع القدرة الشرائية ديالهم. فهذا همنا جميع، ولكن، السيد الوزير، هذا همكم كذلك، ولكم الأسبقية في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

فقط للقول بأنه لما كيكون الشقة المساحة ديالها 80 متر، راه هو الثمن اللي كتكلموا عليه، يعني تقريبا 55–56 مليون، بـ 7200 درهم للمتر المربع.

المشكل ما عندناش هنا باش نكونو صرحاء فيما بيننا، المشكل عندنا بأنه بحكم أنه ليس هناك تحفيزات جبائية بالنسبة للمنعشين العقاريين، ولو ما كيصرحوش بها بشكل صريح، لما كنعرفو بأنه عندهم 0 ضريبة بالنسبة للسكن الاجتماعي، في هاذ المنتوج هذا ما انخرطوش بشكل قوي، لأنه العقار اللي يمكن نوجدوه بالنسبة للسكن المتوسط واللي موجود داخل المدن عقار السومة ديالو مرتفعة، فبالتالي هما كيعتبروا بأن النسبة ديال الربح اللي كاينة ليست نسبة مناسبة بالنسبة لهؤلاء، مما يجعلنا اليوم نطمح إلى إجراءات موازية، مثلا العلو نعطيوهم الإمكانية ديال طابق أو طابقين إضافيين، أو أن العقار العمومي إلى كان موجود، مع الأسف العقار العمومي ما ابقاش موجود داخل المدن بالشكل الكافي باش يمكن لنا نعطيوه لهاذ الناس، فبالتالي ما يمكن لك تمشي إلا للضواحي ديال المدن، كلها هي أمور التي نسعى اليوم إلى التأقلم معها من أجل أن تكون.. القطاع العمومي ما يمكنش بوحدو يديرهاذ الشي هذا كما هو الشأن بالنسبة للسكن الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول تطبيق قانون الرياضة الجديد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد تضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

صدر قانون الرياضة البدنية منذ سنوات، وعلى إثر هذا انطلقت عمليات ملاءمة وضعيات الجامعات الرياضية المغربية مع مستجدات القانون، وقد أثارت هذه العملية زوبعة كبيرة داخل الجامعات وفي الأوساط الرياضية، وخلقت نوعا من التوتر والجدل حول قانونية أو عدم قانونية تسيير الجامعات.

وباعتبارك وصي على هذا القطاع، نسائلكم، السيد الوزير، أين وصلت عمليات ملاءمة الجامعات المغربية مع مستجدات قانون الرياضة؟

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محند العنصر، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

بالفعل، القانون 30.90 المتعلق بالرياضة من القوانين الأساسية والمهمة التي سهلت تأطير قطاع الرياضة، إلا أنه لابد من الاعتراف أن هذا القانون كذلك لا يهتم غير بالجامعات والرياضة، لكن عندو واحد الميدان ديال الاختصاصات واسع، من تكوين، من المدارس الرياضية، من التأطير الصحي، وهذا يتطلب عدد من القوانين التطبيقية، من مراسيم تطبيقية وقرارات تطبيقية.

وفيما يتعلق بالسؤال ديالكم مثلا المرسوم التطبيقي اللي تيخرج القانون الأساسي النموذجي ديال الجامعات ديال الكرة وديال الجمعيات الرياضية خرج في 2013، ومن 2013 بدا التطبيق ديالو في الجامعات، يعني ابداو لأن فيه اشوية ديال الملاءمة، كل واحد هذا قانون نموذج، ولكن كل جامعة تقوم بملاءمة خاصة بالنوع ديال الرياضة اللي كتمارسو.

ولحدود اليوم 32 جامعة من أصل 45 كلها دارت الملاءمة ديال القوانين ديالها، 4 راهم كذلك في طريق المصادقة، أي 36 من أصل 45، و9 راه احنا متابعين معهم أنهم حتى هما غادي يقوموا بهاذ العمل إن شاء الله.

وكذلك قامت الوزارة بإصدار القرار المتعلق بتحديد النموذج ديال الدفتر الصحي، لأن كاين كذلك واحد الدفتر اللي تيخص اللاعب يكون عندو الصحي، ولكن ما يمكنشاي تكون شهادة كيفما كانت، فكاين

واحد الدفتر نموذجي حتى هو خرج في 2014، والآن معمم ونشتغل به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الدستوري في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد تضومانت:

شكرا السيد الوزير.

لكن وزارة الشبيبة والرياضة، ومن خلالها وقائع ونماذج معينة، لا تعترف، ألغت ظهير 58 المتعلق بالجمعيات، ومن ضمنها الجامعات الرياضية، فالصفة تكتسب انطلاقا من ظهير 58 وليس من قانون التربية البدنية، هناك جامعات رياضية لم تصرح بقانونها الأساسي لدى السلطات المحلية التي بعثت بنسخة رسمية إلى المحاكم الابتدائية، ثم الأمانة العامة للحكومة داخل أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ المصادقة على القوانين الأساسية، وخارج هذا الآجال لا يجتمع بهذه القوانين أي تعديلات، وتصبح عدم... مثال صريح على سلوك وزارة الشبيبة والرياضة جامعة كرة اليد التي تواكبها إدارة الشبيبة والرياضة، وفي وضعية غير قانونية، بل شاذة، جامعة لم تعقد جمعها العام السنوي منذ سنوات، ولم تبرر الدعم الذي توصلت به منذ سنوات، والغريب أن وزارتكم تواكب هذه الوضعية غير القانونية في آفاق عقد جمع عام على أساس ما يسمى بالقانون الأساسي، لا يوجد إلا في مخيلة من يريد تمريره خدمة لمصالح ضيقة على حساب مصلحة الرياضة الوطنية وضدا على القانون، وسنواكب عن قرب في الفريق الدستوري تطورات هذه الملفات.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الله ياودي، هاذ الشي كلو غير في المخيلات، 36 قانون أساسي من أصل 45 جمعية اللي عندها القانون الأساسي، اللي حسب القانون يصادق عليها وزارة الشباب والرياضة، وصادقنا عليها وسيفطناها، أين هي المخيلة؟

على أي حال اللي هو اللي كاين باش نكونو واضحين، فعلا القوانين، وهذا القانون تيحتم هاذ الشي أن الجمعيات التي تتكون، تتكون حسب القانون ديال الجمعيات اللي هو قانون نوفمبر 1958، وبالطبع تيدخلوا عليه كذلك المقتضيات الخاصة اللي هي موجودة في القانون 30.09، وابدينا تنطبقوه، مثلا كاين بعض الجامعات اللي ما احترماتشاي القوانين الأساسية أو عندها مشاكل أو ما دارتشاي الجموع العامة ديالها، راه كونا ما يسمى باللجن المؤقتة التي تسير ريثما يعني يتم هاذ الاجتماع.

إذن، اليوم يمكن اللي نقول لكم صحيح أن فيما يتعلق بالقوانين الأساسية، ما عندناشي مشكل من هاذ الناحية، باقي بعض النصوص اللي تيخصها تخرج فيما يتعلق بالرياضة في المدارس، بالرياضة في الجامعات، التعليم هذا راه احنا كنشتغلو عليه إن شاء الله، وسيخرج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وموضوعه تحيين عدادات الماء والكهرباء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

على إثر موجة الاحتجاجات التي اندلعت بالعديد من المدن السنة الفارطة على إثر ارتفاع فواتير الماء والكهرباء، تعهد السيد رئيس الحكومة المحترم بمتابعة هاذ الاختلالات التي طالت هذه الفواتير.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، هل تم الوفاء بهذه الالتزامات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد القادر عمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، هناك عدد من الإجراءات التي بوشرت وبعض الإجراءات كانت مستمرة، تتعلق بالعدادات ديال الماء والكهرباء، نذكر منها بعض الأمثلة: أولا، اعتماد نظام الفوترة الشهرية ابتداء من يناير 2015 عوض فوترة الثلاث أشهر اللي كان معمول بها فيما يتعلق بالماء.

كذلك عندما تكون هناك فواتير مرتفعة أوتوماتيكيا، تخضع لإجراءات مراقبة مسبقة ودقيقة. كذلك هناك طريقة تستخدم، طريقة حديثة لقراءة العدادات العادية، لأن كاين العداد العادي الميكانيكي وكاين العداد الرقمي، هذاك العداد الميكانيكي يمكن أن يقرأ بطريقة إلكترونية، وهي طريقة أدق من القراءة العادية.

كذلك تم تقديم تسهيلات الأداء بالنسبة للفواتير المرتفعة، وتمديد آجال استخلاص الفواتير الفصلية الثالثة سنة 2014 اللي كان فيها الإشكال اللي تحدثت عليه، السيد المستشار، وتم إلغاء تطبيق غرامة التأخير في الأداء.

كذلك تمت تعبئة مصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وشركات التدبير المفوض لأجل استقبال الزبناء وتقديم التوضيحات.

إصدار منشور وزاري مشترك، يحدد كيفية الاستفادة من النظام الجديد لفوترة الاستهلاك المنزلي المسجل بالعدادات المشتركة، وهاذي كانت دورية بين وزير الداخلية ووزير الطاقة والشؤون العامة، ثم إصدار دورية لوزارة الداخلية تبين المسطرة الواجب اتباعها لمنح الشهادات الإدارية التي تحدد عدد الأسر المعنية بالعداد المشترك.

كذلك تم وضع برنامج عمل من أجل المراقبة والمعايرة، ما يسمى بالفرنسية (l'étalonnage)، للعدادات ذات الجهد المتوسط والمنخفض، واللي تهدف لمراقبة وفحص جهاز احتساب الاستهلاك، التأكد من احتساب الاستهلاك الحقيقي للكيلو واط ساعة.

محاربة الغش خاصة فيما يتعلق بالسرقة ديال الكهرباء، التأكد من فعالية العدادات الكهربائية وفقا لمدة الاستعمال، ثم التوفر على المقاييس الكهربائية الضرورية من أجل القيام بفحص جودة الشبكة المحلية.

التوجه اللي كاين الآن هو إدخال العدادات الرقمية، العدادات الرقمية المشكل ديالها أنها مرتفعة الثمن، عندنا واحد العملية تجريبية غكيكون فيها 10 آلاف، لكن كذلك انطلاقا من 2016 غادي نمرو بالنسبة للفواتير المرتفعة والاستهلاك المرتفع لما يسمى بالتعريفة التوقيتية الثنائية اللي غيكون عندها واحد الأثر كبير على ضبط الاستهلاك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

فريق الأصالة والمعاصرة، السي احمد.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا في الواقع أردنا أن نثير انتباه الحكومة لهاذ الإشكاليات اللي كتكون بالخصوص عند العائلات الفقيرة، كتعرفوا هاذ الشي كاين، لأنه كاين تشكيك من بعد واحد العدد ديال العائلات فيما يخص القيمة ديال العدادات، لأن إلى ما كانش الثقة، إلى كانت الثقة مفقودة، هنا كيكون الإشكال، اعلاش؟ لأن خصنا نحاولو ما أمكن على أن كاع هاذ الإجراءات اللي درتو، إجراءات اللي هي غتكون نتمناو على أنها تصل إلى جيوب المواطنين، لأن خصو يحس بها المواطن في جيبو، ويحس بها المواطن فيما يخص الفاكتورة اللي كيخلص ديال الما وديال الضو.

لأن المسائل العادية عند المواطن وعند واحد العدد ديال الناس على أن ما كاينش المراقبة الفعلية ديال هاذوك العدادات، ولو أنه هناك وزارة الصناعة والتجارة أقرت منذ 2009 قانون يلزم الوكلاء بمراقبة العدادات، وكانت مراسلات ديالكم ديال واحد عدد الوزارات في 2013-2014، ولكن ما كانتش الاستجابة ديال وكالات وديال الناس اللي كيعطيو هاذ العدادات استجابة لذوك الدوريات، وهاذ الكلام قالو السي بوعزة الخراطي رئيس العصبة المغربية لحقوق المستهلك، هذا كلامو.

إذن، نتمنى على أنه الحكومة تمشي باقي فيما يخص هاذوك العدادات المشتركة، لأن ظلم باش تكون عمارة ولا في الديور في المدن القديمة جدا، كتكون 15 ولا 20 عائلة ساكنة عندها (compteur) واحد، وكتخلص واحد (les tranches) ديال (quatrième et cinquième tranche). إذن، هذا ظلم، وهذا تعدي على جيب المواطن بدون حق وبدون قانون.

إذن، خص نمشيو في هاذ الاتجاه، ونزيدو نشجعوكم تمشيو في هاذ الاتجاه، ولكن كذلك لابد للحكومة أن تراقب، لأن المراقبة ديال العداد مسألة أساسية، ما كيتراقبوش العدادات، إذن خص هاذ العداد.. المواطن آش كيطلب؟ كيطلب العداد يعطي القيمة الفعلية لما استهلكه من الماء، ما ابغاش العداد يعطيه أقل ولا يعطيه أكثر، ابغى هاذ العداد تكون فيه الثقة، ذاك الشي اللي استهلك من الما يخلصو، وذاك الشي اللي استهلك من الضو يخلصو، ولكن خص العداد يكون عندو معايير دولية، تكون مراقبة من طرف الحكومة اللي هي في الواقع هي اللي خصها تراقب هاذ الشي، ما كاينش شي واحد اللي يراقب هاذ الشي.

كذلك خارج على هاذ السؤال، كنطلبو من السيد الوزير على أنه في العالم القروي، كتعرفوا على أنه كاين ذوك (les cartes prépayées)،

كاينين، هاذي إجراء مزيان عند المواطن كيعرف آش كيخلص، ولكن هذا بين قوسين غير نقولها لكم في هاذ رمضان هذا، نتمناو على أنكم تعطيو التعليمات ديالكم باش كل جماعة قروية فيها بوسطة، تعطيو هاذ الامتياز لهاذوك الناس اللي كيتخلصوا من عند المواطنين، كنمشيو لمناطق جبلية، كاين اللي كيجي باش يوصل للبلاصة باش يخلص، كيخلص 150 درهم باش يوصل باش يخلص 20 درهم ديال الضو، عيب، حرام.

إذن، لابد على أن كل جماعة قروية نعطيوها هاذ الامتياز لأي كان اللي قادر باش يمكن يخلصوا عندو المواطنين، ونقربو هاذ الخدمة اللي هي مزيانة للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

القضية ديال العدادات، غير باش نعطيك فكرة، السيد المستشار. احنا تقريبا 280 ألف عداد سنوي اللي تيتجددوا.

هاذ القضية ديال ما أشرتم إليه من بعض الكلام الذي قد يصدر من هنا ومن هناك، هو كاين واحد المحدد هو العدد ديال (les réclamations) اللي تيديروا الناس، إيلا رجعنا لهاذيك أوج الأزمة اللي تكلمت عليها، كان عندنا تقريبا 1,7% ديال الناس اللي داروا (les réclamations)، وهاذ القضية هذا مؤشر، ليس معناه هو أنه ليست هناك إشكالية في العدادات.

ولكن العدادات أنا قلت لك التوجه اللي كاين الآن، اللي غادي يحل واحد المجموعة ديال الإشكاليات هو العدادات الرقمية، القضية ديال تعميم الأداء المسبق، عندنا الآن مشروع لتعميم هاذ الأداء المسبق لأن غادي يحل لنا واحد العدد ديال الإشكاليات، كاين حتى الناس في المدن يطالبون بهاذ القضية ديال الأداء المسبق.

فيما يتعلق بارتفاع الفاتورة، خصنا نكونو واضحين، راه 70% ليسوا معنيين بهذه الزيادة ديال الفاتورة، 70%. فبالتالي، هاذ القضية ديال إذا وقع إشكال، هو يدخل ضمن بعض الإشكالات اللي مرتبطة بقراءة العدادات، وأنا قلت واحد المجموعة ديال الأمثلة فيما يتعلق بالقراءة العملية ديالها باش ما يكونش فيها تجاوز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تدبير استهلاك غاز البوتان بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعتبر بلادنا من الدول المستهلكة للطاقة بكل أنواعها وخصوصا غاز البوتان المخصص للاستهلاك المنزلي، وما يترتب عن ذلك من استنزاف للعملة الصعبة.

السيد الوزير المحترم،

أمام هذا الطلب المتزايد على غاز البوتان، نسائلكم عن آليات تدبير استعمال هذه المادة على مستوى الاستهلاك المنزلي، وخصوصا ما يتعلق بالبنايات الجديدة التي من المفروض أن تكون مجهزة بشبكة التزود بهذه المادة أسوة بباقي الدول المتقدمة، عوض القنينات التقليدية، يعني «بوطاغاز»، التي تشكل خطرا دائما على المستهلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، غير بعض المعطيات، هو في الحقيقة هاذ القضية ديال استهلاك غاز البوتان، المعدل ديال الارتفاع ديالو السنوي في العشر سنوات الأخيرة كان حوالي 5,6%، هو بطبيعة الحال في بلادنا يستعمل عبر القنينات، القنينات ليس فيها خطر، القنينات هو شكل من الأشكال ديال التوزيع، والتوزيع الآخر يعني عن طريق الأنابيب المباشرة حتى هو فيه المخاطر ديالو، فبالتالي هي شكل من الأشكال.

بطبيعة الحال في المملكة المغربية الجهد اللي تتديرو الدولة المغربية هو في قضية المقاصة. السيد المستشار، تتعرف بأن سنويا راه المقاصة تتاخذ لنا واحد 13 حتى 14 مليار درهم باش يمكن لهاذ غاز البوتان تستعملو البيوتات المغربية بأثمنة مخفضة، والحال أننا نتحدث على أننا الاستعمال دابا ديال غاز البوتان حتى في العالم القروي حسب المرصد ديال التنمية البشرية راه وصل تقريبا 96%.

الآن، هذا لا يمنع أن التوجه اللي غاديين فيه الآن، اللي ابديناه، هو إدخال الغاز الطبيعي المسال، لأنه غاز البوتان ما تيكونش هو اللي تيمر في الأنابيب، ماشي هو اللي كيتسمى الغاز ديال المدينة (le gaz de ville)، هذاك الغاز الطبيعي. المملكة المغربية ليست منتجة للغاز الطبيعي، وما نستورده من الغاز الطبيعي يستعمل لإنتاج الكهرباء.

المشروع الذي أطلقناه منذ بضعة شهور، الغاية منه إدخال الغاز الطبيعي المسال عبر الجرف الأصفر لاستعماله أولا في إنتاج الكهرباء، ولاستعماله عند الصناعيين، لأنه محتاجين له، وفي مرحلة ثالثة سنستعمله في بعض المدن اللي غادي تكون مرشحة لاستقبال هذا النوع من الغاز الطبيعي، وربما، السيد المستشار، في المستقبل أن يتم تعميمه.

لكن دعنا نقول أنه في الأفق في المنظور، الاستعمال ديال غاز البوتان عبر القنينات سيبقى مستمرا، اللي مهم بالنسبة لنا في بلادنا هو أن نضمن التزود بهذه المادة الحيوية اللي هي مادة بطبيعة الحال أساسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

لكم الكلمة فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير المحترم على إجابتكم على هاذ السؤال، لأنه طرحنا لهاذ السؤال كان خصوصا ابغينا الرأي العام والمواطنين يعرفوا الحكومة أشنو ناوية تدير في هاذ القطاع.

لقد جاوبتونا، السيد الوزير، على أنه ربما هاذ الشي اللي جا في الجواب ديالكم، أنه في بعض المدن يمكن هاذ التجربة يمكن تدار، وغاز البوطان بالقنينات سيستمر استعماله في المغرب.

تساؤلنا الآخر، السيد الوزير، وقتاش كتشوفوا مثلا الأفق ديال هاذ التجربة، اللي هي في الحقيقة تجربة، لأن في بعض المدن غتكون تجربة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الشكر أيضا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد المستشار،

المرة اللي دازت تكلمت على المشروع ديال الغاز الطبيعي المسال، هذا مشروع كبير جدا، هذا غيستلزم تقريبا واحد 45 مليار ديال الدرهم، يؤسفني أن أقول أن بلادنا تأخرت فيه، في إدخال الغاز الطبيعي المسال، لأن الغاز الطبيعي اللي عندنا هو اللي جاي من الجزائر وغادي لإسبانيا والبرتغال، هذا كناخذو منو واحد الطريف باش تنتجو به الكهرباء.

إدخال الغاز الطبيعي المسال غادي يعطينا إمكانيات، غادي يعطي بدائل للصناعيين، وغيعطينا إمكانية نتجو الكهرباء بمردودية أحسن، ويعطينا إمكانية ديال التزاوج مع الطاقات المتجددة.

نحن نقدر أن إدخاله إلى بعض المدن، ما يسمى الغاز ديال المدينة أو (le gaz de ville)، هذا ممكن بطبيعة الحال في أفق 4 أو 5 سنوات يمكن تبدا أول تجارب في هاذ المجال، لكن هذا كما قلت لك ما تيمكنش هو أن الاستعمال ديال القنينات غيبقى، وبطبيعة الحال غتكون قنينات جديدة غتدخل للسوق اللي غتكون أكثر أمان من سابقاتها، رغم أن الحوادث اللي تقع في القنينات تقع في القنينات الصغيرة، وهاذي عندها إشكال آخر ماشي في القنينات الكبيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه نتائج السياسة التجارية والصناعية للمكتب الشريف للفوسفاط. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

بتوفره على أكبر احتياط عالمي للفوسفاط، يتموقع المغرب عبر مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط كأول مصدر عالمي للفوسفاط ومشتقاته، من خلال 150 زبون بالقارات الخمسة.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم ونطلب منكم كذلك أن تطلعوا المجلس ومن خلاله الرأي العام عن نتائج هذه الاتفاقيات، وكذلك البرنامج الاستثماري للمكتب الشريف للفوسفاط، والذي يناهز 144 مليار درهم في أفق سنة 2020.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الشكر أيضا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هو في الحقيقة، السيد المستشار، السؤال عريض جدا، لأنه تيتكلم على التجربة ديال المملكة المغربية في المجال ديال الفوسفاط.

بطبيعة الحال ما ينبغي الإشارة إليه، يعني إجمالا، أن بلادنا وقع فيها واحد التحول، يعني من بداية الخمسينيات للآن لأن كان المغرب تيصدر الفوسفاط الخام، الآن وقع تحول، المملكة المغربية استوعبت أنه يجب أن تكون هناك قيمة مضافة، وهذا بطبيعة الحال تيفتح المجال بالنسبة لبلادنا أنها تتموقع في واحد القطاع اللي هو القطاع ديال الأسمدة اللي عندو قيمة مضافة.

وبطبيعة الحال تدارت إستراتجية هي اللي الآن متداولة، أن المكتب الشريف للفوسفاط ركز على المحور الصناعي من خلال مضاعفة الإنتاج من 26 مليون إلى 50 مليون طن في أفق 2025 عن طريق فتح مناجم ومغاسل جديدة وزيادة الطاقة التحويلية، ركيزة تسويقية على المستوى السوق الدولية بطبيعة الحال لتسويق الحامض الفوسفوري والأسمدة، وركيزة لوجيستيكية ترمي إلى تحسيس القدرة التنافسية للمواد المصدرة، والتحكم في الهوامش ديال ثمن التكلفة.

وكيف ما جاء في السؤال ديالكم، بطبيعة الحال كان واحد العدد ديال الاتفاقيات اللي ابرمها المكتب الشريف للفوسفاط، منها مع المجموعة ديال «يارا» الدولية في مجال توزيع الأسمدة، مع مجموعة «Bunge» البرازيلية كذلك، مجموعة «Toros Tarim» التركية، «Heringer» البرازيلية، «Sinochem» الصينية، وهاذي كلها الغرض منها هو التموقع على مستوى السوق الدولية.

كاين بعض المؤشرات اللي يمكن تفيد في هاذ المجال، هو أن حجم مبيعات الأسمدة سنة 2014 ارتفع بواحد الشكل قياسي، حيث انتقل من 4,8 مليون طن سنة 2013 لـ 5,3 مليون طن، واستقرر رقم المعاملات في حوالي 42 مليار ديال الدرهم.

هناك كذلك منحنى إيجابي، حيث في الثلاثة أشهر الأولى من 2015 صادرات الأسمدة ارتفعت بـ 4%، وتجاوزت 1,2 مليون طن، ورقم المعاملات ارتفع بـ 1,4 مليار ديال الدرهم، والمنتظر في 2016 أن تنضاف إلى القدرة الإنتاجية للأسمدة 4 ملايين طن، والتخفيض في أثمنة الكلفة، وهذا هو اللي تيخلينا نقولو أن المنحنى اللي امشينا فيه هو منحنى إيجابي، رغم أن السوق تتعرف واحد الدورية فيما يتعلق بالثمن ديال المنتجات، خاصة الفوسفاط الخام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هو فعلا سؤال عريض وطويل، وقد استدعيناكم واستدعينا المكتب الشريف للفوسفاط في إطار القانون الداخلي وأيضا مقتضيات الدستور، وجهنا دعوة للحضور من أجل دراسة وضعية المجمع الشريف للفوسفاط ومعايير استفادة الشركات الأجنبية من الصفقات وحجم الاستثمارات وموقع المجموعة في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته، وذلك بتاريخ 25 دجنبر 2012.

عاودنا وجهنا الدعوة وطلبنا منكم الحضور، أنتم والسيد المدير العام انتاع المكتب الشريف للفوسفاط في 20 يناير 2014، عاودنا وجهنا الدعوة في 3 يونيو 2014، ولكن لا حياة لمن تنادي، من أجل مناقشة الوضعية انتاع المكتب الشريف للفوسفاط، ودراسة هذه الإستراتيجية، وأيضا النتائج، والوقوف عند واحد عدة الاختلالات.

من ضمنها خط الأنبوب الرابط ما بين الجرف الأصفر وخريبكة، اللي كان من المفروض أنه تنطلق الأشغال ديالو ويكون في 2013، إلى يومنا هذا مازال ما اخدمش، إلى يومنا هذا ما خدامش لسبب بسيط، لأنه اليوم الوحدتين الصناعيتين اللي غتدير تدبير الفوسفاط (mouillé) باقي ما خدماتش (ODI1) و(ODI2)، كلفتنا 336 مليون انتاع الدولار، وكاين تأخر أيضا في الإنجاز لسنة، الآن سنة تقريبا باش كاين التأخير في هاذ...

الشركة اللي هي (DAEWOO)، شركة كورية، طالبة اليوم 450 مليون دولار إضافية (un avenant)، في الوقيتة اللي الشركات المغربية اللي شاركت في الصفقة في الأول أي في المنافسة كانت زايدة بـ 7%، اليوم راه 120% انتاع الزيادة.

كذلك واحد المكتب الآن انتاع الدراسات اللي هو (JESA)، اللي كيكلف المكتب الشريف للفوسفاط ما يفوق 100 مليون دولار في السنة بدون قيمة مضافة، اللي هو عمليا عوّض (SMESI).

أيضا اليوم 4000 عامل أجنبي اللي كاين في الجرف الأصفر، وهذا تيأثر على الطبقة العاملة المغربية، وأيضا الشركات والمقاولات.

كذلك اليوم المنافسة الحادة انتاع السعودية.. لذلك، كنعاودو نجددو الطلب ديالنا لاجتماع اللجنة لتدارس الأوضاع الحقيقية للمكتب الشريف للفوسفاط.

شكرا السيد الرئيس، وأعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

هو، السيد المستشار، أنا ملي جيت تعينت في وزارة الطاقة والمعادن، وجدت طلبا من مجلس النواب ووفيت به، وجئت أنا والسيد المدير العام، وتمت.. أنا هاذ الشي اللي تتقول لا علم لي به. على كل حال، هاذي ديال دجنبر بعدا ما يمكنش، ولكن هاذو أنا ما عنديش بهم، طيب على كل حال، أنا أخذت علما بذلك، ستنعقد، شوف السي دعيدعة، ستنعقد اللجنة بحضور اسميتو.

المسائل الأخرى كلها فيها بعض التفاصيل التي يجب أن نقف عندها وأن ندققها، سواء كانت متعلقة بمكتب الدراسات، أو بالقضية ديال العمالة الأجنبية، أو بالقضية ديال اسميتو، لأنه أنا قلت لك المنحنى العام هو أن المكتب الشريف للفوسفاط يقع فيه تحول حقيقي، بغض النظر واش التدبير كلو يعني جيد مائة في المائة، ولكن التحول، التحول حقيقي من بلد يصدر الفوسفاط الخام إلى بلد يصدر الأسمدة، وهذا بطبيعة الحال هاذ التحول ما يمكنش نديروه احنا بوحدنا، لأنه فيه واحد التحويل ديال التكنولوجيا، فيه (un transfert de technologie) اللي خصنا نديروه مع الآخرين.

القضية ديال التواجد في واحد العدد ديال الشركات الدولية، هذا باش نتموقعو في السوق.

أما القضية ديال السعودية ولا ديال الأردن ولا ديال الطوغو غدا، ولا ديال السينغال، هاذي كلها داخلة ضمن الإستراتيجية، لأن هناك دول عندها الفوسفاط، بطبيعة الحال المغرب يريد أن يكون لاعبا أساسيا في هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول مصير المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

سؤالنا كالتالي:

السيد الوزير،

طبقا لمضامين المخطط التشريعي، فإن وزارتكم هي المخول لها إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافات المغربية، وحدد المخطط سقفا زمنيا لإصداره، يتحدد ما بين 2013 و2015.

ونحن على مشارف نهاية هذا الأجل الزمني المحدد، دون أن تظهر تباشير هذا المشروع، ودون إطلاق مشاورات فعلية لإعداده في ظل ردود تقارير صحفية تفيد وجود هذا المشروع لدى وزارتكم.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مصير هذا المشروع، وما هي رؤية الحكومة لهاذ المؤسسة الهامة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد وزيرا لثقافة.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

بالفعل، المخطط التشريعي للحكومة أسند لوزارة الثقافة مهمة الإشراف على إعداد هاذ مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وبطبيعة الحال وزارة الثقافة استكملت جميع الأعمال التمهيدية، والدراسات الضرورية للشروع في هاذ الورش الهام، حيث أعدت سنة 2013 ملف متكامل في هاذ الصدد يتضمن عددا من الوثائق للاستئناس ولتنظيم أرضية، وأرضية للنقاش واسع مع الفعاليات الثقافية والفنية.

تم توزيع هاذ الملف على أعضاء اللجنة، لجنتي البرلمان المختصة في المجال الثقافي، وأخص بالذكر هنا لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس المستشارين.

هاذ الملف يتضمن ثلاث وثائق أساسية:

الوثيقة الأولى، بمثابة تقرير قطاعي حول الحقل اللغوي والثقافي الوطني، حصيلة خبرة أنجزها مجموعة من الخبراء، تتضمن مجموعة من التقارير القطاعية في مجال اللغات والثقافة في المغرب.

الوثيقة الثانية، هي ورقة تقديمية تتضمن رؤية وزارة الثقافة وتصور وزارة الثقافة فيما يخص أهداف هاذ المجلس، والمهام الموكولة إليه.

الوثيقة الثالثة، هي بمثابة مشروع ميثاق وطني للثقافة، اللي تتدقق المبادئ والمرجعيات اللي تتأطر هاذ الحقل الثقافي والفني واللغوي في بلادنا.

كما تقدمنا سنة 2013 بمقاربة شمولية تجعل أننا سنحدث لجنة موسعة إلى جانب القطاعات اللي تيشير لها البرنامج القطاعي للحكومة، مجموعة من المؤسسات تشتغل في المجال الثقافي واللغوي في بلادنا،

وتقدمنا بهاذ التصور إلى رئاسة الحكومة في شهر دجنبر 2013، وبعد موافقة رئاسة الحكومة على مضامين هذه الوثائق وعلى هذا التصور التشاركي مع كل الفعاليات، وأمام أهمية هذا الموضوع وحساسية هذا الموضوع وارتباط هذا الموضوع بالهوية الوطنية وبقضايا الثقافة الوطنية، تم رفع هذا المشروع إلى الديوان الملكي، وقد تم عدة لقاءات بالديوان الملكي في هاذ الخصوص، والمرتقب أن يتم الشروع في هاذ الورش المهم في أثناء الأسدس الثاني من هاذ السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير حول التوضيحات التي أدليتم بها، والتي بدون شك ستساهم في تنوير الرأي العام، وفي هذا السياق نود أن ننقل لكم، السيد الوزير، الانشغال الكبير ديال الحركات الجمعوية ومختلف الفاعلين حول التأخر الحاصل في تفعيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور.

وكذلك عندنا واحد الملاحظة، السيد الوزير، لا يعقل هاذ القانونين اللي تيظلوا.. هاذ القانونين التنظيميين المهمين من قبيل القانون التنظيمي الخاص بالطابع الرسمي الأمازيغي والثقافة المغربية في ظل المخطط التشريعي رغم أهميتهما الهوياتية والإستراتيجية.

ثالثا، فلا تنمية فعلية ولا ديمقراطية شاملة دون الديمقراطية اللغوية والثقافية، كما نسجل، السيد الوزير، غياب حوار فعلي لإخراجهما إلى حيز الوجود، ونحن على مشارف أشهر قليلة لانتهاء الالتزام الزمني للحكومة.

رابعا، ملاحظة، السيد الوزير، من جهة أخرى نود توضيح عن مصير ومستقبل المعاهد المرتبطة باللغات والثقافات من قبيل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والأكاديمية، وكذلك اللغة العربية، وغيرها من المعاهد، والحسانية كذلك.

وفي الختام، أود أن أسجل، باسم الفريق الحركي، كامتداد للحركة الشعبية، التي جعلت من إنصاف الأمازيغية ومختلف اللغات والثقافات المغربية إحدى أولى أولوياتها، تطلعنا الكبير إلى التعجيل بفتح ورش هذين القانونين التنظيميين من خلال اللجنة الوطنية، تمكن من إعدادهما بمقاربة تشاركية، توفر لهما الإجماع في ظل الالتزام بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الإجبارية والتوحيد والتعميم وتحصين المكتسب المحصل في هذا المجال بفضل حكمة جلالة الملك نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير الثقافة، لكم الكلمة في الرد في بضع ثوان.

السيد وزير الثقافة:

فيما يخص القانون التنظيمي لإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، أظن أنني تقدمت لكم بكل المعطيات الضرورية في هذا الشأن، تتفهمون حساسية الموضوع، هو أننا قمنا كوزارة الثقافة بما علينا أن نقوم به، وأضع هنا الملف رهن إشارتكم كما وضعته رهن إشارة السيدات والسادة أعضاء اللجن المختصة لدى البرلمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مستجدات دعم العمل الثقافي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد قمتم، السيد الوزير، بإجراءات جديدة لدعم المشاريع الثقافية والفنية، كما أعلنتم عن تخصيص الوزارة صندوق لدعم هذه المشاريع. وقد لاحظنا أن هناك مقاربة جديدة جدية لوزارة الثقافة لدعم الأعمال الثقافية والفنية، وتوزيع مخصصات الدعم بشكل جديد يشمل كل ما له علاقة بالإنتاج الثقافي والفني مثل التكوين والترويج والتوزيع، بهدف خلق تأثير فعلي للأعمال الثقافية والفنية في المجتمع.

ورغم الجهد الذي تبذلونه، السيد الوزير، والواضح، سواء من حيث المخصصات المالية أو الشفافية والحرص على الجودة وإدماج مجالات كانت مهمشة من عملية الدعم، فإن الإمكانيات المحدودة لوزارة الثقافة لا تسمح بتنمية واسعة للحقل الثقافي والفني عبروسيلة الدعم، والذي سيتقوى بصندوق دعم المشاريع الثقافية والفنية، مما يفرض إيجاد وسائل أخرى من خارج وزارة الثقافة، لكن بمبادرة منها لدعم وترويج الأعمال الثقافية والفنية وإيصالها إلى أوسع الجماهير حتى لا تبقى الثقافة محصورة في نخبة محدودة من المغاربة، وحتى يمكن فعلا إنجاز مشروعكم الطموح الذي سميتموه المغرب الثقافي.

فما هي مستجدات عملية الدعم لهذه السنة؟ وما هي أبرز نتائج الدورة الأولى لدعم المشاريع الثقافية والفنية؟ وكيف تفكرون، السيد الوزير، في توسيع عملية الدعم والترويج حتى لا تقتصر على وزارة الثقافة بإمكانياتها المحدودة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الرئيس.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار.

بالفعل، مسألة دعم الإبداع الثقافي والفني يمكن أن تعتبر إحدى الإشكاليات الأساسية نظرا لانتظارات الفاعلين الثقافيين والفنيين وكذا لدور الدولة في مواكبة هذا المجال وفي دعم القطاع وفي تقريب المنتوج الثقافي والفني من أوسع فئات المجتمع.

ومن هذا المنطلق، شرعنا في وزارة الثقافة منذ سنة 2012 على تسطير وبلورة مقاربة جديدة غير مسبوقة لتنظيم القطاعات الثقافية على أسس مهنية، تنبني على إحداث وتطوير الصناعات الثقافية والفنية الوطنية، وهي المقاربة اللي تستهدف كل حلقات مسلسل إنتاج القيمة، من إنتاج وترويج وتوزيع وتدعيم مهنية المؤسسة الثقافية والفنية.

هاذ المقاربة اللي انطلقت سنة 2014، خصصنا لها السنة الماضية 40 مليون درهم لدعم المشاريع في ميادين الكتاب والنشر، الموسيقى والفنون الكوريغرافية، الفنون التشكيلية البصرية، وفي مجال المسرح.

ومكنت هذه المقاربة الجديدة من الربط ما بين حلقات الإنتاج، ثم التوزيع، ثم الترويج، حيث قامت على الارتكاز على واحد الثنائي المبدع والمؤسسة الفنية، مثلا ندعم الكاتب في علاقة مع مؤسسة النشر، ندعم الفنان الموسيقي في علاقة وفي تعاقد مع مؤسسة الإنتاج والترويج الموسيقي... إلخ، وأطرنا هذه العملية بدفاتر تحملات مدققة اللي تدقق الأهداف والمستفيدين وأشكال المشاريع... إلخ، مع انتداب لجان مستقلة متخصصة للبت في كل هاذ المشاريع المعروضة وبكل شفافية وموضوعية.

وهاذ المقاربة الجديدة لاقت استحسانا كبيرا من طرف الفاعلين الثقافيين والفنيين وانخراط واسع، أحسن دليل على هذا هو أن السنة الماضية تم دعم 562 مشروع في هاذ المجالات الأربع، من بين 1200 مشروع اللي توصلنا به السنة الماضية.

وبالرجوع إلى الأرقام ديال سنة 2015 ندعم ما يفوق على 1000 مشروع من بين 2300 مشروع اللي توصلنا به في مجالات الكتاب والتشكيل والمسرح والموسيقى.

إلى جانب بطبيعة الحال هاذ الدعم العمومي، هناك كذلك دعم المقاولات الثقافية والفنية حتى تكون لنا سياسة متكاملة، هناك دعم عمومي للإنتاج والترويج، وهناك دعم المقاولات الفنية كمؤسسات اللي كذلك تدعم الإنتاج والترويج الثقافي الفني.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل حول نقل المسافرين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

عندي واحد الترتيب هنا، عندي واحد البرمجة مصادق عليها من طرف المكتب، اسمح لي نعطيكم، وقع تغيير في البرمجة.. إذا وافق المجلس بأن نبدأ بأن نعطي الأولوية لوزارة البيئة، فأنا مستعد، ما عندنا إشكال، ولكن الترتيب اللي عندي هنا هو هذا، الترتيب الذي توصلت به هو هذا.

لابد أن أعطي توضيح في الموضوع، لما يبرمج المكتب الأسئلة، نتوصل من حين لآخر بطلب تسبيق أو تأخير من طرف إما وزارة العلاقات مع البرلمان أو من طرف المعنيين بالأسئلة، فنستجيب لذلك بعد مصادقة المجلس، يطرح في بداية الجلسة، ويعرض على الجلسة العامة وتصادق عليه، إذاك سيصبح البرنامج يطبق طبقا لما صودق عليه، طبقا للتعديل الذي أدخل من طرف المجلس.

ونعلم دائما بأن المجلس سيد نفسه، وأنا البرنامج الذي توصلت به أو الترتيب الذي توصلت به هو هذا اللي أمامي، ولا يمكن أبدا في كل وقت وحين أن ندخل تعديلات إلا إذا كانت هناك رسالة في الموضوع أو كانت هناك رغبة ملحة من طرف المعني بالسؤال، فرئاسة الجلسة لابد أن تحترم البرنامج الموضوع بين يدينا طبقا للمعايير التي ذكرناها.

الآن، سأطرح أمامكم، سأطرح للمصادقة.. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إلى اسمحت لي، السيد الرئيس، ما كان بودي أن أتقدم أو أطلب نقطة نظام.

النظام الداخلي يشير إلى أن الذي يبرمج هو المكتب، وكل من أراد

أن يدخل تعديلا عليه أن يكاتب المجلس، من أراد أن يتقدم من السادة الوزراء عن زميله، عليه أن يكاتب المكتب قبل توزيع جدول الأعمال علينا في الفرق، وإذا كان هناك من كان له طارئ بعد عقد المكتب لجلسته، عليه أن يكاتبكم وأن تعرضوا علينا للمصادقة لا للتلاوة، أنتم تقومون بتلاوة رسائل، وبالتالي احنا تنتمسكو بما وزع علينا.

السيد رئيس الجلسة:

هذا ما تم، السيد الرئيس، هذا ما تم في بداية الجلسة، السيد الرئيس راه هاذ الشي اللي تم، راه ما كنختلفوش بأنه المكتب هو الذي يبرمج، وما كنختلفوش بأنه كنطلبو في بداية كل جلسة المصادقة ديال الجلسة العامة على البرنامج، ونحن نشتغل في هذا الإطار، لا نختلف في هذا، إذا كان هناك خطأ إداري وقع، فأنا الملف الذي أمامي موجود وبالترتيب وبالأرقام.

السؤال ديال الدعم الثقافي يحمل الصفحة رقم 13، والسؤال الموالي يحمل رقم 14، ولهذا سأكون مضطرا لتطبيق الترتيب الذي هو أمامي، وهو الرسمي، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي لتقديم السؤال المتعلق بنقل المسافرين، لكم الكلمة الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يعتبر قطاع نقل المسافرين، بكافة أنواعه المختلفة، أحد المكونات الأساسية والمهمة المحددة لبنية الاقتصاد الوطني، كما يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما له من تأثير بالنسبة للعائدات، زيادة على الإسهام في خزينة الدولة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

لكن هذا القطاع -مع الأسف الشديد- وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومات، لا السابقة ولا الحالية، لازال يتخبط في العديد من المشاكل، والتي تؤثر-لا محالة- سلبا على أدائه، نظرا لعدم قدرة البنيات المتوفرة على الاستجابة للتطور الذي تعرفه حركة نقل المسافرين، إضافة إلى تردي وتدهور الخدمات المقدمة للمسافرين، زيادة على غياب جودة الخدمات المطلوبة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات والتدابير التي وضعتها الوزارة لمعالجة المشاكل التي يعرفها القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد وزير النقل، للإجابة على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم السؤال، ولكن أيضا على القراءة في الواقع ديال القطاع ديال نقل المسافرين، واللي عبرت فيه على العديد من الإشكالات اللي تتبقى إشكالات في الحقيقة واقعية وتستلزم منا جميعا، وأقول منا جميعا سواء كانت وزارة وصية أو مشرعين وأيضا مهنيين للقيام بما يلزم لإنقاذ هذا القطاع.

تعلمون على أن هذا القطاع هو قطاع ريعي بامتياز إلى حدود الساعة فيما يتعلق بنقل المسافرين، وتعلمون أيضا أن ما تكلمتم عنه من إشكالات مرتبطة بجودة الخدمات وبالإشكالات اللي هي في المحطات وبالخطوط ديال العمل وديال الاشتغال، كلها أمور اللي نوافقكم عليها.

ونحن بهذا الصدد، قمنا منذ 2013 بحوار شامل وعام مع جميع المهنيين بدون استثناء، ونقدر نقول لك أنه جلسات الحوار مع المهنيين فاقت 23 جلسة رسمية، اللي حضر فيها الوزير بشخصه في أكثر من 11 جلسة، وكنا قاب قوسين أو أدنى في أواخر سنة 2014 من توقيع عقد برنامج الذي كان سيجيب على كل هذه الإشكالات بدون استثناء، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية وبالطريقة ديال الاشتغال ولا الاستعمال الحالي ديال الكريمات ولا ديال الرخص بطريقة جديدة.

العمل على الجانب المهني والاجتماعي أيضا، هاذ الأمور كلها كانت مطروحة، لكن لأسباب لازلت شخصيا لم أفصح عنها من طرف ما قام به المهنيون إلى أن نعيد الجلوس معهم على طاولة الحوار، لم أفهم ما قاموا به، وتتعرفوا أنه أي إصلاح لابد تيلقى في الواجهة ديالو وفي المواجهة ديالو بعض أولئك الذين يستحلون أن يبقوا في ذاك الحالة ديالهم الريعية، ونتصور على أنه اللقاء المقبل إن شاء الله غادي يكون مع السيد رئيس الحكومة في هاذ القطاع على أساس أننا نعطيو الإجابات الآنية لمختلف الإشكالات اللي هي مطروحة، واللي 90% منها راه في البرنامج ديال العمل وديال الاشتغال، وجزء منها راه احنا ابدينا تنزلوه في التطبيق وهو المتعلق بالجانب التقني ديال السلامة الطرقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الوزير،

إلى اسمحت لي، أظن اليوم احنا في السنة الرابعة، والحكومة كتسيروها، واش نقدرو نقولو اليوم بأن حكومتكم فشلت في هاذ الملف؟ لأنه هاذي تقريبا اربع سنين إلى يومنا لاشيء يتغير في مجال النقل.

اليوم، السيد الوزير، النقل يتخبط، لا المسافرين ولا أرباب النقل، المحطات كل سنة كتزيد وهي غادية في فوضى أكثر من السنين اللي فاتت، الأمن ما كاينش، الفوضى في المحطات، أرباب النقل اخلاص اليوم راه مساكن اخلاص، الكورتية راك عارفين، الخطافة اللي اليوم ولاو الشوارع ديال المغرب فين ما درتي تلقى الخطافة ديال البلايص كاينين، كاينة فوضى، فوضى عارمة في هاذ...

اليوم، السيد الوزير، كذلك أرباب النقل، البترول كل عام كيطلع، في 97 كان في ثمن، واليوم راه في ثمن، اليوم (pneu) ولى كيعمل 3 الخطرات الثمن ديالو، حتى من التذاكر ديال الكيران من 97 لا تتغير، باقا في نفس الثمن.

إذن، السيد الوزير، اليوم أرباب النقل ولا المسافرين ابغاو غير يعرفوا واش كاين شي أمل في المستقبل في هاذ القطاع، ولا راه غادي نبقاو غادين في الفوضى، وهاذي 10 سنين واحنا كنهضرو في نفس الأسئلة ونفس السؤالات، ودائما لا شيء يتغير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

لا، إلى كانت الحكومة ديال من عهد الاستقلال إلى الآن وهي خدامة، ماشي الحكومة الحالية ديال 3 سنين هي اللي غادي تحاسب، احنا قلنا لكم احنا ما عندناش الإشكال من طرفنا احنا كحكومة، احنا عندنا برنامج إصلاحي شامل.

تتكلم على أرباب النقل، السيد المستشار، وانت عارف بأن جزء من هاذ أرباب النقل هما اللي ما ابغاوش يجيو يوقعوا عقد البرنامج الإصلاحي أواخر دجنبر 2014، إذن بكامل الوضوح وفي كامل الشفافية، لكن العزيمة ديالنا أكبر من هؤلاء، وهاذ الإصلاح إن شاء الله غادي يكون.

الأمور اللي هي مرتبطة بالوزارة غادي نديروها إن شاء الله، وراها كاينة، الأمور الأخرى اللي مرتبطة بالأمن وبالمحطة الطرقية أنت أعلم مني، لأن هاذ المسألة راه فيها أطراف أخرى، فيها وزارة الداخلية، فيها المجالس الجماعية، فيها الشركات المفوضة، وهذا كلو..

التعريفة، أيضا تتعرف، السيد المستشار المحترم، أنه جزء من التعريفة غير مطبقة، أنا يطبقوا غير التعريفة ديال 97 أنا ما عنديش مشكل. اليوم، كاين مقاطع ديال الطرق اللي ما تتطبقش فيها حتى التعرفة ديال 97، الناس تيطيحوا الأثمان على بعضهم، عندنا طنجة الدار البيضاء خصها تكون بـ 70 درهم، الناس تيمشيو فيها بـ 60 درهم، اعلاش؟ ولكن ملي تيجي العيد تيديروا لها 120 و130 درهم في المناسبات، وبالتالي احنا ما عندناش إشكالية، كان الطلب من جهتكم ولكن على الأقل نوصلو للتعرفة.

معذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا لكم، شكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة حول الوقع البيئي للمشاريع الاستثمارية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

إذا كان الهدف من تنافسية المشاريع الاستثمارية واستدامتها والعمل على جلبها وتمويلها الهدف منه هو تنمية الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة وتشغيل اليد العاملة، فالملاحظ أنه تم إغفال الجانب المتعلق بالأثر السلبي الذي قد تخلقه هاته المشاريع، والتي أصبحت أنشطتها وأشغالها تشكل تهديدا حقيقيا للبيئة سواء على مستوى التلوث الهوائي أو المائي، وذلك من جراء انبعاث غازات سامة والمقذوفات السائلة.

لذلك، نسائلكم السيدة الوزيرة، عن رؤية وزارتكم حول إخضاع هذه المشاريع التي يمكن أن تخلف أضرارا محتلمة بالبيئة، وتشكل تهديدا حقيقيا للتنمية المستدامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لك الكلمة، السيد الوزيرة، للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أشكرك على السؤال. كتعرفوا بأن في 2003 كان قانون ديال دراسة التأثير على البيئة اللي كيدوزوا فيه جميع المشاريع اللي هي كتلوث البيئة أو كتدير لها ضرر، من بعد جا البحث العمومي، ولكن هاذ السنة هاذي درنا واحد الشوط كبير على الصعيد الوطني، بحيث مع القانون الإطار دخلنا التقييم استراتيجي للمشاريع ديال الاستثمار، ويمكن لي نقول لك بلا بعد، هاذ الصباح هذا مشروع كبير جدا وتوقف في الجلسة لأنه كان كيمكن لو يضر بالبيئة.

كذلك أشنو درنا؟ درنا مختبر وطني لمراقبة هذيك الموافقة البيئية اللي كنا كنعطيو وما كنراقبوهاش اشحال هاذي. كذلك درنا الشرطة البيئية، وصادقتو عليها، صادق على الشرطة البيئية اللي ابدات كتمشي وكتدير الأبحاث ديالها باش نحاولو ما أمكن باش تكون المساطر متبوعة بالمتابعة والمراقبة، هي طريق طويلة، عندكم حق، السيد المستشار، ولكن الآن احنا شرعنا، درنا المأسسة، عندنا الآليات، خصنا فقط نخدمو والكمال على الله.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيدة الوزيرة،

أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية، ومن ناحية أخرى ومن خلال تنفيذ بعض المشاريع في العالم برزت ظواهر سلبية لم تكن في الحسبان فيما سبق، حيث تبين أن اضمحلال البيئة مرجعه الأساسي هو النشاط الاقتصادي المتعاظم، إذ أدى تقدم التقنية وتطور التكنولوجيا إلى إنتاج ضخم، جعله يستنزف الموارد الطبيعية، وأدت مخالفته الهائلة إلى تلوث البيئة.

وهنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تقييم تأثيرات المشاريع على البيئة، ولقد لجأت الهيئة الدولية والإقليمية والوطنية إلى إدخال عملية تقييم تأثيرية البيئية على المشاريع الاستثمارية كجزء من دراسة جدوى، يصطلح على تسميتها «دراسة الجدوى البيئية «حتى يمكن التعرف على مختلف القيود والمتغيرات البيئية، وتحديد أنسب الطرق للتعامل معها قبل بداية عمل هذه المشاريع، عملا بالحكمة القائلة «الوقاية خير من العلاج».

الوصول إلى هدف أساسي من خلال تحقيق التوافق بين عملية التنمية وحماية البيئية، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الاعتبارات والمعايير البيئية التي يتم على أساسها تقييم المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرار السليم؟

إن الهدف من الحماية البيئية لا يعني إيقاف عجلة التطور والتنمية، وإنما العمل على الحد من التلوث والإسراف واستخدام الموارد المتاحة، الطبيعية منها والمالية، ولكي تحقق التنمية أهدافها والاقتصاد الاجتماعي، فإنه من الضروري أن يصاحبها مخطط واضح لتحقيق توازن بيئي موازي لها في اتجاهها ومنسجم في حركتها وتفعيلتها، لأن الإنسان يعيش ضمن منظومة الماء والهواء والتراب، أي الموارد الطبيعية، منظومة التقنيات والتكنولوجيا ومنظومة القيم والأعراف والتقاليد السلوكية والأخلاقية، يجب التنسيق بين هذه المنظومات مجتمعة، فلا يتم تجاهل أي منظومة الحساب أي منظومة أخرى.

يمكن تحقيق الحد الأدنى من التوازن البيئي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

كنشكر السيد المستشار اللي اهضر على التدفقات الهوائية والغازية اللي هي كتشكل واحد التحدي كبير على الصعيد العالمي، واللي يمكن اللي نقول لكم بأن احنا في المغرب الحمد لله درنا واحد الإستراتجيات اللي معترف بها على الصعيد العالمي.

الآن، هاذ الإستراتجيات هي في إطار التنزيل، حقيقة كاين مشاريع اللي كيتنزلوا بواحد الطريقة سهلة، واللي فيهم استثمارات، وفيهم خلق فرص الشغل.

كاينين مشاريع اللي هي اصعيبة لأن كتكون في مصانع اللي هي متواجدة، اللي يمكن بعد المرات ما كيكونش عندها العقار، كاينين آليات ديال التحفيز المالي، ولكن كيف قلت احنا ماشي هنا باش نوقفو المشاريع، ولا باش نشدو المصانع، احنا هنا باش نعاونو المصانع أنهم يوصلوا للمطابقة البيئية، وأنهم يوصلوا يبقاو كينتجوا وكيخدموا، هذا هو الهدف ديالنا، ولكن بالمحافظة على الموارد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه اتفاقية الشراكة مع الجماعات الترابية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، الأستاذ التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

أقدمت وزارتكم على عقد عدة اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية، إلا أن هناك بعض التعثرات في ترجمة تلك الاتفاقيات على أرض الواقع، فما هي التدابير التي ستاخذونها لتدارك وتصحيح هذا الوضع؟ ما هو مآل تلك الاتفاقيات وتقارير لجان التفتيش، وخصوصا لجنة التفتيش الأخيرة في جهة الدار البيضاء الكبرى؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد المستشار.

غنجاوبك على جوج ديال المحطات، المحطة الأولى هي الاتفاقيات، ما كاينش تعثر ديال الاتفاقيات، بالعكس الآن عندنا اتفاقيات مؤهلة للتنزيل على أرض الواقع، لأن اشحال هاذي كنا كنديرو الاتفاقيات، وكنعطيو الدعم للجماعات المحلية اللي ما كافيش، وكيبقاو الفلوس من 2008 حتى دابا فاش جيت كانوا الفلوس واقفين.

أشنو درنا؟ أعدنا النظر في الدعم، ودرنا دفاتر التحملات للجماعات، واليوم أنا كنتكلم معك عندنا 99 مشروع اللي راه كيتنزل على أرض الواقع، التحويلات راهم غادية، ما ابقيناش كنديرو التحويلات في الدقة الأولى، كنمشيو على حسب الإنجازات ديال المشروع، عندي 77 مشروع اللي احنا كنصاوبوه في الوزارة بطريقة مباشرة، والمشاريع الأخرى كنعطيو الدعم على حساب تقدم المشروع باش ما يبقاوش الفلوس راكدين، لأن بعض شي مرات الجماعات ما كتكونش واجدة، المجلس ما كيصادقش، العقار ما كاينش، دراسة التأثير على البيئة ما كايناش. فإذن، درنا عقلنة الاتفاقيات، هاذ الشي اللي كان، ما كاينش تأخر.

بالنسبة للشق الثاني اللي تكلمت عليه اللي هو اللجنة اللي خرجت، راه احنا كان بالصح كان جاتنا شكايات من عند المجتمع المدني، امشينا، كاينة خروقات كبيرة اللي كتعدى الشكاية اللي جاتنا، الشكاية جاتنا على معمل، احنا فاش امشينا لقينا خروقات ديال منطقة صناعية، فالتجأنا للسلطات المحلية مع السيد الوالي، درنا لجنة مشتركة، والآن لجنة مشتركة كتخدم على جميع الخروقات، ماشي غير البيئية فقط، أنا كندير اشغالي، والسلطات المحلية كتدير اشغالها، والمسائل راه غادية في المسار ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

أستاذ التدلاوي، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة، احنا لما تكلمنا على التعثر، ما قصدناش بالضبط الأرقام اللي جيتو بها، وخصوصا احنا كنشكروكم في الاتفاقية اللي كانت مع جهة الدار البيضاء، واللي كانت في واحد المشروع مهم وساهمتو فيه بـ 40 مليون ديال الدرهم، وخرج على أرض الواقع، لأنه هذا مشروع مهم فيما يخص سيارة الأجرة السياحية التي هي كتستقبل أول سائح لما كينزل في المطار كيجبر هاذ السيارات، وكاينة واحد العدد من المشاكل، وكانوا دوزوا لنا واحد (le film) لدرجة أنك كتشوف سيارة الأجرة، واحد كيجر من هنا وواحد كيجر من هنا السائح.

وهاذ الشي كنشكركم، السيدة الوزيرة، على العمل ضحيتو بـ 40 مليون درهم من الميزانية باش نفكو هاذ المعضلة، وكنشكركم والبارح كان تقييم ديال المجلس الجهوي للسياحة بجهة الدار البيضاء، وكان السيد وزير السياحة حاضر، وتكلمنا في هاذ الموضوع.

إلا أنه، السيدة الوزيرة، غنتكلم على الشق الثاني كما جبتوه، صحيح، احنا كنشكركم لجنة التفتيش خرجت وعملتو العمل ديالكم، ولكن راه ما خصوش يوقف عند هاذ الحد، لأن، السيدة الوزيرة، أنا معك، قبايلة جاوبتي الزميل المحترم، قلت احنا خارجين ما كنشدوش المشاريع، ما كنحبسوهمش، صحيح حتى أنا معك في هاذ.. الناس كاين عائلات، ولكن، السيدة الوزيرة، الله يجازيك بخير، لما كنلقاو واحد سارق الطاقة وكيقول على لسانو أنه كان في 99 عندو إسطبل ديال الدجاج، وحولها لمنطقة صناعية، كيقولها هو، وما تيخلصش الضو من ذاك التاريخ إلى يومنا هذا، 135 مليار، المكتب الوطني للكهرباء والماء ناعس، الحكومة ناعسة، رئيس الحكومة ناعس، اللي ما ينوضش يطالب، خصو الفلوس، وينوض يجيب هاذ السيد يحاكموا ويعطيوه الفلوس، اللهم هذا منكر، فلوس الدولة.

قبايلة السيد الوزير كيقول أن أنبوب ديال الغاز اللي مر في المغرب كناخذوه باش نتجو الطاقة، اعلاه كناخذوه فابور؟ باش واحد آخر

يسرقو، اللهم إن هذا منكر، خص هاذ الشي يكون لو حد.

أنا معك، الوزينات يشتغلوا، المواطنين يشتغلوا، ولكن يتصاوب هاذ الشي، ما يبقاش عندنا قنبلة في الدار البيضاء جالسة هاكاك، شركة وحدة تما عندها 50 طن ديال الديليو، ما عندهاش قرعة ديال 3 كيلو ديال العافية، وراكم شاهدتو هاذ الشي كلو، وباراكا من هاذ الشي، وكاين التستر داخل العمالة من طرف بعض الموظفين، أنا لا أقول العامل، حاشا معاذ الله، ولكن الموظفين ديالو كيتستروا على هاذ الناس، لأنهم متواطئين معهم.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

السيد المستشار،

حتى واحد ما ناعس، رئيس الحكومة ما ناعسش، والوزراء ما ناعسينش، والسيد الوالي ما ناعسش، احنا كخدمو، وامشينا، واعرفنا المشاكل اللي كاينة، وأنا قلت لك المشاكل اللي كاينة في ذيك المنطقة الصناعية كتفوت بزاف المسؤوليات والمهام ديال وزارة البيئة.

لذا، دخلت معايا السيد الوالي بنفسو، وكاينة لجنة مشتركة، وراه احنا خدامين، وهاذ الشي اللي قلت ماشي غريب علي، راه احنا عرفنا الخروقات اللي كاينة في المنطقة الصناعية كلها، ماشي في معمل واحد، في المنطقة، احنا كنديرو اشغالنا، التقارير غادي تخرج، والإجراءات غادي تحكم المساطر اللي كتمشي فيها بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا لك على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، السؤال الأول يطلب الفريق الاستقلالي تأجيله إلى جلسة لاحقة، وسيطبق في شأنه القانون الداخلي للمجلس.

وننتقل إلى السؤال الثاني الذي هو موضوعه تجهيز سافلة السدود المبرمجة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين والسادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات،

إن بلادنا لازالت متأخرة بشكل كبير في تجهيز سافلة السدود حتى تتمكن العديد من المناطق من الحصول على حقها من الماء الذي يعد حيويا، وهو ما يفرض بالضرورة تدارك هذا النقص وتجهيز سافلة السدود الموجودة وحتى التي هي في طور الإنجاز أو المبرمجة، خاصة وأن بعض المناطق المتواجدة في السافلة تعتمد بشكل كلي على مياه فيض الأنهار، ونخص بالذكر هنا منطقة درعة-تافيلالت التي تتضرر بشكل كبير، إذا لم يتم تجهيزها ومد القنوات التي توصل المياه إليها من السدود، خاصة المبرمجة منها، والتي هي في طور الإنجاز.

قلت، السيدة الوزيرة، امنين كيتطلق الباراج مثلا، نعطيك مثل ديال الراشيدية، كيتطلق، امنين كيمشي في هذاك الواد، خصو على الأقل يندارو ذوك القنوات، لأن كيمشي ما يفوق على 40%، اللي كتمشي غير في الأرض، لأن ما كتوصلشاي للمواطنين.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي ستتخذها الحكومة لضمان استفادة واحات درعة تافيلالت من مياه وادي زيز واغريس ودرعة وكير، وما الذي ستقومون به لإيصال مياه السدود المشيدة أو في طريق التشييد إلى هذه الواحات على اعتبار أن الماء هو مصدرها الأساسي والضروري لحياة السكان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، كنبغي نشكر السيد المستشار على هاذ السؤال الهام، ويمكن أن نقف بأن أهم الاختلالات الأساسية التي طبعت يعني برمجة المنشآت المائية الكبرى في السابق هو عدم الاندماج ما بين المشاريع، يعني القطاع المائي جاهز، ويعبئ المياه عن طريق السدود المائية، وكيكون هناك تأخر في التجهيزات الموازية، وبالخصوص التجهيزات الهيدرو الفلاحية.

تفضلتم بطرح حالة سد الحسن الداخل باعتباره أول معلمة مائية، يعني في حوض زيز-كير-غريس، وهو يعني أعطى واحد الدينامية وواحد

الحيوية لباقي الواحات، واحة تافيلالت، وواحة أيضا زيز، بحيث أنه يساهم في سقي تقريبا 30 ألف هكتار من واحات زيز، ويساهم أيضا في تنمية الواحات ديال تافيلالت عن طريق يعني طلقات المياه اللي كتمشي في سرير المياه ديال زيز.

تفضلتو، السيد المستشار، وزير إن شاء الله في المستقبل، بتحويل المياه من سد الحسن الداخل إلى سد زيز، هناك دراسة تقنية اللي كتشرف عليها وزارة الفلاحة من حيث الجدوى الاقتصادية لهاذ المشروع، على اعتبار بأنه خص يكون واحد القناة ديال الخرسانة اللي تمكن من نقل المياه من الحسن الداخل إلى حدود واحة تافيلالت.

مع العلم بأنه هو الواد بحد ذاتو يقوم بهذا الدور، لأن ملي كنطلقو الطلقات، هاذ المياه كلها كتمشي عن طريق الواد، وكتوصل لواحة تافيلالت، وتساهم أيضا في تغذية الفرشة المائية، واستفادة الساكنة المحلية، لأن هذا أيضا عامل، وما يمكناش نكروه، لأن هناك ساكنة اللي كتقطن على جنبات الواد، وتستفيد من المياه اللي كتسرب إلى باطن الأرض عن طريق تنمية الفلاحة التضامنية.

على أي، المشروع هو مطروح في إطار المخطط المديري لحوض زيز كير-غريس، ويمكن ملي تنضج يعني الفكرة، وينضج الجدوى الاقتصادية ديالو، سوف يشرع في إنجازه في القريب العاجل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

أولا، السيدة الوزيرة، ما يمكن إلا نشكروك على هاذ الجواب، وعلى كذلك يعني الإدلاء بمعلومة من الأهمية بمكان، وهو عدم الالتفاتة سابقا إلى ما يسمى بإدماج المشاريع.

وبدون شك، احنا تنشوفو كيفاش نحاولو نحسنو التدبير الحالي في هاذ المجال ديال الماء، اللي هو أساس الحياة، وخاصة في تلك المناطق، أي في جهة.. خاصة درعة-تافيلالت، اللي تتحظى بسدين، سد الحسن الداخل وسد المنصور الذهبي.

وقد أشرت إلى عدة معطيات، لا أرجع إليها، ولكن اللي ابغينا هو أن تنطلق الدراسات من أجل أولا تكثيف العدد ديال السدود، نظرا لأن هاذ المنطقة تعرف واحد التحول كبير في المجال الفلاحي، وخاصة في المشاريع الكبرى في غرس النخيل، وكذلك مواكبة مع الواحة.

وابغينا مجهودات جبارة من أجل التدبير، لأن هاذ القضية ديال 33% أو 30% على الأقل، مع التبخر اللي تتمشي ذيك الوديان التقليدية، ابغينا مشاريع تكون مهيكلة ومبرمجة بدقة، وبطريقة علمية لدعم الفرشة المائية من أجل كذلك إحياء الخطارات والآبار، وبالتالي عدم ضياع واحد العدد من المياه، وبالتالي ما نبقاوش بهاذ الطريقة التقليدية تندبرو ذيك الموارد اللي الحمد لله الآن الحقينة ديال السدين لا بأس بها، ولكن نتمناو كذلك تكون واحد الحكامة وواحد الترشيد في هاذ العمل ومواكبة كذلك هذا بدراسات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

بطبيعة الحال كنتفق معك، السيد المستشار، على كل ما تفضلتم بقوله، إذا كانت منطقة أثبتت نجاعة المشاريع المتمثلة في تعبئة المياه هي منطقة الجنوب الشرقي، وخصنا نساهمو جميع في عقلنة وترشيد استعمال المياه، وتثمين أي قطرة اللي كتعرفها المنطقة باعتبارها منطقة تعاني من النذرة والشح في الموارد، وكنشكركم بهاذ المناسبة على الانخراط ديالكم والدور اللي تتقوموا به في توعية الساكنة وتحسيسها في مجال ترشيد استعمال الموارد المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه إستراتيجية تدبير الماء الصالح للشرب أمام التوسع العمراني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

في ظل التوسع العمراني والنمو الديمغرافي الذي تشهده العديد من

المدن ببلادنا، وما يتبع ذلك من تزايد استهلاك الماء الشروب، وحسب تقرير البنك الدولي، من المتوقع أن يرتفع العجز من الماء في المغرب في أفق 2025 إلى أكثر من مليار متر مكعب، بالموازاة مع ارتفاع الطلب على الماء إلى أكثر من 19 مليار متر مكعب.

بناء عليه، نود مساءلتكم، السيدة الوزيرة، عن ما يلي:

أولا، ما هي إستراتيجية الحكومة لتأمين حاجيات كبريات المدن من الماء الصالح للشرب؟

ثانيا، ما هي التدابير التي تعتزمون القيام بها للحرص على جودة المياه الصالحة للشرب أمام الطلب المتزايد لهذه المادة الحيوية للتجمعات السكنية الكبرى؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم، السيد المستشار، على هذا السؤال الهام، ويمكن أن نقول بأنه تأمين تزويد المدن الكبرى والتجمعات السكنية الكبرى حظيت باهتمامات وأولويات الوزارات التي تعاقبت على تدبير هذا القطاع، والسياسة الوطنية المائية، والحمد لله المغرب راكم من التجربة والخبرة ما جعلته يؤمن أمنه المائي في العديد من التجمعات، مع بعض الاستثناءات إن استثنينا الحادث ديال طنجة اللي كان في الواقع اللي طبع مسار هاذ التجربة، يمكن نقول بأن جميع المدن الكبرى لم تعرف أزمة عطش طيلة عدة سنين، بالرغم من توالي سنوات الجفاف، وهذا بفضل الإنجازات الكبرى وأيضا بفضل الاستثمارات اللي ساهمت فيها الحكومة الحالية وأيضا الحكومات السابقة، إذ ضاعفنا الإنتاج تقريبا في ظرف واحد العشرين عام، ضاعفنا حجم الماء المنتج، يعني الصبيب ضاعفناه، حيث التجأنا بالأساس إلى الموارد السطحية، تعتبر تقريبا 66% من المياه اللي كتوجه للماء الصالح للشرب كلها انطلاقا من المياه السطحية، و33% انطلاقا من الموارد المائية الجوفية، و1% التجأنا إلى ماء البحر في المناطق التي يعتبر هذا المورد هو المورد الوحيد.

فيما يتعلق بمواكبة هذا التوسع العمراني، بالفعل المغرب حاليا يعرف عجز، وإن لم نقم بشيء سيتفاقم هذا العجز في المستقبل، إلا أنه هناك مشاريع مهيكلة لتأمين المدن الكبرى والتجمعات العمرانية الكبرى، تهدف بالأساس إلى إنجاز البنيات التحتية المائية وربطها بالمنشآت الكبرى حتى تكون موارد قارة، ثم أيضا اللجوء إلى تحلية المياه الأجاج أو المياه المالحة اللي لجأنا لها في العديد من المناطق: زاكورة، الداخلة، وأيضا في العديد من المناطق، ثم الالتجاء إلى مياه البحر، اللي أصبح المغرب يطور تجربته في هذا المجال، باعتبارها البديل الوحيد اللي مطروح.

التجأنا في المناطق الصحراوية، هناك مشروع ضخم في أكادير، هناك مشروع في سيدي إيفني، وهناك أيضا مشروع في الحسيمة لمواكبة الطلب المتزايد على الماء الصالح للشرب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هذا الجواب، ولكن نحيطكم علما، السيدة الوزيرة، بأنه في الأقاليم الجنوبية هناك شح ونذرة كبيرة للمياه، خصوصا، السيدة الوزيرة، كنعرفو مثلا بعض المدن نعطيك مثال بوجدور، بوجدور تعاني 50% من الساكنة من عجز في الماء في الإنتاج، السيدة الوزيرة، ما نقول لك، يعني هناك عجز في الماء، مما يعني أن 50% من الساكنة، وأغلب الأحياء الجديدة لأن هناك واحد التوسع عمراني، مثلا هناك القطب الحضري، هناك العودة، هناك التنمية، هناك مجموعة من الأحياء اللي كتسكن فيها قاطنتها سكان مخيمات الوحدة، هاذوك السكان اللي كانوا جاو استجابة للخطاب الملكي، وعندهم مشكل كبير ديال الماء، المشكل في الإنتاج، الصهاريج موجودة ولكن باش تنقل الماء الإنتاج غير كاف.

السيدة الوزيرة،

رئيس الحكومة كان في واحد اللقاء كان قالها، لا يعقل -قال- مدينة كبوجدور ما فيهاش الماء، ولكن نأكد لك، السيدة الوزيرة، أن هناك يعني للأسف واحد.. حتى الما إلى تطلق كيطلقوه مرة في واحد ثلاثة السوايع ولا 4 وكيضربوا يومين بلا ماء، واحنا مقبلين على شهر رمضان، وأنت عارفة الاحتياجات الضرورية لهاذ المادة الحيوية، ونتمناوك، السيدة الوزيرة، باش يكون هناك واحد التدخل عاجل.

فيما يخص كذلك، السيدة الوزيرة، مدينة العيون كمثال، هناك إنتاج محلي يقدر بـ 30 ألف طن يوميا، كتمشي منها تقريبا حوالي 2000 طن في المساحات الخضراء، في الوقت اللي احنا عندنا واحد السد، وتبخر منو لحدود الآن 20 مليون طن، السيدة الوزيرة، تبخرت، وهاذي كانت تمشي على الأقل للمساحات الخضراء، ونتمنى باش هاذيك 1500 ترجع للاستهلاك المحلي للساكنة.

فيما يخص، السيدة الوزيرة، انت عارفة أن هناك واحد التمدن، وواحد التمدد عمراني عبر جميع المناطق في الأقاليم الجنوبية، هناك مدن جديدة، هناك مجموعة من الشركات الضخمة، وأحدثت مدن جديدة، ولكن نتمنى منكم، السيدة الوزيرة، باش تكون واحد المواكبة

مائية، خصوصا مع التوسع العمراني لأن هناك مجموعة الضحى، هناك العمران، هناك مجموعة من المدن الجديدة، لازم تكون واحد المواكبة مائية وسياسة وإستراتيجية واضحة باش يكون واحد التطور عمراني معه تطور مائي، وخصوصا كيتزاد واحد المساحات خضراء في جميع هاذ الأقاليم.

ونتمناو منكم، السيدة الوزيرة، باش تتدخلي عاجلا في هاذ المشاكل اللي تهم الأقاليم الجنوبية باش تكون لأن الماء هو رافعة أساسية للتنمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا السيد المستشار.

أولا، أتقاسم معك نفس الشعور فيما يتعلق ببوجدور والعيون. بالفعل، لا يمكن إطلاقا أن ننتظر، لأن الانتظار طال، وأنه لابد من تسريع وتيرة إنجاز تثنية المحطة، هناك مشروع تثنية محطة ببوجدور، ووقفنا عليه، السيد المستشار، لما كنا عندكم في المجلس الإداري، وربما أقول أنه سيرى النور هاذ السنة إن شاء الله.

هناك أيضا توسيع للمرة الثالثة للمحطة ديال التحلية بمدينة العيون، وهنا يمكن نقول بأن مدينة العيون يعني كتعرف واحد الوتيرة ديال التنمية سريعة جدا في الوقت اللي فيه هاذ المشاريع هاذي تتطلب استثمارات ضخمة، وتتطلب أيضا مدة الإنتاج لأنها كلها تكنولوجيات مستوردة، وبالتالي كيكون واحد النوع ديال التأخر فيما يتخص الوتيرة ديال الإنتاج، ولكن إن شاء الله احنا بتنسيق مع المصالح ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أن هاذ المحطة هاذي سترى النور في القريب العاجل.

المشكل ديال سد الساقية الحمراء، السيد المستشار، وهنا أشاطركم الرأي تماما، أنا يالاّه واحد 3 أيام عيطت للمدير ديال الوكالة، واعطيتو تعليمات صارمة بأن هاذ المياه اللي الآن كتبخر خصها يلقى لها طريق من أجل تثمين الموارد المائية المعالجة، ما يمكناش نبقاو في سد نتنفرجو فيه والماء تيتبخر.

ولكن الله يخليك خصكم تكونوا من الناس المنتخبين محليا يرفعوا الوصاية ديالهم على قطاع الماء، لأن الماء ديال الساقية الحمراء ما جاش باش يقتل الناموس، جاء باش يحل مشكل العطش في مدينة العيون وليس لشيء آخر.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيدة الوزيرة، وشكرا على مساهمتك.

وننتقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حول ملاءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق الشغل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير والصديق،

السادة والسيدات الوزيرات،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

إن تعزيز دينامية التبادل والتواصل بين الأوساط الأكاديمية وعالم المقاولة من خلال تفاعل المؤسسة الجامعية ببلادنا مع محيطها السوسيو-اقتصادي، سيساهم بلا أدنى شك في تحفيز المؤسسات الخاصة على اختيار حاملي الشهادات من مختلف أسلاك التكوين الجامعي وتعزيز اندماجهم بعالم الأعمال.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير والإجراءات اللي غادي تكونوا اخذيتوها أو غادي عاد تاخذوها قصد ملاءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق التشغيل.

وشكرا مسبقا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على هذا السؤال.

اسمح لي نقول لك يالاّه جيت من مراكش مباشرة، هاذ اليوم 65 ألف طالب ديال جامعة القاضي عياض كلهم عندهم الآن (l'internet) من دارو، عندو (code) من الدار ديالو للولوج ديال الدروس داخل المدرجات، يكون في البيت ديالو تياخذ الدرس من المدرج، ويمشي للمكتبات الخارجية والداخلية، باش تشبيك الجامعة المغربية مع ما يجري من حولنا، هذا من جهة.

من جهة ثانية، امشى الوقت اللي كنا تنتظرو حتى تجي شي مقاولة

عاد نبداو نكونو، السيارات حتى جاو أراو نكونو، الطيران حتى جاو أراو نكونو، لا العام الجاي إن شاء الله غنفتحو التخصصات في (big data)، لأن جايين، غادي نخصصو تخصصات في (terres rares)، التربات النادرة اللي هي الصين الآن بوحديتو اللي كيعطي التربات النادرة، والمغرب الحمد لله فيه خيرات، هذا اكثر من البترول، التربات النادرة.

فتحنا التخصص في بطاريات (lithium) لتخزين الطاقة. فتحنا تخصص في الصخور النفطية (les schistes bitumineux)، الآن تنوجدو الناس باش نستقطبو الاستثمارات، ماشي نبقى نتسنى حتى يجي الاستثمار إيوا نوض كون لي، والآن ذوك 25 ألف تكوين اللي غادي نديرو للحاملين المجازين، عملنا مسح للتخصصات ديال البلاد باش نكونو حسب التخصصات.

احنا مواكبين الحمد لله التخصصات، أكبر تحدي غادي يكون عندنا هو ديال الغاز في 2020، لأن التكوين ديال الغاز الشركات الخاصة هي اللي تتكون مكلفة، ولكن رغم ذلك إن شاء الله غادي ندخلو هاذ التكوين حتى هو إن شاء الله للمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

على سلامتك اللي جيتي من مراكش، ولكن أنا ابغيت نقول لك كنت تنتظر منك بأنه من بعد ما طرحت لك هاذ السؤال، تجيني بشي مخطط اللي تكون عملتيه هاذي 3 سنين ولا 4 سنين من بعد ما جيتي للحكومة، يكون مخطط ديال متوسط الأمد أو بعيد الأمد اللي يكون فيه مجال ديال التشغيل على حسب الشواهد اللي تهيؤوا، ماشي عاد اليوم نبداو نصيفطو الناس لـ (l'internet)، وهاذي 4 سنين آش عملنا؟ ما عملنا حتى شي حاجة.

واش جالسين تنديرو؟ حيث النهار اللي جيتي قلنا بأنه راه يمكن ما غاديش نبقاو نديرو الشواهد الجامعية للبطالة، ولكن إلى عاد اليوم غادي نبقاو نتفكرو فيهم، وهاذ الناس اللي خلقناهم، امشى بعدا، تتعرف، السيد الوزير، واحد الجيل امشى ابحالاتو، ضحينا به، الشواهد ديالو راه تيطلب في الأزقة، وراه جالس قدام البرلمان يطالب بالشغل وبالشواهد ديالو، الشواهد ديالو ولات تتسمى عندي الشهادة غير ديال البطالة ماشي ديال حاجة اخرى.

ولكن احنا كنا كنتظرو من الحكومة الوقت اللي جات، وكان قالها رئيس الحكومة بأنه غادي تجيو.. اليوم، كنت، السيد الوزير، أنا كنت تنتظر منك بأنه غادي تجي تقول لي آش كاين، آ السيد المستشار، ها المخطط ديالنا، ها آش درنا وها آش عملنا، واش عاملين، واش كنتظرو في الجامعة ديالنا، ماشي عاد تجيني من مراكش وتقول لي راه أنا امشيت وعاد راه الأنترنيت وعاد الناس، وهاذ الشي داز علينا الوقت، وهاذوك الناس اللي اقراو مساكن آش غادي يعملوا؟

امشى جيل ويزيد جيل آخر ثاني نضحيو به، هذا عيب، السيد الوزير، وأنا عندي فيك الثقة لأنه انت بالخصوص اللي عرفت تمارة ديال اصحاب الشواهد وكيفاش لحقتي، حتى هما راهم ابغاو حتى هما يلحقوا، كاع المغاربة ابغاو يلحقو بحالك، وابغاو يكونوا عندهم مناصب، ويكون عندهم.. ولكن يبقاو تينتظروا بأنه عاد نمشيو لعندهم وندیرو لهم الأنترنيت، ونعملو لهم شي حاجة، راه داز عليهم الوقت، وداز علينا الوقت...

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

وامشى ذاك الزمان، وإيلا تتقراو أشنو تنديرو، أنا تقول لي حط لي البرنامج ديالك في ثلاثة الدقايق، واش عمر شي برنامج تيتقال في 3 الدقايق؟ واش هذا كلام؟ واش هذا كلام؟

أعباد الله المغاربة ابغاو برنامج، وأنا كملت البرنامج ديالي اللي جبتو في 2012-2016 اكمل، اكمل إلى ما في اخباركمش، استدعونا للجنة نقولوها لكم، هاذ الشي قلناه في البرلمان، في الجرائد، انت بحرا ابغيت تجيبوا الأخبار آش درنا، وراه 3 سنين، 4 سنين هاذي كملنا وما في اخباركم آش درنا، إيوا هاذي مصيبة، هاذي مصيبة اللي ما اعرفتيش آش درنا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.. تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

إيوا خليني نتكلم، خليني نتكلم، هاذ الشي اللي درنا راه معجزات، ملي جينا لقينا الطلبة ما تيلقاوش فين يجلسوا في الكرسي، ما كاينش البلايص، البحث العلمي ما تخلص عليه حتى ريال، وصلنا لـ 700 مليون درهم، المنح زائد 130%، الإصلاح القانون 01 غادي يجيوكم، الإصلاحات ديال المشاكل ديال الأساتذة كنحلوهم، هاذ الشي ما في راسكمش كاع؟

ملي جينا كانت 485 ألف طالب، الآن 700 ألف طالب، 270 ألف طالب عندو المنحة، كانت 185 ألف، هاذ الشي ما في راسكمش، إيوا مصيبة هاذ الشي إلى ما كان في روسكمش، وايلي!

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه محاربة الهشاشة بالمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

امشاو كلهم وخلوك بوحدك، السيدة الوزيرة، راه احشومة عليهم.

السيدة الوزيرة،

إخواني، أختي المستشارين،

على الرغم من المبادرات المتوالية في مجال محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي في المجالين الحضري والقروي، والتي ساهمت في تحقيق العديد من الإنجازات، خاصة الورش الملكي الهام، والمتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالرغم من كل هذا لازالت المناطق الجنوبية الشرقية، خاصة المناطق النائية والقرى بجهة درعة-تافيلالت تعاني من الهشاشة والفقر، وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا من أجل التخفيف من آثار هذه الوضعية.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي التدابير المستعجلة التي ستتخذها الحكومة من أجل محاربة الفقر والهشاشة بالجنوب الشرقي في المملكة عامة وبجهة درعة تافيلات خاصة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أريد، أولا، وفي البداية أن أؤكد بأن محاربة الهشاشة بالمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، كما باقي الجهات، يصلها ما يصل باقي الجهات، ويمكن أن نقول أنها محظوظة مقارنة مع باقي الجهات، على اعتبار أن عندنا أربع وكالات للتنمية، كل وكالة لجهة من الجهات، لكن هاته المنطقة عندها جوج ديال الوكالات، عندها الوكالة ديال التنمية الجنوبية، وعندها وكالة ديال التنمية للشرق أي الشرقية.

ناهيك على ما أشرتم إليه، السيد المستشار المحترم، إلى البرنامج الملكي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اللي اليوم كتحتفل بعشر سنوات من العمل اللي وفرت البنيات الاجتماعية ديال القرب، واللي من طبيعة الحال كنشتغلو جميع من أجل أن نوفر الخدمات للفئات الهشة والفئات في وضعية فقر والفئات في وضعيات صعبة.

ما انساوش كذلك الجهود الحكومية اللي هي جهود معتبرة على مستوى إطلاق مجموعة من البرامج وإحداث مجموعة من الصناديق، تستهدف بالخصوص الفئات في وضعية الفقر وفي وضعية الهشاشة. طبعا (RAMED)، برنامج تيسير، اللي هما واحد البرامج سارية اللي تنمت من حيث تغذية الموارد المالية من أجل الرفع من الاعتمادات التي نستهدف بها هاته الفئات.

ينضاف إلى ذلك ما يصل اليوم للسيدات المطلقات لفائدة أبنائهم المحضونين من خلال صندوق التكافل العائلي، وكذلك نحن في المرحلة الأخيرة من التنسيق بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية لكي تصل الاعتمادات المرصودة من صندوق التماسك الاجتماعي لفائدة الأرامل من أجل أبنائهم الأيتام.

ما ننساوش كذلك دور المجتمع المدني الذي يلعب دورا مهما، ولكن احنا كنفهمو بأنه ما يمكنش يشتغل بدون دعم. في المنطقة ديالكم وفي المنطقة ديال جهة مكناس-تافيلالت ما بين 2013 و2014 انتقلنا من 2 المليون و586 ألف كدعم للجمعيات إلى 4 المليون و894 ألف، ناهيك على برنامج تقوية اللي طورناه، وأصبح برنامج ارتقاء لفائدة تأهيل العاملين في هذا المجال.

ما ننساوش كذلك الأنشطة المدرة للدخل اللي اليوم كيستهدفها صندوق التماسك الاجتماعي وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى جانب مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي المؤسسات ديال دار الطالب ودار الطالبة كتشكل منها 74%، واللي هي كتحد من الهدر المدرسي، وتمكن أبناء الفئات الهشة من هذه المنطقة لكي تنعم بالتمدرس وكذلك كتساوى مع باقي الأطفال في باقي الجهات لكي تنعم بحق التمدرس ومتابعة الدراسة.

طبعا اللائحة طويلة، ولكن، السيد المستشار، إلى مازال عندك شي تساؤلات نقدرو نجاوبو عليها في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

الكلمة للفريق الاستقلالي، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

شكرا للسيدة الوزيرة التي حاولت قدر الإمكان، ومن خلال جوابها، أن تبين لنا أن الحرمان الذي تعاني تلك المناطق وخاصة في الجهة الشرقية تحديدا، بدءا بإقليم فكيك ومرورا بالرشيدية، تنغير، ورزازات، زاكورة، أي الجهة الجديدة، هي جهة وأقاليم، أولا، حرمتها الطبيعة من أشياء كثيرة، وحرمها الإنسان، ولا أقول الحكومة قبل أن

أقول الحكومة، لأن الهشاشة والفقر والتهميش والإقصاء متجذر في تلك المنطقة، لا أقول لغياب المشاريع، ولكن لندرتها وقلتها، وأن الأمثلة التي ساقتها السيدة الوزيرة، وأنا ابن المنطقة وأعي ما أقول في المجال الاجتماعي، في مجال دعم الجمعيات، فأحسن ألا نتلكم عن هذا المجال لأن نعرف كيف تدعم تلك الجمعيات، وما هي الجمعيات التي تستفيد، ونحن لا نريد أن تكون غزارة وسوء التوزيع، بل نتكلم عن إيصال الدعم والسند إلى كافة الساكنة من أجل على الأقل إحساسهم بكرامتهم وبإنسانيتهم .

ثم كذلك تكلمتِ، السيدة الوزيرة، عن الأرامل والتكافل الاجتماعي، فأعتقد أن هذا خصو جواب خاص بصفة عامة وليس بالمنطقة بصفة خاصة، إننا نعرف ما هي المبالغ المرصودة من طرف الحكومة ماذا صرف منها، لاعتبارات أنتِ أعلم مني بها، وكذلك الأرامل عندما نتكلم عن الأرامل ماذا وصل للأرامل عامة وفي تلك المنطقة خاصة، ناهيك عن المسائل الاجتماعية الأخرى.

وبالتالي، نحن نتلكم عن الكأس الفارغ برمته، ولكن نتكلم عن الجزء الأكبر منه الفارغ، ولا نقول أن ليس هناك شيء، ولكن نقول أنه ليس الشيء الذي ينبغي أن يكون لتلك المنطقة التي أعطت وتعطي برجالاتها وبموضوعية وكذلك كفاءة ساكنتها. نتمنى أن تكون هذه الرسائل قد وصلت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

السيدة الوزيرة، في بضع ثوان إن أردت لأنه الوقت انتهى في الحقيقة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

أنا متفقة معه بأنه هناك خصاص كبير في هاته المنطقة، ولابد أن نبذل مجهودا، لكن ملي كنتكلمو على التهميش والإقصاء ابحال اللي راه كيتقصاو هذه المناطق من البرامج الوطنية، إذن هذا الكلام غير مقبول.

النقطة الثانية، بالنسبة للجمعيات واستفادتها من الدعم، هناك العدل في التوزيع، وهناك تكافؤ الفرص، ولا يمكن لأحد أن يطعن في هذا المجال بالضبط لأنه خضع إلى مساطر، وخضع إلى معايير، واليوم لا يمكن أن تجد جمعية واحدة تطعن في الكيفية العادلة التي توزع بها الدعوم لفائدة تحقيق التنمية في هاته المناطق ومناطق أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موضوعه محاربة الفقر المدقع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فلتتفضل الأخت المستشارة المحترمة مشكورة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

صادقت بلادنا على أهداف الألفية من أجل التنمية البشرية، وباعتبار أن أول هدف يتضمنه التقرير حول أهداف التنمية هو القضاء على الفقر المدقع والجوع وما يستتبعه من تفشي الفوارق ومظاهر الإقصاء الاجتماعي والتهميش، فإننا نسائلكم، السيدة الوزيرة، أين وصلت برامج الوزارة على مستوى تحقيق هذا الهدف الرئيسي من أهداف الألفية؟ وما مدى التحقق العملي لهذا الهدف على أرض الواقع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيدة المستشارة المحترمة،

ابغيت في بداية الجواب المتعلق بماذا حققنا من أهداف الألفية المتعلقة بالهدف الأول اللي هو القضاء على الفقر المدقع والجوع أن أزف لكم بشرى، قبل يومين بروما حظي المغرب بجائزة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) لتمكنه من تحقيق هذا الهدف سنتين قبل الموعد المحدد، أي في هذه السنة 2015.

كنظن بأن هذا التثمين للجهود المغربية يشكل من الناحية الرمزية أن المغرب تقدم كثيرا في هذا الملف، ومن الناحية الواقعية أن هناك تغيير حقيقي حد من الفقر، ومكن الفئات الفقيرة من بعض حقوقها، لأنه في ما يتعلق بحقوق المواطنين خصنا نبقاو متواضعين ونبقاو طموحين، لكن لا يمكن أن ننكر التأمين الصحي اليوم من خلال المساعدة طبية الذي يشمل جميع الفئات الفقيرة وجميع الفئات في وضعية هشة، لا يمكن كذلك ننكر أن جميع الأطفال اليوم، إلا من أبى والديه، يمكن أن يجد مكانا في المدرسة، واللي ما لقاش يقدر يلقى واحد المؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية اللي يجي ويتمكن من المتابعة ديال الدراسة ديالو لأن عندو جميع الخدمات ابحال إلى في دارهم، ولا يمكن لفتاة أو فتى أن يحرم من ذلك.

يجب كذلك أن نتحدث عن معدل الفقر، لأن هاذ الشي فيه أرقام،

ما يمكناش نتكلمو عليها غير هكذا، معدل الفقر المطلق انتقل من 3,5% إلى 0,3%، علما أن في هاذ السنة هاذي وبالنسبة لأهداف الألفية راه احنا كنتحدثو على 1,8.

إذن، اللي نبغي نقول لكم أن العدد ديال البرامج التي أطلقتها الدولة من خلال المبادرة الوطنية، ونبغي نتكلم لكم غير على البرامج ما دام تحدثتم على الوزارة واللي أطلقتها الوزارة، كاين «مغرب مبادرات»، كاين برنامج «تثمين»، كاين برنامج «مواكبة»، كاين برنامج النباتات العطرية والطبية، كاين تمويل التعاونيات والمواكبة ديالهم والمصاحبة ديالهم، كاين العمل على تسويق المنتوجات ديال التعاونيات والجمعيات، كاين مجموعة من المبادرات لصالح الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الرئيس.

نحن فخورون بهاذ التتويج، غير للتوضيح، السيدة الوزيرة، هذه الثمرة جاءت نتيجة لعدة مجهودات، لا يمكن أن ننسبها إلى الحكومة الحالية، كانت مجهودات قامت بها الحكومات السابقة، وأنا كنذكر المجهودات التي قامت بها حكومة التناوب.

فيما يخص المبادرات إلى غير ذلك على مستوى المغرب، أنا أثمن المجهودات التي تبذل على مستوى البرنامج الملكي المتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لأن فيه حلول واقعية وكتلامس الواقع وكتعالج الفقر، ولكن هذا ما كيعنيش.. بوحدها ما كافياش، لابد من إستراتيجيات موازية كتعلق بإستراتيجيات حكومية.

وأنتم كتكلموا، السيدة الوزيرة، على معدل الفقر إلى غير ذلك، كيبان لنا أن ما كاينش الفقر، ولكن الواقع شيء آخر، السيدة الوزيرة، بحرا كان سؤال يتعلق بالمناطق الشرقية، أنا غنقول لك المناطق القروية، الجبال، المداشر، الجوانب ديال المدن راه مملوءة بالفقر، نعطيك مثلا سيري لأفاوزور، سير لتنغير، سير مثلا لفكيك، أوطاط الحاج، بولمان، إلى غير ذلك، مثلا نعطيك غير مثل جبل تلتكموت 40 كلمتر يمكن تديري فيها 4 السوايع، لأن كاين العزلة، ما كاينش غير برامج ديال الوزارة ديالكم فقط، هذا يتعلق ببرامج حكومية، لأن كاين العزلة في عدد من المناطق القروية.

إلى ادوينا على الكهربة ديال العالم القروي، غتعطيني أرقام بأنه كاين الكهربة ديال العالم القروي، إلى غير ذلك، وكنقول بأن كاين مجهودات ديال مجموعة من الناس اللي سبقوكم في الحكومات السابقة والحكومة الحالية، ولكن نعطيك غير مثل بالنسبة لكهربة العالم القروي ضمن أية فلسفة؟ واش هاذ الكهرباء ضمن فلسفة الإنتاج؟ واش تشجع الإنتاج؟ ما كتشجعش على الإنتاج، دخل الضو للعالم القروي يالاّه باش يضوي الناس، وأحيانا كيكون حتى ذاك الضو خافت، احنا كنا في سد الوحدة اللي كينتج واحد العدد ديال الكهرباء في وزان إلى غير ذلك، أشنو اللي لقينا؟ لقينا أن المناطق المجاورة والقرى المجاورة، أولا كيستفزها هذاك السد لأن كتعاني من العطش، ما كاينش الكهرباء في حين أن أكبر محطة كهربائية موجودة تما.

إذن، الواقع، السيدة الوزيرة، احنا ما كنقولوش ما كاينش مجهود، المجهود كاين، ولكن الواقع كيكذب هاذ الشي، وغادي نقول لكم أن الفقر كاين وكيمس الفئات اللي أكثر هشاشة، الأطفال والنساء، ولكن الإشكال الغريب أنه ولى اليوم يمس فئات اللي هي ما كنحضرش الوصف ولكن مثلا الشباب، ارتفاع نسبة العطالة، السيدة الوزيرة.

إلى رجعنا مثلا للاقتصاد، خصنا إستراتيجية اقتصادية تكون مبنية على الإنتاج، ما نبقاوش غير نستهلكو ونستوردو، إلى غير ذلك ونعتمدو على الخدمات، راه ملي كنقولو الفقر راه ماشي من أجل البهرجة، تنقول لكم فشلتو ولا شي حاجة، ولكن راه كاين واقع يجب معالجته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، فيما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيدة المستشارة،

بالفعل، هاذ الموضوع ما كيحتاجش لمزايدات سياسية، ولا نتكلمو حتى على ما أنتجته الحكومات اللي بينا وبينها 20 عام ولا 15 عام، ولا غنتكلمو غير على هاذ الحكومة فقط، هناك تراكمات، من الأفضل نتكلمو على ثمرة الجهد ديال الدولة المغربية من خلال الحكومات المتعاقبة، وأنا كنبغي نكونو متواضعين عندما نتحدث على المجتمع المغربي، وعندما نتحدث على الحصيلة ديال العمل في المجال ديال الفقر، الدولة المغربية بذلت جهدا مقدرا، حازت بسببه على جائزة، واليوم ينوه بالمجهودات المغربية.

ثاني شيء ابغيت نقول لك بأن ما تتحدثين بشأنه على أن هناك خصاص، طبعا كيف ما قال السيد المستشار كتبغيو تزوميو على الجزء الفارغ من الكأس، نعم ولكن ملي كنوليو واصلين لـ 98% كهربة المدارات القروية، ولى ما ابقاش نصف الكأس فارغ، ولى أقل أقل من عشره، والباقي كله مملوء.

إذن، لابد أن ننظر كذلك للجزء المملوء لأنه هو الغالب.

السيد رئيس الجلسة:

إنتهى برنامج اليوم، شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1020

التاريخ: الأربعاء 22 من شعبان 1436 هـ (10 يونيو 2015 م)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول المواضيع التالية:

أولا، اتفاقيات التبادل الحر: الحصيلة والآفاق؛

ثانيا، وضعية ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية؛

ثالثا، أي سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي، وما هي تدابير الحكومة لتطوير هذا القطاع؟ وما هي إجراءاتها لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات لجعل هذا القطاع رافعة لتنمية الفلاحة والعالم القروي؟

نشرع الآن في معالجة هذه المحاور، وأفتح باب التدخلات، وأبدأ بإعطاء الكلمة لأحد أعضاء فرق المعارضة، كما تم الاتفاق على ذلك في ندوة الرؤساء.. تم الاتفاق على أن نبدأ تباعا بالتبادل الحر، ثم العالم القروي، ثم الفلاحة، وأن يختار السادة رؤساء الفرق البرلمانية في المساحة المخولة لهم التدخل إما في قطاع أو في عدة قطاعات، وتوزع طبعا الحصص الزمنية حسب رغبة كل فريق على حدة، على أن يتم احترام المساحة الزمنية المخصصة لكل فريق على حدة.

إيلا اسمحتو إذا كانت الأغلبية واجدة، نعطيو للأغلبية.. سيكون من الصعب ألا نبدأ بالتوالي بالمواضيع الثلاثة لأن هناك كاين (logiciel) للاحتساب.

السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

هل سنبتدئ بالتبادل الحر أم أنه يمكننا أن نناقش أي موضوع، ويبقى للسيد رئيس الحكومة الإجابة عن الأسئلة في آخر المرحلة؟

السيد الرئيس:

هو تم الاتفاق في المكتب وفي ندوة الرؤساء على أن ننظم أشغالنا بتناول الموضوع الأول، ثم الثاني، ثم الثالث تباعا، وأن تختار الفرق البرلمانية بكل حرية من يتدخل في ماذا، على أن تحترم فقط المساحة الزمنية المخولة لها في إطار المناقشة. وأتتنا عدة أسئلة، كنا اتفقنا باش يكون الأول فالثاني، وحتى الأسئلة التي أتت، أتت بنفس النحو، الأولى والثانية والثالثة، المحور الأول، الثاني والثالث.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

نحن في الأغلبية جاهزون إذا أردتم أن نتدخل في التبادل الحر، نحن على أتم الاستعداد.

السيد الرئيس:

تفضل.. إذن، نبدأ بالكلمة للأغلبية في المحور الأول، تفضل الأستاذ عوكاشا.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أولا وقبل كل شيء نبغيو أولا نبداو بالشكر لجلالة الملك نصره الله على المبادرة اللي دار للعائلات ديال إقليم بنسليمان، اللي اولادهم ضاعوا في واد الشراط. وبهاذ المناسبة نعاودو نجددو الترحم ديالنا لهم.

السيد رئيس الحكومة،

هذا ماشي غادي يكون غير سؤال، ولكن غيكون التصور ديال فريق التجمع الوطني للأحرار فيما يتعلق باتفاقيات التبادل الحر.

أول اتفاقية التبادل الحر ابدات في 1995 مع أوربا، وآخرها في 2004، وهذا كيجعلنا نسألو نفسنا واش تدارت مقاربة شمولية ديال هاذ اتفاقيات التبادل الحر؟ نظرا للزمن ديال 9 سنين ما بين الأولى والثانية، الحكومات اللي داروها ما كانوش في استطاعة باش يديروا مقاربة شمولية، ولهذا تنقدمو للحكومة اللي احنا فيها وكندعموها باش تدير التغييرات اللازمة في الاتفاقيات مع هاذ البلدان باش تكون مقاربة شمولية ديال هاذ الاتفاقيات.

كنتكلمو بزاف على هذا العجز التجاري ملي كنتكلمو على اتفاقيات التبادل الحر، ولكن في الحقيقة ما كاينش علاقة مباشرة ما بين العجز التجاري واتفاقيات التبادل الحر.

العجز التجاري عندو أسباب متعددة ومختلفة، ولهذا يمكن لنا نعطيو بعض الأرقام، البلدان اللي عندنا اتفاقيات التبادل الحر معها، العجز التجاري كيوصل لـ 34%، مع العلم أن البلدان اللي ما عندناش اتفاقيات التبادل الحر العجز التجاري كيوصل لـ 66%.

الحاجة الثانية اللي يمكن نسألو نفسنا، واش استوفينا؟ أنا كنظن باسم الفريق لا. كان يمكن لنا نستفادو اكثر من هاذ اتفاقيات التبادل الحر، مع كل الأسف كاين بعض البلدان أصدقاء اللي عندنا اتفاقيات معهم، واللي كيستعملوا ما يسمى بـ (les barrières non tarifaires)، وعندهم المواصفات لجميع البضائع اللي كتجي لبلادهم، وكيستعملوا هاذ المواصفات، هاذ (les normes) باش إما يحبسوا هذاك المنتوج المغربي أو يقللوا من الوتيرة باش كيدخل للسوق ديالهم، مع العلم أن احنا ابغينا نستافدو من هاذ السوق ديال مليار ونصف ديال البشر ديال المستهلكين ديال هاذ الدول، اللي عندنا اتفاقية التبادل الحر معها، واللي كتوصل لـ 55 دولة.

بعض البلدان كإسبانيا مثلا، كاين ضغوطات كبار من المنتجين ديالها في الفلاحة باش يضغطوا على الحكومة ديالهم باش حتى هي تضغط علينا باش عاود ثاني نتخلاو على بعض (les quotas) وبعض الأثمنة اللي كيلعبوا عليها، باش احنا المواد ديالنا الفلاحية ما تدخلش للسوق الأوربي بالوتيرة اللي غنبغيو، وهاذو من الأشياء اللي كنتأسفو لها.

كنتكلمو أحيانا عن التنافسية، التنافسية، السيد رئيس الحكومة، ما كتجيش غير من الأجرة و(les salaires)... إلى آخره، التنافسية كتجي من عدة أشياء، منها اللوجيستيك، المغرب دار واحد المجهود كبير في (la logistique)، ولكن كنطالبو باش تكون وتيرة أكبر من هاذي باش نصلحو المشكل ديال اللوجيستيك في المغرب، ويمكن لنا على سبيل المثال المغرب ما عندوش النقل البحري، وهذا كنتأسفو ليه. ولهذا، كنطالبو من الحكومة باش تتدخل في هاذ الميدان.

ملي كنتكلمو على اتفاقية التبادل الحر، ما يمكناش نتكلمو غير على التجارة، البعد الحقيقي ديال اتفاقيات التبادل الحر وهو الاستثمار، البعد الاستثماري.

ولهذا، كنطالبو من الحكومة باش تزيد تسوق هاذ الحالة..هاذ الاتفاقيات اللي دايرين مع 55 دولة باش تجلب المستثمرين من جميع البلدان في العالم اللي غادي يجيو ويستغلوا هاذ الاتفاقيات ديالنا ويستثمروا في المغرب. معلوم خصنا نشتغلو أكثر في المناخ ديال الاستثمار في البلاد... إلخ، اللي غادي وهو كيتحسن الحمد لله، ولكن مازال خصنا نزيدو أكثر وأكثر. ولهذا، البعد الاستثماري هو من أهم الأشياء اللي يمكن لنا نتكلمو عليها في نطاق هاذ اتفاقيات التبادل الحر.

ملي كنتكلمو على اتفاقيات التبادل الحر، ما يمكنش لنا اليوم ما ندويوش على إفريقيا، اليوم جلالة الملك دار واحد المجهود كبير باش يزيد يطور العلاقات التجارية مع البلدان الإفريقية، ومع كل الأسف احنا لازلنا باقين ما حصلناش على اتفاقية التبادل الحر مع هاذ البلدان، وكمثال يمكن ندويو على (CEDEAO) يعني (la communauté économique des états ouest-africains)، (l'union économique monétaire ouest-africaine) اللي كيمثلوا الملايين ديال الملايين ديال البشر، واحنا كنعرفو كلنا أن المستقبل ديال المغرب في التجارة هي إفريقيا.

بعجالة، غندوي على (l'ALECA) اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة، هاذ الاتفاقية كنهني الحكومة على الشجاعة السياسية ديالها اللي تأنت وما ابغاتش توقعها رغم الضغوطات ديال أوربا حتى تدير دراسة وتعرف أشنو هما الانعكاسات ديالها على الاقتصاد المغربي والمقاولات المغربية والإدارة المغربية، لأن خصنا الملاءمة التشريعية والتنظيمية المغربية ونظيرتها الأوربية، وخصنا نأهلو لا الإدارة ديالنا ولا المقاولات ديالنا باش نديروها.

وأخيرا، غادي نشكر السيد الرئيس، وكنتمنى على الله أن نكون عند حسن ظن هاذ الشعب المغربي اللي كيتنتظر منا الكثير، ونكونو على حسن ظن جلالة الملك اللي في كل خطاب إلا وكيعطي التوصيات ديالو للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المغربي.

غنخلي الوقت للسي المعطي بنقدور.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن اللي لأحد متدخلي فرق المعارضة، الأستاذ حكيم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

احنا في فريق الأصالة والمعاصرة، وزملاؤنا في الفريق الاشتراكي، نود أن نطرح عليكم السؤال التالي:

السيد رئيس الحكومة،

آش يمكن تقدموا للشعب المغربي ولساكنة العالم القروي والمناطق

الجبلية على وجه الخصوص من حصيلة؟

السيد الرئيس:

المحور الأول التبادل الحر كما تم الاتفاق على ذلك مع المكتب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نعم، السيد الرئيس، احنا والزملاء ديالنا في الفريق الاشتراكي غنتكلمو في المحور المتعلق بوضعية ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية.

السيد الرئيس:

طيب، شكرا.

إذن، إلى أن نصل إلى هذا الموضوع، الله يخليكم اصحاب الحساب رجعوه، شكرا.

الكلمة الآن لمتدخل عن الفريق الفيدرالي، طبعا في المحور الأول.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد رئيس الحكومة،

وقع المغرب العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع مجموعة من الدول العربية والأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى إلغاء الحواجز التجارية، وتسهيل تجارة السلع والخدمات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، غير أنه الملاحظ انعدام التكافؤ الاقتصادي والتجاري ما بين المغرب والبلدان المعنية بهذه الاتفاقيات.

وبالرغم من التقدم الحاصل في تنويع الصادرات المغربية والولوج التفضيلي لأسواق أزيد من 50 بلدا شريكا، فإن الحصيلة العامة لهذه الاتفاقيات ليس في صالح المغرب، حيث شكل عجز الميزان التجاري سنة 2014: 4,8-% من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

لذلك، نسائلكم:

- ما هو تقييمكم لهذه الاتفاقيات على المستوى الشمولي والقطاعي؟

- ما هي مكامن القوة والضعف لاتفاقيات التبادل الحر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني وتنافسيته؟

- ما مدى توافقها مع المخططات الاستراتيجية للمغرب؟

- ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لإعادة التوازن للعلاقات التجارية المختلة ما بين المغرب وشركائه، والتفاوض بشكل أفضل حول الاتفاقيات المستقبلية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذ دعيدعة.

آخر كلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، إذن غير موجود الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على أسئلة المحور الأول حول اتفاقيات التبادل الحر: الحصيلة والآفاق.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

بدوري أجدد التعازي لأسر الضحايا الذين يعني شاءت أقدار الله أن يفارقونا يوم الأحد الماضي في مدينة بنسليمان، وقد ناب عنا جميعا جلالة الملك في تعزية أسرهم وفي يعني القيام بواجب المساندة، فرحمة الله على الغرقى، وكان الله لأهلهم وذويهم، إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ ..

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار موضوع اتفاقيات التبادل الحر التي تؤثر مباشرة على المبادلات الخارجية، وبالتالي على توازنات الاقتصاد الوطني برمته.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذه الاتفاقيات تندرج في إطار التوجه الاقتصادي الذي اختاره المغرب منذ بداية الثمانينات، والمتجسد في نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف الاستفادة من فرص النمو التي يوفرها الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنها تنسجم مع الانفتاح السياسي المتواصل لبلدنا وموقعه الجغرافي وتاريخه وحضارته وقيمه العريقة المبنية على التلاقح الحضاري والتسامح والانفتاح على الآخر.

وللإحاطة بتساؤلات السادة المستشارين المحترمين، سأستعرض واقع اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من قبل بلادنا قبل التطرق لما لها من آثار على اقتصاد المغرب والإجراءات المتخذة لإرساء التوازن في المبادلات الخارجية.

السيد الرئيس،

لقد اختار المغرب نهج سياسة تحرير الاقتصاد الوطني واندماجه في محيطه الدولي. اليوم، هاذ الكلام يبدو عاديا لكن كما لا يخفى عليكم، خصوصا الإخوان اللي وضعوا السؤال، أنه قبل ثلاثين وأربعين سنة كان موضوع نقاش، ولم يكن حوله اتفاق مطلق، ولكن الآن الحمد لله الأيام أثبتت أن التوجه كان صحيحا وكان على صواب، وهذا الحمد لله من خصوصيات هذا البلد، أن ملوكه كانوا دائما يعطون التوجه، الأحزاب السياسية تقوم بدورها، ولكن التوجهات الأساسية تأتي من

ملوكه.

وذلك بالانخراط المبكر في النظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث تُرجم هذا التوجه بانضمام بلادنا إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT) في مراكش إذا كنتم تذكرون، سنة 1987، مما جعله من بين البلدان المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، والتي مثلت تحولا محوريا في قواعد التجارة العالمية.

كما تعزز هذا التوجه بإبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية، حيث يعتبر المغرب من البلدان الرائدة في هذا المجال جهويا وإقليميا.

وهكذا، أبرم المغرب اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أبرم اتفاقيات للتبادل الحر مع بلدان المنطقة الأورومتوسطية للاستفادة من الاندماج الجهوي، وخاصة اتفاقية أكادير واتفاقية التبادل الحر مع تركيا.

ولتعزيز تعاونه الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعتبر من بين أكبر الأسواق العالمية، أبرم المغرب مع هذا البلد اتفاقية للتبادل الحر، شملت لأول مرة، إضافة إلى تبادل السلع، مجالات الخدمات والاستثمار ومجالات أخرى جديدة. لا يتخيل أننا ملي درنا هاذ الاتفاقية مع أمريكا، كنا كنفكرو أنه يكون غادي التكافؤ، وايني هذا قرار اخديناه باش نمشيو في هاذ الاتجاه، ونكونو مضطرين نحزمو ريوسنا بطبيعة الحال.

أما فيما يتعلق باتفاقيات التبادل الحر مع باقي الدول العربية، فإنها تندرج في إطار تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية في أفق إنشاء سوق عربية مشتركة، إذا أراد الله.

وقد كان من بين النتائج الأولى لسياسة الانفتاح التجاري هاته تحديث منظومة بلادنا التجارية، وملاءمتها مع التزاماتها في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومقتضيات اتفاقيات التبادل الحر، وهذا في حد ذاته مكسب ثمين يعزز جودة مناخ الأعمال ببلادنا، وجاذبية هذا الاستثمار. الجميع يذكر كيف كانت الأمور، وكيف أصبحت اليوم في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن التقييم الأولي لحصيلة اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب مع عدد من الشركاء، يظهر أنها أعطت دينامية قوية للتجارة الخارجية خلال السنوات الأخيرة، فقد سجلت المبادلات التجارية التي تمت فعليا في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2013 ارتفاعا بـ 49 مليار درهم، من 85 مليار درهم إلى 134 مليار درهم، ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع الواردات من 66 مليار إلى 95 مليار درهم، بمعدل سنوي بلغ 7,5%، وإلى ارتفاع الصادرات بـ 21 مليار درهم أو 15,9% لتصل إلى 40 مليار درهم خلال نفس الفترة.

وقد أدى هذا التطور إلى تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات بـ 13 نقطة، منتقلا من 29% سنة 2008 إلى 42% سنة 2013. باقي التوازن ما كاينش، ولكن كاين التطور في الاتجاه الإيجابي. وبالمقابل، بلغ عجز الميزان التجاري مع هذه المجموعة 55 مليار درهم سنة 2013، ممثلا بذلك 82% من مجموع العجز التجاري المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن معدل تغطية الواردات بالصادرات عرف خلال هذه الفترة منحى إيجابيا، حيث انتقل من 34% إلى 53%، لأنه التبادلات بيننا وبين الولايات المتحدة باقية كتعرف واحد الضعف أولا، وثانيا عدم التوازن، وكنعتقد أن هذا طبيعي، لأن هذا واحد السوق جديدة، اللغة ديالها جديدة، المقتضيات ديالها جديدة، لا بغض النظر على هم سوق كبير وذاك الشي، ولكن احنا باقين ما تدربناش باش نمشيو لهذيك السوق، ولايني راه النهار اللي غادي تدور الحركة مزيان في هاذ الاتجاه، يعني غادي يكون شيء إيجابي جدا بالنسبة للمغرب. وبالمناسبة، راه حتى أنا كنت من المتحفظين على هاذ الاتفاق في الأول، ماشي غير انتما بوحدكم.

وخلال الفترة 2008-2013، استقر عجز الميزان التجاري في إطار اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا في حدود 4 المليار ديال الدرهم، في حين سجل معدل تغطية الواردات بالصادرات تطورا إيجابيا، حيث انتقل من 30% إلى 50 %، حتى هما (ils sont très agressifs)، يعني الحركية ديالهم التجارية والاستثمار ديالهم وهذا.. خصنا واحد الشوية ديال (l'agressivité) حتى احنا.

وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة ارتفاع العجز التجاري في إطار اتفاقيات التبادل الحر 2,7% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2008-2013، تبقى متقاربة من وتيرته المسجلة على مستوى مجموع المبادلات التجارية في هذه البلدان 2,6%.

والواقع أن مرد هذه الوضعية عدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات المتنامية للطلب الداخلي من المواد الأولية والاستهلاكية والتجهيزية، ومحدودية القدرة على تعبئة عرض تصديري ذي تنافسية عالية، نتيجة محدودية النسيج المقاولاتي الموجه للتصدير وعدم الاندماج الكافي بين السياسات العمومية المرتبطة بالتجارة الخارجية، هذا هو الموضوع، هو هذا، كيفاش نديرو باش العرض ديالنا التصديري يكون عندنا ما نصدرو للخارج بثمن جيد، بجودة عالية... إلخ. رجال الأعمال ديالنا خصهم يعرفوا باللي الدولة والحكومة رهن إشارتهم باش هاذ المشروع وهاذ الهدف نوصلو لو إن شاء الله الرحمن الرحيم.

كما ساهمت عوامل أخرى في تفاقم العجز التجاري من هاذ التقلبات الحادة لأسعار المواد الأساسية، خاصة المواد الطاقية والمواد الغذائية، 108 ديال الدولار للبرميل في المعدل خلال الفترة 2011-2014، مقابل

75 دولار خلال الفترة 2006-2010، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على أهم شركائنا التجاريين، هاذ الانخفاض ديال الثمن ديال البترول راه غير مؤخرا كما لا يخفى.

وقد تحسن أداء الميزان التجاري بصفة خاصة خلال سنة 2014 بفضل تحسن الصادرات، ولاسيما صادرات السيارات 39,8 مليار درهم، التي تتجاوز لأول مرة صادرات الفوسفاط 37,3 مليار درهم، بجوج ديالنا، ولكن احنا فرحانين أنه الصناعة تجاوزت، لأنه الصناعة يمكن لك تديرو وحدة وجوج وثلاثة، الفوسفاط راه هو الفوسفاط.

كما ساهم في هاذ التحسن انخفاض أسعار المحروقات منذ الثلث الأخير من السنة الماضية، و(l'enjeu) ديالنا، آ السي دعيدعة، حيث انت اللي طرحت السؤال، (l'enjeu) ديالنا هو التصنيع، انتهى الكلام.

خصنا هاذ المجال اللي ابقينا متخوفين منو نظرا للمشاكل الاجتماعية اللي كان كيخلق لنا، نتجاوزو هاذ التخوف، الآن غنمشيو للتصنيع، التوجهات ديال جلالة الملك واضحة، انتما الحكومة كتجتهد، خصها تزيد تجتهد أكثر باش نصنعو لأن الحمد لله كاين علينا قبول في العالم كلو وإفريقيا بالخصوص، ديال السيارات أكبر دليل.

السيد الرئيس،

كثيرا ما يعزى العجز في الميزان التجاري لاتفاقيات التبادل الحر، والواقع الأرقام توضح أن المغرب يستفيد بشكل معقول من اتفاقيات التبادل الحر مع 56 بلدا عبر العالم، إذ تحسنت صادراتنا إلى هذه البلدان بوتيرة متزايدة منذ دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ.

وإلى كانوا الإخوان دائما كيفكروا باش نحافظو على الأوضاع ديالنا الاقتصادية، نسدو البيبان راه ما كاين مشكل، ولكن هذا راه ماشي حل، راه البيبان غيتحلوا غيتحلوا، اللهم كتحلهم على بكري وتتوجد راسك، وكتعاني، لابد كتعاني، عندك واحد المرحلة كتعاني، راه احنا باقيين كنعانيو فيها، وغادي يجي واحد الوقت إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي تكون الأمور إيجابية أكثر.

وبالرغم من تفعيل هذه الاتفاقيات، فإن نسبة مهمة من المبادلات التجارية لبلادنا تتم خارج النظام التفضيلي بحصة 71%، وبالتالي فإن اتفاقيات التبادل الحر لا تشكل العامل الرئيسي المؤثر في العجز التجاري، الذي يبقى بنيويا ويرتبط بعدة عوامل، منها: الارتفاع المهول للفاتورة الطاقية التي مثلت حوالي نصف هذا العجز سنة 2014.

وما يؤكد هذا المعطى كون أكبر عجز يسجله المغرب هو مع الصين التي لا تربطنا معها اتفاقية للتبادل الحر، إذ بلغ هذا العجز حوالي 24 مليار درهم سنة 2013، مما يمثل 15% من العجز التجاري الإجمالي، إلى عندك المليح راه غادي تبيعو باتفاقية التبادل الحر، وإلى ما عندكش راه غتشريه ولو من الصين، ماشي ولو في الصين.

وإجمالا نمت المبادلات التجارية في إطار اتفاقيات التبادل الحر بـ 60 مليار درهم أو 56%، منتقلة من 107 مليار درهم سنة 2008 إلى 167 مليار درهم سنة 2013، ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الواردات بمعدل سنوي قدره 7,2%، في حين ارتفعت الصادرات المغربية خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوي قدره 15,7%، وقد أدى هذا التطور إلى تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات في إطار اتفاقيات التبادل الحر بـ 14 نقطة، منتقلا من 29% سنة 2008 إلى 43% سنة 2013، طبعا باقي ما وصلناش حتى لنصف باش انكونو...

وعلى كل حال، فإنه لا ينبغي حصر قراءة الاتفاقيات في مقاربة محاسبتيه فقط، على اعتبار أن الهدف منها يتمثل في جلب الاستثمارات وإحداث مناصب الشغل والدفع بالنسيج الإنتاجي الوطني مع تحسين تنافسيته وجودته، والتبادل الحر كيديرنا أمام تحدي لا قدر الله أصعب شيء فيه هو يقتل الاقتصاد الوطني، هذا ما كاينش، يدفعو باش ينمي نفسو ويطور نفسو هذا هو الواقع، ولكن بصعوبة باقي ما وصلناش للمستوى المطلوب.

وبهذا الخصوص، فقد ارتفعت استثمارات الدول التي تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر من 28 مليار درهم سنة 2008 إلى 39,6 مليار درهم سنة 2013، لأنه حتى ذوك الدول ملي كيشوفوا انفوسهم إيلا جاو للمغرب، وكان عندنا معهم اتفاقية ديال التبادل الحر، كيمكن لهم يمشيو لأسواق أخرى غير السوق المغربي، كيتشجعوا بطبيعة الحال.

كما ينتظر من هذه الاتفاقيات أن تساهم في جعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير، مما يسمح للمصدرين الأجانب من الولوج بشروط مواتية إلى أهم الأسواق العالمية الكبرى التي تمثل أكثر من مليار مستهلك في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

وساهمت هذه الاتفاقيات كذلك في تسريع الإصلاحات الهادفة إلى تطوير السياسة التجارية المغربية وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي، وساعدت أيضا على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز المنافسة بين الشركات الوطنية، راه ما ابقاش هاذ الشي متروك لكل واحد ناعس كيصلح ذاك الشي ديالو على خاطرو، راه دابا ولينا كنتضاربو على الورقة في عوض ما توجد في يومين توجد في نهار وبعض المرات بالساعات، وبعض المرات كنقصو (les taxes) من 40 درهم لـ 20 درهم ولا 30 درهم، وتقول انت هاذ الشركة اللي تيهمها هاذ 20 درهم فين كاينة، ولكن هاذ الشي دابا ولى التنقيط على أساسو، ما ابقاش...

وساهمت هذه الاتفاقيات كذلك في تسريع الإصلاحات الهادفة إلى تطوير السياسة التجارية المغربية وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي، وساعدت أيضا على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز المنافسة ديال الشركات الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد خلصت الدراسات المنجزة في الموضوع إلى ضرورة اعتماد رؤية متكاملة ومنسجمة للنهوض بالتجارة الخارجية، ما ابقاش تراجع في

التبادل الحر، دابا شوف إلى عندك شي ركابي، تترجم على أرض الواقع بسياسات قطاعية مندمجة لتطوير وتنويع العرض التصديري، والرفع من القيمة المضافة لمنتجاتنا، مع تنويع الأسواق الخارجية واعتماد خطة مندمجة لترويج العرض التصديري الوطني.

واليوم كنت مع السيد وزير الفلاحة، وقال لي بعض القطاعات ولينا الحمد لله فيها منافسين، كنا كنستوردو فقط، ولينا اليوم كنصدر لواحد العدد ديال الدول بما فيها الولايات المتحدة، اللي اسمع بلي كنصدرو الفنيد للولايات المتحدة يجيه الضحك، وإنما هذا صحيح، وباقي عندنا ما نصدرو لهم إن شاء الله.

ولهذه الغاية، فإن الحكومة تولي أهمية.. ياك، آ السي عزيز، كاين الفنيد ولا ما كاينش؟ ولا نمشي نقول شي حاجة ما شي هي هذيك.

ولهذه الغاية، فإن الحكومة تولي أهمية خاصة لتسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة مخطط الإقلاع الصناعي، كما تعمل منذ سنة 2014 على تفعيل المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، ونبغي نقول ونعاود نأكد للمستثمرين المغاربة: عليكم بالصناعة، عليكم بالصناعة، عليكم بالصناعة، والدولة مستعدة لكي تقدم لكم كافة التسهيلات، وتعطيكم كافة المساعدات، وما تبقاوش تتخوفوا من الإشكاليات الاجتماعية، كلشي الإشكاليات اللي مرتبطة بالموضوع غادي ننكبو عليها إن شاء الله الرحمن الرحيم ونعالجوها بالشجاعة اللازمة اللي مطلوبة في بلادنا، راه ما عندناش اختيار بالمناسبة، راه ما عندناش اختيار، هاذ الشي دابا خصنا إلى بغينا نتحملو مسؤوليتنا التاريخية كدولة عندها تاريخ، ضروري اليوم نكونو في هاذ المجال.

ولهذه الغاية، فإن الحكومة تولي أهمية خاصة لتسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة مخطط الإقلاع الصناعي، كما تعمل منذ سنة 2014 على تفعيل المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، الذي يتضمن إجراءات تهدف إلى تثمين وتطوير وإنعاش الصادرات، وعقلنة الواردات، وتسهيلا الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، والرفع من القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

وفي نفس الإطار، تعمل الحكومة على تعزيز إطار المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب وفق ما جاء في قانون المالية لسنة 2015، من أجل الكشف السريع والفعال لممارسة تخفيض فواتير واردات المنتجات المقلدة، وكذا التحقق من منشأ المنتجات المستفيدة من الأنظمة التفضيلية، وتعزيز مراقبة مطابقة المواد المستوردة للمعايير التقنية والصحية.

وفيما يتعلق بدعم التصدير، أبرمت الحكومة عدة عقود مع المقاولات في إطار برنامج عقود النمو الموجهة للتصدير، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات المقاولات على التصدير، حيث تستفيد المقاولات من الدعم المالي والمساهمة في تكاليف إنجاز مخططات العمل، وقد حُددت 375 مقاولة مصدرة أو مؤهلة للتصدير للاستفادة من البرنامج إلى غاية سنة 2017، كما تم وضع إستراتيجية ترمي إلى تجميع وتنمية العرض القابل للتصدير من خلال إحداث 55 اتحادا للتصدير خلال الفترة 2012-2015، عبر تقديم دعم مالي ومساعدة تقنية لإنشاء وتعزيز هذه الاتحادات.

كما تم بذل جهود لتبسيط إجراءات التعشير وإصلاح الأنظمة الجمركية والاقتصادية، حيث تم اعتماد قاعدة معلوماتية (portnet) بغية إنجاز المساطر التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وفي مجال تقييم أثر الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة، يتم الآن إجراء دراسات تهدف إلى تقييم الاتفاقيات لتحديد مكامن القوة والضعف فيها، وتحديد أثرها على الاقتصاد الوطني وعلى تنافسيته، وإلى استكشاف درجة التناسق بين هذه الاتفاقيات ومدى توافقها مع الاختيارات الاقتصادية للبلاد.

وختاما، فإن مستويات المبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، بالرغم مما تحقق لا تعكس الفرص الحقيقية التي تقدمها اقتصاديات الدول التي أبرم معها المغرب اتفاقيات للتبادل الحر.

لذلك، يتعين على الفاعلين الاقتصاديين المغاربة تقديم عروض تصديرية ذات قيمة مضافة، والعمل على تنويع الصادرات نحو هذه البلدان، في الحقيقة خصهم يدرسوا هاذ الشي، لأنه باش تصدر للولايات المتحدة يقدر يكون عندك هنا منتوج صالح جدا باش يمشي للولايات المتحدة، ولكن إلى ما اعرفتيش الأمور كيفاش كتدوز تما وكيفاش الإشكاليات القانونية ديالهم وذاك الشي، يقدر ذاك الشي يرجع لك، كاين اللي كيدير بناقص من هاذ الشي كلو، هذا غلط، خص الإنسان يمشي ويدرس ويشوف الناس اللي مختصين، ويتشجع ويتوكل على الله ويجرب، وإلى ما نجحش المرة الأولى يشوف المرة الثانية، النهار اللي كيتفتح الباب خلاص ذيك الساعات.

لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية التي عرفتها بلادنا السنوات الأخيرة في تنويع مصادر النمو، وتحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني، وهو ما يستدعي استكشاف أسواق جديدة واعدة، خاصة في إطار الشراكة جنوب- جنوب، التي تحظى برعاية جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا السياق، فإننا نعمل على دعم التنافسية الوطنية وتشجيع القطاع الخاص من أجل العمل على استثمار الفرص التي توفرها الاتفاقيات الحالية والوجهات الجديدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم، طبعا للفرق والمجموعات التي ترغب في ذلك، وأبدأ بالكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة إذا كانوا يرغبون في ذلك، ما كاينش تدخل.

الفريق الاستقلالي، لا.

الفريق الحركي، لا.

التجمع، لا.

الاشتراكي، ما كاينش تعقيب.

الدستوري، مع العلم أن الفريق الدستوري زادوكم 3 الدقائق من فريق الأصالة والمعاصرة والاستقلالي والحركي.

التحالف الاشتراكي، ما فيهش.

الفيدرالي، انتما عاد تكلمتو.

الاتحاد المغربي للشغل ما كاينينش.

إذن، أمر الآن إلى.. العفو تفضل السي الحبشي، هناك تعقيب واحد من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي الحبشي:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان الانفتاح الاقتصادي لبلادنا خيارا إستراتيجيا، فإن العجز الهيكلي للميزان التجاري قد انتقل من 59 مليار درهم سنة 2008 إلى 67 مليار درهم سنة 2013، وسأفصله كما يلي:

- مع الاتحاد الأوروبي، انتقل العجز من 47 مليار إلى 55 مليار درهم؛

- الولايات المتحدة كاين العجز لكنه تقلص من 5,5 إلى 4,1؛

- مع تركيا، استقر العجز في 4 الملايير ديال الدرهم؛

- ومع مجموعة اتفاقية أكادير، مصر، تونس، والأردن، انتقل العجز من 1,9 مليار درهم إلى 3,1 مليار درهم.

وإذا كان ارتفاع أسعار المواد الطاقية عنصرا موضوعيا، ساهم في ارتفاع عجز الميزان التجاري لبلادنا، فإن بنيوية هذا العجز تعزى إلى عوامل أخرى، نذكر منها أساسا:

- ليست هناك إستراتيجية مندمجة فعلية وواضحة ومنظمة لسياسة الانفتاح؛

- المنافسة الناتجة عن تطبيق اتفاقيات التبادل الحر كان لها تأثير سلبي حقيقي على الصناعة الوطنية وخلق فرص الشغل؛

- لم يتم الشروع في تأهيل النسيج الإنتاجي الوطني إلا بعد الشروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر؛

- غياب شبه كلي للتشاور بين الفاعلين العموميين والخواص إلا عند الاضطرار أو الضغط في مجالات تطوير وسائل الإنتاج وتحقيق التقاطع في مجال الإستراتيجيات القطاعية؛

- تعدد اتفاقيات التبادل الحر جعل تدبيرها معقدا خصوصا في ظل غياب تنسيق محكم بين مختلف الفاعلين المعنيين من أجل إقرار حكامة جيدة لهذه الاتفاقيات وربط مضامينها بالمخططات الإستراتيجية وعلى رأسها مخطط التصنيع، وتنمية السوق الداخلية.

إن هذه العوامل مجتمعة، تدفعنا إلى إثارة الملاحظات الرئيسية التالية:

هل مقتضيات اتفاقيات التبادل الحر عنصرا إجرائيا لدعم وتنشيط القطاع الصناعي ببلدانا؟

ما هي درجة التجانس والتناغم بين مضامين هذه الاتفاقيات الإستراتيجية القطاعية؟

هل بلادنا في إطار تدبير مسار اتفاقيات التبادل الحر خضعت لرياح الليبرالية، مما حد من هامش تحركها في مجال إستراتيجية النمو الصناعي، خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

هل هناك علاقة جدلية ايجابية في الاتجاهين بين السياسة التجارية والسياسة الصناعية؟

إننا في الفريق الفيدرالي نثير هذه الملاحظات من أجل الخروج بخلاصات، الهدف منها الحفاظ على المكتسبات وتطويرها وتجاوز مظاهر القصور في مجال يحتاج إلى صياغة رؤية شاملة ومندمجة، لا تهم فقط الاستراتيجيات بل كذلك الفاعلين الميدانيين، عموميين وخواص.

ولذلك، نقترح:

- ضرورة اعتماد بنية عامة موحدة لمنظومة متكاملة، تمكن من توظيف الرفع من القدرات التصديرية لبلادنا من جهة، وتحويل بلادنا إلى قطب جاذب للاستثمار؛

- ثانيا، تحقيق تجانس الاستراتيجيات القطاعية، وإشراك قوي للنسيج الإنتاجي وتنمية الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية؛

- اعتماد عنصر الذكاء الاقتصادي؛

- حسن استثمار الموقع الجيو استراتيجي لبلادنا عبر اعتماد آليات إبداعية جديدة ومتجددة للترويج المؤسساتي.

أما تحسين قيادة وحكامة اتفاقيات التبادل الحر، فيتطلب

الإجراءات الأساسية التالية في نظرنا:

- التلاؤم والتناسق بين الشق القانوني والشق الاقتصادي للاتفاقيات؛

- اعتماد التفاوض السياسي مع دول ومجموعات لمراجعة بعض مضامين الاتفاقيات التي تمكن من تسهيل الولوج إلى هذه الأسواق بهدف تحقيق التوازن في مجال المبادلات من أجل التقليص التدريجي لعجز الميزان التجاري؛

- الإعداد القبلي لهذه المفاوضات للفاعلين الميدانيين العموميين، مع إشراك ممثلي القطاع الخاص والبنوك الوطنية ذات الحضور الدولي والخبرات والكفاءات الوطنية في الداخل والخارج؛

- الرفع من حصة المغرب في الأسواق الخارجية، والبحث عن أسواق جديدة عبر وضع آليات مؤسساتية لدعم ومواكبة عرض وتنافسية المنتوج القابل للتصدير؛

- تحسين أداء النظام المغربي لتأمين الصادرات؛

- محاربة تصريحات الفوترة الناقصة عند التصدير للقضاء على الممارسات التي لا تخدم التنافس الشريف؛

- ضبط السعر النهائي للسلع المستوردة، والحرص على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ؛

- تسريع تطبيق برنامج النجاعة الطاقية، والاستمرار في تطوير سياسة بلادنا في مجال الطاقات البديلة؛

- إنجاز عمليات مراقبة مشتركة ومنسقة بين مؤسسات عمومية ومؤسسات قطاعية للسلع المصدرة، ووضع آليات اليقظة والحماية من إغراق السوق؛

- العمل على الحد من تنامي الواردات من خلال تفعيل إجراءات غير جمركية من أجل الحماية التجارية، وتعزيز مراقبة السلع المستوردة؛

- ضرورة وضع معايير بيئية، يجب احترامها لتسهيل ولوج موادنا ومنتوجاتنا داخل الأسواق؛

- الاهتمام بالعنصر البشري داخل المقاولة، وضرورة التعاون بين الدولة وأرباب العمل لمحاربة الأمية العادية والأمية الثقافية داخل الأجراء، وكذلك الاهتمام بالبعد الاجتماعي في تنافسية المقاولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم إذا كان له رد على تعقيب وحيد، لكم الكلمة، شكرا.

السيد رئيس الحكومة:

إيوا هذا تدخل مزيان، معقول.

دابا واحد القضية، أولا هاذ الحكومة ما عملت حتى شي اتفاق ديال التبادل الحر مع حتى شي دولة، ولكن لقات هاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر من قبل الحكومات السابقة، وغنقول لكم ماشي تنقبلوهم فقط، احنا كنعتقدو أنهم مزيانين، لأنه العالم اليوم كما لا يخفى يسير في اتجاه الانفتاح، وما عندناش خيار، عندنا هاذ الخيار ديال نمشيو في اتجاه الانفتاح أو نمشيو في واحد الاتجاه تراجعي اللي تكون عندو نتائج سلبية في الأخير ديال نسدو، نسدو.

احنا قررنا باش نمشيو في الاتجاه ديال الانفتاح، طبعا ملي كتدير التبادل الحر مع الولايات المتحدة، مع أوربا، مع تركيا، مع الدول واخا هي مشابهة لنا ولكن عندها مجالات (d'excellence) ابحال مصر، ابحال الأردن، وبحال دول أخرى تونس، راه كتلقى صعوبات، ولكن هاذيك الصعوبات كتلزمك يعني النسيج ديالك الاقتصادي تراجعو، وهذا هو اللي كيدفع للنمو، إذن هاذ الشي ماشي معناه أنه هاذ الشي نتراجعو، ليس ممكنا، هاذ الشي ما كنديروهش بالشكل المطلوب، متفقين، ولايني هاذ المجهود اليوم مطلوب بقوة.

ابقات واحد القضية عجباتني في التدخل ديال الأستاذ، وهي أنه هاذ الشي هذا تيطلب صراحة واحد الوعي عام، ماشي الحكومة بوحدها اللي يمكن لها تديرو، نقول لكم بكل صدق الحكومة عندها دور أساسي ورئيسي، وراه المخطط ديال التصنيع هو مخطط أساسي، شوف 3-4 ديال المؤسسات ابحال (Renault) إلى قدرنا نعملوهم في الخمس سنوات المقبلة في طنجة، راه غادي نكونو قدمنا لبلادنا واحد الخدمة كبيرة، ولكن هذا راه ماشي الحد، راه يمكن لنا نعملو أكثر من هاذ الشي.

هذا كذلك واحد الدور كبير خص تقوم به النقابات، بصراحة خاص الإخوان ديالنا في النقابات اليوم يزيدوا يتشبعوا، هما عندهم هاذ الروح بصدق، عندهم هاذ الروح، أنا تنقول لكم النقابات المعقولة الجادة اللي كنتلاقى معها، كاينة هاذ الروح، ولكن باقي، باقي واحد شي اشوية ديال التحفظ والخوف من المزايدات... إلى آخره، هاذ الشي خصو ما يبقاش، النقابات خصهم يفهموا باللي اليوم المصلحة ديال بلادنا، أن المستثمر ملي يجي ما يتخوفش من النقابة، يتشجع، والنقابة يلقاها في اكتافو ملي يكون عندو الحق باش... لأنه هذا هو الإشكال اليوم.

اليوم، راه خصنا المستثمر يكون وطني ولا يكون أجنبي، ملي يجي للمغرب، يجي وهو كيلقى واحد الظروف مناسبة، وطبعا ملي يربح، ملي يربح كذلك خصو يعني العمال ديالو باش يستافد كلشي، احنا متفقين، ولو أننا ندوزو واحد المرحلة صعيبة، لابد من مرحلة اصعيبة، راه حتى حاجة ما فيها، حتى لا بغيت غير عندك أرض فيها غير هكتار، ابغيتي تزرعها، راه كتدوز واحد المرحلة وانت كتزرع بلا ما تاخذ والو، وتتسقي بلا ما تاخذ والو، وغنوصلو للفلاحة من بعد، ولكن، من بعد كيجيب

الله التيسير، ماشي الحصاد، هاذ العقلية اللي ولات في هاذ الزمان كلشي باغي يحصد النهار الأول، كيكون الدري يالاّه ابدا، من اللول ابغى السيارة، ابغى الدار، ابغى ما نعرفش شنو... إلخ، راه اشوية بشوية، تبدا.

يالاّه السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

ننتقل الآن إلى معالجة المحور الثاني: وضعية ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية. أظن أن الأستاذ بنشماش، تفضلوا فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إخواني السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

احنا قبل ما نجيو عندكم لهاذ الجلسة، أعدنا قراءة البرنامج الحكومي، ووقفنا على الوعود والالتزامات اللي قدمتو تجاه ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية.

اليوم، بعد هاذ المدة اللي دوزتو في تدبير الشأن العام، ابغينا نسولكم، احنا فريق الأصالة والمعاصرة والزملاء ديالنا في الفريق الاشتراكي، على أشنو هي الحصيلة الملموسة؟ أشنو هي الإنجازات الملموسة قياسا للالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي، اللي يمكن تقدموا لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، بالنسبة للانتظارات ديالهم والمطالب ديالهم والمشاكل ديالهم في مختلف المجالات اللي كتهم الحياة في هاذ العالم القروي والمناطق الجبلية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمتدخل عن فرق الأغلبية، إذا رغبتم في ذلك. لا، تفضل الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا ندرك المجهودات التي قامت بها الحكومة لساكنة العالم القروي، سواء من حيث تعميم الكهرباء والماء الصالح للشرب وتوفير بعض المرافق العمومية والبنيات التحتية، إذ أننا نؤكد، السيد رئيس الحكومة، أن الموارد المالية والطبيعية المتاحة لبعض الجهات لا تستفيد منها المناطق القروية والجبلية بالقدر الذي تستفيد منها المدن، فضلا كذلك عن الخصاص القائم في هذا الوسط الحيوي في عدة قطاعات أخرى، كالتعمير والسكن والخدمات الاجتماعية.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة المحترم، نود معرفة التدابير المتخذة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية في هاذ الظرفية اللي تتسم بغلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية وهشاشة البنية التحتية بالوسط القروي.

كذلك، نود معرفة إستراتيجية الحكومة لبناء سياسة عمومية مندمجة موجهة لهذا الوسط.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة عن السؤالين حول وضعية العالم القروي والمناطق الجبلية.

السيد رئيس الحكومة:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على طرح هذا السؤال الذي يهم وضعية ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، وقد يكون عند بعض السادة المستشارين المحترمين أن هذا الكلام هو من الكلام المألوف فقط.

لا، كاين شي مجالات، أنا شخصيا كرئيس ديال الحكومة تؤرقني، بصدق، أكثر من غيرها، طبعا كل المجالات تشغلني بطبيعة الحال، لكن ملي تتكلمو معايا على التشغيل، ملي كتكلموا معايا على حوادث السير، ملي كتكلمو معايا على الساكنة ديال القرى والجبال، وربما كاين بعض المجالات الأخرى فعلا تنشعر بأنه حقيقة يعني يمكن لنا نقولو أنه هاذي مجالات باقي ما استطعناش نحققو فيها كل اللي كنتمناوه، وكتأثر في أن شخصيا أكثر ربما من بزاف ديال الناس.

ويمكن الأخ العزيز يسول الأمين العام ديال الحزب ديالو أنهم عندهم هاذ الحساسية أقوى، وكيف كنتعامل معه في هاذ.. وكلشي يمكن أن يكون إيجابيا في تنوير الحكومة في هذا المجال زعما غادي..

وهذا ماشي معناه أنه ما كاين والو، احنا غادي نشوفو أشنو اللي كاين، ولكن كاين هاذ الشعور بأنه باقي متعثر، ماشي ابحال ملي كنتكلمو اليوم في المغرب مثلا على الطرق السيارة، ملي كنتكلمو على الطرق السيارة كنقولو الحمد لله راه احنا.. ملي كنتكلمو اليوم في المغرب على المغرب الأخضر، كنقولو الحمد لله راه احنا امشينا خطوات حقيقية وعملية، كاين مجالات أخرى الحمد لله حققنا فيها نجاحات ممتازة.

وهذا كنقول أنا هذا دليل على أننا بفضل الله قادرين ملي كنبغيو، احنا المغاربة ملي كنبغيو راه ما تيقد علينا حتى حد إلا الله تعالى، وايني ملي كتكون الأمور ديالنا متعثرة أشنو هو المشكل تما فين كتكثر الهضرة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم، فإنه بالرغم من أن العالم القروي كان ولا يزال موضوع برامج وتدخلات قطاعية متعددة، فإن ساكنته لا تزال تعاني اختلالات بنيوية تهم مجالات أساسية، كالفلاحة والتعليم والصحة والطرق والبنيات التحتية والولوجية إلى المرافق العمومية الحيوية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات، وهو ما انعكس سلبا على تنافسية الاقتصاد القروي وعلى بنياته الإنتاجية والاجتماعية، وبالتالي المستوى المعيشي للساكنة.

غير بالمناسبة، ذيك القضية ديال غلاء المعيشة خصك تقول لنا فين؟ هاذ الغلاء فين كاين؟ هما كيعانيو ولايني ماشي كلشي الحمد لله.

غير أن هذه الوضعية لا تنفي ما حققته البرامج والمخططات القطاعية في كثير من المجالات، كالطرق والماء الشروب والكهرباء والسياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري والطاقات المتجددة والبيئة، وما تحقق في ميدان تنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية وغيرها.

في المجال.. أنا امشيت لإفريقيا، في المجال ديال الكهربة القروية، المجال ديال إيصال الماء للقرى، راه المغرب ديالنا أصبح ينظر إليه كنموذج على المستوى الإفريقي، والناس كيتمناو يعني يقربوا للمستوى ديالنا، وحقيقة أنا كنعترف أن هذا ما تقدرش الحكومة ديالي تدعي أن هي اللي دارتو، هذا قديم، برنامج قديم، عندو أكثر من 20 سنة، تبارك الله المغرب الحمد لله بالجهود المتبادلة وبالتوجيهات ديال جلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمو ولا محمد السادس، قطعنا خطوات جبارة.

من أجل تحسين ظروف عيش الساكنة القروية، فإن الحكومة تعمل على رفع وتيرة تنفيذ أهم أوراش التنمية القروية، وأستعرض فيما يلي بعضا منها، دون أن أتطرق إلى الأثر الإيجابي الواضح الذي خلفه تنفيذ مخطط المغرب الأخضر على الرفع من دخل الفلاحين، والذي سيكون موضوع السؤال الموالي، لأنه بطبيعة الحال خصكم تعرفوا باللي في الحكومة، حتى في الحكومة كاين هاذ الشوية ديال التداخل، أشنو العلاقة بين التنمية الفلاحية وبين الوضعية ديال القرى وديال الساكنة ديال القرى؟ فكاين اللي كيقول هذا موضوع واحد، إلى درتي هنا راه كيبان هنا والى درتي هنا كيبان هنا، إلى تهليتي في الفلاحة من الناحية الفلاحية راهما تيكونوا عندهم الإمكانيات وهما كيختاروا لريوسهم ذاك الشي اللي كيناسبهم، ولكن احنا باقيين كنميزو بيناتهم وغنتكلمو على لاخر إن شاء الله في الوقت ديالو.

لقد تم إعداد برنامج التأهيل الترابي برسم الفترة 2011-2015 الذي يهدف إلى فك العزلة وتقوية البنيات الأساسية بـ 503 جماعة قروية تابعة لـ 22 إقليم، بتكلفة إجمالية تناهز 5 ملايير درهم، ويتم إنجاز هذا البرنامج ضمن محاور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هو كاين واحد المشكل أنه كتجي لواحد القرية في واحد المنطقة وكتفك العزلة عليها، ولكن الأخرى ما حد ما تفكت عليها العزلة كتقول لك أنا ما شفت والو، هذا يعني.. ولكن، لابد تكون عندك أولويات كتبدا اشوية بشوية.

لقد مكنت الاستثمارات المنجزة في إطار هاذ البرنامج من بلوغ نسبة التزود بالماء، هذا فيما يخص التزود بالماء الشروب بالعالم القروي بنسبة 94,5% نهاية 2014، هذا ماشي معناه أنه كلشي الديور ديال البادية فيهم الروبيني، ولكن الما ولى اليوم تقريبا مضمون على بعد واحد المسافة معقولة اللي كنعتقد ما كتجاوزشاي 500 متر.

ارتفع المعدل الوطني للكهربة القروية إلى أزيد من 99,04%، ولقد بلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات المنجزة في إطار هاذ البرنامج ما يناهز 21 مليار درهم، حتى ولاو الناس تيقول لك آودي كتديو الضو لمناطق اللي في الأخير الساكنة ديالها كيغادروها، تيبقى ذاك الضو تما، والاستثمارات اللي اعملتيو، كاين هاذ الشي ولا ما كاينش؟ انتما اللي كتعرفو البادية.

يهدف هاذ البرنامج إلى الرفع من مستوى الولوج إلى الطرق لدى الساكنة، البرنامج الوطني للطرق القروية، من 54% خلال سنة 2005 إلى 80% سنة 2015، عبر إنجاز 15.500 كيلومتر من الطرق القروية، وقد فاق الغلاف الاستثماري 15,5 مليار درهم، وبلغت نسبة الولوج 78% إلى حدود نهاية 2014.

برامج تطهير السائل والنفايات الصلبة بالعالم القروي، استفادت 162 جماعة قروية من مبلغ 276 مليون درهم خلال فترة 2012-2014 من مشاريع تطهير السائل، لأن هذا عاود ثاني واحد المشكل مرتبط بالساكنة نفسها، لأنه ما يمكنش الدولة تعمل كلشي، الجماعات راه عندها مسؤولية، خص كذلك واحد النوع من الحيوية عند الناس يشوفوا المشاريع اللي هما ضرورية بالنسبة إليهم، ويشوفوا كيفاش يديروا يمولوها ويطلبوا من الدولة، ولكن في نفس الوقت يقلبوا على أطراف أخرى ولا يساهموا هما، لأنه هاذي مشاكل كتكون قريبة جدا من الساكنة.

كما تم إعداد مشروع برنامج شامل لتطهير السائل بالعالم القروي، يهدف إلى تمكين كل الجماعات القروية من البنيات والتجهيزات الضرورية لتدبير الصرف الصحي في أفق 2040، ويوجد هذا البرنامج

حاليا قيد المشاورات مع مختلف المتدخلين من أجل تحديد التركيبة المالية ودراسة سبل تنفيذه.

وإلى متم سنة 2014 استفادت 71 جماعة قروية، طبعا هذا عدد ماشي كبير، من التدبير الاحترافي لعملية جمع النفايات والكنس، و30 جماعة قروية من نظام التخلص من النفايات، كما استفادت 196 جماعة قروية من الدعم المالي لاقتناء آليات النظافة بمبلغ يناهز 129 مليون درهم.

النقل بالعالم القروي: من أجل تيسير وتحسين عملية التنقل بالعالم القروي، تم اعتماد دفتر التحملات ابتداء من فاتح غشت 2012، وفي إطار تحرير الولوج إلى هذا القطاع وتسوية وضعية الناقلين غير المنظمين تم تسليم أزيد من 900 وصل لفائدة هذه الفئة لتمكينهم من ممارسة نشاطهم في ظروف قانونية.

إن مكانة العالم القروي داخل منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة، وحجم الخصاص الذي يسجله على مستوى البنية التحتية والخدمات الأساسية وضعف الاستثمارات، وكذا التأثيرات المرتبطة بالتغيرات المناخية التي أضحت واقعا ملموسا يؤثر سلبا على نظام الإنتاج، تفرض تغيير مقاربة إشكالية تنمية العالم القروي بالانتقال من منظور اختزال التنمية القروية في التنمية الزراعية، التي تبقى مع ذلك رافعة حيوية، إلى مقاربة إدماجية تستحضر تدخل مختلف القطاعات وفق رؤية تنموية شمولية، يعني ما ابقاش المشكل اليوم غير الناس يكونوا عندهم الفلاحة فقط، القرية اليوم والساكن ديال القرية راه تيعيش في القرن 21، وكيشوف التلفزيون، وتيخصو المدرسة والمستشفى والطريق، وإلى آخره، وتيخص حتى التنويع ديال الأنشطة، ما يبقاوش هاذ الناس مرتبطين غير بالفلاحة فقط، الفلاحة مزيانة ولكن راه كاينة تجارب حتى ديال التصنيع ديال القرى في حدود معينة اللي كتسمح بواحد التلاقح بين المداخيل ديال الطرفين.

لذلك، عملت الحكومة على إرساء آليات مؤسساتية تروم تعزيز الاندماجية والالتقائية في تدخلاتها، لأنه لقينا واحد المشكل، وهو أنه مثلا غادي نمشيو لواحد القرية، مثلا مول التجهيز كيتصرف بوحدو، مول التعليم كيتصرف بوحدو، راه شي مرات كيبقى خصك غير (branchement)، وخصهم يتفقوا عليه، إلى ما كانوش متفقين عليه يعني تيبقى ذاك الشي تمايا، فقلنا خص واحد السياسة اندماجية والتقائية، تكون كل الأطراف داخلة فيها.

وذلك على المستوى الاستراتيجي من خلال اللجنة الوزارية الدائمة للتنمية القروية والمناطق الجبلية، احنا اللي أسسناها، وعلى المستوى التنفيذي من خلال مديرية تنمية المجال القروي ومناطق الجبال، كما ضاعفت الموارد المخصصة لهذه التدخلات على مستوى كل من الميزانية العامة وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

فعلى المستوى الاستراتيجي، يعهد إلى اللجنة الوزارية الدائمة للتنمية القروية والمناطق الجبلية التي يرأسها رئيس الحكومة، وتضم القطاعات الحكومية المعنية، بالتخطيط للعمل الحكومي في ميدان تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، وبالأخ مؤخرا باش درناه، ياك أ السي.. وتضطلع هذه اللجنة على الخصوص بتحديد التوجهات العامة في هذا المجال، والمصادقة على إستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وعلى البرنامج السنوي للمشاريع، كما تتولى النظر في الإشكاليات الناجمة عن تنزيل الإستراتيجية الحكومية ذات الصلة، باش ما يبقاش القرية كيفكر فيها كل واحد على حدة، واللي القرية كيتجمعوا لها الوزراء المعنيين بها كاملين، وتحت رئاسة رئيس الحكومة وبميزانية خاصة.

وعلى المستوى التنفيذي، تتولى مديرية تنمية المجال القروي والسكرتارية ديالها عند السيد وزير الفلاحة، ومناطق الجبال التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري بتنسيق إعداد وتتبع إستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، ولإنجاز الدراسات اللازمة وتنسيق السياسات القطاعية ذات الصلة، وإعداد وتتبع المخططات الجهوية للتنمية القروية، غير أن ترجمة هذا التوجه الاستراتيجي لتنمية العالم القروي وفق رؤية شاملة ومندمجة وتفعيل الآليات المذكورة، لازالت لم تتحقق بعد.

أما على المستوى المالي، فقد قامت الحكومة بالرفع من مخصصات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية باعتباره آلية مالية بين-وزارية، تساعد على دمج التدخلات المدرجة في إطار برنامج التنمية القروية من 500 مليون درهم سنة 2011 إلى مليار درهم سنة 2012، ومليارين درهم خلال السنوات الموالية، إضافة إلى الموارد المخصصة مباشرة من طرف القطاعات الحكومية المعنية، وخاصة الداخلية والفلاحة والتجهيز والتربية الوطنية والصحة والتعمير وغيرها.

بالإضافة لهاذ الأجزاء اللي موجودة في الميزانيات ديال هاذ القطاعات كلهم اللي كتهم العالم القروي، عملنا 500 مليون ديال الدرهم كانت ديال هاذ الصندوق، عملنا لو 2 ديال المليار ديال الدرهم، العام الأول زدنا 500 مليون درهم، من بعد زدنا مليار ديال الدرهم، وغادي نقول لك واحد القضية، هاذ الصندوق إلى طول الله العمر في هاذ الحكومة واحتاج باش نزيدوه نزيدوه، ولايني حتى يخدم، باقي ما اخدمش ودار ابحال اللي هو مطلوب منو يخدم ويدور، لأن اعلاش؟ لأنه خوتنا في العالم القروي خصهم حتى هما ياخذوا حقهم، هاذوك هما اللي صبروا في البلاد، وقنعوا بذاك الشي اللي اعطى الله، وهاذوك العفاريت اللي كيعرفوا يغوتوا اخذاو حقهم، وهاذوك ابقاو، وخا تعيى ما تدير العفاريت يرجعوا لك يرجعوا لك.

وختاما، لابد من التأكيد على أن النهوض بالعالم القروي يبقى رهينا بتضافر مجهودات مختلف المتدخلين على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق مختلف التدخلات القطاعية التي تستهدف العالم القروي عبر تعبئة الموارد اللازمة، والسهر على تحقيق التقائية البرامج والمشاريع

والرفع من مستوى الإنجاز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة بالنسبة للفرق التي ترغب في ذلك، والتي تتوفر على رصيد زمني متبقي، وأبدأ بالأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كتلاحظوا بأننا نشرب الماء من نفس الكأس، وأنا على يقين أن فيه قليل من الملح.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم على الجواب.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أظن، والله أعلم، بأننا ما محتاجينش احنا كاملين نديرو مجهود كبير باش نؤكد اليوم على أهمية هذا الموضوع اللي كنتناقشو فيه، الموضوع ديال العالم القروي والمناطق الجبلية، وظنيت بأننا ما محتاجينش لكثرة الأرقام والإحصائيات باش نؤكد على أهمية الموضوع، احنا كنتكلمو على ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، كنتكلمو على نصف تقريبا الساكنة ديال المغرب حسب الإحصاء الأخير.

نبغي نأكد، السيد رئيس الحكومة، واحنا كنتكلمو في هذا الموضوع وفي غيره من المواضيع، بأننا ماشي عدميين، احنا ما عمرنا كنشوفو النصف الفارغ من الكأس فقط، كنشوفو النصف العامر من الكأس، وكنعترفو وكنقدرو وكنفتخرو بالأهمية ديال المجهودات اللي قامت بها الدولة ديالنا بالنسبة للعالم القروي، وراه تكلمتو عليها، لا في الماء ولا في الكهرباء ولا في المخطط الأخضر ولا في مشاريع التنمية البشرية، ولا في غير ذلك.

ولكن، أظن من الواجب اليوم نعريو الحقيقة، ونشوفو الوجه ديالنا في المرآة بدون مساحيق، ونقولو بدون أرقام، بدون كثرة الكلام، نقولو بأن الناس اللي عايشين في العالم القروي والمناطق الجبلية واصلة لهم للعظم، وظنيت بأن القواميس ديال الدنيا ما تكفيش يمكن باش نوصفو القساوة ديال الظروف اللي عايشين فيها هاذ المغاربة ديالنا اللي في العالم القروي وفي المناطق الجبلية، ونوصفو الحكرة اللي شاعرين بها، والظلم اللي شاعرين به واللي مسلط عليهم.

السيد رئيس الحكومة،

احنا اليوم كنتكلمو على المغرب اللي كنتو كتسميوه، وأنا ارجعت للتصريحات ديالكم، كتسميوه «المغرب العميق»، مغرب العالم القروي الذي يعاني ويكابد بصمت، المغرب الذي ينام باكرا ويستيقظ باكرا، المغرب ديال الكد والجهد والعرق، مغرب الطبيعة بقساوتها وجمالها، مغرب تحدي المناخ، تقلبات المناخ وصعوبات الإنتاج وعوز الإمكانيات وشظف العيش، لكن خصنا نقولو أيضا بأننا كنتكلمو على جزء من الوطن، كنتكلمو على مغرب الأمل والمستقبل والفرص المهدورة، نعم الفرص المهدورة وغنوضحها بعض قليل.

ملي كنقول مغرب الأمل والمستقبل، يكفي نذكر غير بجوج ديال المؤشرات:

الأولى، السيد رئيس الحكومة، الفئة العمرية اللي عندها أقل من 24 سنة في العالم القروي تصل إلى 51,4%.

المؤشر الثاني، نسبة الساكنة ديال العالم القروي النشيطة كتوصل الإحصائيات ديال الحكومة إلى 57% من مجموع الساكنة النشيطة في المغرب.

تشخيص الوضعية في العالم القروي، ظنيت ما محتاجينش نديرو فيها مجهود كبير، الحقيقة الواحد إيلا ابغى يشخص الوضعية في العالم القروي والمناطق الجبلية غادي يشعر بالدوخة وبالحيرة امنين غادي نبداو.

أنا تألمت أشد ما يكون الألم أننا مازلنا كنسمعو بعض المواطنين، وأظن كيتكلموا بلسان عدد ما اعرفتش اشحال، ولكن مؤكد عدد كبير من ساكنة العالم القروي كيقولوا احنا عايشين واصلة لنا العظم وعايشين في ظروف، وأنا تألمت ملي سمعت هاذ التعبير، عايشين في ظروف كتوفر فيها بعض مقومات «الأبرتايد»، «الأبرتايد» بالمعنى الاجتماعي والمجالي، هاذ الكلام اسمعتو عند شباب في أزرو، اسمعتو في زومي، سمعتو في باب برد، اسمعتو في تازروت، اسمعتو في واحد العدد ديال مناطق المغرب اللي أمكن لي أن أتواصل مع الناس اللي عايشين فيها.

الواقع اللي عايشين فيه هاذ المواطنين، فيه الكثير من القساوة، السيد الرئيس، فيه الكثير من القساوة. السؤال اللي كنتمنى أنه ما عمرو يخرج من الوذنين ديالكم، هو لماذا في بلد تحول إلى ورش مفتوح، يقوده ملك ينصت لنبض الشعب ديالو، ويصول ويجول البلاد من أقصاها إلى أقصاها، لماذا سكان العالم القروي والمناطق الجبلية بالشباب ديالو، بالنساء ديالو، بالأطفال ديالو، بالنساء ديالو، كيشعروا بأنهم منسيين؟ لماذا كيشعروا بأنهم منسيين ومقصيين وما مهتمينش بهم بنفس القدر من الاهتمام بالساكنة ديالنا في العالم الحضري والمدن؟ الله يقوي الخير، احنا ما كنحسدوش المدن ديالنا، وابغينا الناس يكونوا في أفضل الظروف كما قلتو.

إلى ابغينا نتكلمو على بعض الأرقام، وخصنا نتكلمو عليها. الفقر، السيد رئيس الحكومة، اللي كاين في العالم القروي، حسب الإحصائيات ديال المديرية المحلية لوزارة الداخلية، راه ما كنجيبش إحصائيات أخرى، أكثر من 70% من الجماعات القروية لها مستوى عيش أقل من المعدل الوطني، حسب المديرية نفسها 22% نسبة الفقر في العالم القروي، 22% مقابل 9,8% في المدن، الهشاشة الاجتماعية 26% مقابل 1% في المدن.

التقرير الأخير اللي خرج ديال البنك العالمي تيقول بأن 14,5% من سكان العالم القروي تعيش تحت عتبة الفقر. تقرير ديال واحد المؤسسة اسميتها (Brookings Institution) عاد خرج مؤخرا في فبراير 2015، تيقول بأنه في العالم القروي نسبة الفقر أعلى ثلاث مرات من نسبتها في مجال الحضري.

ما تكلمش على المجالات الأخرى اللي تكلمتو عليها، التعليم نعطيك مؤشر واحد، السيد الرئيس الحكومة، ديال وزارة التربية الوطنية، 13% فقط من التلاميذ ديال البكالوريا في العالم القروي، 13% من التلاميذ ديال الثانوي فقط اللي كياخذوا البكالوريا.

معطى آخر عاد قدمو المغرب، اليونسكو بعنوان التربية للجميع 2013-2015، العرض ديال التعليم الأولي في العالم القروي يكاد يكون منعدما، هذا التعبير ديال التقرير، ما نكثرش بكثرة الأرقام.

الصحة، في مجال الصحة، هنا خصنا نشعرو بالخجل وبالإذلال، رغم المجهود اللي قايم به السيد وزير الفلاحة، رغم المجهود ديال السيد وزير الصحة، المجهود ديال الأطباء والمعلمين والأساتذة والممرضات والممرضين، ولكن ملي كنتكلمو على الصحة في العالم القروي خصنا نشعرو بالخجل، لأنه عنوان ديال إذلال كرامة المواطن المغربي، ويذكرنا في بعض جوانبه بظروف القرون الوسطى، وأنا أحاول أن أزن كلماتي.

السيد رئيس الحكومة،

أكثر من ثلث الأسر في البادية تفصلهم 10 الكيلومترات عن أقرب مركز استشفائي، هذا الأرقام ديال وزارة الصحة.

أمد الحياة، ملي كنتكلمو على أمد الحياة، يعني كنتكلمو على مؤشر تطور الصحة، أمد الحياة في العالم القروي 69 إلى 70 سنة، وفي المدن، العالم الحضري 75 سنة، نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن 21%، الأمراض المزمنة 16%، هذي بعض الأرقام، السكن ما نتكلمش عليه.

السيد رئيس الحكومة،

أنا اعجبني الحال ملي قلتو هنا، من هاذ المنصة، تتشعروا، تتعترفوا بأنه ما تدارش المجهود اللي خصو يتدار، هذاك الشعور بأن الحكومة مقصرة عبرتي عليه مزيان، هذا اعتراف مزيان، ولكن اسمح لي بكل احترام وأدب نقول لك، المغاربة في العالم القروي والمناطق الجبلية ما كينتظروش الشعور، التعبير عن الشعور، كينتظروا أفعال ومنجزات، السيد رئيس الحكومة.

ملي رجعت للبرنامج الحكومي، وعدتو المغاربة بأشياء كثيرة في العالم القروي، وعدتم باش تجيبو مشاريع وبرامج مندمجة لخلق الثروة، وعدتوهم باش ترفعوا عليهم اشوية ديال الحكرة، باش تعطيوهم اشوية فين يداويو وليداتهم، أرقام ديال الحكومة كتقول بأنه كاين تقصير كبير.

وعدتم في البرنامج ديالكم بأنكم غادي تجيبوا 7% من معدل النمو، من بعد تواضعتو اشوية، وفي البرنامج الحكومي قلتو 5,5% لأن معدل النمو هو اللي غادي يحل بزاف ديال المشاكل اللي كنتكلمو عليها.

وأنا ابغيت نسولكم بعض الأسئلة، السيد رئيس الحكومة، وجاوبني بكل صراحة. المرسوم، خرجتو مرسوم بداية 2013 يقضي بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، انتما هما الرئيس ديالها، ومعكم السي عزيز أخنوش وزير الفلاحة، معكم وزير التربية الوطنية، وزير الداخلية، وعدد من القطاعات، مزيان الفكرة اللي جبتو باش تحلوا المشكل ديال كثرة التدخلات، باش تديروا الالتقائية، ولكن نسولكم: ما لقيتوش الوقت تجمعوا هاذ اللجنة الوزارية الدائمة؟ ما عمرها اجتمعت، هاذ اللجنة ما عمرها اجتمعت، وهذا أقوى مؤشر على أنكم شاعرين بالعالم القروي مظلوم، ولكن قدموا شي حاجة، وترأسوا غير هاذ اللجنة الدائمة، غير جمعوا هاذ اللجنة الدائمة.

صندوق تنمية العالم القروي اللي تكلمتو عليه، اللي كتضخوا فيه مليار درهم سنويا، واللي وصل 2 مليار درهم سنويا كما قلتو، وداز هنا في البرلمان.

السيد رئيس الحكومة،

جاوبنا، اشحال صرفتو من هاذ الميزانية؟ أنا الأرقام اللي عندي في المكتب ديالي 25%.

السي عزيز أخنوش الوزير المحترم، في الحكومة السابقة تدارت دراسة، يعلم الله اشحال خلصنا عليها، ديال «McKinsey»، ودرنا إستراتيجية تنمية العالم القروي، فينا هي هاذ الإستراتيجية؟ دراسة دارها «McKinsey»، فينا هي هاذ الإستراتيجية؟ اعلاش ما خرجاتش؟

الوكالة ديال تنمية أقاليم الشمال، المشروع موجود، فين هو وكالة تنمية أقاليم الشمال؟ ياك ابغيتو حلول مؤسساتية، والأفكار كاينة، الناس اشتغلوا، خدموا، ولكن أنا أستغرب أشد ما يكون الاستغراب أن بيدنا وسائل لا نحركها.

اسمح لي، السيد رئيس الحكومة، نذكرك بأنه ملي قلت العالم القروي هو مغرب الفرص المهدورة، السيد وزير الفلاحة الأرقام ديال وزارة الفلاحة كتقول في الفرص المهدورة، المساحات الفلاحية المتوفرة

بالعالم القروي القابلة للزراعة، واللي ما كنستغلوهاش كاملة، اشحال التكلفة ديال الخسارة؟ كيقولها السيد وزير الفلاحة، تيقول سنويا كنخسرو 2,3 مليار درهم سنويا، كنخسرو 13,8 مليون يوم عمل كنخسروه.

السدود اللي عامرة بالأوحال، السيد وزير الفلاحة تيقول بأننا سنويا كنخسرو 150 مليون درهم، وكنخسرو 1,22 مليون يوم عمل ضائع. هاذ الشي كلو كيدوز قدام عينيكم، هاذ الشي كلو الخسارات كلها تدوز قدام عينيكم.

أذكركم بتقرير أخير، هذه مسألة خطيرة عاد خرجات مؤخرا، التقرير ديال «الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية» تيقول في أفق 2030 التساقطات المطرية غتنقص من 10 إلى 20%، ارتفاع درجة الحرارة غترتفع بدرجتين إلى 3 درجات مئوية، مما يعني أننا خصنا ننتظرو تقلص المردودية الفلاحية بـ 15 إلى 20% في حدود 2030، ماذا أعددتم؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جلالة الملك في إحدى الخطابات ديالو كيقول النجاعة ديال أية سياسة عمومية، يقاس النجاعة والفعالية بالأثر المباشر ديال هاذ السياسة على الوضع ديال الناس.

السيد رئيس الحكومة،

قلتم في أكثر من مناسبة بأن الحكومة ديال البركة، الحمد لله ديال البركة، ولكن اسمح لي نقول لكم هاذ البركة جزء كبير منها الناس ما شافوهاش، ما قاسوهاش في العالم القروي.

السيد رئيس الحكومة،

ابغيت نقولكم أيضا بأن الله سبحانه وتعالى لا ينصر حكومة ظالمة حتى ولو كانت مسلمة، ولكنه ينصر حكومة عادلة حتى ولو كانت كافرة، يا سيدي راه احنا كنطلبو منكم، وأنا ولد العالم القروي، أنا ولد إزكيرن بني بوعياش، من آيت بوعياش، كنعرف اعلاش كنتكلم.

وهاذ الحكرة، راه غرست الداخل واحد الجرح، مازال ما ابغاش يتداوى، ملي كنتكلم على هاذ الشي كنعرف اعلاياش كنتكلم، والله العظيم، لا أزايد عليكم، والله العظيم، لا أشك في نواياك، ولكن في السياسة المقياس ماشي هو النوايا، هاذيك في الدين، نعم، السياسة المقياس هو بالملموس.

السيد رئيس الحكومة،

راه الناس في العالم القروي واصلة لهم للعظم، والظلم ديال المقهور، ديال المظلوم، ملي كيطلع للسما يتحول إلى شرارة، قد تتحول إلى لعنة تطاردنا جميعا، واحنا راه ابغينا هاذ الناس في العالم القروي، وهاذ الشي اسمعتو، أنا اسمعتو، اسمعتو وشفتو، واسمعتو وشفتو، واسمعتو وشفتو، الناس ما باغينش ترفع عليهم الحكرة كاملة، غير اشوية، الناس ما باغينش العدل، غير اشوية، الناس باغين غير اشوية، الناس كيحفروا الحجر باش يطلعوا اشوية اللي تحفظ لهم غير ذيك الحد الأدنى الأدنى من الكرامة.

صراحة، أنا ما افهمتش، النهار اللي جينا كناقشوكم في الميزانية ديال 2015، يالاّه كنعيشوا الفيضانات اللي عرات جزء من هاذ الواقع اللي كنتكلمو عليه في العالم القروي، جبنا لكم واحد الاقتراح، قلنا لكم (stop)، خص رئيس الحكومة تقول هاذ الميزانية اللي جبنا لكم خصنا نعاودو نخلطوها، نعاودو نخلطوها، وجبنا لكم اقتراح، قلنا لكم آودي نقصو 20% من الميزانية ديال الاستثمار ديال بعض الوزارات، بعض الوزارات، ماشي كلها، ابحال وزارة العدل، قلنا ما نقيسوهاش في الميزانية ديالها، لأنها مقبلة على مشروع مهم، إصلاح أحوال العدالة ببلادنا، ولكن نقصو الميزانية ديال بعض الوزارات اللي باش نوجهوها للعالم القروي، غيريا ربي نطلعوه غير اشوية في المستوى ديال مؤشرات التنمية البشرية، باش الناس يحسوا بأن السياسة لا تفرق بين المواطنين، لا تفرق بين... وأملي، أملي أن يتم تدارك ما يمكن تداركه.

وشكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.. السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا، شكرا السيد الرئيس المحترم.. شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي إذا كان يرغب في ذلك طبعا، لا.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل.

<u>المستشار السيد سعيد التدلاوي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة، السيد رئيس الحكومة، أنا غادي، أولا، غنقول لك بكل صراحة، غنبدا من الأخير، امنين كملتي، قلتي واحد الكلمة، العالم القروي خصو ياخذ حقو، الله غيجازيك على هاذ الكلمة، لأن قلتيها من قلبك. وأنا يكفيني فخرا بأنكم ملي قلتوها أنكم حاسين بالمشاكل ديال العالم القروي.

وأنا ما غاديش نبدا ننتقد، لأنه المغرب، ولله الحمد، في 2015، الإنتاج ديال الحليب اليومي اليوم، ماشي ديال هاذي عشر سنوات أو هاذي عشرين سنة. احنا ما خصناش نكرو، «المغرب الأخضر» الجيران ديالنا كيحسدونا عليه. (l'INDH) تيقولوا لنا كيفاش كتديروا ليه؟ ما فاهمين حتى حاجة. يعني، الحمد لله، ما خصناشاي نبداو نقولو شي

حاجة اللي ما كايناش، المغرب ولله الحمد غادي في واحد الخير، دابا نديك لمنطقة نائية وتتعشى بالدجاج واللحم، وبلا ما تعلمهم، دابا، هذا ما كانشاي زمان.

ولكن واحد السؤال وضعتيه قبايلة، قلت كاين بعض المناطق اللي جهزتيها بالإنارة، وكتقول واش الناس كيغادروها، صحيح، غنقول لك اعلاش:

كاين بعض المناطق جبلية، اللي مثلا البوطة ملي كتباع في السوق بـ 40 درهم، هو تتوصلو بـ 100 درهم، لأن المسالك والشاحنات كيدير 100 كيلومتر (piste)، إلى غيره؛ الخنشة ديال الدقيق كتوصلو 200 درهم، تيغادر هاذ المناطق.

أنا يمكن لي نقول لك كاينة منطقة مثلا، جماعة اللي الدخل ديالها كيجي الثاني من بعد المعاريف، جماعة مقاطعة المعاريف، اللي هي جماعة عين لوح، ولكن هذوك الناس راه ما عندهمش شي دخل من غير العود، خصنا نلقاو لهم شي حل، ونلقاو واحد السياسة تحويلية، كنا طلبناها للسي مزيان بلفقيه لما كان وزير الفلاحة، الله يرحمو، قلنا لهم الله يخليكم (passez à la transformation)، كاين بعض المناطق اللي ضعيفة.

قلنا لهم ديروا (le jojoba et l'huile de ricin)، هاذ الزيوت، زيت الخروع مثلا كتنتج، كتصلح لـ (l'industrie médicinale)، كتصلح لـ (l'industrie) ديال (le lubrifiant des matériaux et des appareils de précision et surtout des avions)، وكتباع بالأثمنة.

الفلفلة الحمرة اللي كنتجو في بني ملال، تيجيو السبليون يديوها من عندنا بدرهم، وكيزولوا القشرة وكيردوا لنا الزريعة بـ 10 دراهم. كان يمكن لنا نديرو احنا مصنع هنا في المغرب، ولكن تديرو الدولة، واللي غادي يدير (les produits cosmétiques) اللي هما بالدرجة الأولى كيتباعوا بواحد الثمن كبير، و(les colorants alimentaires) و(les colorants industriels et pharmaceutiques)، يعني هاذ السياسات هي اللي غادي ترد واحد المداخيل على هاذ المناطق، ولكن اللي كاين هو أنه، السيد رئيس الحكومة، كاين واحد العدد ديال المتدخلين، كاين 7 أو 8 الوزارات اللي تيدخلوا في العالم القروي، بلا ما نبقى نذكر، ناهيك عن الصناديق.

كاين أراضي الجموع واخذاها الداخلية، أراضي الأحباس وزارة الأوقاف، السياحة القروية وزارة السياحة... إلى آخره، تنتمناو أن هاذ الشي يتجمع في وزارة واحدة، باش ما تبقاش ذيك تضارب الآراء وعدم الاجتماعات، ما كتكونش... إلى آخره، هاذو هما الحلول اللي تنتمناو أنه لهاذ خلق هاذ الآليات توحد هذه المؤسسات والصناديق في صيغة وكالة تنمية أو وزارة مكلفة بالتنمية القروية.

المناطق تختلف بعضها بعض داخل المنطقة، فبعض المناطق داخلها كاين الجبال ماشي هي السهول، والمناطق اللي هي بجوار البحر، هذيك خصنا العالم القروي خصها واحد المؤسسة خاصة، لأن هي اللي غادي ترد لك مداخيل باش تستثمرها داخل الجبال وداخل المناطق الداخلية.

كذلك، السيد وزير الفلاحة ورا السيد رئيس الحكومة، هاذي مناسبة باش نهضرو على المغرب الأخضر، احنا كنوهو بالعمل اللي قامت به في وزارة الفلاحة، ولكن الشطر الثاني الميزانية ديالو راه ضئيلة جدا، احنا كنتمناو أنه ترفعوها، لأنه الشطر الأول هم مالين.. الكبار، دابا هاذ الشطر الثاني راه هذوك الصغار مساكن، ولكن خصنا نزيدوهم اشوية في الميزانية، ذاك الشي راه ضعيف اشوية، راه ما كافيشاي باش إن شاء الله هذوك الناس يبقاو مستوطنين، كيفاش غنقبطوهم في العالم القروي وما يجيوناش لهامش المدن، خصنا نقبطوهم بهاذ التنمية، وبهاذ التشجيع داخل الأرياف، لأن واحد ابغى ياخذ بنت عمو وهو ساكن في الجبل نشجعوه، الدولة خصها تشجعو، تعطيه طرف ديال الأرض، يدير الزيتون، نشجعوه بالزيتون، نشجعوه بهذيك.. ولكن بشرط يبقى تما، ما يدخلش يديرلي براكة في باشكو، ولا يدخل يديرلي براكة في المكانسة، ونشجعوه بطريقة اخرى غير مباشرة.

هاذو هما المسائل اللي كيمكن لنا نقبطو بهم الناس تما داخل العالم القروي، نعطيوه 10 النعجات، نعطيوه جوج بقرات، هاذ الشي مجانا، ولكن بشرط يبقى تما، وتكون واحد المراقبة مستمرة، هذا هو كيفاش يمكن لنا نقبطو الإنسان تما، ولكن نجيبو لو الماء، نجيبو لو الضو، نجيبو لو المدرسة، نجيبو لو المستشفى، نجيبو واحد العدد ديال الأمور، هاذ الشي اصعيب، خفيف في اللسان، ثقيل، أنا معك، السيد رئيس الحكومة، صحيح هاذ الشي اصعيب، ولكن الحمد لله المغرب ديال الستينات والسبعينات وديال 2000 ماشي هو المغرب ديال اليوم، الحمد لله، كتخرج اليوم من ميناء طنجة، تيمكن لك تكون في أكادير عن الطريق السيار، من الباخرة للطريق السيار مباشرة، هاذي أشياء جميلة، خصنا نعترفو بها. غدا، إن شاء الله، ملي غتفتح الطريق ديال بني ملال غادي يكون أجمل، يعني كاين بعض الاستثمارات.

احنا، الحمد لله، خصنا نفرحو، المغرب اليوم ما كانش كيمكن لنا، احنا كنا كنجيبو الحليب، إيوا غدا راه غيمكن لنا نصدرو الحليب قريبا، شركة «المراعي» راه دخلت للنواحي ديال المحمدية، وراه غتنتنج تقريبا 70% من الإنتاج ديالها غادي يمشي للخارج، لأن اعلاش جات للمغرب؟ لأن المغرب قريب لأوربا، جات تنتج هنا باش تعطي للسوق الأوربي، المنتوج ديالها مطلوب في أوربا، في ألمانيا وفي هولندا بالخصوص، وهاذي هي الأسباب اللي جابتها هنا للمغرب.

إذن، كاين مسائل، احنا ما خاصناش نعاودو نشدو الباب ونقولو راه ما كاين حتى شي حاجة، الحمد لله كاين الخير، وما خصناش نكروه.

حاجة وحدة، السيد رئيس الحكومة، الله يجازيك بخير، الدار البيضاء تستغيث، تستنجد، راه احنا غارقين في التلوث، أنا مع المصانع

وتشجيع المصانع، ولكن المصانع المنظمة، ماشي المصانع العشوائية اللي تتسرق الضو، السيد رئيس الحكومة، ثق بي، ديروا بحث في هاذ الموضوع...

السيد الرئيس:

انتهى الكلام، انتهى الكلام، انتهى الكلام، أنا قطعت الصوت، آ الأستاذ، أنا قطعت الصوت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. آ الأستاذ، راه ما كاينش الصوت، ما كاينش الصوت. لا، لا، الله يخليك، احترم الرئاسة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. الكلمة للفريق الاشتراكي، الأستاذ علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

آثرنا في الفريق الاشتراكي أن نناقش معكم المحور الثاني المتعلق بوضعية ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية انطلاقا من البرنامج الحكومي الذي قدمته هذه الحكومة أمام البرلمان بمجلسيه سنة 2012، وركزتم فيه على تعزيز مكانة ودور الفلاحة في التنمية، وكذا الاعتناء بالعالم القروي عبر صندوق التنمية القروية.

وبدون الدخول في جزئيات التصريح الحكومي، ناقشناكم آنذاك، وأكدنا على أن ما ورد في التصريح الحكومي لن يغير من الواقع الهش للعالم القروي ومن الأوضاع البئيسة لهاته الساكنة.

بعد مضي سنة، السيد رئيس الحكومة، اعترفتم أمام مجلس النواب في يناير 2013 بأن الأمر يتعلق بغياب سياسة عمومية مندمجة للتنمية القروية، وأكدتم بصريح العبارة أن العالم القروي كان ومازال موضوع برامج وتدخلات قطاعية متفرقة، ظلت آثارها محدودة.

أعلنتم، السيد رئيس الحكومة، أيضا عن نواياكم بإحداث استراتيجية مندمجة للتنمية القروية، وأشرتم أن هدفها هو تعزيز البرامج والمخططات التي تهم محاربة الفقر والهشاشة في الوسط القروي بغية الرفع من وتيرة إنجاز المشاريع الاستثماراتية. كما الحكومة وعدتنا ووعدت الشعب المغربي بأنها ستعمل على اعتماد إستراتيجية مندمجة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية من خلال لجنة وزارية تعتمد مساطر واضحة.

اليوم، السيد الرئيس، من خلال تتبعي للجواب الذي تفضلتم بإلقائه على مسامعنا، أتساءل للمرة الثانية: أين هي المعالم الواضحة والميدانية للإستراتيجية المندمجة للتنمية القروية التي عبرت عنها الحكومة؟

نحن نتحدث عن الحكومة الحالية التي تدبر الشأن العام بمعزل عن الحكومات السابقة، لأن كيجي الدور ديال الحساب ديالها، والمواطن يحاسبها عبر صناديق الاقتراع.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، للمرة الثانية عن نتائج هذه الإستراتجية على الغالبية الساحقة من الفلاحين البسطاء الذين لم تثنهم إلا رحمة الله عن هجرة أراضيهم.

وهنا اسمحوا لي أعطيكم بعض المؤشرات، وأفضل أن أتحدث معكم بلغة الواقع الملموس، ما كاين لا مزايدة، بكل موضوعية، الوضع الصحي، السيد رئيس الحكومة، في قرانا لا زال جد متأخر، لا زال جد متأخر. صحيح، غتقول هذا إرث، ولكن ماذا فعلتم خلال ثلاث سنوات ونصف لتجاوز هاته المرحلة، احنا ما كنقولوش هاذ الشي المغرب عاد خلق، كاين إرث، ولكن أشنو درتو؟

لا زالت النساء تنقل للولادة في أوضاع حرجة على الدواب، غير في جهة الغرب-الشراردة، غير في سيدي سليمان، غير في وزان، السيد رئيس الحكومة، ولا زغب الله شي واحد من الدوار تطوع وابغى يدير 207 يوصل ذيك المرأة للمستشفى، كيلقى البراج ديال البوليس أو الدرك، كيقولو لو النقل السري، مرارا المواطنين يهاتفوننا بأن عندهم امرأة حامل والبوليس شاديهم عند مدخل مدينة وزان أو مدينة شفشاون، وهاذ الشي، راه السيد وزير الداخلية كاين، والسيد وزير النقل كاين، والسيد وزير العدل كاين، تأكدوا من هاذ المرحلة هاذي، من هاذ الواقعة هاذي.

نسب وفيات الأمهات في العالم القروي لا زالت مرتفعة، انعدام التجهيزات الطبية، السيد رئيس الحكومة المحترم، والخصاص الكبير في الموارد البشرية، واحنا جينا مجموعة ديال البرلمانيين عند السيد وزير الصحة ووعدنا ولم يف بوعده.

كاين مراكز مستوصفات صحية، مثلا في إقليم وزان تم تشييدها في 2005، 2004، 2003، ما فيهاش أطر صحية، هاذ الناس فين ابغيناهم يمشيو؟! احنا ملي كنهضرو على ساكنة العالم القروي، نتكلم معكم من باب المجموع الذي يفيد الجمع وليس ندير النظاظر السوداوية ونقول لك الجميع، لا. من باب إطلاق الكل قصد الاستفادة ديال المجموع.

كنقول للسيد رئيس الحكومة الأوضاع البيئية في المراكز القروية لا زالت جد متدهورة، كاين مراكز عنهم دراسات للصرف الصحي، والحكومة الحالية، رغم مراسلة رؤساء الجماعات لرفع هاذ المعاناة،

مازال ما كاين شي تدخل.

الكهربة القروية اللي كانت مفخرة، كما جاء في جوابكم، بالخطاب التاريخي لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني ولا جلالة الملك محمد السادس، فعلا تم إنجاز 97%، ولكن عارف السيد رئيس الحكومة من 2010 لدابا 3% لم تنجزها هاذ الحكومة، راه كاين دواور في إطار ما يسمى بالشتات مع وزارة الداخلية المنازل ديالهم غير مكهربة، يعني ما كنقدرش نقدمو شي جواب، الدوار كلو مكهرب وكيبقى واحد 30 ديال الناس المداشر ديالهم غير مكهربة، كان وعد في 2010-2011 بأنه ستطلق صفقة في إطار هاذ الشتات، لحد الساعة راه ما كايناش، وأنا مسؤول عن كلمتي، يمكن لكم تباشروا هاذ التحقيق في جهة طنجة-تطوان على مستوى إقليم وزان، غتلقاو مجموعة ديال المداشر لا زالت محرومة من الكهربة القروية، كاين مجهود صحيح، ولكن ذيك الناس اعلاش غيبقاو ضايعين هاذي 6 سنين من 2010، السيد رئيس الحكومة؟ من العارباش واحد يكون مضوي وواحد احداه ما مضويش.

المشكل ديال الماء الصالح للشرب، كاين استثمارات مهمة دراها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، ولكن لحد الساعة لا زال المواطنين ما مستافدينش منها، كاين عرقلة على مستوى سد المجاعرة مثلا، كاين في مناطق أخرى، مشكلة نزع الملكية، لا يعقل باش نصرفو استثمارات 20 مليار، 30 مليار، والجماعات القروية يؤديو المستحقات ديالهم أو (la quote part) ديالهم، وتجي للقطاع الوصي ويقول لك ما يمكنش نربطو لأن عندي مشكل ديال نزع الملكية، فكاين هناك انعدام ديال التوازن.

فيما يخص الصندوق ديال التنمية القروية، السيد رئيس الحكومة، فعلا أصدقكم القول بأن الاعتمادات ديالو رفعت، لكن هذا غير كاف، احنا المواطن والسكان ديال العالم القروي خصهم الاستفادة، وهنا ابغيت نقول لكم بأن هناك مجموعة من التعقيدات لا زالت قائمة في مساطر صرف وتنفيذ وتمويل المشاريع المبرمجة ضمن صندوق التنمية القروية، وهذا يجرني إلى استفاقة نباهتكم، السيد رئيس الحكومة، بأن الحكومة غاب عنها ضمن أولوياتها المشكل ديال الإصلاح الإداري، فالمشكل كاين في الموارد البشرية، إلى كان صندوق التنمية القروية الاعتمادات ديالو ارتفعت، هاذ الشي صحيح، صحيح، أنا كنقول بأنه صحيح، ولكن الوقع ديالو أو الأثر ديالو على الساكنة ديال العالم القروي راه مازال ما كايناش في ظل ثلاثة ديال السنوات ونصف.

إذن، الاختلالات هي كثيرة وكثيرة جدا، وعلى الحكومة، السيد رئيس الحكومة، أن تأخذ هذه المعطيات بعين الجدية لتفادي الاحتقان ولتفادي الانفجار الاجتماعي الذي سبق أن عرفته عدة مناطق معزولة ومهمشة وفقيرة في المغرب، أذكركم بالاحتجاجات ديال سكان منطقة ميدلت، أنفكو، أوطاط الحاج، بني بوعياش، إمزورن، تارجيست، واللائحة طويلة، لا يسع المقام لذكر جميع هاذ الاحتجاجات، هاذ الإحتجاجات عبرت عن الغضب ديال المواطنين، السكان ديال العالم القروي، وهاذ الاحتجاجات هي بالأساس هي اجتماعية، وبعض ردود الفعل العنيفة ووجهت لأنه لا يتم الإنصات لمعاناة ومطالب هاذ الساكنة بما يلزم، وعلى الحكومة أن تتفهم هاته الوضعية، وأن تصغي وأن تستجيب للمطالب المعقولة، ولأن تضمن الحق في التنمية والعيش الكريم لمجموع ساكنة العالم القروي، لأن هناك أجزاء داخل أطراف الدولة وداخل الحكومة فعلا استافدت، ولكن مجموع الساكنة لازالت لم تستفد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري، إذا كان يرغب فيها، لا؟ فريق التحالف الاشتراكي؟

إذن، نمر الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين، فلكم الكلمة.

السيد رئيس الحكومة:

مادام السي بنشماس اشركتي معايا الما، حتى أنا غنشركو معك، يكون فيه الملحة ولا السكر ولا يكون فيه.. بسم الله. إلى ابغيتي كاع شي نهار نشركو حتى الطعام أنا موجود، راه ما عندي حتى مشكل.

الله يكمل هاذ النهار بسلام، لأن، الحمد لله، كنسمع كلام يعني معقول، (Bon) بعض المرات اشوية قاسي، ولكن أنا ما.. نقول لكم واش كنتضايق، لابد نكون كنتضايق شي اشوية، ولكن ما كاين مشكل، كاين كلام معقول، كاين ملاحظات، كاين انتقادات، كاين اشوية ديال الشراسة، ولكن ماشي مشكل، لأنه، الحمد لله، لأن هاذي بلادنا هاذي، وخصنا نعرفو الواقع ديالنا مزيان.

غير أنا عندي واحد القضية، كنعتقد أنا كنطلب من الإخوان ياخذوها بعين الاعتبار، أنا ملي تنجي ما كيكون عندي حتى مشكل نعترف بشي حاجة اللي عندي فيها ضعف، كنجي هنا كنقول إيه، لأنه كنعرف السياسة، السياسة اللي شفت في حياتي من نهار اللي تزاديت هو أنه الحكومة دايما كلشي بالنسبة لها مزيان، وكتدافع على كلشي اللي تدار واللي ما تدارش، وكتخرج عينيها في المعارضة والمعارضة نفس الشيء.

لا، أنا كنجي كنعترف كنقول هاذ المجال مازال ما درناش فيه اللي خصو يتدار، مازال ما وصلناش فيه لنتائج الحقيقية وعملية مرضية، باقي ما وصلناش، ولا باقين فيه ضعاف جدا، كاين واحد اشوية تنتخوف منو ديال أنه الإنسان كيستغل الاعتراف باش.. آودي راه خص.. ولايني هاذ الشي غادي يجي، غادي يجي، لابد غادي نرجعو للمعقول كاملين إن شاء الله الرحمن الرحيم.

أنا باغي نقول نبدا بواحد المسألة الأولى، الساكنة ديال العالم القروي وديال القرى اللي قلت لكم، وبالمناسبة الأخ راه كنعرف نتكلم غير من القلب ديالي، راه المشكلة هي هاذي يمكن كاع في الأخير، اللي خصنا زعما نعاونوها باش تاخذ حقها، ما خصناش نغرسو فيها الحقد، راه اهنايا أنا قدامي كنعرف الإخوان، راه يمكن على الأقل 90% من العالم القروي، ماشي من المدن، وخصنا هاذ الساكنة هاذي نردو البال لواحد العدد ديال الحوايج، هاذ الساكنة راه هي العمق الحقيقي ديال المغرب، اقراو التاريخ، غتلقاوهم هما اللي دايما دافعوا على البلاد، هما اللي ابقاو تيكونوا دائما خزان ديال القيم ديال البلاد، ابحال اللي تكلم الأخ، كتمشي كتلقى الكرم بالدرجة الأولى، الناس في المدينة تيبداو يديروا الحساب، الله يكون في العون. البادية كتجي لعندو كيمشي عندو فروج كيذبحو، عندو الخبز كيصاوب لك الخبز ذيك الساعة، هو ما كيشريش، لو كان ما نعرف أشنو يجبر.. كاين عندنا في البوادي اليوم في المغرب انت كتغذى وواحد واقف عليك في الباب يقول والو تتمشي تتغدى معايا، تتقول لو راني تغذيت، ما يمكنش، ما يمكنش، كيبقى هو ما كياكلش معك، كيتسناك حتى تسالي.

أنا ملي امشيت لإفريقيا وتحدثت معهم بهاذ الخطاب في ساحل العاج، ما تقدروش تتصوروا كيفاش ضجت القاعة بالتصفيقات ملي بقيت كنتكلم معه على هاذ.. وهاذ الناس هاذو ما في قلبهمش الحقد على الناس ديال المدينة، ابغاو الالتفات إليهم، ولايني ما بغاوش يحقدوا على خوتهم، ومادام كنطرحو السؤال كنقولو يا ودي اعلاش هاذ الشي وقع؟

احنا في الحقيقة ما شي ما درنا والو مع القرى كدولة، لا، مع القرى ومع العالم القروي ومع الفلاحة، الحمد لله، ذاك الشي اللي تدار كثير، وأنا غادي نسرد بعض الأمور، ولكن ما وقعش بطريقة متوازنة، بمعنى آخر أنه إيلا كانت المدينة فيها واحد العدد ديال الأمور إيجابية، يكون ماشي قدها كاع في البوادي، ولايني يكون قريب منها، هذا هو اللي.. واعلاش هاذ الشي؟ لأنه بكل صراحة باش تكون الأمور واضحة، كانت عندنا مشكلة سياسية، والمشكلة السياسية ديالنا وقعت بالدرجة الأولى في المدينة، وواحد شي اشوية أهملنا أو لا ما اهتميناش بما فيه الكفاية بالناس ديال البادية، على ما صفينا المشكل السياسي ديالنا، وصلنا لواحد اللحظة ديال الإجماع، الحمد لله، حول الدساتير ديالنا والمؤسسات ديالنا وامشينا فيها.

اليوم، ماشي هاذ الشي هذا، الحمد لله، ماشي خطير، ولكن خصنا نبذلو مجهود أكثر وإضافي باش.. ولكن كذلك في جميع الأحوال، يسمحوا لي الإخوان، راه ماشي البادية ديال اليوم في المغرب، أ السي بنشماش، هي البادية ديال المغرب هاذي 30 عام. كتعرفوا احنا عندنا وزير ديال العدل من دكالة، كيعاود لي بالضبط كيفاش كانت دكالة هاذي 30 عام ملي كان هو كيقرا، و40 عام وكيفاش اليوم، شتان بينهما، فرق كبير.

في البادية، الحمد لله، الأمور تحسنت، ولايني باقي ما وصلناش لذاك الشي اللي ابغينا، لا على مستوى التغذية، لا على مستوى الرعاية الصحية، لا على مستوى التعليم، وكذلك ربما كاين بعض المقاربات اللي خصنا نراجعوها، لأنه كاين بعض المسائل، كنقولو احنا خصنا نديروها للناس في البادية، لا، في الحقيقة خصنا نعطيوهم الإمكانيات هما يديروها لريوسهم، لأنه احنا ما غنعرفوش، ملي تيكون الوزير ديال التعليم تيفكر كيفاش غادي يميز المدينة كيعرفها، ولكن البادية كيفاش غادي يقدر يميز بيناتها، كاين البادية اللي فيها السكن متفرق، كاين البادية اللي فيها السكن مجموع، كاين البادية اللي فيها السكن في الجبال، كيفاش غادي تدير لهاذيك المدرسة؟ خص واحد الأفكار (appropriées) مناسبة، ملائمة، كاين عندنا مشكل في المدارس باش نديرو لهم المراحيض، واش وزير ديال التعليم في الرباط غادي يفكر في المراحيض، أ عباد الله، ديال واحد القرية ولا ديال بعيدة اسميتها سيدي بوقشمير ولا ما نعرف، الله أعلم فين جات بعدا، وكيفاش دايرين التضاريس ديالها وذاك الشي. خص الناس اللي تما، إما من خلال الجماعات المحلية، وإما يعني تيخصهم يتعطى لهم الإمكانيات وهما يديروا.

كتعرفوا بلي سيدي محمد بن عبد الله يعني كان ارسل رسالة للقبائل المغربية تيقول لهم تيخصكم تديروا الشرط، راه هو مول الشرط، تديروا الشرط وتديروا الفُقيا باش يقربو الدراري القرآن الكريم، ويصليو بكم إلى ما كانش عندكم، هاذيك الرسالة كانت سبب في انتشار الكتاتيب القرآنية وفي انتشار المساجد، لأنه ما ابقات حتى شي قبيلة كترضى أنه القبيلة اللي مجاوراها عندها الجامع وعندها الفقيه وهي ما عندهاش، واحنا ملي كنبغيو آش كيوقع لنا، أ السي بنشماش، باش تكون الأمور واضحة في الذهن ديالك، كنجيو كنبغيو نديرو المسائل مثالية نموذجية، مثلا كتقول العرض ديال التعليم الأولي ما كاينش، ولايني القانون اللي منظم التعليم الأولي تيقول بلي كل طفل كيخصو متر مكعب باش يتنفس، وتيخصو متر مربع باش يجلس لا في المدرسة ولا في الساحة، ملي كتجي تشوف هاذ المواصفات ما كاين حتى شي بادية تقدر تدير فيها روض، إلا إلى كانت الإمكانيات ديال الدولة خصها تتدخل عاودثاني بواحد عدد ديال الملايير ديال الدراهم اللي ما عندهاش.

ولكن كنتساءلو كيفاش هذاك الطفل كنسمحو لو باش يعيش في هذاك الدار المتواضعة ولا ربما نوالة، ولكن ما كنسمحولوش باش يقرا في واحد الظروف مناسبة. إلى كان عندنا الغرض نقراو، وملي تمشي تطلب الرخصة لوزارة التعليم هذاك الموظف راه ما عندو ما يدير لك، راه ماشي معقول هاذ الشي! خصنا حتى احنا واحد الشوية ديال المرونة، افهمتيني ولا لا؟ إلى كان عندنا الغرض نقراو نقراو، ومن بعد، إن شاء الله الرحمن الرحيم، تتحسن الأمور.

أنا اشحال تكلمت ذيك الساعة مع الوزراء تنقول لهم شوفو بعدا الدراري ملي كيتموا جايين، و5 ديال الكيلومترات، ما تيمكن لكش، تيجيو عندك للدواور تيقولوا لك، الله يخليك، تدير لنا المدرسة اهنايا، قد قد من الدواور كلهم، ولات ما قريبة لحتى شي واحد، قلت لو شوف

الدراري، الدري ديال 6 سنين غيضرب 5 الكيلومترات في الشتا وفي الصيف وهذا.. باش يمشي وباش يجي! في الأخير واليديه كيشدوه في الدار، وخصوصا البنات.

قلت لو شوف، تنقول للوزراء اللي سبقوا، وتنقول لهم شوفوا لنا الدراري تما، وديروا لهم واحد التكوين خفيف، واعطيوهم غير ألف درهم في إطار تعاقدي، ويقريو لكم الدراري غير ذيك العامين ولا 3 سنين الأولى، غير على ما الدري يشد واحد الشوية ويبقى يقدر يوصل للمدرسة، خصنا إلى ابغينا نقولو (les solutions appropriées) اللي مناسبة لهاذ المناطق هاذي.

ولهذا، اليوم بالنسبة لهاذ المجال اللي جيت وكنقول فيه بأنني كنشعر بأنه مازال ما درناش فيه اللازم، وما اخذاوش الناس ديال البوادي الحق ديالهم، وابحال اللي قالوا الإخوان احنا عندنا الرغبة باش البادية ديالنا ما تفرغش. مع الأسف، غادية وكتفرغ، واحنا ملي ابدينا تنقراو إلى كتذكروا كانت الأرقام اللي كانت في الآذان ديالنا هي 70%، 30%، من بعد ولينا كنسمعو 60%، 40%، اليوم كنسمعو العكس، كنسمعو 40% في البادية و60% في المدن. لا قدر الله، احنا متخوفين من هاذ الشي هذا، وخصنا نفكرو بجدية باش تمشي الأمور في الاتجاه ديال اسميتو.

اللي كاين، السي بنشماش ولا الإخوان الآخرين، خصكم تفهموا أنه الحكومة، مع الأسف الشديد، ما كتشتغل إلا من خلال الإدارة، والعمل ديال الإدارة هو بطيء.

أنا غنقول لكم، جيت ترأست القرض الفلاحي في الاجتماع ديالو، قلت لو اشحال ديال الفلوس اللي خصصت للفلاحة؟ هاذ الشي في الأول، قال لي 5 مليار ديال الدرهم، فيهم 4 مليار درهم للكبار ومليار درهم للفلاحة الصغار، قلت لو اشحال اعطيتهم في الأخير؟ قال لي اعطيتهم 200 مليون درهم، اعلاش؟ قال لي لأنه ما عندهمش الوثائق، كتعرف خاص (la conservation foncière)، خص، خص، خص.. قلت لو، الله يخليك، اعطيهم وخا ما يتوفروش الوثائق كلهم، اعطيهم الإمكانيات باش يشتغلوا، ونقول لك واحد القضية، راهم ما غاديش يتراجعوا وغاديين يخلصوا، ونقول لك بلي التجربة كانت إيجابية، وهاذ العام هذا قال لي خصص لهم إلى باقي كنتذكر 2 مليار ديال الدرهم اللي خصص لهم.

فالإدارة كتخدم بواحد الطريقة تكاد تكون (inhumaine un peu, alors que) كيخص الإدارة تكون.. واحنايا المقاربات ديالنا كدولة، يعني خصها يكون فيها الملاءمة، لأنه الظروف ديال الملاءمة ما خصهاش تبقى مقتصرة غير على المدينة.

فيما يخص اللجنة بين الوزارية اللي عملنا، هذيك واحد الحاجة اللي ملي جينا لقينا نفوسنا أمام مجموعة ديال المتدخلين، وهاذ المجموعة ديال المتدخلين في الأخير الأعمال ديالهم، قررنا باش نكونو اللجنة. صحيح، قلت باقي ما اجمعناهاش لحد الآن، باقي ما اجمعناهاش لحد الآن.

العمل الحكومي عندو طبائع وعندو مشاكل، هذا ماشي معناه أنه ما كنصرفوش الميزانية اللي.. الميزانية اللي كنصرفو كنصرفوها في مجالات تعود بالتحسين ديال الوضع بطريقة غير مباشرة من خلال التحسين ديال الفلاحات القروية القريبة من الساكنة، افهمتي؟

ما يسمى بالفلاحة التضامنية، كنصرفو فيها، صرفنا فيها في 2014 جوج ديال المليار ديال الدرهم، وفي 2015 صرفنا فيها 2,2 مليار ديال الدرهم، ولكن، مع ذلك، راه احنا باقيين ابحال اللي قال الأخ، راه احنا كنا كنستوردو الحليب، اليوم راه احنا غادي نبداو نصدروه.

ولكن، نقول لك، الأخ الكريم، أنا شخصيا ملي كنسمع الحليب كيبيعو الفلاح بـ 3 ديال الدراهم وعشرة ديال السنتيم، تنقول ياك لاباس؟ راه أنا نقول لكم أنا واحد من الناس اللي ما كنفرحش ملي كتكون الخضرة رخيصة بزاف، كنعرف بلي الخضرة رخيصة بزاف، معنى أن الفلاح سيتضرر، وإذا تضرر الفلاح سوف تتضرر البادية، وسوف يفر منها. كيخص واحد اشوية ديال التوازن، ولا كانت الدولة خصها تتدخل بالإمكانيات ديالها باش تحسن المردودية ديال الفلاحين، يجب أن تفعله.

في الحقيقة، هو أحسن شيء هو الفلاحين ملي يتعمل لهم الأمور الأساسية، تيخصهم هما تعطيهم الإمكانيات هما يدبروا لريوسهم، ولايني فيما يخص الصحة، وفيما يخص التعليم، خاص عاودثاني الناس اللي كيعنيهم الأمر يفهموا واحد القضية، ما يمكنش الصحة ديالنا تتمشى اللي فين ما تعين شي واحد في شي مدينة، بعيدة أو قرية بعيدة، كتبدا التدخلات باش يدخل للرباط والدار البيضاء والقنيطرة.

أنا نقول لكم، هاذ الشي اللي كيذكرني به الآن السي الوفا، خجلت أن بعض الطلبة ديالنا اللي تيقراو في المجال ديال الطب، لما درنا لهم بلي اللي تخرج يدوز سنتين، ياك ماشي أكثر؟ سنتين يدوزها في منطقة نائية، وعاد يدخل، سنتين فقط، خرجوا كيديروا علينا مظاهرات. إيوا، كيفاش غنديرو لهاذ البلاد؟ كلشي تيخصو يساهم، يساهم واحد الشوية، وإن كنت أنا كنهضر مع السيد وزير الصحة دائما تنقول لو واحد القضية، تنقول لو: أ السيد وزير الصحة، شوف الناس ديال الطب الخاص، ديال القطاع الخاص، يطلعوا للبوادي، ونخلصوهم، ما نبقاوش احنايا.. لأنه ما غنبقاوش احنايا يعني كنتجارو، انت وشي واحد دابا عشرين عام وانت وياه جر في نجر فيك، وإلا ماشي معقول الدولة كتطالبوها غير تعطي الحقوق، ولايني كذلك خصكم تساعدوها باش تقولوا للناس يقوموا بالواجبات، لأن المغربي دابا ولى كيشعر بلي هو يمكن لو يطلب الحقوق ديالو كاملة، وفيما يخص الواجبات يعطي الحد الأدنى، لا. وراه نقول لك واحد القضية، هاذ الأمور ما غاديش نتراجعو فيها، لأنه هاذوك المواطنين راهم ابحالنا ابحالهم، وعندهم

يعني نفس الحقوق.

طبعا، باقي بعض المشاكل، القضية ديال الوفيات ديال الأمهات، ولكن راه وقع واحد التحسن كبير. ما كنجيش لهنايا غير باش نرسم واحد الصورة وردية، ولكن كنجي باش نقول الأمور كيف ما هي، الحقائق كيف ما هي، باش نقول أشنو خصنا نديرو باش الأمور تزيد تتحسن.

أما فيما يخص المناطق اللي عندها زعما ضعف وهشاشة اقتصادية. أولا، بعدا، ما تخليونيش نذكركم باللي كنساندوهم على مستوى واحد العدد ديال المجالات، وكنحاولو نعممو عليهم المنح، افهمتيني ولا لا؟

فيما يخص التحرير ديال النقل المزدوج حررناه باش الأمور تكون ميسرة أكثر بالنسبة للمواطنين، كل هذه الأمور إيجابية، ولكن يمكن لي نقول لكم وتنعاود نعترف أمامكم أن هذا واحد من المجالات اللي باقي ما وصلناش فيه لذاك الشي اللي تيخصنا نكونو فيه، ولكن تيخصنا الناس دياولنا اللي في البادية يكونوا مستبشرين، يعرفوا باللي، الحمد لله، بفضل التوجيهات ديال جلالة الملك والجهود ديالو والتحرك ديالو في البلاد، افهمتيني ولا لا؟ والحسن الثاني، الله يرحمو، ولا محمد الخامس، الله يرحمو، وبالتوجه ديال الدولة أنه هاذ الناس هاذو حقهم، إن شاء الله الرحمن الرحيم، كياخذوا منو واحد الطرف، ابغينا مازال تتحسن الأوضاع ديالهم، خص الجميع يتعاون معنا في هاذ الاتجاه، وأنا شخصيا يمكن لي نقول لكم بأن تقريبا كل ما قيل في هاذ المجال أخذته بطريقة إيجابية.

وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن لمعالجة المحور الثالث:

«أي سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي؟ وما هي تدابير الحكومة لتطوير هذا القطاع؟ وما هي الإجراءات لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات لجعل هذا القطاع رافعة لتنمية الفلاحة والعالم القروي؟».

الكلمة لأول متدخل من فرق المعارضة. الأستاذ الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

سنبقى، السيد رئيس الحكومة، دائما في العالم القروي، وهذه المرة مع القطاع الفلاحي الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

وعليه، وباسم فرق المعارضة، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: أي سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي؟ وما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتطوير هذا القطاع الهام؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف والإستراتيجيات لجعل هذا القطاع رافعة للتنمية في العالم القروي؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لمتدخل من فرق الأغلبية، إذا كان هناك.. تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد العربي خربوش:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ما هي التدابير، السيد رئيس الحكومة، التي اتخذتها الحكومة من أجل تطوير القطاع الفلاحي في المجالات التالية: الفلاحة وبناء المفهوم الجديد للحياة الريفية والقروية، الفلاحة والحمية الغذائية وصحة المواطن، الفلاحة والحد من آثار التغيرات المناخية، الفلاحة والموارد المائية، الفلاحة والإيكولوجيا والتنوع البيولوجي؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لآخر متدخل عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ما كاينش.

إذن، أمر الآن إلى.. الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على طرح هذا السؤال الذي يهم قطاعا استراتيجيا وحيويا، يساهم بنحو 14% من الناتج الداخلي الخام، ويشكل المصدر الأول للتشغيل، ويؤمن مصدر العيش

لأكثر من 75% من سكان القرى، كما يتحمل مسؤولية تأمين الأمن الغذائي للمغاربة، ويساهم بنسب جد هامة في الاكتفاء الذاتي الغذائي. وراه بالمناسبة هاذ القطاع راه ماشي قطاع ديال.. راه وخا ما يبقاش 14% في الناتج الداخلي الخام ديالنا، وخا يهبط حتى لـ 1%، راه هو قطاع استراتيجي، إن لم يكن القطاع الاستراتيجي الأول بالنسبة لدولتنا، الله يرحم الحسن الثاني.

وكما تعلمون، أولت الدولة منذ فجر الاستقلال أهمية كبرى للقطاع الفلاحي، خاصة على مستوى التجهيزات الهيدروفلاحية بفضل سياسة السدود الكبرى التي أسس لها المرحوم الحسن الثاني، وهذا كذلك ما ذكرتوش قبايلة، هذا من مجالات الافتخار ديال المغرب، الحمد لله، في العالم كلو، ومعترف به، كتذكروا الجائزة ديال الحسن الثاني اللي سلمتها في «سيول» هاذ العام لهذاك الشاب اللي جا من النيجر.. غير أن القطاع الفلاحي ظل يعاني إكراهات من قبيل ندرة المياه.

بالمناسبة قبايلة قلت، السي بنشماش، قلت أنا هاذي حكومة البركة، أنا ما عمري قلت هاذي حكومة البركة، أنا كنقولو مع هاذ الحكومة، الحمد لله، كاين أمطار. بعدا هاذ العام خص الفلاحة يكونوا فرحانين، وخصكم تفرحوهم. ماشي هما فرحانين تنكدوها عليهم، هما دابا راه راشقة لهم الفلاحة، الحمد لله، كانت الأمطار والخيرات وكانت نتائج مزيانة، فخصهم الحالة النفسية راه مهم جدا يبقاو.. إيلا سمعوا الكلام ديالنا، يا لطيف..

غير أن القطاع الفلاحي ظل يعاني إكراهات من قبيل ندرة الموارد المائية، وقال لي السي.. جا عندي السيد وزير الفلاحة كيهضر معايا على هاذ العام، قلت لو، إن شاء الله، حتى العام الجاي نطلبو الله تعالى يكون الأمطار.. ياك هاذي غيتفق عليها المعارضة والأغلبية؟ كلشي يقول آمين، الحمد لله يا ربي.. لا واعلاش 10 سنين، انت غتحبس فضل الله في 10 سنين، قل، اطلب...

غير أن القطاع الفلاحي ظل يعاني إكراهات من قبيل ندرة الموارد المائية والتقلبات المناخية، التي تشكل أكبر تحد لهاذ القطاع ببلادنا، حيث يتوقع أن تصبح ثلثي الأراضي غير قابلة للاستغلال الفلاحي بحلول 2050، يضاف إليها تعدد وتعقد الأنظمة العقارية وصغر المساحات المستغلة فلاحيا، وكذا المشاكل المرتبطة بتنافسية الفلاحة الوطنية.

ولتعزيز مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني واندماجها في الأسواق الوطنية والدولية، تعزيز مساهمتها في النمو والحد من الفقر، اعتمدت بلادنا–كما تعلمون–مخطط المغرب الأخضر.

وللتذكير، فإن هذا المخطط يقوم على دعامتين أساسيتين:

تهم الأولى الفلاحة العصرية، وتشتمل على 946 مشروعا، بتكلفة استثمارية تناهز 75 مليار درهم، ممولة أساسا من طرف الخواص؛

وتهم الثانية الفلاحة التضامنية، وتضم 545 مشروعا، تخص صغار الفلاحين بتكلفة استثمارية تناهز 25 مليار درهم، ممولة أساسا من قبل الدولة، إضافة إلى المشاريع الأفقية التي يفوق غلافها الاستثماري 40 مليار درهم.

وعلى المستوى التنفيذي والإجرائي، يعتمد هذا المخطط على استراتيجية تتمحور حول 16 مخطط فلاحي جهوي، صيغت وفق مقاربة تشاركية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومؤهلات كل جهة، وعلى 19 عقد برنامج، وكان بعض التنظيمات البين مهنية، وتهم جل السلاسل الإنتاجية النباتية، كالحبوب والسكر والحوامض والبذور والزيتون والبواكر والأشجار المثمرة والتمور والأركان والزعفران والنباتات الزيتية والأرز والورد العطري والزراعة البيولوجية، والسلاسل الإنتاجية الحيوانية كالحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية الإبل وتربية النحل. وقد سخرت الحكومة الدعم والموارد اللازمة لتحقيق أهداف هذا المخطط، وعملت على تسريع وتيرة إنجازه، مما مكن من تحقيق نتائج مهمة.

وسأتطرق فيما يلي إلى بعض التدابير المتخذة لتطوير القطاع الفلاحي وجعله رافعة لتنمية العالم القروي.

السيد الرئيس،

يروم البرنامج التعاقدي بالنسبة لسلسة الحبوب ضمان محصول قدره 70 مليون قنطار، هاذ العام راه احنا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، في 110 مليون ديال القنطار حقيقة لا إدعاء، إن شاء الله، وربما أكثر، ياك السيد الوزير؟ (راه احنا متفائلين بك، السيد الوزير)، على مساحة 4,2 مليون هكتار، وذلك بتقدير المساحة المخصصة للحبوب بـ 20%، وزيادة المردودية بـ 50%، مما سيمكن بحول الله من تغطية حوالي 63% من الإستهلاك الداخلي.

وفيما يخص قطاع السكر، يهدف البرنامج التعاقدي 2013-2020 إلى تحقيق إنتاج يصل إلى 856 ألف طن، أي 62% من الحاجيات الداخلية في أفق 2020 عوض 35% حاليا.

يهدف عقد البرنامج الخاص بقطاع الزيوت الغذائية إلى الرفع من المردودية والقدرة التنافسية لسلسلة الحبوب الزيتية، خاصة نوار الشمس والكولزا لتغطية 20% من الحاجيات الداخلية للاستهلاك في أفق 2020، عوض 1% حاليا، كما يهدف البرنامج التعاقدي المتعلق بسلسلة الزيتون إلى رفع الإنتاج إلى 2,5 مليون طن في أفق 2020، وتحسين الاستهلاك الداخلي الفردي من زيت الزيتون إلى 4 كيلوغرام في السنة، عوض 2 كيلوغرام، وزيتون المائدة إلى 5 كيلوغرام في السنة عوض 3 كيلوغرام، وكذا الرفع من الصادرات إلى 120 ألف طن من زيت الزيتون و150 ألف طن من زيتون المائدة، هذا راه مجال، الحمد لله، عندو آفاق كبيرة باقي ما وصلنا لهاش ديال التصدير، ولكن احنا غاديين.

وبالنسبة للخضر والفواكه، فإن الإنتاج الوطني يفي بمجموع

حاجيات الاستهلاك المحلية كما يوجه جزء منه للتصدير.

وفيما يخص سلاسل الإنتاج الحيواني، ركز المخطط على تأهيلها وتنظيمها في إطار بين-مهني، يضم كافة مكونات كل سلسلة بهدف الرفع من الإنتاج الوطني للحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض.

وبرسم سنة 2014، فقد بلغ إنتاج الحليب 2,3 مليار لتر، أي 90% من الحاجيات الداخلية للاستهلاك، وإنتاج اللحوم الحمراء 490 ألف طن، أي 98% من الحاجيات الداخلية للاستهلاك، و534 ألف طن من اللحوم البيضاء، و5 مليار وحدة من البيض، أي 100% من الحاجيات الداخلية للاستهلاك، وربما راه احنا ابدينا كنصدرو، ياك أ السي عزيز؟ البيض.

السيد الرئيس،

لقد وضعت الحكومة الإطار القانوني لعملية التجميع الفلاحي، التي تعتبر وسيلة ناجعة للاستفادة من فوائد نظام الإنتاج على نطاق واسع، والولوج إلى أسواق مضمونة توفر للفلاحين الصغار أسعار محددة ومحفزة، وتسهل التمويل ونقل الخبرات واحترام معايير الجودة اللازمة.

أما بخصوص الفلاحة التضامنية، والتي تهم صغار الفلاحين، فيتم حاليا تنفيذ نحو 542 مشروعا فلاحيا، أي 90% من المشاريع المبرمجة في أفق 2020 بغلاف قدره 14,67 مليار درهم على مساحة تتجاوز 784 ألف هكتار لفائدة أكثر من 771 ألف مستفيد، هاذو هما اللي معنيين بالدرجة الأولى، خصهم يكونوا معنيين بالمساعدة ديالنا، ولايني خصهم حتى هم يعرفوا يتعاونوا مع بعضياتهم.

وقد أسفر إنجاز هذه المشاريع إلى غاية أواخر فبراير 2015 ما يلي:

- غرس نحو 252 ألف هكتار، تهم حوالي 20 سلسلة إنتاج؛

- بناء 180 وحدة لتثمين المنتوج، تهم وحدات استخلاص زيت الزيتون ومحطة التنقية والتلفيف ومراكز جمع الحالي؛

- الإعداد، كيكونوا الناس إلى شتيو كيصاوبوا شي حاجة ابحال الكرموس، عندكم تما في الجبل، كيجيوهما كيديروا شي وحدة وكيبداو يجمعوا ذاك الشي وينقيوه ويديروا ليه (la boîte)... إلخ، كترتفع القيمة ديالو، وبعدا ما كيبقاش يضيع، وثانيا الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة 75 ألف و266 هكتار، همت بناء وصيانة السواقي والحواجر الوقائية والخطارات والآبار ونقط الماء؛

- تحسين المراعي على مساحة 10.950 هكتار؛

- إحداث 351 نقطة لتجميع المياه؛

- تنظيم دورات تأهيلية لفائدة الفلاح والمرأة القروية والتعاونيات.

السيد الرئيس،

لقد تم منذ أبريل 2013 اعتماد منهجية جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الفلاحي، تنبني على إطلاق طلبات عروض متتالية كلما توفر وعاء عقاري جاهز، وتبسيط دفتر التحملات الخاص بهذه العملية وتخفيف بنوده، لأنه ما تيمكنشاي للمشاريع تمشي لأجزاء صغيرة، تيخص الساكنة هما يتفقوا مع بعضياتهم، ويطلبوا من وزارة الفلاحة اللي هي كتستاجب، كاين هاذ الشي، السيد الوزير، ولا؟

وتم كذلك تقليص المدة الفاصلة بين الإعلان عن طلب العروض وتسليم الضيعات للشركاء من سنة ونصف إلى 5 أشهر ونصف، وقد تم في إطار هذه المقاربة إسناد 265 مشروعا، أي ثلث عدد المشاريع المسندة في إطار الشراكة منذ انطلاقها.

وتم لأول مرة إطلاق طلب عروض للكراء طويل الأمد (17 سنة قابلة للتجديد عوض سنة واحدة)، شمل 1900 هكتار من القطع الأرضية الصغيرة (أقل من 10 هكتار في البور و5 هكتارات في المناطق السقوية)، و872 مشروع، عاد لقيتوني كنهضر مع السيد الوزير تنقول لو هاذ الضيعات الكبيرة عوض ما تعطيها أعط الصغار، قال لي راه كاين ديال الصغار وكاين ديال الكبار.

وتهدف هذه العملية لملاءمة العرض مع حاجيات صغار الفلاحين والمقاولات، وماشي غير صغار الفلاحين، احنا كنقولو حتى الدراري اللي في المدينة، إلى جبرنا كيفاش نديرو ينتهوا للفلاحة والأهمية ديالها ويرجعوا للبادية يعيشوا فيها البعض منهم بطبيعة الحال اللي غيكون عندهم واحد القيمة مضافة مهمة، راه شيء مهم جدا بالنسبة لهم.

وتهدف هذه العملية لملاءمة العرض مع حاجيات صغار الفلاحين والمقاولات وتأهيلهم للحصول على منح الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتنفيذ الاستثمارات المستدامة.

وفي نفس الإطار، تم إطلاق أول طلب عروض حول أراضي الجموع في إطار عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، هم 16 مشروعا على مساحة 4739 هكتارا، وتم كذلك إطلاق طلب عروض أول حول أراضي الأحباس، هم ستة مشاريع على مساحة تقدر بـ 341 هكتارا، ستليه طلبات عروض أخرى بحول الله.

السيد الرئيس،

لقد تمت برمجة إحداث 6 أقطاب للصناعات الفلاحية بكل من مكناس وبركان وسوس والغرب والحوز و تادلة، بهدف الرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي محليا، من خلال تثمين المنتوجات الفلاحية وتطوير الصناعات الغذائية وتقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في هذا المجال، لأن هذا راه واحد المشكل حقيقي تيعيشوه الفلاحة أنهم كينتجوا، ملي كينتجوا ما كيلقاوش الثمن اللي كيناسب المجهود اللي بذلو، وهذاك الشي حقيقة الله يكون في العون ديالهم.

احنا دابا هاذ الشي عشناه غير من بعيد، ما عمرنا احنا درنا الفلاحة ولايني ذاك الشي ما شاء الله. وستضم تلك الأقطاب فضاءات

لتحويل وتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية ومحطات لوجستيكية وخدماتية وكذا شباك وحيد لتسهيل التصدير، وقد تم إنتاج قطبي مكناس وبركان فيما يجري إنجاز أشغال قطب تادلة، كما يجري إتمام الدراسات بالنسبة لباقي الأقطاب.

تشمل هذه المراكز على مناطق التخزين والمستودعات ومناطق التحميل والتفريغ وصالات العرض التجارية للمنتوجات المجالية ووحدات التثمين وبنايات إدارية.

وقد تمت إقامة مركزي مكناس و الحسيمة، وهما في طور التجهيز، فيما سيشرع قريبا في إنشاء مركز أكادير بحول الله. هم البرنامج الأول دفعة من 203 تعاونية، فيما يشمل البرنامج الثاني 144 مجموعة ممثلة لـ 20 سلسلة للإنتاج، موزعة على مختلف ربوع المملكة.

تحسين التسويق على الصعيد الوطني: ومكن برنامج مواكبة للولوج إلى المراكز التجارية الكبرى والمتوسطة من تسجيل من 100 تعاونية منتجة للمنتوجات المجالية في هذه المراكز، ممثلة لأزيد من 200 منتوج في مجالات التغذية والتجميل.

تنمية التجارة الالكترونية للمنتوجات المجالية: تم إنشاء موقع بيع عبر الأنترنيت لفائدة 8 مجموعات منتجة للمنتوجات المجالية، تضم 60 تعاونية و2600 فلاح، مما سيمكنهم من تسهيل ترويج منتجاتهم، راه ما كاين قدام الفلاحة الصغار ما عدا التعاونيات. تم تنظيم مشاركة 77 مجموعة منتجة للمنتوجات المجالية، تمثل 450 تعاونية في العديد من المعارض الدولية كالمعرض الدولي للفلاحة بباريس والمعرض الدولي للتغذية بأبوظبي والمعرض الدولي للفلاحة في الغابون والأسبوع الأخضر ببرلين.

وختاما، فإن الحكومة ستواصل، بحول الله، تعبئة الوسائل اللازمة من أجل مواصلة تنمية القطاع الفلاحي، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتغلب على مختلف الإكراهات التي يواجهها هذا القطاع حتى يتسنى بلوغ الأهداف المرسومة، كما ستولي أهمية خاصة لتأطير الفلاحين الصغار وتسهيل ولوجهم إلى التمويل وتثمين المنتوجات الفلاحية، خاصة من خلال إنعاش الصناعات الغذائية.

والسلام عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم، طبعا بالنسبة للفرق التي لازالت تتوفر على رصيد زمني يسمح لها بذلك، وأبدأ بالفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

لقد اعتمدت بلادنا مخططا وطنيا هاما، يتمثل في مخطط المغرب الأخضر، وبالمناسبة نثمن هذا المخطط، ونثمن دعم حكومتكم الموقرة لهذا المخطط، ولقد أحسنتم صنعا باعتمادكم لشخص السيد عزيز أخنوش ضمن التشكيلة الحكومية الموقرة، نظرا لمؤهلاته العديدة وخصاله الحميدة والدينامية التي أبان عنها خلال الولاية السابقة، إلا أن لكل عمل له ما له وعليه ما عليه.

المخطط الأخضر له من الإيجابيات الشيء الكثير، لا ننكرها، ولكن هناك إفراز لسلبيات لا تقل أهمية، ومن هذه السلبيات هي وفرة الإنتاجية وانهيار الأسعار في العديد من سلاسل الإنتاج، وأخص بالذكر سلاسل الإنتاج المتعلقة بالخضر والفواكه والأشجار المثمرة. حتى الحبوب اللي هي عندنا فيها نقص وكنديرو باقي الزرع من الخارج حتى هي وقع فيها انهيار في الأسعار لهذا الموسم.

إذن، لازم على الحكومة، وانتما قلتوها، السيد رئيس الحكومة، بأنكم خصكم تدعموا هاذ القطاع وتدعموا المنتجين، واحنا كنطالبو بدعم المنتجين من خلال دعم التنظيمات المهنية وتأطيرها، لكي يتسنى للمنتجين التنسيق فيما بينهم فيما يخص التسويق والتنسيق فيما يخص الإنتاج وعدم وفرة الإنتاجية اللازمة أو الخارجة عن اللزوم، وكذلك دعم التنظيمات المهنية وتأطيرها للتنسيق فيما بينها لدعم تنظيم التسويق، وخاصة على الصعيد الخارجي.

اليوم كاين وفرة في الإنتاج ولكن كاين كل واحد كيخطط بوحدو، كل واحد كينتج بوحدو بدون تنسيق، بدون تنظيمات، كاين تنظيمات أفقية مازال، وتكون عندنا تنظيمات على أرض الواقع باش نشجعو الفلاحة ونساندوهم باش نؤطرهم باش ينتجوا بالحساب ويسوقوا في ظروف ملائمة.

وغادي نجي، السيد رئيس الحكومة، لسلسلة من أهم سلاسل الإنتاج، وهي سلسلة الحبوب، التي تعد العمود الفقري للفلاحة المغربية، وكتهم 75% من المساحات ديال الزراعة، المساحات الصالحة للزراعة، وكتهم 40% من ساكنة العالم القروي، وهاذ السلسلة هي اللي خصها المواكبة الأهم، وهي اللي خصها تحظى بحصة الأسد من الدعم ديال الدولة والاهتمام ديال الدولة، وخاصة القطاع البوري ما غيكلفش الدولة ابحال اللى كيكلف القطاع السقوي، القطاع السقوي كيكلف كثير، وعندنا فيها وفرة الإنتاج، وخصنا نتوجهو بالمناسبة بلا ما نقصو من الدعم من القطاع السقوي، ولكن نتوجهو بالإنتاج وبالدعم للقطاع ديال الحبوب اللي هو رئيسي.

اليوم، احنا درنا 100 مليون قنطار و110 مليون قنطار، والحمد لله، ولكن، السيد رئيس الحكومة، إلى قسمناه على 5 ملايين ديال الهكتارات يالاّه كتعطينا 20 قنطار في الهكتار كمعدل، مع العلم أن السنة ماطرة، 400 ميليمتر، افهمتي؟ وكاين هناك من حصل على 60 قنطار في الهكتار، و70، والسيد وزير الفلاحة كيعرف هاذ الشي، وهناك من كيحصل على 5 أو 10، المعدل هو 20.

إذن، هناك مجال واسع باش تحسنوا هاذ الإنتاجية، امنين كاين الضعف؟ كاين الضعف من عدم وسائل الإنتاج، وسائل الإنتاج كتمثل، السيد رئيس الحكومة، في 4 ديال وسائل الإنتاج مهمة أساسية، هي: الأسمدة، البذور المختارة، محاربة الأعشاب الضارة، ومحاربة الأمراض الفتاكة.

الوزارة مشكورة، والحكومة عملت مجهود في قطاع البذور، احنا كنتحسنو في قطاع البذور. اليوم يالاّه المساحات المزروعة، افهمتي؟ اللي في المغرب كتستعمل 20% ديال المساحات كتستعمل الأسمدة، 20% كتستعمل البذور المختارة و20% كتستعمل محاربة الأعشاب الضارة، بحيث 80% ديال المساحات ما كتديرش هاذ الوسائل، و80% هي اللي عند الفلاحة أكثر، 5 هكتارات و4 هما اللي كيمثلوا السواد الأعظم من الفلاحة المغربية، وكتهم 90 ولا 95% ديال الفلاحة، بالأخص الفئة الصغرى، هما اللي عندهم 95% ديال الأراضي، وهما اللي ما كيستعملوش وسائل الإنتاج، خصنا نعاونوهم باش يستعملوا وسائل الإنتاج، باش نطلعو من الإنتاجية بـ400 ميليمتر نقدرو ندبرو 40 قنطار في المعدل، 40 قنطار هي 200 مليون قنطار، غنكتفيو ذاتيا وغنصدرو.

إذن، نطالب، السيد رئيس الحكومة، أنكم توجهوا الدعم ديالكم لدعم وسائل الإنتاج اللي مهمة في قطاع الحبوب، اللي هو قطاع رئيسي وما عندناش فيه منافسة، كنجيبو الزرع من الخارج، ونقدرو نحميوه عن طريق الحماية الجمركية اللي الحق كيعطيها لنا.

وقضية، ذكرتو، السيد رئيس الحكومة، قضية التجميع، المخطط الوطني جا بالتجميع، التجميع هو وسيلة من الوسائل ديال المخطط الوطني باش الفلاحة الصغار مؤطرين، الفلاحة الكبار أو الشركات أو المنتجين الكبار أو المحولين ياخذوا بيد الفلاحة ويجمعوهم في إطار تجمعي ويدعموهم بالتقنيات وبالوسائل ديال الإنتاج، القوانين خصها تصدر قريبا باش نشجعو هاذ القطاع، إن شاء الله، راه في الطريق.

وهنا هذا كيحيلنا على الهدف ديال المخطط الوطني اللي جا بالإحداث ديال واحد المكتبين وطنيين كبار: المكتب الوطني للسلامة الصحية والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، هاذو جوج ديال المكاتب المخطط الوطني جابهم، ولكن تم الإحداث ديالهم بدون موارد بشرية وبدون موارد مالية. تجمعوا ذوك الإخوان الأطر ديال وزارة الفلاحة كانوا في المراكز الفلاحية، الناس كاين اللي تقاعد، كاين اللي كبر في السن، كاين اللي تجاوزتو المعلومات الحديثة، وبالتالي لابد من دعم هذين المكتبين باش يديروا الخدمة ديالهم، باش يأطروا الفلاحة ويؤطرورا هاذ 80% اللي ما كتستعملش الوسائل ديال الإنتاج.

كذلك بالنسبة للحبوب هاذ الموسم، السيد رئيس الحكومة، موسم استثنائي، ولكن كاين انهيار في الأسعار، الدولة دارت الحماية الجمركية، ولكن دارتها معطلة، دارتها في شهر 5، هاذيك القضية ديال حل الديوانة، سد الديوانة، حل الديوانة، طلع الديوانة كتستغل من طرف بعض الناس ومن المستوردين بالخصوص، احنا ابغينا تكون حماية جمركية دائمة على مدار السنة باش الفلاح ملي يكون عندو موسم جيد، باش يسوق المحصول ديالو في أقرب وقت.

كذلك الأراضي ديال الدولة اللي وضعتها الدولة في إطار شراكة مع القطاع الخاص، وخاصة الشطر الأول. الشطر الأول، نعم أ سيدي، واحد العدد ما التزموش بدفتر التحملات، وباقين شادين أراضي، هاذيك الأراضي المآل ديالها فين وصل؟ لأن خصها ترجع للاستثمار الحقيقي ديالها.

كذلك أراضي الجموع حتى هي المخطط جاب واحد الإستراتيجية، لأن خصها تعبئ الاستثمار الفلاحي في إطار المخطط الأخضر، والمخطط قال 50 ألف هكتار سنويا، اليوم ما وصلناش، هاذي 5 سنوات ما وصلناش لـ 50 ألف هكتار، وكاينة 750 ألف هكتار ديال أراضي الجموع اللي قابلة للاستثمار في إطار المخطط الأخضر اللي ما وصلناش نظرا للتشعبات الإدارية والقطاعات الخارجية المتضاربة: وزارة الداخلية، وزارة الأحباس، وزارة الفلاحة... إلخ، وزارة المالية.

وغنختم بصندوق تنمية العالم القروي اللي هو موضوع آخر. هاذ صندوق تنمية العالم القروي اللي هو حتى هو كيلعب الدور ديالو في تنمية العالم القروي باش العالم القروي الفلاحة يبقاو في الأرض ديالهم، ويبقاو ينتجوا، ويبقاو يستثمروا، ويبقاو ينافسوا وينتجوا لنا منتوجات اللي هي كتهم التسويق المغربي والتسويق الخارجي.

كذلك بالنسبة لقطاع الصادرات، اليوم عندنا وفرة في الصادرات، لا في الطماطم ولا في البطاطس ولا في الحوامض ولا في الزيتون، ولكن كنلقاو منافسة. نجحنا في الإنتاج ولكن لم ننجح في التسويق، هنا كنطالبو بدعم الصادرات الفلاحية، وخاصة الحوامض، وخاصة الزيتون، لأنه قطاعات كبيرة وواعدة، وكاين دول أخرى تتنهج نفس السياسة.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، عندكم باقي جوج دقايق وكنظن 30 ثانية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

في أثناء جوابكم أوصيتم عليكم بالصناعة وكررتها مرتين، وقلتم: الدولة مستعدة لتقديم المساعدة، ولم تذكروا الفلاحة. ابغيت تعاود لو أوصيتم تقولوا وعليكم بالفلاحة كذلك.

الفلاحة هي العمود الفقري، وهي الأساسي، حيث لاحظنا وبكل صدق ما أقدمت عليه وزارة الفلاحة من عمل تنظيمي كبير في خلق مؤسسات عمومية جديدة كالمكتب الوطني للمساهمة الصحية، والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، وساهمت كذلك الفلاحة التضامنية في محاربة الفقر وزيادة الدخل للفلاح الصغير.

السيد رئيس الحكومة،

نطلب كذلك بتقديم تمكين التعاونيات الفلاحية بالوسائل، فالثمن المرجعي الذي حددته الدولة في 270 درهم للقنطار هو في السوق غير موجود.

اليوم، في السوق كاين 220، والسبب في ذلك هو عدم تدخل التعاونيات الفلاحية، وتدخلات التعاونيات الفلاحية تخلق توازن لامتصاص الزائد، ويعود الوسطاء إلى الثمن الحقيقي، فكذلك نطلب من الحكومة تقديم مساعدات لوزارة الفلاحة لتتمة العمل ديال سياسة المغرب الأخضر، فأنا لست الآن لا أكرر ما قاله زميلي الحاج محمد بنشايب في المداخلة السابقة، حيث ألم بما تحتاجه الفلاحة، وأنا اكتفيت نظرا للوقت الذي لم يسمح لي أن نثني كذلك بدورنا على ما تقوم به وزارة الفلاحة، ونريد لها دعما، حيث هي العمود الفقري لساكنة المغرب، سواء كانوا في الحاضرة أو في القروي، فلابد من مساعدة الفلاح.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري، السيد الرئيس المحترم، السي الراضي.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمح السي الأنصاري، باقين عندك واحد جوج دقايق، يعطيهم لنا.

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

سوف لن أخوض ضمن هذه المداخلة في العموميات، سوف أناقش معكم الواقع كما هو، واقع وضعية الفلاح والكساب في نفس الوقت.

نحن، السيد رئيس الحكومة، لا ننكر المجهودات اللي تيقوم بها السي أخنوش، ولا ننكر بأن مخطط المغرب الأخضر مخطط نموذجي، لكننا نؤاخذ على الحكومة سوء التنزيل، فكيف يعقل أن تتأخر المراسيم التطبيقية المتعلقة بالتجميع من 2012، علما أنه يشكل العمود الفقري والرهان الأكبر على نجاح المخطط الأخضر، ألا يعتبر هذا استهتارا بالمصلحة الاقتصادية؟

الفلاّحة في المغرب فئتين: فئة فيها الأجانب وكبار الفلاحة المصدرون، هذه الفئة لا تمثل سوى 5% من الفلاحة، والفئة الثانية 95% على ما أظن، تعتمد على السوق الداخلية، تعيش في وضع كارثي، مول البصلة هاذ العام، السيد رئيس الحكومة، باعها بـ 50 سنتيم في البلاد ديالو، البطيخ–الله شاهد–50 سنتيم وكاين اللي اعطاه لأصحاب الماشية، الليمون تباع بدرهم، الماطيشة بـ 50 فرنك، والبطاطا بـ 80 فرنك، هل بهذه الأثمنة سيغطي الفلاح التكاليف؟

إن الفلاح اشترى (l'engrais) بالشيك، اشرى الدوا، اشرى الزريعة بالكريدي. الخطير في الأمر، السيد رئيس الحكومة، أن المتعاملين مع الفلاح أصبحوا يرفضون التعامل معهم بالكريدي ولو بالشيك، وثق بي في مقابل التدهور في الأسعار.

هناك ارتفاع مهول في كلفة عوامل الإنتاج، مثلا: مبيدات الأعشاب كانت بـ 130 درهم، 700 درهم، راه الفلاح كان كيداوي بـ 600 اليوم بـ 1400. كذلك ارتفع سعر (KVA) ديال الضو من 180 إلى 680، حتى مربي الماشية في السنتين الأخيرتين كان تيستافد من 4000 الدرهم لكل عجل تزاد عندو، اليوم يالاّه خليتو لو 2000 درهم، ماشي احشومة؟ إلى ابغيتو تمشيو للكبار سيروا لهم، حيدوا لهم، اللي عندو جوج بقرات ولا ثلاثة ولا خمسة ولا 15 آش تيوقع لو؟ كيضيع المصدر ديال العيش ديالو. هذا، مع العلم أن العلف المركب كان بـ 220 درهم، وسول، واليوم 320 درهم، إن هاذ الكساب في النهاية راه تيبيع الحليب، وقبايلة قلتيها بـ 3 الدراهم، الحليب قل من ليترو ديال سيدي علي.

هذه السنة، حتى باعت كذلك الحكومة بـ 110 مليون قنطار بفضل الله وبفضل مجهودات الفلاح، أليس من العار عوض أن تكافئ الحكومة هاذ الفلاح المغلوب على أمره، تنقص من ثمن القنطار 20 درهم هاذ السنتين، أي حيدتو لو من رزقو 220 مليار.

كذلك الحكومة وعدت بتوقيف القمح المستورد من الخارج إلى حين أن يتمكن الفلاح المغربي من بيع الإنتاج المحلي، لكن للأسف دخلت

أكثر من 40 باطو ديال الزرع، أي أزيد من 12 مليون قنطار، عاد جا المرسوم نهار 2015/04/30، إذن حتى اعطى الله اللي اعطاه، ألا يعتبر هذا سوءا أيضا للتدبير؟

السيد رئيس الحكومة،

هاذ الفلاح اللي تينتج القمح، الهكتار تيطيح عليه بـ 5000 درهم، المعدل هو 20 قنطار، الحساب واضح، 20 قنطار في 200 درهم: 4000 درهم، وإلى بعنا كاع البال 4700 اللي تيعطي، أين هو رأس المال؟ وأين هو الربح؟ راه الفلاح خدام هو ومراتو واولادو، واش ماشي حرام نتخلاو على هاذ الفئة اللي كرمها الحسن الثاني، الله يرحمو، حينما سماها بـ «جنود الأمن الغذائي»؟

إذن، الحقيقة الوحيدة في هذا الموضوع هو أن كلفة عوامل الإنتاج في ارتفاع مستمر، وأسعار المنتوجات الفلاحية في انخفاض مستمر، وموازاة مع ذلك تراجع في الدعم الحكومي للفلاح والفلاحة.

كذلك، أريد أن أثير هنا موضوع مهم، أن الحكومة تدعي بأنها تجهز المناطق السقوية، في حين أن الواقع، باش يعرفوا المغاربة، راه الفلاح هو اللي تيأدي الثمن ديال التجهيزات، راه كان يالاّه بـ 800 درهم، واليوم راه بـ 64 ألف ريال، وزيد عليها 90 ألف ريال ديال الهكتار ديال السقي: 154 ألف ريال. هذا غلا، ولا ماشي غلا؟ واش بهاذ الغلا سنحسن أوضاع البادية؟

أصحاب الرش كذلك عندنا، الرش تيديروا منتوج واحد، تيخلصوا 9000 درهم، واللي تيسقيو بالساقية 4500 درهم، كاين واحد الفرق، وهاذ الشي راه كاين عندنا في لالة ميمونة، وكاين في سوق ثلاث الغرب.

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أتقدم ببعض المقترحات للإجابة عن الإشكاليات التي سبق وأن طرحتها في هذه المداخلة.

إن ارتفاع عوامل الإنتاج، السيد رئيس الحكومة المحترم، وإن كنا لا نتحكم فيها كلها، فيمكن التحكم فيها جزئيا:

- أولا، ضرورة وضع سياسة محكمة لمواجهة ارتفاع أسعار الأدوية الخاصة بالفلاحة وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة؛

- العمل على تعميم الطاقة الشمسية في جميع مراحل الإنتاج، والطاقة الشمسية عندها 25 عام ديال الضمانة، هاذي غتوفر الاستهلاك ديال الكهرباء والغاز، علما 20 هكتار إلى ابغى يسقيها مولاها بالبوطا ديال الغاز، 20 ألف بوطة في السنة، وأترك لكم القيام بالعملية الحسابية، لأن اشحال من مرة اهضرنا على هاذ الشي أ سيدي، وأترك لكم القيام بعملية حسابية؛

- إعادة هيكلة أسواق الجملة لتثمين المنتوج الفلاحي.

إننا نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، التعجيل بإحداث صندوق خاص بالكوارث الطبيعية لتعويض المتضررين، أعطيكم بعض الأمثلة، السيد الرئيس، ديال هاذ الناس اللي تضرروا:

في جنوب المغرب بشمال تارودانت، وبالضبط في اولاد برحايل، إيغرم، تيليوين، ضربت العاصفة، ودات الطرقان، ودات القناطر والماشية.

قبل يومين، قبل يومين، ضربت عاصفة كل من جماعة الحوافات، وجماعة اولاد مالك، وجماعات أخرى بالغرب.

البارحة، ضربت العاصفة إقليم إفران، هاذ الفلاحة الصغاروالكبار كاين اللي ضاعت الماشية ديالو، كاين اللي امشات ليه المنتوجات من قمح وغيره، وهاذ الناس خصهم حلول ملموسة.

جميل أن تخرج اللجان لتقييم الأضرار، لكن الفلاح المتضرر لا يلمس شيئا، ونحن نطلب الحلول الملموسة لا الترقيعية.

وفي الختام، أسائلكم، السيد رئيس الحكومة، في مآل اقتراح لفريقنا سبق وأن قدمناه، وتجاوبتم معه، ويتعلق بـ 350 مليار اللي كانت تتمشي لصندوق المقاصة، تتمشي للدعم ديال السكر، وتتمشي للفلاحة ديال البرازيل، وقلنا لكم ممكن هاذ المادة نصدروها إلى شجعتو الفلاح المغربي، ولا اعطيتوه 5000 درهم، وزرع 180 ألف هكتار، اشحال غادي يكلف؟ غيكلف 90 مليار، وغتربح الدولة 270 مليار، ويديوها دياولنا ولا يديوها غيرنا، يبدلوا القوامج ديالهم.

السيد رئيس الحكومة،

احنا تنلحو عليكم، باش تشجعوا المنتج، أي الفلاح المغربي.

أخيرا، أين سيذهب الفلاح المغربي مني يبغي يكري بلادو مصيبة، عندو 38% باش يخلص الدولة، ابحالو ابحال المستثمر العقاري، ملي يبغي يبيع البلاد ديالو غير باش يتفك من الدين، خصو 30%، راهم اللي تيربحوا اقلال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وهاذ الشي صادق، هاذ الشي اللي تنقولو لك اعطي للمجلس الاقتصادي يعطيك هاذ المسائل، ويعطيك مسائل مدروسة.

بمواجهة مشاكل الفلاح وتحسين وضعية عيشه وضمان شروط استقراره، سنكون قد واجهنا معظم المشاكل التي تعيشها قرانا، وتصدرها بالتالي إلى المدن، وهذه مسؤوليتنا جميعا.

اللهم إني قد بلغت، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

تيظهرلي خصنا نخرجو اشوية من الدوران حول نفس نمط النقاش في.. هناك صحيح المخطط الأخضر اللي هو مشروع رائع، ونهئ الحكومة، وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة والسيد عزيز أخنوش، ولكن ما دمنا بصدد تقييم السياسات العمومية في هذا الإطار، أظن بأن الأمر يتطلب منا أن نحاول أن نقيم، ولكن بتجديد كذلك، الإتيان بأشياء جديدة اللي يمكن أنها نزيدو بها في هذا المشروع الجاد، فلن أتوقف على.. هناك ازدواجية، الدعامة الأولى، الدعامة الثانية. هل هذه الازدواجية إلى بقت هكذا لن تحمل مخاطر في المستقبل؟

فهناك خلل الآن كيبدا وكيظهر من الآن إلى اخذينا الازدواجية الأولى، الدعامة الأولى، فاستحوذت على ثلثي المجهود المبذول، 900 مشروع، 150 مليار. الدعامة الثانية ضعيفة جدا، انحصرت في 400 مشروع، 20 مليار.

إن استمرار هذه الازدواجية، واحنا سمعنا الخطاب على العالم القروي وعلى هل تجهيز العالم القروي الآن، الكهربة والطرق أنهى لنا مشاكل العالم القروي؟ أبدا، تعقدت.

الإحصاء الأخير ديال 2014 جاب أرقام خطيرة، زحف وتزايد أحزمة الخوف والفقر في المدن، عدم وجود الحياة في العالم القروي. ألا ترون معي أن استمرار ازدواجية الدعامة الأولى والثانية سيؤدي إلى المزيد من التهميش والإقصاء، وهذا هو الذي نعاينه؟

قد نبذل مجهود من خلال الصناديق، ولكن لا ننتج إلا التهميش والإقصاء. لذلك، نقترح من فريقنا أنكم تزيدوا الدعامة الثالثة، نسميها (la nouvelle ruralité)، الحياة الجديدة للأرياف والقرى.

كيف هذه الحياة الجديدة؟ هي التي خلصناها في خمس أسئلة، نتوفر عليها في المغرب: الموارد المائية التدبير ديالها، الايكولوجية والبيئة، الحياة يعني التغذية وأنماط التغذية، صحة المواطن، جعل الإنسان المغربي يعيش أكثر لأنه عندو هاذ التقاليد هذا. الآن نهجره ونخاطبه ونبكي عليه، وهو يكون أكبر نسبة من ساكنة المغرب.

فلذلك، نرى في فريقنا على أن هناك الآن ما دامت السياسات العمومية استنادا إلى دراسات وتحليل عميق، تحمل يعني التحديات التي قد يواجهها القطاع الفلاحي هو مطالبة السلطات العمومية ببسط الخيارات المتاحة لها في ارتباط مع السياق العام للإنتاج، للسوق، ومع قدرات وإمكانيات الإنتاج الوطني وحجم الفقر القروي، ووضعها في سياق استشرافي مستقبلي، هذا الذي نريده من الخطاب.

الآن تقدمنا جميعا، واكتسبنا، ونصدر تجربتنا، هذا مكسب للمغرب، ولكن لابد أن نرى إلى المستقبل، ولا زلنا نلاحظ للأسف في ممارسات أبانت عن محدودية وقصورية هذين الأعمدة المتمثلة في تصور كل الوزارات، وهذا قالو السيد رئيس الحكومة، انعدام التلاقي الكافي، وانعدام التنسيق والمجهود، كل يشتغل بمفرده.

إن الفلاحة الوطنية مرتبطة في التوجهات العامة مع الفلاحة المتوسطية، مع الفلاحة المتوسطية، والتي تتجه وتميل نحو إعطاء مزيد من الاهتمام للفلاحة في أفق بناء حياة قروية جديدة، هذا هو مطلبنا في هذه المداخلة.

إن الإدارة الفعالة للموارد المالية وللتربية وتمتين التنوع البيئي والزراعي يمكن أن تمنح إنتاجا متنوعا وجودة عالية وفلاحة مشغلة لليد العاملة ومنتجة للقيمة المضافة في ظل اعتراف منظومة الصحة العالمية بفضائل الحمية المتوسطية، هذا من مسؤولية وزارة الفلاحة.

هناك تغير في أنماط العيش، هناك تغذية جديدة، ولكن وزارة الصحة كتعطينا أرقام: السمنة عند النساء مهول، عند الأطفال الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، مع أن فلاحتنا فلاحة نقية وجيدة، فالفلاحة المغربية لا مناص لها، إذن، من أن تتحول، أن تحذو حذو الدول الرائدة في هذا المجال، وأن تبدع حياة قروية جديدة ومبتكرة بدل إعادة إنتاج حياة الإقصاء والتهميش.

فأخيرا، أريد أن ننبه إلى أن الرهان رهان إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية في الاقتصاد الفلاحي، وبالخصوص الاقتصاد القروي والاتجاه نحو تمدين الأرياف لابد أن نوقف هذه العملية المتناقضة.

نحن الآن في ترييف المدن، خصنا نقلبو، تمدين الأرياف، هي رهانات ترابية وتنموية أساسية لربح رهان فلاحة جامعة متأقلمة مع خصوصية البلاد البشرية والطبيعية. هذه هي الدعامة الثالثة التي نرجو أن تضيفونها وأنتم تقيمون...

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل، ما جاوش، ما كاينينش.

إذن، ننتقل إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين، فلكم الكلمة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

خليني نهي الإخوان المستشارين على المداخلات ديالهم، بغض النظر على اشوية ديال الكلام اللي ما تيكونش ولابد مستوفي لشروط الصواب، ولايني نبغي نقول لهم بأنه ليس من المطلوب من رئيس الحكومة أن يدخل في التفاصيل ديال واحد القطاع يعني متشعب ابحال هذا، وليس من الممكن، غنجي نبدا نقول لكم، رانا ماشي تندوز (l'oral)، نكون عارف التفاصيل ديال.. لا، بالنسبة لي اللي كيهمني في هاذ المجال هو أنه النهار الأول فاش كنت كنكون الحكومة ديالي، الحمد لله وقع الاختيار على وزير محترم وكفء، وكلكم تثنون عليه، كاين هاذ الشي ولا ما كاينش؟ خص غير يفهمني السي ادريس الراضي كيفاش عاجبو وزير الفلاحة وما عاجبوش رئيس الحكومة.. عاجبو وزير الفلاحة، واقيلة ملي كيفكر فيك، أ السي عزيز، تيفكر في المردودية ديالو هو، وملي تيفكر في تيفكر في الحزب، ياك بعدا المردودية ديالك انت وذاك الضيعات ديالك بخير؟ كلشي مزيان؟ حتى انت والو؟ وا مشكلة هاذي، إلى حتى انت والو مشكلة، وا دبر راسك.

يعني بالنسبة لي النهار الأول اخترينا، الحمد لله، وزير محترم مقتدر، ماشي كاع المجال ديالو هذا، ماشي فلاح، خلافا للأفكار الرائجة، حتى أنا كنت كنتصور، السي عزيز، قبل أنك فلاح، أنت ماشي فلاح، ولكن تبارك الله (le bon sens).

كذلك السياسة، إيه الحمد لله طبعا، هذيك مشكلة ديال الاستقامة، مشكلة هذيك، هي في كلشي مطلوبة في كلشي، مطلوبة في النواب والمستشارين والوزراء، لأنه ما يمكنش، راه واخا تهضر، واخا تبقى هنايا تبلبل حتى للصباح، شوف واش الناس كيثيقوا فيك ولا لا؟ إيلا كنت عندك الثقة ديال الناس، الحاجة اللي قلتيها كيدير فيها الله البركة، إلى كانت ما عندكش الثقة ديال الناس تيقولوا هذا غير كيهضر وصافي.

إذن، المسألة الثانية هي السياسة، السياسة ديالنا في المجال الفلاحي هي أولا وقبل كل شيء سياسة كيخصنا نعتزو بها ونفتخرو بها. كتعرفوا باللي احنا من الوقت اللي جا الاستقلال راهنا على الفلاحة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، كما قلت لكم ودائما كنبقاو نعترفو بالفضل ديال الله سبحانه وتعالى، أنه التوجه ديال الحسن الثاني، رحمه الله، كان الاهتمام بالفلاحة، وكانت بعض الدول ما كانوا حتى ربما تيسخروا منا على أنه احنا كنصاوبو مطيشة... إلخ، ولكن هذا قلت لكم في الأول أن هذا واحد.. قلت قبل من القضية ديال الصناعة قلت الفلاحة مجال استراتيجي، وخا المردودية ديالو بالنسبة للناتج الداخلي الخام توصل لـ 1%، هذا مجال ما يمكنش احنا ذاك الشي اللي كنتغداو به نبداو نتسناوه من جهة اخرى، خصنا نكونو ضامنين بإذن الله، وراه يمكن الإمكانيات ديالنا ستسمح لنا، إن شاء الله، وراه ذاك الشي اللي حققنا يسمح لنا بالأمن الغذائي على مستوى البلاد ديالنا بشكل مطلق، الحبوب راه احنا غاديين، مازال ما وصلناش، ولكن راه احنا غاديين، يعني السكر كذلك راه احنا كنتحسنو، اللحوم، الحمد لله، الآن عندنا وربما راه احنا كنصدرو بطرق مختلفة، راه ملي كان بعض المجالات كنديرو فيها التصنيع وكنصدروها، راه احنا كنصدرو اللحوم، البيض حتى هو، الخضر والفواكه احنا مصدر أساسي، إلى آخره من المجالات.

هذا واحد القطاع اللي، الحمد لله، انطلق، والسياسة كانت فيه تعطات لو الأولوية من الأول، والسياسة كانت فيه مزيانة، ولايني باقي كنشهدو فيه نقائص.

اللي كيهمني أنا في هاذ القطاع من الناحية ديال السياسة ما يلي: أنه رئيس الحكومة تيبقى عاقل على التوجهات الأساسية، الأول الفلاحة تيخصهم التأطير، تعاونهم، لأنه ما يمكنش للفلاح غادي يجي يسوق مزيان المادة ديالو بوحدو، أنا راه قبايلة تكلمت معكم بالنسبة للإخوان اللي ما كيعرفوش هاذ المجال، أنا ماشي فلاح، ولايني عشت هاذ الشي، دابا مع هاذ العمر شفت هاذ الشي، ملي الفلاح تيكمل ذيك الغلة ديالو وتيجي ذاك الوسيط يشري منو وتيطح لو الثمن بعض المرات حتى لقد ذاك الشي باش طاحت عليه، بعض المرات أقل، بعد المرات زايد اشوية، راه غير ذاك الفقصة ديال ذاك الساعة، الله سبحانه وتعالى اللي عارف.

أنا كنفهم هاذ الشي مزيان، كيفاش كيشوف راسو ذاك المادة اشحال وهو كيخدم فيها شهور طويلة ويسقي وينقي ويعمل ويعمل وملي كيجي.. هذا مجال اللي راه الإخوان كيشتغلوا فيه، ولكن تيخص الناس يتعلموا يكونوا معقولين.

راه ما يمكنش.. ديروا في البال ديالكم ما غيمكنش الحكومة، أي حكومة جات، ما غيمكن لهاش واخا تدير الدكتاتورية، ما غيمكن لهاش تقاد كلشي، احنا كنتكلمو على التعاونيات، الآن في الدعم ديال المجال ديال الحبوب، كاين بعض التعاونيات ما وفاتش مع بعضياتها، ووصلت بعضياتها لـ (la faillite)، ما يمكنش اليوم وزارة الفلاحة تعطيها، لأنه خصك واحد السيد كان كيشد العائلة ديالو وكيعطيهم الزكا، اللي شافو بذاك الزكا نماها، كيعيط عليه كيقول لو واش ابغيتي نستثمر أنا وياك؟ اللي شافو اكلا ذاك الفلوس وما دار حتى شي حاجة كيقول لو تسنى الزكا ديال العام الجاي.

إلى شتي شي واحد كيخدم كتبغي تعاونو، فخاص الناس دياولنا يتعلموا جوج ديال الحوايج، يتعاونوا ويصفيو بيناتهم، ماشي غير كيكونوا في النهار الأول على نية التعاون، كيديروا تعاونية ديال الحليب، ملي كتبدا كتنتج واحد شي اشوية، المسيرين كيبداو يتقاسموا ذاك الشي بيناتهم، كتخرب التعاونية، كتضيع المصالح ديال الفلاحة المساكين، كنوليو في أمور ماشي هي هاذيك، هاذ الشي نفس الشيء واقع لنا في التعاونيات ديال السكن، واقع لنا، راه المغاربة خصهم يرجعوا

للمعقول، ذيك الساعات إلى قصرت الدولة ما نعرف أشنو نديرو.

إذن، خصنا التأطير. السيد الوزير، راه هو المجال ديال التأطير كيشتغل عليه، ومازال خصو يزيد واحد اشوية في التأطير، وخصوصا التأطير ديال الفلاحة الصغار.

الفلاحة الكبار الله يعاونهم، وهذاك الشي اللي كنعطيوهم كمساعدات في أي مجال، سواء تعلق الأمر باللحوم الحمراء ولا السقي ديال التنقيط ولا أي شيء، هذاك الشي راه ماشي ضايع، ذاك الشي راه كيرجع على البلاد وعلى المردودية ترجع للبلاد والقضية ديال الوفرة يكون عندنا الوفرة، وما نلقاوش كيفاش نديرو نسوقوها ماشي مشكل في العام الأول والعام الثاني، ولكن غنلقاو في لخر، إن شاء الله الرحمن الرحيم، كيفاش نديرو نسوقوها، المشكلة هي إلى ما عندكش الإنتاج.. خصنا التأطير.

المسألة الثانية خصنا التمويل، خصنا نساعدو الفلاح باش يلقى التمويل اللي كيحتاجو باش يخدم الأرض ديالو، لأنه إلى ما عندوش الإمكانيات المالية يعني راه...

والمسألة الأخيرة اللي كيمكن لي زعما نبقى أنا حارس عليها بالنسبة للسيد الوزير هو.. وراه بالمناسبة الدعم ديال الناس اللي كيخدموا في السلسلة ديال الحبوب ما نقدرش نقولكم اشحال كيدافع عليهم، وتيطالب باش الدعم يبدا يتوجه لهم مباشرة، وهاذي هي أحسن طريقة.

المسألة الثانية هي هاذ التحسين ديال الحياة في القرية باش أولا وقبل كل شيء الناس دياولنا يبقاو في القرى، وبالمناسبة راه الحياة في القرية إلى كان عندها بعض السلبيات ديال الصعوبات ولا ديال.. راها واحد الحياة يعني جيدة جدا، لا من جهة الهواء الذي يستنشقه الناس، لا من جهة الماء الذي يشربه الناس، ولا من جهة العلاقات الاجتماعية اللي كاينة، راه التوجه ديال الخروج من المدن والسير نحو القرى راه كاين في بعض الدول المتقدمة، وربما الراجح أنه غادي يوقع عندنا يعني حتى احنايا في واحد الوقت مستقبلي، ولكن الأمور يعني لابد كل واحد فينا، وخصوصا خصوصا ما نعطيوش واحد الصورة سوداء وسوداوية.

الحمد لله، البادية ديالنا ليست بالسوداوية التي يقولها بعض الإخوة، كاين مشاكل صحيح، ولكن هذه المشاكل خصنا نزيدو نتعاونو عليها باش نعالجوها.

فيما يخص الثمن ديال الحبوب، يمكن لي نقول لكم، والسيد الوزير يشهد بهاذ الشي، ملي تعينت رئيس ديال الحكومة، وأنا كنقول لو: السيد الوزير، تهلى في الفلاّحة، ارفع من الثمن ديال اسميتو، ولكن كاين واحد النوع ديال التوازن تيكون من الضروري يعني المراعاة ديالو لأنه احنا ما كنشريوش، ما ابقيناش كنشريو الحبوب، لو كنا كنشريو الحبوب ممكن، كنديرو غير ثمن مرجعي، هذاك الثمن المرجعي هاذ العام عاملينو في 2 دراهم و70 سنتيم.

على حساب اللي فهمت من السيد وزير الفلاحة، السوق الآن هو في 2 دراهم و30 ديال السنتيم، بصراحة غير كافي، واخا أنا ما كنعتقدش أن الهكتار كيكلف 5000 درهم، ولى تيكلف أقل من هاذ الشي هذا، اكثر كاع، صافي انتما فتيو صاحبنا.. يالاّه امشات، ولكن راه احنا المساعدة ديالنا من جهة التحكم في الجمرك غتستمر، دابا راه (l'importation) محبوسة، وغادية تفتح في أكتوبر في الوقت المناسب حتى نشوفو الفلاحة ديالنا (ils ont écoulé leurs marchandises) أو على الأقل واحد الجزء الأكبر منها، لأنه هاذ الشي راه عندو، لأن عاودثاني ما يمكناش نمنعوه نهائيا وإلا عاودثاني الأسعار غادية ترتفع بزاف بالنسبة للمواطن، إذن الأمور راه هي غادية تمشي.

إذن، اللي نقدر، أ الإخوان، نقول لكم هو أنني نشكركم على الإثارة ديال هاذ الموضوع في الإطار ديال هاذ الشساعة ديال المواضيع. كنعتقد بأن السيد وزير الفلاحة غادي يكون بدون شك ستبقى عنده كافة الأمور الإيجابية اللي تقالت.

المجال مزيان، الحمد لله، المجال ديال الفلاحة والمجال ديال الحياة القروية باقي فيه بزاف ما يتدار، لابد الإخوان يبقاو دايما مستوعبين أن الحكومة جات باش تحسن الأوضاع، ولكن، كما قلتم، راه ماشي هاذ الشي كلو احنا اللي درناه، كاينة مسائل ورثناها من الماضي، المهم هو نكونو كنتقدمو خطوات إلى الأمام.

وهذه اللقاءات وهذه الجلسات، رغم ما قد يكون فيها من بعض اسميتو.. فهي إيجابية بالنسبة إلينا، لأنها كتخلينا نبقاو موقضين مع المشاكل والقضايا اللي كيعيشوها المواطنين.

وكنتمنى فقط حتى أنا نطلب اشوية من السيد وزير الفلاحة أنه الإخوان ديالنا الموظفين في الوزارة خصهم يكونوا أقرب إلى كان من الممكن للفلاح، لأنه هاذ القضية ديال القرب والتفاعل المباشر مع الفلاحة ويشعروا بالمشاكل، لأنه دابا اللي بدا كينتشر، أ السي عزيز، ولكن ماشي في القطاع ديالك، كينتشر بصفة عامة هو (on soigne la façade)، ملي تيكون جاي السي أخنوش والسي عبد الإله وهاذ المجموعة ديال الناس، دائما كنوجدو لهم واحد الصورة جميلة كيشوفوها وكيمشيو، وكلشي كيعاود يتجمع، وتعود الأمور إلى ما كانت عليه، هذا أنا كنقول لهم ملي نجي وخا ما تكونش الأمور مزيانة وموجدة ماشي مشكل، المهم هو الفلاح والمواطن التحت يكون فرحان.
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1021

التاريخ: الاثنين 27 شعبان 1436 هـ(15 يونيو 2015م).

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون.

السادة قضاة المجلس الأعلى للحسابات الأجلاء والمحترمون.

أيها السادة والسيدات،

تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، وخاصة فقرته الأخيرة، وعلى إثر تقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الأستاذ جطو، بعرض عن أعمال المجلس برسم سنة 2013 خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 6 ماي 2015، وعملا بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلسنا، التي تنص في فقرتها الأخيرة على:» تجري المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه والحكومة»، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة العرض، تفعيلا لقراري مكتب المجلس المؤرخ في 11 ماي وفاتح يونيو 2015، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد في 25 ماي 2015.

وعليه، سنخصص لهذه المناقشة حصة زمنية إجمالية قدرها 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، إذن بمدة 90 دقيقة للمجلس و90 دقيقة للحكومة الموقرة.

وفي هذا الإطار أعطي الكلمة لأول متدخل عن حزب الأصالة والمعاصرة، في حدود 16 دقيقة، الأستاذ التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار التفاعل مع مضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013، وفي سياق الدور الدستوري الجديد للبرلمان في الحفاظ على توازن مالية الدولة إعمالا للفصل 77 من دستور سنة 2011، وهو الدور الذي لم يتسن بعد للبرلمان الاضطلاع به على أكمل وجه، بسبب ممارسات حكومية غير مسؤولة، تتجلى أهمها في التأخر والمماطلة في تقديم الوثائق اللازمة لإعداد التصريح العام بالمطابقة والتقرير حول تنفيذ الميزانية، اللذان يرافقان مشاريع قوانين التصفية. الأمر الذي يفرغ الرقابة البرلمانية على تنفيذ قوانين المالية من محتواها، إذ أنه لحد الآن لم يتسن للبرلمان تقييم تنفيذ أية ميزانية في عهد هذه الحكومة، التي لم يتبق من عمرها سوى سنة ونصف.

وفي هاذ الإطار ديال قوانين التصفية فالتقرير الذي يقدمه المجلس الأعلى للحسابات فهو مهم بالنسبة للبرلمانيين لأن يعطي أولا من إطار دستوري متخصص الأفكار والآليات والإمكانيات التي تمكننا احنا كمراقبين كمؤسسة تراقب عمل الحكومة من الاطلاع وفهم التقنيات المالية لقانون المالية، ولكن ما نلاحظه اللي عندنا في البرلمان 20 سنة على أن قوانين المالية كنديرو فيها شهرين، وقانون التصفية كنديرو واحد العام درنا ربع ساعة درنا فيها 2 قوانين التصفية.

إذن هاذ الشي غير منطقي، غير معقول لأن المراقبة اللي خاص يديرها البرلمان التي أولا يجب أن ترتكز على أن البرلمان أن يكون عارفا بخبايا القانون المالي وأن يكون كذلك عارفا بهاذ المسائل اللي كيقدمها المجلس الأعلى للحسابات للبرلمان.

إذن احنا كنتمناو على أن هاذ المجلس الأعلى للحسابات أن يكون هو المصدر القانوني المرافق للبرلمان لكي يكون قادرا على مراقبة وعلى مناقشة الحكومة فيما يخص هاذ قوانين المالية، الشيء اللي مازال ما كاين، ونتمنى من الحكومة ونتمنى كذلك من هاذ المؤسسة الدستورية أن تكون الساعد الأيمن للبرلمان حتى يتسنى له أن يقوم بهذا الواجب.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، يتضمن تشخيصا دقيقا لأهم الإخفاقات المسجلة على مستوى تدبير الحكومة للشأن العام، ويأتي كذلك ليؤكد بأن التقدم الذي تحقق على مستوى التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية يأتي على حساب القدرة الشرائية للمواطنين وعلى حساب مستقبل الأجيال الصاعدة، التي سوف تكون ملزمة بتأدية تكاليف الدين العمومي، الذي استهلكه الآباء الذين استهلكوا الدين، والأبناء هم الذين سوف يقومون بسد هذه الفاتورة، تكاليف الدين العمومي الذي بلغ مستويات قياسية (81 % من الناتج الداخلي الخام).

التقرير يأتي كذلك ليؤكد بأن التحسن الطفيف المسجل على مستوى أداء الميزانية برسم سنة 2013، مرده بالأساس إلى اعتبارات

ظرفية، وليس إلى إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني.

وهنا لابد أن أفتح قوسا للتعليق على المقاربة التي اعتمدها رئيس الحكومة في تشبيه عمل الحكومة، هو الذي شبه عمل الحكومة حينما قال أمام خبراء البنك الإفريقي للتنمية عقب تقديمهم لتقرير بشأن النموذج التنموي المغربي، بأن الحكومة الحالية مثل الصباغ الذي يعتلي سلما بينما يشوش عليه المارة باستمرار، ولرئيس الحكومة وللحكومة كذلك عوض الانشغال بطلاء الواجهة، كان عليكم، كان على السيد رئيس الحكومة ولا على الحكومة أن تكرسوا وقتكم وجهودكم في تقوية الأساسات وصيانة المكتسبات، عبر مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي من شأنها تمنيع الاقتصاد الوطني والرقي بمستوى معيشة المواطنين، عوض هدر الوقت والجهد في التفكير في سبل اقتسام الثروة، وجب عليكم التفكير أولا في سبل خلق هذه الأخيرة وتعزيزها.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات يأتي مرة أخرى ليؤكد بأن الكثير من الوقت قد تم هدره، وأن الأوراش الإصلاحية المهيكلة بقيت ولا تزال رهينة انتظارية غير مبررة، وكأن الحكومة تجد صعوبة في إدراك متغيرات الواقع وحجم التحديات والرهانات التي تواجه البلد.

لم تمر سوى أيام على اختتام أشغال الندوة العلمية الدولية التي نظمها فريقنا في موضوع «تدبير المخاطر» بتاريخ 27 مايو 2015. ومن بين المخاطر التي تتهدد بلادنا، هناك المخاطر الاقتصادية ذات الارتباط بتقلب أسعار النفط وأسعار المواد الأساسية، وبتقلبات الأسواق المالية والدولية والأزمات كذلك الاقتصادية التي يتخبط فيها شريكنا الأول اللي هو الاتحاد الأوربي والدول التي تربطنا معهم علاقات اللي هي اقتصادية كبيرة جدا.

صندوق النقد الدولي، الذي غالبا ما ترتمي الحكومة في أحضانه بهدف الحفاظ على أفضلية التوفر على الخط الائتماني للوقاية والسيولة، يؤكد بدوره أن الاقتصاد الوطني ليس في مأمن من الأزمات، في ظل تعثر الإصلاحات الكبرى، ويجب علينا كبرلمان وكحكومة أن نتذكر دائما التقارير التي كانت تعطى وكانت تقول بما يخص اليونان، اليونان كان البنك الدولي كيقول لهم الاقتصاد ديالكم مزيان، واحد العدد ديال الإمكانيات، وفي الأخير تبين على أن كلشي ذاك الشي قرارات سياسية مسيسة، وبالتالي فإن التقارير اللي كيعطيها البنك الدولي فغالبا ما تكون تقارير مخدومة، واليونان راه واحد المثل اللي وجب على الحكومة ووجب علينا كذلك دائما أن نأخذ هذا المثل هاذ البلد بعين الاعتبار، بحيث أن سنين وكيقولوا كلشي مزيان، حتى الدولة سقطت في مسائل لا تحمد عقباها.

وأمام كل هذه المخاطر، التي تزداد تفاقما جراء التوترات الجيو سياسية في عدد من بقاع العالم، وأمام تباطؤ النمو لدى الشركاء الاقتصاديين للمغرب، من المؤسف جدا أن الحكومة لم تعر أي اهتمام لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، بشأن تفعيل العديد من البرامج ذات البعد الاستراتيجي، رغم الظروف المواتية للاقتصاد الوطني التي يوفرها تراجع أسعار المواد الطاقية والمواد الغذائية الأساسية، من قبيل، شي كيقول المجلس الأعلى للحسابات:

- إعادة تكوين احتياطي المواد الطاقية وتطوير البنيات التحتية للتخزين، قصد تأمين تموين عادي للسوق الوطنية؛

- تسريع المخطط الوطني للغاز الطبيعي المسال، بالشروع في أشغال بناء الميناء الغازي وشبكة التوزيع المرتبطة به؛

- تفعيل كذلك برامج النجاعة الطاقية، التي لم تعرف لحد الآن انطلاقة حقيقة لتفعيلها، وإسناد تنفيذها إلى مؤسسة عمومية تتوفر على كل المؤهلات اللازمة للإنجاز والتتبع والتقييم؛

- إعطاء الأهمية اللازمة للبرنامج الاستثماري الطموح، الذي يعده المكتب الوطني للسكك الحديدية، اعتبارا لكون النقل السككي وسيلة النقل الأقل كلفة والأكثر أمانا، قصد إنجاز الاستثمارات الواعدة بوتيرة تكون في مستوى التحديات التي تواجه بلادنا...

كل هذه الحقائق تؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، بأن الحكومة منشغلة حقا بطلاء الواجهة، مركزة كل تفكيرها على تفادي مناقشة الملفات الحارقة، التي تواجه البلد، سواء منها الملفات الاقتصادية أو الملفات السياسية.

بل وحتى التحسن الذي شهده الميزان التجاري خلال السنوات الثلاث الفارطة (تراجع العجز من 7.4% سنة 2012 إلى 5.5% سنة 2013، ثم إلى 4.9% سنة 2014)، مرده نسبيا، حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، إلى عوامل ظرفية وغير بنيوية، منها:

- المداخيل غير الاعتيادية من المؤسسات والشركات الكبرى، وكذا استخلاص مبالغ ضريبية إثر بعض العمليات الاستثنائية، وذلك برسم الضريبة على الشركات وحقوق التسجيل؛

- مداخيل غير ضريبية على شكل دعم من طرف بعض الدول الصديقة للمغرب، تضاف إليها مداخيل الخوصصة؛

- كذلك، عائدات المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، علما أن لهذه العملية فوائد أخرى كالمساهمة في الرفع من احتياطي العملة الصعبة والتشجيع على شفافية المعاملات المالية والاقتصادية...

السيد الرئيس،

تعنت الحكومة وعدم قدرتها على الإنصات، يتجسد كذلك في إقبالها المتزايد والمنقطع النظير على الاستدانة، رغم تحذيراتنا المتوالية، إبان مناقشة مشاريع الميزانية منذ سنة 2012، ورغم تحذيرات المجلس الأعلى للحسابات، الذي يؤكد في التقرير الذي نحن بصدد مناقشته بأن الدين العمومي انتقل من 678 مليار درهم سنة 2013 إلى 743 مليار

درهم سنة 2014، بما يعادل 81% من الناتج الداخلي الخام، وهذا خطروخطر كبير بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومما لاشك فيه، أن هذه الاستدانة المفرطة مرشحة للارتفاع، في عهد هذه الحكومة التي لا تعير اهتماما لمستقبل الأجيال الصاعدة ولا تتقيد بمبادئ الحكامة المالية الجيدة، في ظل غياب تشريعات تروم تسقيف حجم الدين العمومي.

انسجاما مع القناعات، بادر فريقنا منذ سنة 2012 إلى اقتراح تعديلات على مشاريع الميزانية، تهدف من جهة إلى تسقيف مديونية الخزينة وحجم الدين العمومي المرخص به، وإلى التنصيص على ضرورة طلب الإذن من البرلمان كلما استدعت الضرورة تجاوز السقف المرخص به، تفعيلا لروح ومضامين الفصل 77 من الدستور، الذي ينص على المسؤولية المشتركة للحكومة والبرلمان في الحفاظ على توازن مالية الدولة، إلا أن هذه التعديلات المقترحة قوبلت دائما برفض الحكومة.

كيف لا والسيد رئيس الحكومة أكد في مناسبات سابقة بأنه ملي ما لقاش الخوصصة مشت، ما كاين ما يتباع باقي، خاصنا نمشيوا نديرو الاستدانة، هذا هو مضمون الجواب ديال السيد رئيس الحكومة في إحدى مداخلاته.

المفارقة اللي عندنا احنا هو أنه عندنا استدانة مفرطة مقابل أوراش إصلاحية معطلة أورهينة انتظارية غير مبررة.

السيد الرئيس،

في ارتباط بأطروحة فريقنا بشأن النموذج التنموي، التي ندعو من خلالها إلى دعم العرض، وبشكل خاص العرض التصديري، تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات تشخيصا، وضع من خلاله اليد على مكامن خلل المنظومة والسياسات العمومية ذات الارتباط بالترويج الاقتصادي، والتي تفسر إلى حد كبير ضعف وتيرة نمو الصادرات مقابل تطور منقطع النظير للواردات، مع ما يواكب ذلك من انعكاسات على الحساب الجاري لميزان الأداءات، الذي يعرف عجزا يقدرب 5.8%.

ومن بين هذه الاختلالات نذكر منها، وحتى في الميزانية ديال الاستثمار كنا قلناها للسيد وزير المالية على الاستثمار ديالنا لا نشجع التصنيع عندنا احنا، نشجع الصناعات في الخارج لأن نستورد جل الإمكانيات اللي كنديروها، كتكوزن عندنا 150 أو 140 مليار ولا 180 مليار ديال الاستثمار أغلبها كتمشي لجلب سلع خدماتية أو سلع لبناء.. كنحاولو احنا نحفزو الاقتصاد الغربي عن طريق الميزانية ديالنا، التي يجب علينا أن تحفز الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الوطني.

إذن نذكر بعض الاختلالات:

- غياب الانشغالات المرتبطة بالتقييم البعدي لنتائج عمليات الترويج الاقتصادي، علما أنها تستهلك مبالغ مالية مهمة، بهدف قياس أثرها وفعاليتها وتصحيح المسار، عند الاقتضاء، وفق مقاربة تسويقية علمية وحديثة، وبإشراف موارد بشرية متخصصة. وقد وقفنا، الشهر الفارط، على أهمية تقييم السياسات العمومية، ضمن فعاليات الندوة التي نظمها مجلسنا الموقر في الموضوع؛

- من بين الاختلالات كذلك التي تضمنها التقرير، نذكر كذلك، تعدد المتدخلين المؤسساتيين مقابل غياب مقاربة شاملة ومندمجة. كنلقاو واحد العدد ديال المكاتب على برا، هذا ديال تشجيع الاقتصاد، هذا l'attaché ديال commercial، هذا ديال كذا، واحد العدد ديال المكاتب، إلى حسبتهم الحكومة، إلى حسبتهم السيد وزير المالية غتلقى واحد العدد ديال المكاتب في الخارج اللي عندهم تقريبا نفس الهدف، ولكن مكاتب بإمكانيات كبيرة جدا، بإمكانيات اللي هي كبيرة جدا، الل يكيمشيوا في إطار تقشفي، لأن l'attaché commercial عندنا في السفارات كيديركلشي، ولكن عندنا مكتب هنا، مكتب لهيه، مكتب هنا وكيديروا بحال بحال وبإمكانيات كبيرة جدا، كتمشي للخارج، كتمشي فيما يخص تسيير هذه المكاتب، واحد العدد ديال، واحد المصيبة غير ملي غتعاودها، أنت اللي وزير المالية ماشي أنا؛

- من بين الاختلالات التي تضمنها التقرير كذلك تعدد المتدخلين –لنا – المؤسساتيين، إذ أن كل مؤسسة تشتغل بمعزل عن الأخرى، بل وتصدر في بعض الأحيان معطيات ورسائل متضاربة، الأمر الذي لا يساعد على إبراز صورة واضحة ومستقرة في بعض المجالات المعنية؛

- كذلك الاستغلال غير الكافي للفرص الجديدة المتاحة من قبيل استغلال خدمات الإنترنيت والمواقع الإلكترونية التجارية؛

- غياب سياسة تسويق قوية قصد ولوج الأسواق الواعدة، والاقتصار كذلك على الأسواق التقليدية، سيما الأوروبية؛

- تراجع تنافسية العناصر التقليدية، وهاذ التنافسية 10 سنين وكاينين الدولة المغربية الحكومات السابقة اعطت واحد العدد ديال الامتيازات للشركات باش تكون قادرة على التنافس، لم تستطع هذه الشركات أن تكون قادرة على التنافس. إذن هاذ الشي اللي كنا كنديرو فيه شي حاجة. 15 ولا 20 عام كانوا سياسات تساعد الشركات الوطنية على التنافس، ما وصلناش لهاذ التنافس. إذن كاين شي مشكلة في هاذ الشي، وبالتالي وجب علينا، وجب على الحكومة أن تراجع هاذ السيايات التي لم تؤد أكلها، ولم تستطع أن تجعل هاذ الاقتصاد الوطني ولا هاذ الشركات الوطنية أن تكون قادرة على أن تنافس الشركات اللي من الخارج، سواء من الاتحاد الأوربي أو من الدول اللي هي في مثل غير تركيا، ما قديناش عليها، لماذا؟ لأن البرامج اللي كانت ما كانتش قادرة على أن تفي بما يمكن أن نقوله.

- من بين الاختلالات كذلك غياب سياسة تسويق قلنا تراجع تنافسية العناصر.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر بأن الترويج الاقتصادي

للمغرب يجب ألا يقتصر على الترويج للسلع والمنتجات المغربية فقط، بل يجب أن يقوم كذلك على الترويج لقيم المغرب المجتمعية والثقافية والاستقرار السياسي والمؤسساتي والمؤهلات البيئية والتاريخية، بما يتماشى مع روح الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2014 حول ضرورة تثمين الرأسمال اللامادي لبلادنا.

ويحز في أنفسنا أن الحكومة..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد رئيس..

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

سوف أنضبط.

السيد الرئيس:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا، شكرا لكم.

السيد الرئيس:

السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يسعدني ويشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، بكل إرثه الوطني المتجذر بانتمائه لتربة هذا الوطن العزيز أن أتناول الكلمة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الاعلى للحسابات.

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي، بكل فخر واعتزاز، المجهودات التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، كما نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم النبيلة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ونحن نستحضر اليوم الإرهاصات الأولى لإنبثاق المجلس الاعلى للحسابات منذ سنة 1960، تاريخ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات، ومرورا بمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة والكبرى لكل القوى الحية في البلاد، والتي توجت بدسترة هذه المؤسسة بعد المذكرة التاريخية المشتركة لحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه سنة 1991، حيث نعتبر هذه المناسبة فرصة لتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا وتكريس التعاون البناء الهادف بين مؤسستنا التشريعية وباقي هيئات الحكامة وهيئات الرقابة ببلادنا.

السيد الرئيس،

إنه تعاون يمكن استثماره وتطويره بالنظر للقيمة العلمية والعملية للتقارير والدراسات التي يقوم بها المجلس (المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز)، والتي التزمتم، السيد الرئيس، بعرضها على البرلمان بمجلسيه، خاصة منها تلك المتعلقة بالدراسة التقييمية لمنظومة الوظيفة العمومية وكتلة الأجور المرتبطة بها أو تلك المتعلقة بمعالجة وتقييم الإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها مجموعة من القطاعات أو تلك المقامة حول المنازعات القضائية للدولة وتأهيل الوكالة القضائية للمملكة، وتحديد التصور الأمثل لنجاعة الدفاع عن مصالح الدولة أمام القضاء، إضافة الى التقرير الموضوعاتي لتقييم تطبيق القانون 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية، لما له من ارتباط وأهمية في الوقت الراهن على مستقبل الإصلاح الجهوي الذي يعتبر من الأولويات لكل تنمية اجتماعية واقتصادية ومجالية متوازنة، من شأنها أن تحفظ كرامة المواطن المغربي من آفة البطالة والأمية والهشاشة وبخاصة في الجماعات الترابية الفقيرة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أركز في مداخلتي على المحور المرتبط بالجبايات المحلية والتدبير المفوض للمرافق العامة، لأؤكد لكم في هذا الاطار أن أننا في حزب الاستقلال كنا ولا زلنا نعتبر أن إنجاح ورش الجهوية المتقدمة والتدبير اللامتمركز، لن يتأتى إلا بإصلاح عميق للمالية المحلية، وخاصة منها الجبائية، التي أبانت عجزها عن توفير الموارد الضرورية والمستدامة للنهوض بالجماعات الترابية وعن القيام بالمهام المنوطة بها في ظل التحولات التي شهدها المجتمع المغربي، والتي تستدعي أكثر من أي وقت مضى توفير مداخيل قارة ومنتظمة تمكن الجماعات المحلية من تغطية نفقاتها التي عرفت تطورا فرعيا وكميا لتحقيق التنمية وتدعيم الديمقراطية المحلية.

لقد وقف عرضكم، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، على بعض مكامن الخلل في منظومة الجبايات المحلية الذي قدمتم في شأنه تقريرا مفصلا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي ان أؤكد لكم أن التعبير

الحقيقي عن الإرادة السياسية للحكومة في إنجاح مشروع الجهوية والديمقراطية المحلية يمر حصريا عبر إصلاح الجبايات المحلية، فالإطار القانوني للجهوية واللامركزية لن يحقق أهدافه إلا بتوفير الوسائل المالية للقيام بالمهام المفروضة على الجماعات الترابية، ومن دون ذلك ومهما بلغت حسن إرادة المنتخبين، لأننا على يقين أن الوضع لن يتغير لا على مستوى الاستثمار ولا على صعيد احداث مناصب الشغل.

السيد الرئيس،

لقد اخترنا في الفريق الاستقلالي حصر مداخلتنا في موضوع الجبايات المحلية في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لما لها من أهمية وراهنية في مسيرتنا التنموية، لأنه يحز في أنفسنا أن تبقى هذه الحكومة في دوامة التسيير اليومي والمحاسباتي لمشاكل الجماعات الترابية من منظور تحكمي تطبعه الوصاية اللصيقة والقبلية على ميزانيات الجماعات الترابية وهيمنة النظرة الفوقية والتقنوقراطية للمصالح المركزية وإلى حد ما مصالح لوزارة الداخلية والمالية.

إن إصلاح الجبايات المحلية يتطلب -كما أشار الى ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات- وكما دعى إلى ذلك العديد من المتدخلين خلال المناظرات المنعقدة في الموضوع، التركيز على أربعة محاور أساسية هي:

أولا: الحد من التعدد النوعي للضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وتبسيط وعائها وجعل التناسق بينها وبين الضرائب والرسوم العائدة للدولة وتفعيل إجبارية التصريح بها، عوض اللجوء إلى الإحصاء وتوضيح مساطر المنازعة فيها، في إطار مزيد من الصلاحيات في التدبير الجبائي لوعاء وأسعار تلك الرسوم، وعدم اعتبار الوحدات الترابية وحدات إدارية غير مكتملة النضج وفي حاجة إلى تدخل الدولة وبسط مراقبتها عن طريق مختلف أشكال الوصاية واستبدال تلك المفاهيم بسلوك مسطرة التوجيه والمحاسبة البعدية وإسناد المسؤولية للجماعات الترابية في كل ما يتعلق بالشأن الجبائي المحلي؛

ثانيا: تأهيل الإدارة الجبائية المحلية بشكل يجعلها في منأى عن كل التجاذبات السياسية في فرض الضريبة أوتحصيلها أوتعديلها أوإلغائها، حتى لا تستعمل الأداة الجبائية في تلميع الصورة السياسية للمنتخبين من أجل إعادة انتخابهم، حيث أصبحنا نرى أن بعض الأحياء برمتها غير محصاة ضريبيا، ولا تساهم في المجهود الجبائي المحلي، وأن الكثير من الجماعات الترابية، بفعل نقص الموارد البشرية واللوجستيكية، تعجز عن القيام بالإصدار الضريبي، رغم توفر الوعاء الضريبي، وأمام النقص في التوفر على المعلومات الضرورية عن الملزمين الممسوكة من لدن جهات إدارية، ونظرا لانعدام التنسيق بينها وبين إدارة الجباية المحلية.

ثالثا: ضعف التحصيل الناتج عن قلة الموارد البشرية وتعدد المتدخلين وغياب البرامج المعلوماتية الضرورية لحصر الملزمين لدى الجماعات الترابية، حيث إن ارتفاع الباقي استخلاصه، الذي قدره تقرير المجلس الأعلى للحسابات في 17 مليار درهم ما بين سنة 2009 و2013 يؤثر ليس فقط على برمجة ميزانيات الجماعات الترابية فقط، بل يعطي فكرة للملزمين على عدم ممارسة الجماعة لسيادتها على التراب الجماعي التابع لها، مما يولد حسا بانعدام المساواة الضريبية بين جميع الملزمين القاطنين بالجماعة الترابية الواحدة؛

رابعا: تنفيذ توصيات اللجنة الملكية الاستشارية حول الجهوية التي أوصت بدعم موارد الجماعات الترابية بالتخلي عن مجموعة من الموارد الضريبية العائدة للخزينة العامة للدولة كرسوم التسجيل والضريبة السنوية الخصوصية على السيارات ورسوم التمبر، بالإضافة إلى إعادة النظر في نسبة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات وكيفية توزيعها.

كل هذه المحاور المستعجلة التي تجب معالجتها في إصلاح المنظومة القانونية للجبايات المحلية هي التي من شأنها بلورة الإرادة السياسية الحقيقية لإنجاح اللامركزية والديمقراطية المحلية، التي وقف عليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الجماعات الترابية هي تعتبر خلايا للتنمية، وبالتالي التنمية تتطلب مجهودات مالية كبرى، فلا يعقل أن تكون هناك تنمية بدون مداخيل، علما أن المداخيل ديال الجماعات المحلية – كما أشار إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات – أن 90% ديال المداخيل ديال الجبايات المحلية تخصص لأداء أجور الموظفين والعمال والماء والضو والتيليفون. إذن نسبة قليلة كتبقى للتنمية وكتبقى للاستثمار.

إذن الدولة الحكومة مطالبة بأن الجبايات المحلية خاصها تكون عندها ضمانة كإجبارية الملزمين بالتصريح لأنه إلى خلينا الإحصاء للمنتخبين. المنتخبين ما كيبغيوش يخسروا الصورة ديالهم مع المواطنين، وبالتالي كتبقى السياسة طاغية، خاصنا نخرجو من هاذ الإكراه اللي عند المنتخبين، أنه يكون تصريح إجباري ديال الملزمين باش الجبايات يكون عندها قاعدة قانونية محمية من طرف القانون ماشي من طرف الأشخاص.

وكذلك كنطالبو بدعم وزارة الداخلية للمجالس الترابية باش ندعمو هاذ المصالح ديال الجبايات المحلية بالأطر الكفأة وسن قوانين تلزم كذلك العاملين على الجبايات المحلية والاستخلاص الضروري ومتابعة المخالفين، فهمتي؟ ومتابعة الناس اللي كيقصروا في العمل الجدي ديال تدبير الموارد المالية للجماعات المحلية، وكنأكدو باسم الفريق الاستقلالي أن الجبايات المحلية خاصها تلعب الدور ديالها كما يجب، لأنه عندنا ياالاه 26% على الصعيد الوطني اللي كتستخلص، أي كذا و70% لا تستخلص وبدون مراقب، بدون حسيب أو رقيب، وهذا شيء حقيقة سلبي، خاصنا نتجاوزوه كحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الحركي، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة القضاة الأجلاء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني في هذه الجلسة أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لأعرض منظور الفريق لمضامين ونتائج هذا التقرير.

في البداية، نود أن ننوه بهذه المبادرة التي نعتبرها محطة دستورية هامة تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، من خلالها تستطيع السلطة التشريعية الإطلاع على عمل المجلس والمساعدة على القيام بأدوارها الدستورية، إعمالا لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام، وهي مبادرة أيضا تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المؤسسات الدستورية التشريعية منها والتنفيذية والرقابية، وتفتح المجال للسياسيين للخروج من النظرة الضيقة التي تحكم علاقة الفاعل السياسي بتقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتي كانت مختصرة في الأفعال القضائية وتحريك المتابعات، لاستثمار هذه التقارير من أجل بلورة برنامج عمل تشاركي مع مختلف المؤسسات الدستورية، وتحديدا في قطاعات استراتيجية مالية، اقتصادية واجتماعية وحقوقية، وهو ما من شأنه أن يساهم في حكامة تشريعية، قد تضفي على هذه المؤسسات لمسة إيجابية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا يتسم بالغنى في شقيه القيمي والكمي، خاصة لما تضمنه من ملاحظات وتوصيات، ستسهم–لا محالة–في توجيه بوصلة صانع القرار العمومي بالمغرب، تفاديا للإنزلاقات المحتملة التي قد تنتج غالبا عن غياب رؤية توقعية عقلانية أثناء صياغة القرارات السياسية أو الإدارية أو غيرها.

وفي هذا السياق، نجدد الإشادة بمضامين التقرير الموضوعاتي الذي يستهدف مهام التقييم للمشاريع والسياسات العمومية، متوخيا الإستعمال الأمثل للأموال العمومية في تدبير مختلف القطاعات العمومية، كما ننوه بعمل قضاة وأطر المجلس وعلى رأسهم السيد الرئيس الأول للمجلس.

السيد الرئيس،

لابد كذلك من الإشارة إلى الإختلالات المالية التي رصدها التقرير، سواء تعلق الأمر بطريقة التدبير أو التسيير للعديد من المؤسسات العمومية، أو من خلال الوضعية التي رافقت المنظومة الضريبية من تهاون في الأداء الضريبي، أو من خلال غياب التأطير القانوني بخصوص الإعفاءات، فالمالية العمومية تواجه بعض المعيقات، سواء على مستوى الدين العمومي المرتفع والغير قار، أو على مستوى المخاطر الناجمة عن عدم إصلاح نظام التقاعد وما له من آثار على الوضعية المالية والإجتماعية.

إننا في الفريق الحركي، وفي ظل هذه الظروف والوضعية المالية الحالية، ومدى مساهمة الإصلاحات الهيكلية التي تباشرها السلطات العمومية في تجويد الأداء المالي، نؤكد على أن الرفع من جودة التدبير العمومي وإرساء حكامة جيدة يشكلان إحدى الدعائم التي من شأنها المساهمة في تجاوز التحديات التي تواجهها المالية العمومية.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن نسجل أن المجلس الأعلى للحسابات أصبح يحظى بأهمية معنوية كبيرة، لكونه المؤسسة التي تقوي ثقة المواطن حول محطات تدبير المال العام وتحقيق حكامة مالية وسياسية، بالرغم من المعيقات التي تواجهه من محدودية الموارد البشرية ارتباطا بالمجال الترابي أو من خلال محدودية الإمكانيات المالية المخصصة له.

وفي مجال التحكم في عجز الميزانية، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة الإرتقاء بالحكامة وتجويد تدبير المالية العمومية وكشف المعلومات والمصداقية ووضوح القوانين والتشريعات والمساطر وانسجامها مع بعضها البعض وتشجيع إعمال الديمقراطية التشاركية، مع عقلنة النفقات العمومية، كما ندعو إلى تبني مقاربة شاملة في إصلاح المالية العمومية، والتأكيد على أن تحقيق شفافية المالية العمومية ليس شأن الفاعلين الإقتصاديين فحسب، بل هو شأن كل مكونات المجتمع المغربي من مجتمع مدني ومؤسسات الدولة وبرلمان ومواطنين.

وارتباطا بهذا الجانب، وفضلا على أهمية التقرير، فإنه يستوجب علينا برلمانا وحكومة أن ننكب على معالجة إشكالية التحكم في النفقات العادية، والرفع من المداخيل ومتابعة الإصلاحات الجبائية التي تعتبر في حد ذاتها موارد ضمنية لا تستفيد منها الخزينة، مع إعطاء الأولوية لإشكالية الإعفاءات والتحفيزات الضريبية.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الجبايات المحلية، واعتبارا للإختلالات المرصودة في التقرير، فإن الجماعات المحلية محكوم عليها في ظل هذه النقائص بالتبعية الهيكلية للتحويلات المالية للدولة، الشيء الذي يؤثر على استقلاليتها المالية والإدارية، لذا فإننا نرى في الفريق الحركي أن هذه الملاحظات التي رصدها المجلس الأعلى للحسابات يجب أخذها بعين الإعتبار وإيجاد حلول لها في حدود الإمكانات المتاحة من خلال تعديل

قانون الجبايات المحلية، خصوصا على مستوى التبسيط وتحقيق الانسجام والتركيز على النجاعة والمساواة والشفافية وتوضيح الرؤى لدى الخاضعين للضريبة.

أما فيما يتعلق بالتدبير المفوض، الذي تم اللجوء إليه على اعتبار أنه ضرورة ملحة لترشيد نفقات الدولة وضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فإننا نؤكد على محدودية هذه التجربة التي أبانت عن وجود اختلالات كبيرة ولم ترق إلى ما كان متوقعا منها، سواء من حيث جودة خدماتها ولا من حيث أسعار هذه الخدمات المقدمة.

هذا إضافة إلى الإختلالات الأخرى والتي رصدها التقرير، والمتمثلة أساسا في مجالات التخطيط وتحديد الحاجيات من طرف الجماعات الترابية، والإفتقار إلى الأطر المؤهلة القادرة على تحمل الإلتزامات المنصوص عليها في العقود، خصوصا على مستوى وظائف التتبع والمراقبة.

لذلك، فإننا نرى بأن هذا المجال يحتاج إلى تقويم وإصلاح من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة والإعتناء بهذه الأخيرة من حيث التكوين والتأهيل حتى تقوم بأدوارها كاملة، سواء من حيث التخطيط والتقنين والحكامة أو من حيث التتبع والمراقبة، حتى يتسنى لهذه الجماعات تقديم خدمات في مستوى طموح الجميع.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، أفرد التقرير حيزا مهما لقطاع الصناعة التقليدية كقطاع اجتماعي بامتياز قبل أن يكون قطاعا إنتاجيا، متوقفا عند ما يعانيه من إكراهات تحول دون إبراز الصناعة التقليدية كصناعة قائمة الذات، وتعرقل تنزيل استراتيجيات الحكومة وتضع مسلك الحكامة أمام صعوبات تحقيقها.

فبخصوص دار الصانع، وعلاقة ب»رؤية 2015»، نؤكد على خصوصية هذه السنة باعتبارها آخر سنة مالية قبل الموعد المحدد لمخطط الصناعة التقليدية ضمن «رؤية 2015»، فبالرغم من ارتفاع موارد دار الصانع، إلا أنه يبقى بعيدا عن الهدف المنشود في 2015، مما يستوجب تقييم شامل لنتائجها، بما يضمن تجاوز الصعوبات والتحديات التي عرفتها والإعتماد عليه في إغناء أية سياسة جديدة في القطاع، ونخص بالذكر تسويق المنتوج باعتباره من الرهانات الكبرى بالنسبة للجمعيات المهنية، كما تعمل مؤسسة دار الصانع على تفعيل مقتضيات الإستراتيجية في مجال الترويج، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فبالرغم من حرص المؤسسة على تنفيذ البرنامج السنوي لأنشطة الإنعاش الذي يشمل المعارض المهنية والتجارية، وكذا لقاءات رجال الأعمال، إلا أنه في غياب تقييم نتائج هذه التظاهرات بالخارج وتوضيح طبيعة الدعم المادي الذي يتلقاه المشارك، فإن آثار مشاركة دار الصانع يبقى محدودا في تنشيط الصادرات وغياب تدابير فعلية للإرتقاء بالحكامة وجودة التدبير.

السيد الرئيس المحترم،

في مجال الرقابة القضائية، فإننا في الفريق الحركي نثمن ما جاء به التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، فيما يتعلق بالإنجازات الرقابية حول تدبير المنازعات القضائية للدولة، ونؤكد بخصوص التصريح الإجباري للممتلكات على ضرورة جمع شتات القوانين المنظمة في ظل الملائمة مع الفلسفة الدستورية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، لا يفوتنا أن نسجل أهمية ما أقدم عليه المجلس على مستوى تدقيق مالية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مما سيساهم في ترشيد الحكامة الحزبية والجمعوية وإضفاء طابع الشفافية والنزاهة في تدبير ماليتها.

أما فيما يخص مجال العمران، فإننا نثمن خلاصات المجلس في هذا القطاع، حيث سجلت ملاحظات على مستوى تحقيق إنجازات متواضعة مقارنة بالتزامات الشركة بخصوص برامج السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة والارتجال في تحديد أثمان البيع، إضافة إلى أن التقرير سجل توجيه الاحتياطي العقاري في غالبيته إلى السكن الترويجي، رغم أن تكوينه كليا من العقار العمومي وصرف مجمل منح صندوق التضامن للسكنى في إطار عمليات التأهيل الحضري وفي السكن الترويجي في بعض الحالات، بينما ينحصر هدف هذا الصندوق في تمويل العمليات المتعلقة بمشاريع السكن الاجتماعي وبرامج محاربة السكن غير اللائق، إضافة إلى التكلفة غير المضبوطة، فضلا عن التأخر في الإنتاج فيما يتعلق بالسكن الاقتصادي.

ختاما، إذ نجدد التنويه بعمل المجلس الأعلى للحسابات، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تمكين البرلمان من إمكانيات للنهوض بأدواره الرقابية والتشريعية بتمكين المؤسسة التشريعية من استقلالها المالي والإداري حتى تصبح شريكا فعليا للمجلس الأعلى للحسابات في مراقبة وتتبع تنفيذ الميزانية العامة وميزانية القطاعات العمومية، وذلك طبقا لمنطوق ومضمون الدستور القائم على الفصل المتوازن بين السلط.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس المحترم، السي بنقدور.

<u>المستشار السيد المعطي بنقدور:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية لابد أن أعرب عن سعادتي بتناولي الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول دور أعمال المحاكم المالية، والذي قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات مشكورا أمام البرلمان يوم 6 ماي، منوها في هذا الإطار ما تضمنه التقرير من مجهودات بذلتها الحكومة في إعادة الروح للمالية العمومية وتعافيها من خلال الإجراءات التي اتخذها لحماية التوازنات المالية ودعم الاستثمار، والذي يأتي في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 148 من الدستور وإقراراً لمبدأ التواصل بين البرلمان وباقي المؤسسات الدستورية، خدمة للمصلحة العليا للبلد العزيز.

السيد الرئيس،

إن إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة جعل من هذه المحطة لحظة أساسية وضرورية، تمكن السلطة التشريعية من الإطلاع على عمل المجلس الأعلى للحسابات، حيث تتضح الصورة أمام البرلمان من أجل القيام بدوره الدستوري الى جانب التشريع والمساءلة والمراقبة وتقييم أداء الحكومة، تفعيلا لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام والحفاظ عليه من كل الإنزلاقات والتجاوزات، وربط المسؤولية بالنتائج ومحاسبة المفسدين، تفعيلا لمبدأ الحكامة الجيدة التي أقرها الدستور.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار كمكون أساسي داخل الأغلبية بمجلس المستشارين، نؤكد على أن المجلس الأعلى للحسابات من المفروض عليه أن يمارس دوره واختصاصاته الدستورية كاملة من أجل تدعيم مبادئ الحكامة والشفافية والمحاسبة حتى تصبح ثقافة راسخة بين مكونات المجتمع عموما والجهات التي تتحمل المسؤولية وتدبير الشأن العام على وجه الخصوص وحتى تكتمل المنظومة الرقابية، من خلال تفعيل مختلف مكوناتها بدءا بالمجلس الأعلى للحسابات كهيأة عليا لمراقبة المالية العمومية، مروراً بالبرلمان والحكومة والهيئات القضائية، كل في مجال اختصاصاته، ناهيك عن المقاربة الجهوية لهذه الرقابة، والتي تتمثل في المجلس الجهوي للحسابات فيما يتعلق بمراقبة مالية الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها.

كما لا يجب أن ننسى أن هيأتكم الموقرة موكول إليها اختصاصات متعددة أخرى، تتمثل في مراقبة نفقات الأحزاب السياسية من أجل تخليق المشهد السياسي الوطني وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي، وكذلك ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية والتصريح الإجباري بالممتلكات الخاص ببعض الفئات، بهدف الوصول الى أكبر قدر ممكن من تدعيم وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة وتخليق الحياة العامة ببلادنا.

السيد الرئيس،

لا أود أن أتناول الأرقام التي جاءت في التقرير أو في كلمة السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فهي أرقام نفتخر بها وتقارير تضمن تعزيز مراقبة تدبير الأجهزة العمومية، إضافة الى التقارير الموضوعاتية، التي تستهدف مهام التقييم للمشاريع والسياسات العمومية، والتي تتوخى الاستعمال الأمثل للأموال العمومية وتحسين أساليب التدبير المتميز بهدف تحسين أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال التوصيات التي يخلص لها المجلس الأعلى للحسابات.

هذه التوصيات التي تساعد البرلمان من خلال تقاريرها حول تنفيذ القوانين المالية والتصريح العام بمطابقتها لحسابات المحاسبين العموميين ونتائج تنفيذ القوانين المالية والملاحظات المنبثقة عن المفارقة بين التوقعات والإنجازات، هذا الإجراء الذي لم يكن مفعلا، وكان يعرف تأخرا كبيرا، خصوصا ما يتعلق بقوانين التصفية.

السيد الرئيس،

لقد تبين لنا جليا من خلال مضمون التقرير وكلمتكم، السيد الرئيس للمجلس الأعلى للحسابات، أن هناك ملاحظات جوهرية وضعها المجلس الأعلى للحسابات، تهم النظام الجبائي المحلي على الرغم من الإصلاحات المتتالية، التي أدخلت عليه، والتي تتسم بالتجزئة وتعدد الرسوم، مع ضرورة البحث عن تعبئة موارد جديدة دون الزيادة في الضغط الضريبي، أسوة بالنظام الجبائي للدولة، الذي يتميز بعدد محدود من الضرائب والرسوم، وهنا يتجلى مليا غياب التنسيق بين السياسة الجبائية للدولة وتلك المعتمدة على مستوى الجماعات الترابية.

لا يجب أن ننسى دعوة المجلس إلى بلورة منظور جديد للجماعات الترابية، بهدف مواكبة نقل الاختصاصات، ولن يتأتى ذلك سوى بتوخي التبسيط و تحقيق الانسجام والتركيز أكثر على النجاعة والمساواة والشفافية، وكذا بذل مجهود من أجل توضيح الرؤى لدى الخاضعين للضريبة عبر القيام بمبادرات هادفة لتقبل هذه الجبايات من طرف الملزمين.

السيد الرئيس،

إن المهام المسندة للمحاكم المالية، والتي تناولها التقرير متعددة وجد جسيمة، وتحمل على عاتقها دورا وطنيا سيساهم–لا محالة–في إعادة الاعتبار للمؤسسات ولمفهوم المسؤولية الحقيقية.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار لا يسعنا إلا أن نؤكد على الدور المهم والفعال للموارد البشرية و أن المساهمة في تطويرها يجب أن تكون من الأهداف الإستراتيجية للمجلس، من خلال توظيف الكفاءات المهنية اللازمة لتلبية مختلف الحاجيات والاختصاصات، مع تكوين خاص ومتعدد الاختصاصات، من خلال الانفتاح على التجارب العلمية الرائدة والأخذ بعين الاعتبار الممارسات والمعايير الدولية المتداولة في المجالات الرقابية من طرف المؤسسات العليا للرقابة، ولا استثني هنا البرلمان، الذي يجب أن يسير في نفس النهج، سواء تعلق الأمر بالغرفة الأولى أو الثانية.

وفي الختام لابد أن أؤكد داخل فريقنا على أننا نسجل بارتياح دور المجلس الأعلى للحسابات وتفاعله الإيجابي مع البرلمان بغرفتيه، ونتمنى أن يستمر هذا التعاون الإيجابي بين المجلس والبرلمان في إطار الضوابط القانونية والدستورية التي تجمعهما.

كما نطالب في الأخير داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الحكومة بضرورة مضاعفة جهودها لحل معضلات الصحة والتعليم والسكن ومعالجة كافة الإختلالات التي تضمنها هذا التقرير المهم لجعل هذه المرافق في متناول المواطنين والمواطنات بالشكل الأليق والمطلوب، وحتى يستفيد منه الجميع بالنظر الى حجم المبالغ المالية المرصودة لها.

وفقكم الله في سائر مهامكم والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد المصطفى الهيبة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

سيدي الرئيس،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وبمناسبة تقديم السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات لعرضه أمام مجلسي البرلمان، حول تقريره السنوي برسم سنة 2013، تفعيلا للفصل 148 من الدستور، أن نستغل هذه الفرصة الدستورية، التي جاءت تتويجا لنضالات القوى الديمقراطية والوطنية، لمطارحة هذا التقرير مطارحة إيجابية تفاعلية.

سيدي الرئيس،

بداية، لا يمكننا في الفريق الاشتراكي إلا أن ننوه بالعمل الجاد والمسؤول الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات ومن خلاله كل القضاة الشرفاء الذين يبذلون جهود مضنية في ظل قلة الإمكانيات وصعوبة المهام من أجل التقييم، وفي نفس الوقت تنوير مؤسسات الدولة حول واقع تدبير المالية العامة في كل مفاصلها.

وإذ نؤكد كذلك على أن هذا العمل المتتالي للمجلس الأعلى للحسابات، نعتبره نحن في الفريق عملا تكامليا ميدانيا ودستوريا مع دور المؤسسة البرلمانية في الرقابة والمحاسبة وفرصة لتنوير الرأي العام من أجل أن يكون المواطن متتبع وعلى بينة من العمل الجاد والمسؤول، ومتتبع كذلك لمآل توصيات المجلس الأعلى للحسابات وآثارها.

سيدي الرئيس،

سنحاول التطرق لأهم ما جاء في تقريركم ونؤكد أولا ومن خلال استماعنا وتمعننا في عرضكم الواضح عن غياب تصور سياسي شامل لدى هذه الحكومة وغياب المسؤولية السياسية والتدبيرية من خلال عدم الوقوف على تنفيذ توصيات مجلسكم، التي جاء بها تقريركم السابق.

لا يمكننا كذلك المرور إلى مناقشة عرضكم دون التأكيد على الطبيعة الاحترافية لعمل المجلس الأعلى للحسابات، احترافية علمية دقيقة تجمع بين التقييم وتقديم البدائل، بمنطق يرمي إلى تصويب الإعوجاجات والاختلالات التي تعرفها المالية العامة، فإن هذه الطبيعة الاحترافية تضع الحكومة أمام مسؤولياتها والتزاماتها من أجل تكريس قيم الحكامة والشفافية والمحاسبة.

وانطلاقا من ذلك سنتطرق، السيد الرئيس، إلى ما يلي:

التصريح بالممتلكات:

إذ نسجل استغرابنا إلى ما سجله ملخص التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 في صفحته 8، حيث أشار إلى عدم توصل المجلس بقائمة بأسماء كل الشخصيات المماثلة رغم مراسلاتكم التذكيرية، فإننا نشير هنا إلى أن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة، كما نؤكد على مسألة أساسية في العلاقة بالتصريح بالممتلكات، حيث تابعنا وواكبنا ما خرجت علينا به بعض المنابر الإعلامية من وجود تلاعب ونية في عدم الكشف الحقيقي عن بعض الممتلكات لبعض الشخصيات في الحكومة، التي سبقت أن صرحت بممتلكاتها، وهو ما يدعو إلى التحقيق وإعادة النظر في بعض التصريحات.

كما أن تقريركم يثبت بالملموس عدم التعاطي المبدئي للحكومة مع هذا المبدأ، حيث نجد أن 34% من الملزمين بتجديد التصريحات لم يستجيبوا لذلك، ونسبة مهمة من ممن استجاب كان خارج الأجل القانوني.

كما نستشف في نفس النقطة نية التعمد في عدم تفعيل مبدأ التصريح بالممتلكات ولو في شق التصريحات الأولية، كما جاء في تقريركم، حيث إن 19 مصرح من أصل 89 هو من التزم بذلك.

وما يثبت كذلك نية التعمد، السيد الرئيس، ما جاء في تقريركم أنكم لم تتوصلوا في مجلسكم الموقر بالتعديلات والتغييرات التي عرفتها بعض الإدارات.

وهنا نطرح السؤال عن المراد من هذا التلكؤ في تنفيذ مبدأ التصريح بالممتلكات، والتي لن تخرج الإجابة عن الرغبة في إثقال وإشغال قضاة المجلس عن القيام بالمهام الصعبة المنوطة بهم، إذا ما اعتبرنا أن تنفيذ إجراء التصريح بالممتلكات هو عمل تقني.

مراقبة الأحزاب والجمعيات:

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي لا يمكننا إلا أن ننوه بما رصده المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تدبير المالية العامة من طرف الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، فإننا نتبنى التوصيات التي جاء بها تقريركم في هذا الصدد، وعلى رأسها ضرورة تأطير الفاعل السياسي والمدني على كيفية وإجراءات تدبير المالية العامة.

ندعو من خلال هذا المنبر الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية على الالتزام بأخلاقيات العمل السياسي والمدني، نظرا لما يشكله من مدخل أساسي نحو المزيد من خلق شروط الثقة والمصداقية في علاقتهم بالمواطنين.

تدبير مجال الصحة:

السيد الرئيس،

من خلال مقدمتكم حول تدبير قطاع الصحة، فإننا ومن خلال متابعتنا لعرضكم ولما تم رصده من طرف مجلسكم الموقر في مجال الصحة وتدبيرها، وخاصة ملخص التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013، حيث خصص هذا الملخص 12 صفحة لمجال الصحة، حيث تناول تقريركم ليس فقط الإختلالات والعيوب والنواقص، بل كشف بالملموس وبما لا يدع مجالا للشك عن غياب تام للرؤية السياسية الشاملة وعن أي تصور استراتيجي للقطاع لدى هذه الحكومة، بما يعني أننا أمام تدبير يومي وليس استراتيجي، ويمكننا جرد تعليقات المجلس بما يؤكد ما نقول:

- عدم توفر الوزارة على خريطة صحية المنصوص عليها في أحكام المادة 21 من القانون الإطار؛

- غياب تقييم منجزات المخططات الإستراتيجية؛

- غياب نظرة شمولية لعملية تهيئة المؤسسات الصحية؛

- وضعية مزرية للبنية التحتية الصحية؛

- قصور على مستوى النظام المعلوماتي؛

- غياب سياسة حقيقية لتكنولوجية الصحة؛

- غياب سياسة عامة في باب التخطيط لاقتناء المعدات البيو طبية مع غياب للأهداف.

وأية قراءة لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 وفي باب الصحة سوف لن تحيد عن ضرورة مراجعة شاملة للسياسة المتبعة على مستوى هذا القطاع، على اعتبار أننا نواجه قطاعا مأزوما، لن يعالج بالتصريحات الفضفاضة ولا باستغلال ما تم إنجازه سابقا من طرف الحكومات السابقة (RAMED) ولا بالخرجات الإعلامية التي تحاول تغطية واقع الحال بلغة الأرقام الملتبسة، رغبة في التهرب من المسؤولية السياسية، فلا يمكننا محاربة الفساد بتعزيز منافذ هذر المال العام في مخططات غير مدروسة ولا عقلانية، ومن هنا ندعو إلى جعل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال مدخلا للحوار حول كيفية إخراج قطاع الصحة من واقعه السوداوي الحالي.

لقد أظهر التقرير المنجز حول قطاع الصحة بشكل واضح أنه ليس للوزارة أي تصور أو رؤية تشاركيه مع أطر هذا القطاع ومكوناته..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفرق الدستوري، ولا أرى أي أحد من الفريق.. لا، لا، لا.. لا.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، نفس الشيء..

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في حدود 7 دقائق. لا، لا، لا.. آه، العفو، العفو، العفو، العفو.

إذن السي عداب عن التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التحالف الاشتراكي بمناسبة تقديم تقرير المجلس الأعلى للحسابات طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، لأبدي بعض الآراء والملاحظات. وأكيد أن الوقت لن يتسع لأتطرق لكل القطاعات الواردة في التقرير، لذلك، سأقدم بعض المقترحات حول بعض منها.

إن حضور الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان لتقديم تقريره السنوي، تفعيلا لأحكام الدستور، له أكثر من دلالة، لأنه يبلور دور المساعدة التي يقدمها المجلس الأعلى للبرلمان، ويعتبر أداة فعالة لعقلنة القرار السياسي، لأنها ترشد وتوجه الفاعل السياسي، وتمنح لصانعي القرار كما هائلا من المعلومات والمعطيات المفيدة، وتوفر الأدوات لتقييم وتقويم القرارات وإصلاح الهفوات وتدارك الإنزلاقات.

كما أن تفعيل وتعزيز المقاربة التشاركية يمكن من تقييم أداء المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، يعزز الحكامة التشريعية ويرفع من قدرها.

ويهمنا، في فريق التحالف الاشتراكي، أن نرسخ مساهمة المجلس

الأعلى للحسابات في دعم المجال التشريعي، كتقليد برلماني يمكن من تطوير الحكامة البرلمانية ويقويها.

ومن الطبيعي أن ننوه بعمل المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية، لفتحه المجال لممثلي الأمة ليناقشوا ويبدوا رأيهم حول تدبير المالية العمومية.

ونأمل أن تتطور هذه الشراكة المؤسساتية إلى تنظيم اللجن البرلمانية المختصة لحلقات استماع برلمانية للمسؤولين عن تدبير المالية العمومية بحضور قضاة المحاكم المالية الذين يقدمون توضيحات وعناصر لفهم الإشكاليات، كما هو الحال في عدد من الدول العريقة في الديمقراطية.

ونحن متأكدون بأن كل خطوة إيجابية نحو مزيد من تأمين المتابعة والمحاسبة والمساءلة هو تعزيز لمبدأ الشفافية والمسؤولية، وسيدفع السلطة التنفيذية إلى مزيد من اليقظة والتبصر في صرف المال العام.

إن مأسسة تأمين المعلومة وتسهيل تداولها بين السلطة التشريعية والهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية على مدار السنة، من خلال تقديم المشورة والنصح والآراء وتوفير المعلومات الدقيقة، من جهة، بجانب مأسسة تفعيل الرقابة السياسية من خلال تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير السنوي هو تكريس لمبدأ مسؤولية الأجهزة الرقابية العليا أمام ممثلي الأمة.

إن دستور 2011 محفز على تقريب المسافة بين البرلمان المؤتمن على مراقبة العمل الحكومي والمجالس الاستشارية عموما، والمجلس الأعلى للحسابات بوجه الخصوص. فالفقرة الأولى من الفصل 148 يسمح بالتواصل المؤسساتي على طول السنة ويحفزه، وهذا يتناسب مع توجهات الهندسة المؤسساتية الجديدة لنظام الرقابة والمحاسبة لما بعد دستور 2011.

كما أن هذه الدينامية تحفز الجهاز التنفيذي على تقديم الأجوبة المستفيضة والدقيقة على الملاحظات والتوصيات التي تهم كل قطاع حكومي على حدة، بما في ذلك التجاوب الإيجابي مع مذكرات الاستجابة الموجهة إلى الحكومة ووزير المالية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أتقدم ببعض الملاحظات بخصوص أهم خلاصات تقارير مراقبة التدبير، التي أنجزها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، بما فيها التقريران الموضوعاتيان المتعلقان بإشكالية التقاعد وبمنظومة المقاصة، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى لهذه المحاكم، كمراقبة مالية الأحزاب وتلقي وتتبع التصاريح الإجبارية بالممتلكات:

- إن سلامة تدبير الشأن العام وحسن تدبير المالية العمومية يقتضي من مجلس المستشارين –على وجه الخصوص– تأمين وتوفير تشريعات متقدمة وطموحة تساير طموح توجهات الهندسة المؤسساتية الجديدة، تطويرا لأداء الجماعات الترابية؛

- إن البرلمان بمجلسيه مدعو للتعامل بالجدية الفائقة والمسؤولية القوية مع تقارير وآراء وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وفي هذا تجديد للدعوة التي سبق أن تضمنتها ملاحظاتنا في السنة السابقة حول ضرورة تشكيل لجن برلمانية مشتركة ومختلطة بين الغرفتين لتتبع تقارير المجلس وتفعيل توصياتها وملاحظاتها؛

- إن فعالية أداء مؤسسات الدولة تقتضي التعاون التام للحكومة مع المجلس الأعلى للحسابات، خصوصا وزارة الاقتصاد والمالية، لتسهيل قيامه بمهامه فيما يتعلق بافتحاص الحسابات الخصوصية وضمان التعاون السلس لمصالح وزارة الاقتصاد والمالية مع قضاة المجلس، وتسليمهم الوثائق المطلوبة، خصوصا توفير التقارير الخاصة بنجاعة تنفيذ الميزانيات القطاعية، وتقرير الخازن العام للمملكة حول ظروف تنفيذ قانون المالية، ضمانا للحكامة المؤسساتية وللتكامل الإيجابي والمثمر بين مختلف السلطات؛

- وفي الجانب التواصلي، يجب التأكيد على أن «تسريب» تقرير المجلس إلى الصحافة قبل مروره عبر القناة التشريعية، يسمح بعدة تأويلات غير موضوعية، خصوصا عندما تعطي قراءة التقرير انطباعا بأن الفساد مرتبط بالمؤسسات المنتخبة، فيما يرتبط الأمر أساسا بمدى فعالية المراقبة القبلية والبعدية للمجالس المحلية ومجالس العمالات، وهو ما لا يساعد على تعزيز المشاركة في العمل السياسي وتدبير الشأن المحلي، ويساهم في فقدان المواطنين الثقة في الطبقة السياسية؛

- وبخصوص المراقبة القضائية، يتعين التأكيد على أن ملاحظات التقرير حول غياب الشفافية والحكامة والانضباط في تدبير ميزانية الدولة، تنسجم تمام الانسجام مع مطلب استقلالية السلطة القضائية والدعوة إلى تسريع خروج القانون الذي ينص على استقلاليتها، حتى لا تستغل الأموال العمومية في غير محلها؛

- وبخصوص الجدولة الزمنية لتقارير المجلس حول تنفيذ قوانين المالية، يتضح جليا أن مطلب التعجيل بإدماج التكنولوجيات المعلومياتية في كل مراحل تحضير الوثائق المالية والمحاسباتية أصبح أمرا ملحا وضروريا، بحكم أننا اليوم نقترب من منتصف سنة 2015، والمصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية أعدت بالكاد الوثائق المتعلقة بقانون التصفية برسم السنة المالية 2012، الذي تعتزم الحكومة تقديمه هذه السنة، وأن الأشغال المرتبطة بتهيئة مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2013 شرع فيها منذ أبريل 2014. لذلك وجب استغلال الإمكانيات التي يتيحها إدماج التكنولوجيات المعلومياتية في مسلسل تحضير الوثائق المالية والمحاسباتية لضمان تقليص الآجال المرتبطة بتقديم هذه القوانين والرفع من جودتها ونوعيتها؛

- وبخصوص إصلاح ديمومة أنظمة التقاعد، يتعين مباشرة الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد بحزم لمعالجة العجز المالي الكبير للصندوق المغربي للتقاعد، والذي سيؤدي إلى نفاذ احتياطياته في أفق 2022، وذلك من خلال تجميع أنظمة القطاع العام وشبه العام في قطب عمومي واحد وتشكيل قطب خاص يغطي.. للأسف، للأسف، للأسف.

السيد الرئيس:

شكر، شكرا.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل، السي دعيدعة.

شكرا الأستاذ عداب.

السي دعيدعة..

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لإبداء الرأي ومناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، طبقا للفصل 148 من الدستور.

واسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أن المقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان هي آلية من الآليات الأساسية لتعزيز المراقبة وتقييم السياسات العمومية وتقويم الاختلالات التدبيرية. وعلينا جميعا مسؤولية تكريس هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى فصل السلط وتكاملها.

وفي هذا الإطار، نرى في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية من أجل التغلب على إشكالية الوقت أن تتم مناقشة هذه العروض داخل اللجان المختصة أولا قبل الجلسة العامة، لإيفاء هذه التقارير ما تستحقه من أهمية، فكيف يعقل أن نناقش محاور من مثل: الصحة، السكن، التعليم، تنفيذ قانون المالية لسنة 2012، التوازنات الاقتصادية والمالية، أنظمة التقاعد، الأنشطة المتعلقة بالرقابة القضائية للمجلس الأعلى للحسابات، مراقبة الجمعيات، صندوق التنمية الفلاحية، التصريح الإجباري بالممتلكات ومراقبة الأحزاب السياسية، أنشطة المجالس الجهوية للحسابات (الجبايات المحلية، التدبير المفوض للمرافق العامة المحلية)، مشاريع بناء وتوسعة وتهيئة المؤسسات الصحية، تدبير المعدات البيوطبية من طرف وزارة الصحة، شركة العمران بالرباط، صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري.. في 7 دقائق؟

لذلك، السيد الرئيس، سنقتصر على محورين:

المحور الأول يتعلق بالصحة. لقد عرض السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنة 2013، مجموعة من الملاحظات، تهم 143 مهمة رقابية أنجزها المجلس في مجال مراقبة تسيير الأجهزة العمومية، وفي مجال مراقبة التدبير واستخدام الأموال العمومية، وهو تطور ملموس في عدد المهمات الرقابية مقارنة بسنة 2011 (78 مهمة) و2012 (109 مهمة)، هذه المهام التي يجب أن يواكبها تعزيز المجلس الأعلى للحسابات بالموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته الدستورية.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها في المحور الخاص بتنفيذ قانون المالية والملاحظات المنبثقة عن المقارنة بين التوقعات والإنجازات، ضعف تعاون مصالح وزارة المالية مع المجلس الأعلى للحسابات من خلال:

1- تأخر مصالح وزارة المالية في إحالة الوثائق المتعلقة بقانون التصفية لسنة 2012، (بالرغم من نظام التدبير المندمج للنفقات GID)؛

2- عدم توصل المجلس الأعلى للحسابات بالتقارير الخاصة بنجاعة تنفيذ الميزانيات القطاعية. وفي هذا الإطار نعتبر في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن المصادقة البرلمانية على القانون التنظيمي للمالية إشارة سياسية لإطلاق دينامية الإصلاح الشمولي للمالية العمومية وتعزيز وتقوية المراقبة البرلمانية، وجعل مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بالمال العام أمام تحديات ومسؤوليات جسيمة للرفع من نجاعة الرقابة على المالية العمومية وتحسين أدائها.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الحيز الزمني المخصص للفريق الفيدرالي، لن نتوقف عند كل القطاعات الواردة في التقرير، ولذلك سنقتصر على قطاع الصحة والتدبير المفوض للمرافق العامة المحلية.

فيما يخص قطاع الصحة، لقد وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات في ما يتعلق بمشاريع بناء وتوسعة وتهيئة المؤسسات الصحية على افتقار وزارة الصحة لخريطة صحية، وفقا لما نصت عليه المادة 21 من القانون الإطار رقم 34.09. كما رصد ما يقارب 151 مؤسسة تقدم العلاجات الصحية الأساسية غير مشغلة في المجالين الحضري والقروي. وأشار التقرير إلى وجود قصور على مستوى تتبع ومراقبة المشاريع، خاصة من حيث إعادة تأهيل المستشفيات القديمة والتي عادة ما تكون صيانتها وترميمها لا يفي بالمعايير المطلوبة.

كما وقف التقرير على عدة اختلالات تتعلق بالتصاميم المعمارية

التي لا تراعي المعايير الصحية في العديد من المصالح.

إضافة إلى ذلك، رصد التقرير تهالك حالة البنايات للعديد من المؤسسات الاستشفائية، رغم الإصلاحات التي تم القيام بها في السنوات الأخيرة، وهو ما يفضح الواقع الصحي ببلادنا وضعف الحكامة بالرغم من كل المجهودات المبذولة في الآونة الأخيرة لإصلاح هذا الواقع المزري والذي له تأثير كبير على مستوى تراجع مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب.

السيد الرئيس،

مثل تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق أولوية كبرى في البرنامج الاجتماعي للحكومة من خلال تقوية وتعزيز السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها واستهداف مختلف الفئات الاجتماعية بسياسات تهدف إلى إدماج الأفراد والفئات والجهات في الدورة التنموية الوطنية، غير أن الإنجازات لا تزال بعيدة عن ما تم الالتزام به في البرنامج الحكومي.

فبالرغم من الزيادة الطفيفة في ميزانية قطاع الصحة بنسبة 4,14%، فإن قطاع الصحة لا يشكو فقط من قلة الإمكانيات المالية، بل من سوء توزيع البنيات الصحية والموارد البشرية والاختلالات الكبرى بين المراكز الحضرية والقروية والمناطق النائية، مما يفرغ شعار الولوج العادل للخدمات الصحية من أي مضمون، فنسبة التأطير الطبي لا تتجاوز طبيب لكل 1630 نسمة، وممرض لكل 1109 نسمة، ويبلغ العجز فيما يخص الموارد البشرية بقطاع الصحة العمومية 6000 طبيب و9000 ممرض، ولقد صنفت المنظمة العالمية للصحة المغرب ضمن 57 بلدا في العالم التي تعيش خصاصا حادا لمقدمي العلاجات، حيث يوجد المغرب تحت العتبة الحرجة المحدد في 2,3 من المهنيين لكل 1000 ساكن، كما أن هناك غياب تام للبنيات الصحية الخصوصية بالمجال القروي، إذ تتمركز بالمجال الحضري 87% من الصيدليات..

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، ولا أرى حاضرا معنا على يميني، وأنتقل.. شكرا السي دعيدعة المحترم، وأنتقل إلى منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

لا، انتهى الكلام.

مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب كذلك.. شكرا جزيلا.

آخر مجموعة، منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، ولا أرى أحدا، وبالتالي سأنتقل إلى إعطاء الكلمة للسادة أعضاء الحكومة المحترمين، وذلك في نفس الحصة الزمنية، أي ب 15 دقيقة لكل وزير، تزيد أو تنقص، على أن لا تتعدوا 90 دقيقة.

شكرا.

أبدأ بالسيد وزير الداخلية.

يمكن أن أعود إلى السيد وزير المالية؟ ما كاين مشكل.

تفضل.. سأعود إليكم بعد حين.

<u>السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:</u>

آ السي دعيدعة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

سأتدخل في شقين، إن شاء الله، القضية ديال الجبايات المحلية ومن بعد التدبير المفوض.

بالنسبة للجبايات المحلية، في البداية، نتقدم بالشكر الجزيل لمجلس المستشارين الموقر لما يوليه من عناية خاصة لجبايات الجماعات الترابية، والتي تعتبر إحدى أهم الركائز في مسلسل اللامركزية والديمقراطية المحلية، كما كذلك أتوجه بالشكر للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على التقرير الذي قدمه أمام مجلسكم الموقر وكذلك على الجزء الذي خصصه للجبايات المحلية، حيث أتاح الفرصة لمختلف الفاعلين لإغناء النقاش حول العرض الذي ألقاه.

التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات حول الجبايات المحلية استعرض الوضع القائم بشأنها وقدم تشخيصا للإطارين القانوني والمؤسساتي للضرائب والرسوم المحلية وتقييما كذلك لتدبير مختلف المتدخلين المعنيين ومقترحين بعض التوصيات وسبل إصلاح هذا الميدان.

حضرات السيدات والسادة،

الجبايات المحلية تعتبر إحدى الأولويات في ورش الإصلاحات الجوهرية التي اعتمدتها وزارة الداخلية، والرامية إلى تمكين الجماعات الترابية من تعبئة مواردها المالية والرفع من قدراتها التدبيرية لتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.

في البداية، لابد من الإشارة إلى أن المنظومة الجبائية للجماعات الترابية عرفت إصلاحا هاما، استهدف تمكين السادة المنتخبين المحليين من الإطلاع بمسؤولياتهم الكاملة في مجال تطوير الموارد المالية والجبائية وضمان تدبير عقلاني لها بغية تحقيق استقلالها المالي.

رغم أهمية المبادرات والمجهودات التي قامت بها الوزارة، والتي تبذلها كذلك الجماعات الترابية، إلا أن منتوج هذه الموارد لا يرقى على المستوى المتوخى، ويعرف تباينا بين مختلف الجماعات الترابية عبر تراب المملكة.

لتجاوز هذه الوضعية، اعتبرت وزارة الداخلية تعبئة الموارد

الجبائية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها، لذلك فقد وضعتها في صلب اهتماماتها الأولية، عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير أهمها:

- اعتماد هيكلة جديدة للإدارة الجبائية المحلية، تضم عدة مصالح مختصة كمصلحة الوعاء والمنازعات ومصلحة التحصيل ومصلحة المراقبة؛

- دعم الموارد البشرية بالكفاءات الضرورية وتبني برامج تكوينية تهم كل المجالات لفائدة الأطر والأعوان العاملين في المصالح الجبائية للجماعات، وخاصة شفيعي المداخيل؛

- العمل على إيجاد سبل لتحفيز الموظفين والأعوان المكلفين بتدبير الجبايات المحلية على غرار موظفي الدولة.

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بإنجاز دراسات تهم تعبئة القدرات الجبائية لمجموعة من الجماعات الترابية، والتي أفضت إلى أن هذه الوحدات تتوفر على مادة جبائية غير مستغلة، يمكن الاستفادة منها بالوسائل المتاحة وبتحسين طرق تدبير الشأن الجبائي المحلي، كما أنجزت 9 دراسات حول تشخيص وإعادة هيكلة الإدارة الجبائية المحلية للجماعات الترابية التالية: الرباط، فاس، مراكش، أكادير، طنجة، الجديدة، القنيطرة، بن جرير ومولاي عبد الله. ووضعت رهن إشارة الجماعات الترابية نموذج منتقى للهيكلة والتنظيم الإدارة الجبائية المحلية، مصحوبا بدليل المساطر ونماذج آليات التدبير، بغية تحسيس مختلف الأطراف المعنية بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم لأجل حثهم على التدبير الرشيد والمعقلن للجبايات المحلية.

كما قامت الوزارة بتحيين برامج التكوين من خلال دورات تكوينية تستجيب لتطلعات الأطر والأعوان العاملين في المصالح الجبائية، مما مكن عددا مهما منها من الاستفادة من هذا التكوين، كما تم تنظيم دورة تكوينية لفوجين من مسؤولي الإدارات الجبائية المحلية، سواء داخل أو خارج التراب الوطني.

كما قامت المفتشية العامة للإدارة الترابية بتنسيق مع المديرية العامة للجماعات المحلية لوضع برنامج عمل يتوخى تحديد الإمكانيات الجبائية المحلية وتعبئتها للجماعات الترابية، مع العمل على تدارك ما لا يتم تحصيله من الجبايات المحلية، وما يستلزم ذلك من وضع آليات لضبط الوعاء الضريبي، وقد شملت هذه البرامج مدن طنجة والدارالبيضاء والرباط.

ومن خلال مهام التفتيش التي تقوم به المفتشية العامة للإدارة الترابية، تم التوصل إلى خلاصات تتقاطع في مجملها مع ما تضمنه تقرير المجلس الأعلى للحسابات من اختلالات ونقائص في تدبير الجبايات المحلية، وأذكر منها:

- وكالات المداخيل تعرف بصفة عامة مجموعة من الصعوبات ذات الطابع التنظيمي، تنعكس سلبا على أدائها؛

- عدم إحصاء جميع الملزمين، خاصة المعنيين بالرسم المهني والرسم على الخدمات الجماعية ورسم السكن؛

- عدم الانتظام في إنتاج الإشعارات المتعلقة ببعض الرسوم وفي تحديد قيمتها كذلك؛

- ضعف معدل استخلاص الجبايات المحلية؛

- عدم ضبط الوعاء الضريبي بالنسبة لبعض الرسوم المحلية ذات المردودية المرتفعة، وأخص هنا بالذكر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

ومن أجل تعميم الإفتحاص الداخلي للجماعات الترابية، قامت الوزارة بإعداد ميثاق للإفتحاص الداخلي للجماعات الترابية، مرفقا بدلائل مرجعية لتنظيم وممارسات مهمة الإفتحاص، مما سيمكن الجامعات الترابية من الوقوف على مكامن الخلل والمخاطر التي تحدق بالتمثيل الأمثل للجبايات المحلية.

وبعد تجربة ونجاح وإحداث وحدات مختصة بكل من سلا وآسفي والجديدة، سيتم تعميم هذه التجربة على الجماعات الترابية الراغبة في ذلك.

وتجدر الإشارة أن وزارة الداخلية ووزارة المالية بصدد اعتماد مقاربة تشاركية لتعزيز العمل المشترك بين كافة الأطراف المكلفة بتدبير الجبايات المحلية وحثها على القيام بمسؤوليتها واتخاذ التدابير الضرورية لضمان التدبير الأمثل للجبايات المحلية، إن سواء على المستوى المحلي أوالمركزي.

وترتكز هذه المقاربة على إحداث لجنة على المستوى المركزي، تسهر على تحديد التوجهات العامة الكفيلة بتحسين تدبير الوعاء والتحصيل وتقديم الاقتراحات العملية وإعداد الوثائق الضرورية لبلورة هذه التوجهات، لجنة على صعيد العمالة أو الإقليم للإشراف على تنفيذ وتتبع الإجراءات المنبثقة عن اللجنة المركزية ورفع تقارير حول الإشكاليات والصعوبات التي قد تعترض تنفيذ برامج العمل المحلية إلى اللجنة المركزية.

لا تفوتني الفرصة لأن أذكركم بأن الوزارة بصدد إعداد مشروع لإصلاح قانون الجبايات المحلية وفق مقاربة تشاركية، ترمي إلى توفر الجماعات الترابية على منظومة مالية وجبائية أكثر نجاعة، تستجيب لحاجيات التنمية وتأخذ بعين الاعتبار العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار في ظل المقتضيات الدستورية الجديدة والمشاريع والقوانين التنظيمية للجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

ويتوخى الإصلاح بلوغ هدفين اثنين: التوزيع العادل للمادة الضريبية بين الدولة والجماعات الترابية، على ضوء الاختصاصات التي ستناط بها هذه الوحدات وتوفر الجماعات الترابية على موارد ذاتية قارة

ومتطورة.

أود أن أشير في الختام إلى أن تعبئة وتطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية رهين بتضافر جميع جهود المتدخلين في الشأن الجبائي المحلي.

وأجدد لكم الشكر على إنصاتكم.

السيد الرئيس،

نكملو التدبير المفوض؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء،

لقد تطرق تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى العديد من الجوانب المتعلقة بتقييم تجربة التدبير المفوض، بدءا بتشخيص الوضعية، حيث تم تسجيل بعض الإيجابيات ورصد بعض الاختلالات التي تشوب هذا النمط من التدبير، والتي تتعلق بالجوانب التنظيمية والقانونية والتدبيرية.

في هذا الإطار، لابد من التأكيد على أن وزارة الداخلية تولي اهتماما خاص لملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، حيث تعتبر مهام المراقبة التي تقوم بها مهمة، حيث تمكن من تحسين الحكامة في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية المفوضة ودعم المراقبة والتتبع، قصد احترام الالتزامات التعاقدية للأطراف المعنية.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من النواقص والملاحظات التي تضمنتها التقارير الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، إثر قيامها بمهام المراقبة في تدبير هذه المرافق، قد تمت إثارتها من طرف وحدات التتبع والمراقبة المنصوص عليها في عقود التدبير المفوض، لجنة التتبع والمصلحة الدائمة للمراقبة وكذلك من جانب مكاتب الخبرة المستقلة في إطار عمليات التدقيق التي تشرف عليها السلطات المفوضة.

وتسهر مصالح وزارة الداخلية، على التطبيق الفعلي لملاحظات وتوصيات المجالس الجهوية للحسابات، حيث تعمل على إدراج هذه التوصيات بصفة تدريجية ومنتظمة خلال اجتماعات لجان التتبع والمراجعة الخماسية لعقود التدبير المفوض.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جل هذه الملاحظات والتوصيات تخص بالأساس التدبير الخاص بالمفوض لهم، غير أنه ينبغي تقديم بعض التوضيحات حول الإجراءات المتخذة بخصوص الإختلالات المتعلقة أساسا بالحكامة والمراقبة والتتبع.

على المستوى المؤسساتي والإستراتيجي، فقد تم وضع إصلاح يهدف إلى تحسين الحكامة الجيدة لهذا القطاع، وذلك بالشروع في إحداث مجموعات التجمعات الحضرية، والتي تعهد إليها صلاحيات الجماعات الترابية في مجال النقل الحضري والتطهير وتوزيع الماء والكهرباء.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز التعاون بين الجماعات وخلق مجالات ترابية منسجمة اقتصاديا وجغرافيا، لتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات، كما سيمكن من تجاوز النقص المرتبط بغياب الشخصية القانونية والاستقلال المالي للسلطة المفوضة؛ جميع الحسابات البنكية المتعلقة بالسلطة المفوضة مفتوحة باسم المفوض له، وإشكالية اتخاذ القرارات المتطابقة من طرف المجالس الجماعية، التي تشكل السلطة المفوضة في أقرب الآجال، نظرا لعدد الجماعات المكونة للسلطة المفوضة.

كما يهدف هذا الإصلاح إلى تمكين هذه السلطة من إحداث شركات للتنمية المحلية، سواء لتدبير حساباتها، كصندوق الأشغال المخصص لتمويل الاستثمارات في مجال التوزيع أو لتوسيع مجال تدخلها، لتشمل إنجاز المعدات والبنيات التحتية، وذلك في إطار تعاقدي مع الجماعات الترابية والدولة، بينما يتم تفويض الاستغلال إلى شركات خاصة، تقوم بتسيير المرافق على أساس عقد استغلال، وذلك مثلما تم الشروع في تنفيذه على مستوى النقل الحضري.

وتماشيا مع مشروع الجهوية الموسعة، التي أعلن عنها جلالة الملك، نصره الله وأيده، وفي إطار إرساء المنظور الجديد لتدبير مرافق توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل، ومن أجل ضمان توازن اقتصادي واجتماعي مندمج ومستدام على صعيد كل جهة، تم الشروع في إعادة هيكلة تدبير هذه المرافق، بغية إحداث مؤسسات جهوية للتوزيع، متعددة الخدمات.

وفي هذا الإطار، وبعد التوقيع على العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتاريخ 26 ماي 2014، انطلقت مرحلة أجرأة هذه الإستراتيجية على مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى، التي تشرفت بالتوقيع بتاريخ 26 شتنبر 2014، أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، على اتفاقية في هذا الشأن.

كما تم أيضا الشروع في تنزيل هذه التجربة على مستوى جهة سوس ماسة، على أن يتم تعميمها في ما بعد على باقي الجهات.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص التخطيط وتحديث الحاجيات، فإنه عند إبرام العقود تتم برمجة الاستثمارات على امتداد مدة العقد الاستثمارية والمنبثقة عن دراسات المخططات المديرية، والتي بدورها ترتكز على مخططات التهيئة العمرانية للمدن المعنية، كما يتم تحيين هذه البرامج الاستثمارية خلال المراجعة الدورية للعقود.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تشجيع الجماعات على التوفر على

مخططات للتنقلات الحضرية، فقد شرعت الوزارة منذ سنة 2008..

السيد الرئيس:

السيد الوزير،

انتهت المدة، ولكن طبعا للحكومة أن تستمر، على أن يخصم ما تبقى من المساحة الإجمالية للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

صافي..شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة القضاة والـ... تيظهرني كاين بزاف ديال الناس أكثر من... الحشد الغفير في الطابق الثاني..

على كل حال، أشكركم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ويشرفني أن أقف أمامكم مجددا وأمام مؤسستكم المحترمة، في إطار الوفاء بالتزام الحكومة بالتأسيس لتعاون بناء مع المؤسسة التشريعية، تعاون مبني على التواصل المستمر والحوار وتقديم المعلومات والأجوبة الضرورية لتمكين المؤسسة التشريعية من القيام بدورها الدستوري المتمثل في المساءلة والتقييم وممارسة الرقابة على عمل الحكومة.

أعتقد أن هذه اللحظة التي تجمعنا اليوم بكل صدق، هي لحظة تاريخية، لأننا نؤسس لعمل جديد، عمل دستوري طبعا، لكن جديد، هو مناقشة لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والرد على بعض الملاحظات الواردة في هذا التقرير، وأيضا على بعض التساؤلات اللي جات في إطار المناقشة من طرف السادة المستشارين المحترمين.

وهاذ اللحظة تؤسس لمرحلة جديدة على درب تكريس الاختصاصات الدستورية للمؤسسة التشريعية، وتعد في نفس الوقت –لأن ما امشيناش في الفراغ–امتدادا للممارسة الديمقراطية التي دأبت عليها بلادنا في ظل الدساتير السابقة، مما يؤكد أن بلادنا كانت ولا تزال وستظل بلاد وبلد ودولة المؤسسات.

وقبل التطرق للتفاصيل، وبما أننا على أبواب شهر رمضان المبارك، أود بداية أن أبارك لكم هذا الشهر الفضيل، الذي أتمنى أن يدخله علينا جميعا بالصحة والعافية وعلى بلادنا بالخير والنماء والازدهار، تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى، حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين، أو ما بقي لأن شفت شي وحدين كيغادروا القاعة،

في إطار التفاعل مع عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أود أن أسجل بشكل إيجابي ما جاء في هذا التقرير من تثمين لمجهودات الحكومة لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، في ظل ظرفية اقتصادية عالمية وإقليمية مضطربة.

وللتذكير فقط، فقد بلغ عجز كل من الميزانية والحساب الجاري للميزانية للأداءات ذروته خلال سنة 2012، بنسب بلغت على التوالي 7 % و9.5 % من الناتج الداخلي الخام، هذا المستوى كان–وأنتم تتذكرون المناقشات تحت هذه القبة أيضا–كان مستوى ينذر بالخطر، كما أن التحيينات المتتالية لتوقعات الموارد والنفقات برسم السنة المالية ل 2013 إلى حدود شهر أكتوبر، أي عند تنصيب الحكومة في نسختها الثانية، كانت تنبئ باحتمال ارتفاع عجز الميزانية إلى ما يفـــوق 7% وتفاقم مستوى المديونية إلى 64%.

وعيا منها بالانعكاسات السلبية لهذا المسار غير السليم للتوازنات الماكرو اقتصادية على الاقتصاد الوطني وعلى ثقة الشركاء والمستثمرين الوطنيين والدوليين، وفي مقدمتهم المؤسسات المالية ومؤسسات التنقيط، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تصحيح هذا المسار، كما جاء في التقرير.

وفي هذا الإطار،عملت وزارة الاقتصاد والمالية على التتبع المنتظم وشبه اليومي لتنفيذ الميزانية في إطار لجنة اليقظة، حيث تم:

- تفعيل مجموعة من التدابير الاستعجالية، همت بالأساس ترشيد النفقات، خاصة ما يتعلق منها بالتحويلات لفائدة المؤسسات العمومية وشراء السيارات، مما مكن من تقليص ما يناهز 4 مليار درهم من هذه النفقات؛

- تحسين استخلاص الموارد الضريبية،خاصة في إطار تفعيل مقتضيات المادتين 8 و10 من قانون المالية اللي صادقتيوا عليه، الذي أدى إلى إلغاء الزيادات أو تشجيع تسديد الضرائب بإلغاء الزيادات والغرامات عن التأخير، حيث بلغ مجموع المبالغ المحصلة في هذا الإطار حوالي 3.4 مليار درهم؛

- تسريع تعبئة التمويلات الخارجية، وعلى رأسها الهبات المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمت تعبئة ما يناهز 5.2%. البعض منكم يمكن يشوف أن هاذي.. أولا، أن هاذ ماشي كلها عمليات استثنائية، وإن كان التحسن الذي وقع للإطار الماكرو اقتصادي هو

تحسن للعمل الحكومي وللتدبير اليومي للمالية العمومية، وفي السياسة طبعا يجب أيضا التعامل مع العوامل الاستثنائية، راه حتى هي داخلة.

احنا من اللي كنقولوا أودي تحسن ديال الإطار الماكرو اقتصادي، جاء أولا وقبل كل شيء بفعل عمل دءوب وبفضل سياسة واضحة المعالم وبفضل تعبئة للإدارة وبفضل تعبئة لكل الشركاء الذين يتعاملون مع الحكومة لتخفيض أو لتقليص من هاذ العجز للتوازنات الماكرو اقتصادية. الحمد لله، الحمد لله، عوامل أيضا استثنائية، نقولها جاءت لتحسين أو لتسريع تحسين هذا الإطار الماكرو اقتصادي.

إذن بفضل هذه الإجراءات تمكنا من ضبط عجز الخزينة برسم سنة 2013، إلى حوالي 5.2% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 7% سنة 2012، وتواصلت نفس المجهودات سنة 2014 بتقليص عجز الميزانية إلى 4.9%.

وبفضل سياسة التحكم التدريجي في عجز الميزانية التي انتهجتها الحكومة، فإن وتيرة تطور مؤشر معدل مديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام بدأ في التراجع، حيث انتقل إلى أقل من نقطة في سنة 2014.

تجلى هذا التحسن أيضا في انخفاض مهم في أسعار الفائدة، وتجلى أيضا–وكما جاء في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات–في تحسين الدين العمومي، وهنا تنقولو بأن احنا الدين العمومي ماشي كما جاء في التقرير ماشي هو 81%، أن الدين العمومي فيما يتعلق بمبدأ تجميع البيانات هذا الدين هو في حدود 66%.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل كذلك بارتياح تثمين المجلس الأعلى للحسابات لمجهودات الحكومة لتقليص عجز ميزان الاداءات بأكثر من أربع نقط مئوية في ظرف سنتين، وهذا كيعكسو الاستقرار ديال الواردات بفضل تقلص الفاتورة الطاقية وارتفاع الصادرات بنسبة مهمة وأيضا ارتفاع الاستثمارات الخارجية.

وبناءا على هذه التطورات تحسنت الإحتياطات الدولية الصافية بنسبة 20 %، والآن، الحمد لله، احنا في حدود 5 أشهر و23 يوم بعد أن كنا وصلنا إلى مستوى–أقولها بكل صراحة–يندر بالخطر: أقل من 4 أشهر من الإحتياطات. الآن في 5 أشهر و23 يوم وإن شاء الله في آخر السنة من المنتظر أن نصل إلى 6 أشهر.

كل هاذ العوامل المطمئنة والمشجعة يجب أن نتحلى بالحذر واليقظة من أجل تعزيز هذا المنحى الإيجابي لمؤشراتنا الاقتصادية.

نشكر الله ونحمده سبحانه وتعالى على أمطار الخير لهذه السنة، والتي أنعم علينا بها والتي ستمكننا بالإضافة إلى كل العوامل الطبيعية والعمل الجاد الذي نقوم به لتحسين الإطار الماكرو اقتصادي، والذي أدى إلى انتعاش القطاعات غير الفلاحية، إذن بفضل هاذ الدينامية الفلاحية وغير الفلاحية من المنتظر تحقيق نمو يفوق هذه السنة 5%، إن شاء الله، وهاذ النتائج الطيبة يجب أن تشجعنا على أن تكون حافزا جديدا من أجل تطوير نسبة النمو وأيضا جعله أكثر يعني تنوعا وأكثر إدماجا.

بالنسبة لبعض الملاحظات اللي جات في التقرير، الملاحظة الأولى تتعلق بأجل إعداد قوانين التصفية. هنا أريد التأكيد على أن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتقليص آجال إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال القانونية، وذلك في إطار الحرص على تفعيل أحكام الفصل 76 من الدستور ومقتضات المادة 47 من القانون التنظيمي، وأشكر السيد المستشار المحترم، فعلا القانون التنظيمي للمالية هو مكسب وربح كبير وإشارة سياسية من طرف الحكومة التي جاءت بالمشروع من أجل أن نبني طبعا قوانين مالية أكثر شفافية وأكثر مقروئية وأكثر سهولة وأكثر سهولة للتتبع.

إذن قلنا في هاذ الإطار تجدر الإشارة إلى أن المجهودات مكنت من تجاوز التأخر الذي كان يعرفه إعداد قوانين التصفية وإحالتها على البرلمان، وبالتالي احترام الآجال القانونية المحددة في السنتين لإعداد وتقديم هذه القوانين، حيث تم تقليص آجال إعداد هذه القوانين (قوانين التصفية) من 5 سنوات بالنسبة لقانون التصفية السنة المالية 2005 إلى سنة واحدة و11 شهر بالنسبة لقانون التصفية لسنة 2012.

المحور الثاني يتعلق بالارتفاع المسجل على مستوى كتلة الأجور، تقرير جا بأن هناك ارتفاع في مستوى كتلة الأجور. الكل يعلم منين جا هاذ الارتفاع، هو تنفيذ لكل القرارات وكل الالتزامات اللي اخذاتها الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، والتي كلفت أكثر من 13.2 مليار درهم، والتي تم إدراجها في إطار القوانين المالية، لا داعي للتذكير بها، كاين 600 درهم في الشهر صافية لأجور الموظفين، كاينة رفع الحد الأدنى من المعاش، كاين الرفع من نسبة حصيص الترقي إلى 33%، فتح مجال الترقية الاستثنائية من خلال تحديث سقف الانتظار من أجل الترقي بالإختيار في 4 سنوات كاملة، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2012.

هاذي كلها مكتسبات للموظفين والموظفات بقطاع الوظيفة العمومية. طبعا، نعتز أن يكون هناك تحسين لمستوى الأجور في الوظيفة العمومية، ولكن في نفس الوقت–كما جاء في التقرير–يجب أن نكون حذرين من أن تساير كتلة الأجور مستوى ماليتنا العمومية ومستوى طاقاتنا من أجل طبعا الحفاظ على التوازن الضروري وأيضا فتح الآفاق، لأن فتح الآفاق بالنسبة لهاذ الموظفين لتطوير أيضا مؤهلاتهم.

طبعا الحكومة اخذات، في إطار حسن التدبير، بعض القرارات اللازمة من بين حصر إحداث المناصب المالية الجديدة في الحاجات الملحة والضرورية للقطاعات الأولوية، تشجيع حركية الموظفين داخل وبين القطاعات والوزارية، تشجيع وتبسيط مسطرة الوضع رهن الإشارة والإلحاق، إقرار عملية إعادة انتشار الموظفين، إقرار نظام

جديد للتشغيل اللي غادي نشوفو، إن شاء الله، بموجب العقود، لأن نعتقد أنه الأمل بالنسبة للمستقبل.

المحور الثالث يتعلق بالتحكم في نفقات المقاصة. هنا أيضا تعرفون، وعندكم كل التفاصيل فيما يتعلق الحمد لله بالمنحى الإيجابي بفضل السياسة الحكومية فيما يتعلق بالمقايسة وبأيضا تحرير بعض المواد البترولية.

طبعا هذه كانت على مراحل، وقد مكنت هذه العمليات من تقليص الدعم في إطار الثقل ديال صندوق المقاصة من 56 مليار سنة 2012 إلى 42.5 سنة 2013 بتراجع ينهاز 24%.

طبعا سوف تتواصل لأن إعادة التوازن الماكرو اقتصادي وما جاء في التقرير يرجع الفضل فيه ويرجع أيضا.. وهذه نقطة مهة، خاصنا نحرص عليها أن بلادنا ما يمكن لها تزيد تقدم إلا بمواصلة الإصلاحات، إذن الإصلاحات في كل الميادين هي السبيل الوحيد من أجل طبعا تثبيت الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وعربون على دينامية طبعا اقتصادنا ودينامية سياستنا بصفة عامة، يجب أن يكون هناك مواصلة لهذه الإصلاحات فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى.

طبعا حتى ملي تهدرو على السياسة الاقتصادية أنه في نفس الوقت الحكومة أقرت أيضا سياسة اجتماعية في إطار مواصلة برامج استهداف الفئات المعوزة، خاصة برامج «تيسير» وبرنامج «المساعدة الطبية RAMED» وبرنامج «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» وبرنامج «دعم اليتامى في كفالة الأرامل الذين يتابعون دراستهم».

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم أهم التوضيحات والإجابات التي آثرت تقديمها في إطار التزام الحكومة بتفعيل المقتضيات الدستورية وإغناء النقاش بخصوص الملاحظات الهامة التي جاءت في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

وهنا لابد أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم مع مضامين هذا العرض، كما أود أن أتقدم من خلالهم بالشكر الجزيل للمجلس الأعلى للحسابات على عرضه القيم وعلى كل التقارير الموضوعاتية التي قاموا بإعدادها، والتي مما لا شك فيه ستساهم في الارتقاء بمستوى النقاش حول السياسات العمومية، فهدفنا جميعا–كما أكد على ذلك السيد الرئيس الأول في عرضه–هو تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله تعالى وبركاته.

شكرا جزيلا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الوزير المحترم على تدخله.

الكلمة الآن للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، السي بنعبد الله.

<u>السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

زميلاتي زملائي في الحكومة،

الأخوات والإخوة الحضور،

يسرني أن أتفاعل بدوري مع هذا التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات في مواضيع تهم وزارة السكنى وسياسة المدينة وأن أسطر كذلك على أهمية هذا التمرين الدستوري، الذي نحتكم إليه جميعا لأول مرة في هذا المجلس، وفي ذلك أعتقد أننا نسعى جميعا إلى تعميق المسار الديمقراطي الذي نحياه في بلادنا.

هناك بعض الملاحظات في التقرير الذي قدمه السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان، تهم وزارة السكنى، وهذه المواضيع ترتبط أساسا بتقرير أنجز حول مجلس.. حول شركة العمران الرباط، أنجزت تقارير أخرى فيما يتعلق بشركات تابعة أخرى للعمران، لكن الأمر يتعلق أساسا الآن بالرباط، وهناك ما يرتبط بصندوق التضامن للسكن وتفعيل هذا الصندوق وكيفية استعمال هذا الصندوق.

فعلا، فيما يتعلق بالموضوع الأول خضعت مجموعة العمران شركة العمران الرباط بالضبط لمهمة مراقبة، مراقبة تهم تسييرها من قبل المجلس الأعلى، وتم ذلك في الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013، أي في فترة أساسها تعود إلى ما قبل عمل هذه الحكومة، وهناك عدد من الملاحظات يتعين أن نعمل بها، وأن نأخذها بعين الاعتبار، وهو ما تم منذ مدة، بحيث بأنه بالنسبة للملاحظات الرئيسية التي أفرزها التقرير، تجدر الإشارة إلى أن الاختلالات والنقائص التدبيرية المسجلة قد حظيت باهتمام خاص من قبل هذه الوزارة وكذا مجموعة العمران، وقد تم في شأنها إعداد وتفعيل مجموعة من التدابير سهرت هذه الوزارة على تتبعها وتقييمها التي يمكن تلخيص أهمها كما يلي:

- العمل على إعادة تكوين الرصيد العقاري للشركة بمساعدة الوزارة الوصية والوزارة المعنية والسلطات المحلية، قصد الاستجابة للطلب المتزايد على السكن؛

- اتخاذ تدابير اللازمة بغرض الحد من الملاحظات المسجلة في ميدان تدبير الموارد البشرية؛

- اتخاذ التدابير اللازمة بغرض الحد من الملاحظات المتعلقة بتدبير

الأوراش والمشتريات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم تدبيرها؛

- الحرص على اعتماد اتفاقيات مع الشركاء ذات خاصيات مندمجة بشكل يمكن من الاستجابة للانتظارات الاجتماعية من البرامج المعتمدة والتحديد الدقيق لتدخلات مختلف الفاعلين؛

- توجيه نشاط الشركة نحو المزيد من السكن الاجتماعي في حدود الطلب على هذا النوع من المنتوج، آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة، وذلك في إطار مشاريع مبرمجة فوق عقارات الدولة بمساعدة الفاعلين المركزيين والمحليين، مع الحرص على الجدوى المالية والتجارية للمشاريع من هذا النوع، وأقف عند هذه النقطة لأدقق، لأنه عندما يتم تقديم تقرير في موضوع معين، هناك ما يمكن أن يصنف في خانة المبادئ وما يتعين أن نتقيد به من الناحية المبدئية، ولكن هناك الواقع المر، الذي يجعل أنه عندما نعالج قضايا مرتبطة بالسكن الاجتماعي ومحاربة جميع أنواع السكن غير اللائق وتوفير إمكانيات سكنية لفئات معوزة، كيف يمكن أن تكون هذه المشاريع فيها على الأقل توازن، حتى لا أقول مربحة، وفي نفس الوقت أن نعتمد فقط على السكن الاجتماعي، بمعنى أن لا تكون هناك منتوجات للموازنة، ما يسمى بـla péréquation، وهذا أمر شبه مستحيل، مما يجعل انه فعلا هناك عدد من المشاريع التي تطور هنا وهناك على امتداد التراب الوطني، وفيها جزء من الموازنة من la péréquation، مما يمكن من أن نواصل العمل، وإلا لن نصل إلى أية نتيجة، وإلا يعني ذلك أن الدولة عليها أن تمول بشكل شبه كلي هذه التدخلات، وذلك ليس في متناول الدولة؛

- الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات عند اعتماد اتفاقية شراكة قطاع عام- قطاع خاص، وهناك ملاحظة تنطبق على جميع الشركات التابعة للعمران، وهي المرتبطة بتركيز العمل التجاري على التحصيل وعلى تفويت رصيد المنتجات النهائية، أي القضاء على المخزون، وفي كل مجالس المراقبة المنعقدة يتم التطرق إلى هذه النقطة من أجل فعلا أن نرفع من قدرة العمران على أن تسوق ما هو موجود عندها، وفعلا بحيث أنه اليوم يصل هذا المخزون إلى ما يزيد على 13 مليار درهم، وهو مبلغ عالي وعالي جدا، والعمران التزمت بأن تعجل من تسويق هذا المخزون، بما في ذلك على مستوى شركات الرباط؛

- اعتماد برنامج عمل لإيجاد حلول للمشاريع القديمة التي تعرف بعض المشاكل، وهنا هذه قضية فعلا مطروحة وفي كثير من الحالات لا ترتبط بالضرورة بالتدخل المباشر للعمران، إذ أن هناك قضايا عالقة تعود إلى 20 سنة 25 سنة 30 سنة، (من الخيمة خرجات مايلة) اسمحوا لي على هاذ التعبير، بحيث أنه عند نشأتها لم يتم التحكم في عدد من القضايا بما في ذلك بملكية العقار الأصل، أي الأرض اللي موجود فيها المشروع إلى يومنا هذا، وبالتالي استحالة–في عدد من الحالات، تعد بعشرات الآلاف حتى لا أقول أكثر، عالجنا عدد منها–استحالة تسليم الرسوم العقارية إلى الأسر المعنية التي اقتنت هذا العقار أو هذه الشقة قبل 20 أو 25 عام، وفي بعض الحالات تقع وفيات، وهناك مشاكل مرتبطة بالإرث داخل الأسر، فعلا، علما بأنه في هذه الحالة يمكن أن أقول لكم بأنه تمت معالجة في هذه الفترة الأخيرة ما يزيد على 40 ألف حالة من هذا النوع، حالات أسرة اللي عالجنا المشاكل ديالها.

جدير بالذكر على أن شركة العمران، وعلى غرار باقي شركات المجموعة، ما فتئت تنخرط بشكل تام مع باقي الفاعلين المحليين والمركزيين في الاستجابة للطلب على السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة والمساهمة في محاربة السكن غير اللائق.

وفيما يتعلق ببعض التجاوزات التي قد تشكل مخالفة تتعلق بالتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات عين مستشارا مقررا يواصل الآن العمل ديالو إلى جانب المجموعة ديال العمران، وذلك منذ منتصف شهر ماي، وهناك تفاعل من قبل مؤسسة العمران من أجل الاستجابة لما يشترطه المجلس الأعلى للحسابات على مستوى التسيير وتدبير الشؤون المالية وتدبير الموارد البشرية وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالتسيير الداخلي بالعمران.

منذ التوصل بالتقرير الخاص بالمجلس الأعلى للحسابات في شهر فبراير، قامت مجموعة العمران بعقد عدة اجتماعات لدراسة وتحليل الملاحظات الواردة بالتقرير المذكور، وسبل تفعيل التوصيات الواردة به، كما تم خلال شهر أبريل 2015 عقد اجتماع للمجلس الإداري لشركة العمران بالرباط، خصص لدراسة التقرير الخاص للمجلس الأعلى للحسابات، حيث خلص أعضاء المجلس بالإجماع إلى تكليف السيدة المديرة العامة للشركة بإعداد ورقة عمل بشأن التدابير المزمع اتخاذها، قصد الاستفادة والتجاوب مع الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات، وراسلت وزارة السكنى وسياسة المدينة في موضوع مؤسسة العمران، وتوصلنا بالجواب ونحن بصدد انتظار الإجراءات المدققة التي سيتم تفعيلها على هذا المستوى، وبالطبع سنعمل على التعريف بها وعلى مراسلة المجلس الأعلى للحسابات في شأنها.

بقي الموضوع الثاني، وهو ما يرتبط بتقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بمراقبة صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري، وأساسيا أسطر على مسألة الاندماج الحضري في ذلك أساسي، لأنه يتم التعامل إلى يومنا هذا على أساس أننا مع صندوق التضامن للسكن، والحال أنه منذ مجيء هذه الحكومة، قررنا أن نوسع اختصاصات هذا الصندوق إلى الاندماج الحضري، أي إلى سياسة المدينة وإلى عدد من البرامج التي تهتم كذلك بفضاء العيش، وليس فقط بالإطار المبني، أي بالسكن.

وعلى هذا الأساس، هناك ملاحظات وجهت، تعتبر أن من جهة، هناك اعتماد كلي على صندوق التضامن للسكن في عدد من المشاريع.

من الضروري أن نصحح القول بأن صندوق التضامن للسكن عموما يتدخل في عدد من المشاريع بنسبة معينة، وهناك مساهمات أخرى تأتي على هذا المستوى، سواء مساهمات من خلال المتدخل، أي يمكن أن يكون العمران، من خلال عمليات للموازنة، La péréquation، أو أن هناك تدخل من قبل وزارة الداخلية ومساهمة من قبل وزارة الداخلية أو عندما يتعلق الأمر ماشي بمشاريع السكنية فقط، بل بمشاريع تدخل في إطار سياسة المدينة.

هناك اليوم تدخلات متعددة، وفي غالب الظن على هاذ المستوى ديال سياسة المدينة، هناك 10% فقط من المبالغ التي تأتي من صندوق التضامن للسكن، وبه وجب التصحيح على هذا المستوى.

وبخصوص ابتعاد الصندوق عن مهمته الرئيسية بالنسبة لبعض الجهات، فيما يتعلق ب.. هناك ملاحظات تقول بأن عدد من الجهات استفادت أكثر من غيرها. قد يكون هذا الموضوع صحيح، علما بأنه أذكر بأن الملاحظة تأتي بالنسبة للفترة 2007، نهاية 2012، بداية 2013، بمعنى أن أساس الفترة يهم التدبير السابق للصندوق، وعملنا منذ ذلك الحين على إعطاء توازن جديد لاستعمال الصندوق، حتى يهم مختلف الجهات، ويمكن أن أقول لكم بأنه اليوم، من خلال التوزيع اللي عملناه، تقريبا هناك إعطاء أهمية لمناطق نائية، حدودية في الأقاليم الشرقية والأقاليم الجنوبية ديال البلاد، أقاليم جبلية، بحيث أنه نعمل الآن أكثر فأكثر على أن يشمل تدخل هذا الصندوق مختلف هذه الجهات.

ثم هناك ما هو مرتبط بالملاحظة التي تأتي من قبل المجلس الأعلى للحسابات، للقول بأنه الصندوق ابتعد عن ماهيته وعن غاياته، وأضحى يمول مشاريع مرتبطة بغير السكن. لا، أبدا، الصندوق يمول اليوم في إطار ما هو مضمن في القانون المالي، يمول اليوم، إلى جانب محاربة كافة أنواع السكن غير اللائق، من مدن صفيح وآيل للسقوط وإعادة هيكلة الأحياء، يدخل اليوم في إطار ما يسمى بسياسة المدينة، أي ما يزيد عن واحد 100 ديال الاتفاقيات تهم مشاريع كبرى في مدن كبرى ومتوسطة، وتهم تدخلات جزئية في عدد من المدن، وذلك يدخل اليوم في صميم اختصاص هذا الصندوق، اللي أسموا «صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري»، والاندماج الحضري يتطلب تدخلات في مجال سياسة المدينة، ويتطلب أن نوسع هذا التدخل، أي أن لا نظل في تدخل يهم السكن فقط، علما بأنه السياسة المتبعة اليوم من قبل هذه الحكومة هي التي تهدف إلى معالجة العجز السكني، فعلا، لكن مع إيجاد شروط العيش الكريم، بالنسبة لمن يسكن في الأحياء أو في السكن الذي نعمل على تهييئه، مما يعني تجهيزات عمومية، مما يعني التوازن بين الأحياء، مما يعني مزيد من العدالة الاجتماعية بالنسبة للفئات المستفيدة، مما يعني إدخال أنشطة مدرة للدخل، مما يعني أننا نقوم بما نسميه اليوم بسياسة المدينة.

وهذا أمر مرتبط باختيارات سياسية عمومية، وهي اختيارات لحكومة أعلنت عنها أمام هذا المجلس الموقر، كما أعلنت عنها أمام مجلس النواب، بمعنى أن هذا من صميم اختصاصات هذه الحكومة، وما تعمل على توفيره من خلال هذا الصندوق لتمويل هذه السياسات العمومية يدخل إذن في إطار المهام الدستورية المخولة لهذه الحكومة، في إطار ما هو مراقب وخاضع للمراقبة الدستورية والتشريعية والمالية وغير ذلك من الآليات للمراقبة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة. شكرا.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

أود في بداية تدخلي هذا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل المؤسسات الدستورية ببلادنا، والتي يعمل نساءها ورجالها من أجل المضي قدما ببلادنا من أجل ترسيخ دولة المؤسسات وأذكر في مقامنا هذا المجلس الأعلى للحسابات، وإنني إذ أتقاسم مع المجلس الأعلى للحسابات ما جاء به في هذا التقرير والذي ترجع الأمور المذكورة فيه إلى ما قبل سنة 2013، إلا أنني أود الإشارة إلى أنه هناك أمورا وأمورا عديدة تغيرت منذ سنة 2013، إلى حدود الساعة، حيث تمكنت الحكومة من إنجازات وتصحيح بعض الأمور التي سأتطرق إليها.

أولا، الملاحظة الأولى من المجلس الأعلى للحسابات المحترم، ملاحظات حول تدبير البنايات وتوسيع شبكة المؤسسات الصحية، وأولها، الملاحظة الأولى، عدم توفر وزارة الصحة على خريطة صحية ووجود 151 مؤسسة صحية أساسية غير مشغلة.

هذا كان صحيح في الوقت اللي خرج فيه التقرير في 2013، صحيح، ولكن صادق مجلس الحكومة يوم 2014/11/05 على المرسوم رقم 2.14.562 بشأن تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، حيث يهدف هذا المرسوم إلى وضع المعايير التطبيقية لإرساء خريطة صحية تضمن التوزيع العادل الأمثل للبنيات التحتية للتجهيزات البيو طبية للموارد البشرية في المجالين، يعني في القطاعين العام والخاص، على الصعيد الوطني، فهاذ الشي كاين.

فيما يخص بالنسبة للمؤسسات الصحية الغير مشغلة 2009-2010 كانت بالضبط 252 مؤسسة صحية في وزارة الصحة غير مشغلة، وقبل كانت أكثر، وتدريجيا جميع الوزراء المتعاقبين والحكومات

المتعاقبة قامت بواحد المجهود، إلا أنه إلى حدود اليوم تنتذاكرو فيه انخفض العدد من 151 إلى 74 حاليا، 74 فقط مؤسسة صحية غير مشغلة لأن ما كاينش الموارد البشرية، وأذكر من بين هاذ 74 مؤسسة صحية غير مشغلة ما تنعرفش الرقم بالضبط، وليني حوالي 6 حتى ل 10 اللي لا دخل لوزارة الصحة فيها، لأن بناوها محسنين بناوها ناس اللي ما داخلينش في الخريطة الصحية، وما معترفاش بها الوزارة. رغم هذا احنا تنعملو مجهودات بأننا كلشي يتشغل، إن شاء الله، في أقرب الأمور.

كما أنه رغم وجود المؤسسات الصحية غير مشغلة، فإن الساكنة واخا ما كاينينش غير مشغلة لأن ما كاينش الأطباء، فالساكنة المعنية تستفيد من الخدمات الصحية اللازمة عن طريق الفرق الصحية المتنقلة، حيث بلغ عددها 280 فرقة متنقلة خلال سنة مثلا 2014 وكذا عن طريق القوافل الطبية المتخصصة، التي بلغ عددها ما بين 2012 و2014، 287 قافلة.

ملاحظة أخرى غياب نظرة شمولية ومندمجة لعمليات تهيئة المؤسسات الصحية وإعادة تأهيل بعض المستشفيات بكلفة مرتفعة، في حين كان من المفترض التخلي عنها وتعويضها بمشاريع استشفائية جديدة.

فعلا تقوم الوزارة بعمليات تهيئة المؤسسات الصحية وإعادة تأهيلها، وفقا لنظرة شمولية ترتكز من جهة على برمجة إعادة تأهيل العديد من هذه المؤسسات، في إطار الموارد المالية المخصصة سنويا للقطاع، ومن جهة أخرى في إطار برامج ممولة من طرف شركاء دوليين.

وزيادة على ذلك، فقد رفعت الوزارة من وتيرة توسيع العرض الصحي، حيث تمت إضافة 1498 سرير منذ 2012، 1498 منذ 2012، في الشهور الثلاثة الأخيرة تزادت فيما يخص الصحة النفسية والعقلية أكثر من 700 على هذا الرقم لإيواء الناس اللي قلت أنا هذا الصباح ب»بويا عمر»، الناس المرضى بالأمراض العقلية والنفسية باش تم الإيواء ديالهم في المستشفيات العمومية.

ملاحظة أخرى، غياب سياسة دوائية، صحيح كانت في ذاك الوقت، ولكن منذ يناير 2015 كاين سياسة دوائية في وزارة الصحة باللغتين العربية والفرنسية الجديدة، واحنا تدريجيا كاينة واحد اللجنة وطنية لتفعيل وأجرأة هذه السياسة الدوائية، التفعيل فيما يخص أثمنة الأدوية، أثمنة المستلزمات الطبية، إلخ.. صنع الأدوية.

كاين ملاحظة أخرى، انعدام خطة ناجعة لصيانة البنية التحتية الصحية ووجود العديد من المراكز الصحية المبنية بمواد البناء الجاهزة، Le préfabriqué، صحيح. بالنسبة للمراكز الصحية المبنية بمواد البناء الجاهزة يعني les préfabriqués في وزارة الصحة، اتخذت الوزارة قرارا بإعادة بنائها ماشي غير القرار ديالنا، جميع الوزراء السابقين، حيث تم إعادة بناء 374 مؤسسة، والباقي سيتم برمجته وفق الإمكانيات المالية المتاحة.

ملاحظات أخرى حول تدبير المعدات الطبية اللي مهمة جدا. مجهود تدبير المعدات الطبية لم يواكبه تأهيل الإطار القانوني، صحيح، ولكن خاص نذكر في هذه الجلسة أنه أواخر 2013، بالضبط يوم 2013/09/19 صادقتم في الغرفتين الأولى والثانية على القانون رقم 84.12 المتعلق بالمستلزمات الطبية، هذا قانون وكاين مراسيم تطبيقية ديالو، المرسوم رقم 2.14.562، المرسوم 2.14.607، إلخ.. هذه كلها مراسيم زائد مناشير اللي خرجاتها الوزارة فيما يخص هاد الصيغ. وتوجد على صعيد الجهات مصالح التموينات والبنايات والتجهيزات والصيانة SABEM مع وحدات تابعة لها على مستوى المندوبيات والمستشفيات، مكلفة بتتبع وصيانة البنيات والتجهيزات البيوطبية.

ملاحظة أخيرة غياب سياسة ناجعة للصيانة الإصلاحية أو الوقائية من أجل توفير الخدمات الصحية العادية والمستعجلة بصفة دائمة وبالجودة المطلوبة، يتم التعاقد على مستوى المندوبيات مع شركات الصيانة في صفقات إطار، علاش صفقات إطار؟ المشكل المطروح فيما يخص الصيانة، كاين نوعين، كاين واحد النوع ديال الصيانة يمكن تكلف بها الوزارة، يمكن لها نجيبو الناس، وليني هذه الصيانة في بعض الأمور–أنا كطبيب، أتكلم معكم كطبيب – ساهلة، أما إذا جينا في التجهيزات البيوطبية الكبيرة مثلا Scanner مثلا PET Scan مثلا L'IRM ، هاذي ما يمكنش لشي واحد من أي وزارة أنه يتم الصيانة ديالها، لأن كل واحد كيدير la carte électronique, puce ديالو ما عندك ما تقيس فيه، غير شركة بشركة أخرى، ولهذا اخذينا قرار أنه فوقاش ما حلينا طلب عروض، تنزيدو فيهم الصيانة، لأن ذيك الشركة اللي كتبيع هي اللي كتعرف اللي عندها les cartes électroniques إلى آخره بتدخلات وقائية وإصلاحية لضمان استمرار اشتغال المعدات والأجهزة طبقا لدفاتر التحملات.

ونشير أنه في إطار إرساء مبادئ الحكامة وتحسين تدبير الموارد الموضوعة رهن إشارتها، تقوم بوزارة الصحة عبر المفتشية العامة بمراقبة وافتحاص المؤسسات الصحية، حيث قامت واتخذت الإجراءات اللازمة فيما يخص 264 مهمة تفتيش المصحات الخاصة و115 مهمة تفتيش المصالح الصحية العمومية.

أخيرا، أقول أن المشاكل اللي كيعيشها القطاع، قطاع الصحة، هي مشاكل هيكلية، هي مشاكل بنيوية، هي مشاكل عميقة، خاصها رؤية واضحة، وهاذ الرؤية أؤكدها أمامكم كاينة بالأولويات ديالها وفين احنا وأشنو ابغينا، فين بغينا نوصلو، وكيفاش غادي نوصلو، لكن لابد من التدرج في الأجرأة، راه الزربة في هاذ الميدان هذا بالتراكمات بالمشاكل ما غيديرشي.

أخيرا، اسمحوا لي، أثمن من جديد وأسجل بشكل إيجابي كل ما جاء به في التقرير ديال الإخوة، ونؤكد التزامنا بالأخذ بعين الاعتبار

الملاحظات الواردة في التقرير المجلس الأعلى للحسابات، سعيا من الرفع من مردودية المنظومة الصحية وتحسين الخدمات الصحية لفائدة المواطنات والمواطنين.

شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على تدخلكم.

الكلمة الآن للسيدة المحترمة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

يسعدني ويشرفني أن أتقدم إلى الجميع بالشكر والامتنان على مدى الاهتمام الذي تولونه لأنشطة وبرامج قطاع الصناعة التقليدية ودار الصانع، مؤسسة دار الصانع، كما أشكر الشكر الجزيل السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والسادة القضاة على الملاحظات والتوصيات البناءة التي من شأنها أن ترفع مردودية عمل جميع الفاعلين في القطاع.

وأتقدم بعناصر الجواب الآتية على الملاحظات:

أولا، تقرير المجلس الأعلى للحسابات يتعلق –كما تعلمون– بالفترة الممتدة مابين 2008 و2012، كما لابد من التذكير بأن رؤية 2015 التي تم توقيع على عقد البرنامج الخاص بها بتاريخ 20 فبراير 2007، مكنت القطاع من التوفر على آلية مهمة لتطويره، وخلقت دينامية إيجابية داخله، كما أنه وبغض النظر عن الأرقام والمنجزات المحققة، فإن تفعيل هذه الرؤية مكنت فرق العمل بالوزارة من إغناء تجربتها ومعارفها، سيما في مجالات التخطيط والتدبير والعمل الجماعي، كما مكنت هذه الدينامية من تعبئة شبكة واسعة من الشركاء من تثمين مواطن القوة ورصد الإكراهات ووضع الحلول الملائمة، الشيء الذي من شأنه المساهمة في توضيح الرؤية فيما يخص التوجهات المستقبلية.

إذن فزمن تنفيذ هاذ الرؤية هو 8 سنوات من 2007 إلى 2015، وليس 10 سنوات، كما هو مقرر في الرؤية، ومع ذلك، باستثناء الصادرات، فإن باقي الأهداف التي حددتها رؤية 2015 تم تجاوزها أو تم تحقيقها أو تسير نحو التحقيق.

بالفعل، تم تجاوز الهدف المتعلق بالقيمة المضافة للقطاع، حيث أنه إلى حدود 2013 تم تحقيق زيادة بقيمة 5.6 مليار ديال الدرهم، في حين أن الإستراتجية استهدفت زيادة 4 ملايير ديال الدرهم، كما تم تجاوز الهدف الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والذي نص على بلوغ 300 مقاولة، حيث أن عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة فاق 800 وحدة إلى حدود نهاية 2014.

تم كذلك إنجاز برامج لم تكن مسطرة أساسا في إطار رؤية 2015، على غرار محو الأمية الوظيفية التي استفاد منها حوالي 30 ألف صانع وصانعة عبر برنامج تحدي الألفية. كما تم تعميم مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية على مجموع التراب الوطني، عوض ست مخططات التي نصت عليها الإستراتجية. فيما يخص الهدف المتعلق بالتكوين المستمر، فقد تم تحقيقه.

بالمقابل، وعلى بعد سنتين من تاريخ انتهاء رؤية 2015، فإن أهداف أخرى كرقم المعاملات الإجمالي والتشغيل والتكوين المهني تسير نحو الإنجاز، فإلى حدود نهاية 2013 بلغ رقم المعاملات 20.2 مليار درهم، وتم خلق 53 ألف منصب شغل، كما تم تكوين 30 ألف متخرج إلى حدود 2014 من منظومة التكوين المهني بالقطاع، وهكذا وبكل وضوح وتأكيد، فجميع الأهداف تسير نحو التحقيق، بل هناك ما تم تجاوزها باستثناء الصادرات، حيث يتضح اليوم أن الهدف المسطر لها لم يكن واقعيا، حيث أنه ليس من المعقول أن نتوقع تطوير رقم معاملات التصدير سنويا بمعدل تطور سنوي يصل إلى 30% ومضاعفته 10 مرات على مدى 10 سنوات، في حين أنه تم استهداف معدلات نمو أكثر واقعية بالنسبة للمؤشرات الأخرى، كرقم المعاملات الإجمالي المتوقع نمو سنوي بنسبة 9% والتشغيل بنسبة 2.9%، هذا مع العلم أن المعطيات المتوفرة تبين أن 92% من رقم معاملات القطاع تحققه السوق الداخلية، وبالمقابل لا تتعدى حصة السوق الخارجية 8%، بما فيها السياح والتصدير.

الأرقام تدعمها نتائج بعض الدراسات التي أوضحت على أن الوجهة الطبيعية للمنتوج التقليدي هي السوق الداخلية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض العوامل الخارجة عن القطاع كالأزمة الاقتصادية العالمية، كان لها أثرها على وضعية صادرات الصناعة التقليدية، هذا مع الإشارة إلى أن هذه الصادرات عرفت انتعاشا خلال سنة 2014، حيث سجلت نسبة النمو زائد 14% مقارنة مع 2013.

وقد لعبت مؤسسة دار الصانع دورا هاما في إطار استراتجية تنمية القطاع، سيما فيما يخص شق الإنعاش والترويج، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي. نذكر على سبيل المثال المجهودات المبذولة لولوج شبكات التوزيع العالمية، والتي توجت بعملية التسويق بمراكز تجارية كبرى مثل KDV بألمانيا، و Fayette la بفرنسا و Harrods بإنجلترا، وكذا البحث على أسواق جديدة. هذا إضافة إلى الأسابيع المغربية بالخارج وبرنامج لقاءات رجال الأعمال بعدة بلدان والمشاركة في عدة أحداث

بارزة وعبر وسائل الإعلام، كبرنامج «صنعة بلادي» مثلا.

تجدر الإشارة إلى أنه بالموازاة مع هذه البرامج والأنشطة المكثفة، فإن عمل مؤسسة «دار الصانع» كان محفوفا ببعض الإكراهات، على رأسها محدودية الموارد البشرية الكفيلة بمباشرة مختلف الأوراش، حيث أن عدد أطر المؤسسة لا يتعدى 13 إطار، ولتكون لديكم فكرة، حضرات السيدات والسادة، فهم يديرون وينظمون ويسهرون على أكثر من 85 عملية سنويا وكل سنة، علما أن كل عملية تتطلب ما بين 7 إلى 12 أسبوع للإعداد والتحضير، وأنا أجد نفسي، حضرات السيدات والسادة، ملزمة أن أقدم لهم خالص التحية والتقدير من هذا المنبر الموقر والمحترم.

وفيما يخص الملاحظات والتوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، مشكورا، قصد تحسين مؤسسة دار الصانع وتطوير أدائها للمهام المخولة لها، وفي إطار تفعيلها لهذه التوصيات، فإن المؤسسة منكبة على القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات العملية لتحسين أدائها كأداة فاعلة في مجال ترويج منتوج الصناعة التقليدية بالمغرب والخارج وضمان حكامة جيدة في تسييرها، وتتجلى هذه الإجراءات فيما يلي:

- إنجاز الدراسة التقييمية لمختلف أنشطة «دار الصانع» ومواكبتها في جميع التظاهرات على الصعيد الوطني والدولي، وذلك لتقييم أنشطة المؤسسة والبحث عن فرص جديدة لترويج منتوجات الصناعة التقليدية، خصوصا بالأسواق العالمية، تماشيا مع التوجهات الإستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية رؤية 2015؛

- وضع آلية جديدة لتحسين نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة؛

- الحرص على انعقاد المجلس الإداري ولجنة تسيير المؤسسة في المواعيد التنظيمية؛

- تكثيف إشراك غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية في البرامج الترويجية التي تقوم بها المؤسسة؛

- بلورة اتفاقية شراكة مع المكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تضافر الجهود الترويجية بين قطاعين؛

- الإعداد لتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية، في مجال التسويق والتواصل وتقنيات البيع؛

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين في إطار التكوين المستمر؛

- إعادة النظر في هيكلة مؤسسة «دار الصانع» وتموقعها بهدف الرفع من أدائها وإعطائها دور أكثر فعالية في ترويج وتسويق المنتوجات التقليدية، سواء بالداخل أو بالخارج.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة الآن لآخر متدخل، الأستاذ.. السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد عبد العزيز العماري، وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، أنا في البداية، السيد الرئيس، بغيت نشكرك على تدبير هذه الجلسة، وأشكر السادة الرؤساء، لأننا في لحظة في الحقيقة نزل فيها مقتضى مهم من مقتضيات الدستور، هاذ المقتضى اللي جا في الفصل 178 واللي كيعطي أننا في محطة مهمة من محطات تعزيز الممارسة الديمقراطية وكذلك في إطار العلاقات، أولا، التعاون بين السلط ثم التفاعل المؤسساتي، المؤسسات الدستورية، المجلس الأعلى للحسابات، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى قدم عرضا لأنشطته في جلسة مشتركة بين المجلسين، وها نحن نناقش في كل مجلس على حدة بين أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة ما ورد بالتقرير، فهي في الحقيقة محطة أساسية في إطار التفاعل المؤسساتي، وتدشن لتقليد ديمقراطي مهم بالنسبة لبلدنا في إطار العلاقات التي تنظم مختلف المؤسسات، فأشكركم على برمجة هذه الجلسة.

وكذلك لابد أن ننوه بمضمون التقرير الذي قدمه السيد الرئيس الأول في 5 ماي 2015، واللي، بطبيعة الحال، غادي يمكنا في إطار النقاش بين المؤسسة التشريعية وبين الحكومة للوقوف على هذه التوصيات وتفعيلها على أرض الواقع.

فانطلاقا من هذا الهدف الاستراتيجي النبيل، لابد أن أتقدم أمامكم ببعض التوضيحات التي من شأنها أن تسلط الضوء على بعض الجوانب التي وردت في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، لاسيما ما يتعلق بالمجتمع المدني.

خليني نقول إنني أشيد لأنه في الحقيقة هذه مبادرة جديدة أن يتطرق عرض وتقرير السيد الرئيس الأول للحسابات إلى هذا المجال المهم في إطار الديمقراطية التشاركية، اللي مرتبط بالرقابة على تمويل الجمعيات وعلى تمويل المجتمع المدني، وكذلك إحداث خلية خاصة لدى المجلس الأعلى للحسابات تتعلق بهاذ الموضوع، أي الرقابة على تمويل الجمعيات، وكذلك كونو راسل مختلف الجهات المعنية باش تعطى ليه معطيات حول الجمعيات اللي عندها المنفعة العامة، حول التمويل العمومي، باش تيدير قاعدة معطيات، وبعد ذلك غادي يولي

يصدرواحد التقرير السنوي حول هذا الموضوع، بمعنى آخركان المراقبة العامة على تمويل الأحزاب السياسية إلخ..

الآن، هاذ الفاعل المدني غادي تم المراقبة ديالو وخاصنا ننظرو لها ماشي من المنظور المحاساباتي على أهميته وربط المسؤولية بالمحاسبة على أهميته، وهو مهم أن يكون ربط المسؤولية بالمحاسبة، لكن ننظرو له كذلك من باب أننا كنتعاونو جميع باش نرفعو من فعالية هذا القطاع وفعالية الفاعل المدني كذلك لأن هذا مطلب ديال الجمعيات.

الجمعيات، مع كامل الأسف، كتكون واحد الصورة عامة أن اللي كيختلط فيها الجمعيات اللي كتكون فاعلة ونشيطة مع بعض الجمعيات–على كل حال–البعض منها اللي كتلقى تمويل، ولكن ما تيكونش عندو بالمقابل أداء على الأرض، فهذا باش يكون واحد الفرز على المستوى المدني لابد وأؤكد بأن هاذ التقرير سيكون له دور أساسي في هذا المجال.

بكل تأكيد المستوى التاريخي أنه منذ ظهير 58 ولوج الجمعيات للدعم المجتمع الدعم العمومي عرف تراكم وتطور، وخاصنا نقر بأنه مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حدثت واحد المحطة أساسية، أولا، في بتوسيع المجال على المستوى المجالي والترابي وكذلك على مستوى الحجم ديال التمويلات والانتشار ديالو على مستوى على مختلف مناطق المغرب.

كما أننا نشيد إذن بأغلب التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال، ونعتبر على أن هذا أحد المطالب الأساسية لكي نتجاوز الأحكام الانطباعية على بعض الجمعيات أو العمل المدني بشكل عام، كما نؤكد على أن التراكم الإيجابي في الممارسة من جهة، كذلك التجاوب السريع المطلوب عند القطاعات الحكومية، المؤسسات العمومية والجماعات المحلية مع ما ورد من توصيات هو الذي من شأنه أن يرفع من الحكامة والشفافية في تدبير التمويل ديال القطاع أو ديال المجتمع المدني.

وبهذا الخصوص، لابد أن أؤكد على أن الحكومة لما أحدثت قطاعا حكوميا مكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني، العلاقة مع البرلمان في إطار الديمقراطية التمثيلية والعلاقة مع المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، انطلقت الوزارة انطلاقا من هذه المهام اللي هي محددة في اختصاصاتها، أولا، أنها تنسق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير حكومية في مجال اختصاص الوزارة، والسهر على تعزيز حكامتها وتتبع ومواكبة نشاطها.

ومن جهة ثانية، التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال اختصاص الوزارة مع جمعيات المجتمع المدني، مع مراعاة اختصاصات القطاعات الحكومية الأخرى.

كذلك، من الأمور المهمة اللي كتشتغل عليها الوزارة، وهي إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير حكومية المهتمة بقضايا الشأن العام، بتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية.

في هاذ الإطار ديال المهام والاختصاصات، تم تنظيم في، إطار تشاركي تشاوري، حواروطني حول المجتمع المدني، واللي يعتبر في الحقيقة تجربة رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية في بلادنا، وهاذ الورش أفرز لنا 243 توصية، كتضمن 40% منها مهتمة بمجال التمويل ديال الجمعيات وطرق التطوير ديالو في المستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا، وإذ نؤكد على أهمية ما تضمنه التقرير والذي هو موضوع المناقشة، والعرض الذي هو موضوع المناقشة، فإننا نشير إلى أنه هناك واحد عدم المواكبة ديال التشريع ديالنا، مع ما عرفه مجال العلاقة والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني من تطور على المستوى الميداني والمجالي، حيث يعتبر التمويل العمومي أهم العوامل في هاته العلاقة ديال الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، فإذن التشريع ديالنا خاصو يواكب هاذ التطور الذي حدث في إطار الشراكة. وفي هاذ الإطار، أعدت الوزارة اقتراحات من شأنها تفعيل التشريع في هذا المجال، من خلال مشروع المدونة ديال المجتمع المدني.

ويمكن أن نقول بأن أهم ما خلص إليه الحوار الوطني حول المجتمع المدني في موضوع التمويل، قضايا من بينها:

- أولا، اعتبار الدعم هو حق لكل جمعية، عندها وصل قانوني، من حقها الدعم؛

- ثانيا، لابد لهاذ الدعم أن يخضع لقواعد الشفافية. هذا مال عام، خاصو يخضع لمبادئ الشفافية والمحاسبة؛

- ثالثا، لابد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل الطوعي غير الربحي، ما كتعاملش معاه مع مؤسسات اللي عندها طابع ربحي. هذا ناس متطوعين كيخدموا في المجتمع المدني، فلابد مراعاة هذه الخصوصية؛

- كذلك، رابعا، لابد من أن يكون هناك معايير الإنصاف والعدالة في توزيع الدعم؛

- وكذلك من بين ما أفرزه الحوار الوطني حول المجتمع المدني الحق في الولوج للمعلومة، المهم معلومة خاصة مثلا بالمعلومة ديال الدعم المالي وضبط المعايير ديال الدعم. معايير الدعم من مؤسسة إلى مؤسسة، من قطاع حكومي إلى قطاع حكومي، من جماعة محلية إلى جماعة محلية، لابد أن تكون قواعد مشتركة في هاته المعايير ديال الدعم.

السيد الرئيس المحترم،

مواكبة مع ما جرى من حوار والمخرجات ديالو، الحكومة والسيد رئيس الحكومة أصدر منشورا بتاريخ 05 مارس 2014، اتخذ فيه عدة تدابير تهدف إلى دعم مراقبة استخدام الأموال العمومية وتفعيل التوصيات السابقة للمجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة

التمويل العمومي للجمعيات.

كما أن الوزارة أعدت مشروع مدونة الحياة الجمعوية، وهو مشروع في الحقيقة مهم، كيجمع أهم مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، مستحضرا في ذلك ما تمت الإشارة إليه سابقا، ويخصص في مجال التمويل العمومي، يميزه إلى صنفين: كاين الشراكات وكاين المنح. الشراكات مع الجمعيات والمنح اللي تعطى للجمعيات مع ضبط كل ذلك بضوابط تشكل الشفافية في الدعم وربط المسؤولية بالمحاسبة وربط الدعم بتحقيق النتائج.

جمعيات تتلقى دعم في إطار مشاريع، ينبغي أن يربط هذا الدعم بالنتائج على الأرض، ماذا أنجزت هاته الجمعيات في إطار هذه الشراكة المحددة لها كذلك وتكافؤ الفرص بينها؟ وفي تقديرينا فهذا المشروع اللي هو معروض الآن في إطار مسطرة المصادقة يهدف إلى هدفين أساسيين:

- أولا، تنظم الدعم والتمويل العمومي في إطار الشراكة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والمعلومات؛

- ثانيا، تحديد مفهوم شامل للشراكة بين الدولة والجمعيات في اتجاه تكريس دور الجمعيات في تحقيق الأهداف ذات القيمة الدستورية والمقتضيات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن أشير كذلك، ونحن في هذه المناقشة، إلى أنه كانت مجموعة من الإجراءات اتخذتها الوزارة في هذا الشأن، وتهدف إلى الرفع من الحكامة والشفافية للتمويل ديال الجمعيات.

أول شيء هو أنه الآن تم عرض، في إطار مسطرة المصادقة، لمشروع مرسوم يهدف إلى إحداث لجنة بين-وزارية، تتولى بالأساس تتبع وتنسيق جهود القطاعات الوزارية من أجل تطوير التعاون مع منظمات المجتمع المدني وضمان قيامها بأدوارها الدستورية، بهدف إعداد تقرير شامل على حالة المجتمع المدني.

الآن معطيات حول واقع العمل المدني خاصنا تقرير، وكنظن هذه اللجنة إذا أحدثت، إن شاء الله، غادي يكون عندنا بين أيدينا تقرير شامل حول حالة المجتمع المدني وخصوصا التمويلات، سواء كانت تمويلات وطنية أو تمويلات أجنبية الموجهة للجمعيات في أفق عرضه للمناقشة في البرلمان.

كذلك، الإجراء الثاني هو الانطلاق في إعداد تقرير سنوي وطني حول وضعية الشراكة بغاية الرفع من فعالية علاقة الشراكة الموجودة بين الجمعيات والدولة، استنادا إلى مذكرة السيد الوزير الأول، الصادرة في يونيو 2003.

إجراء ثالث مهم كذلك في إطار الشفافية، هو أنه الآن هناك البداية في إحداث موقع إلكتروني للشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني، سيساهم بشكل فعال في تحقيق مبدأ الشفافية والحكامة والولوج للمعلومة وللمعلومات المرتبطة بالدعم العمومي، وهاذ الموقع غادي يقدم معطيات حول التمويل العمومي والشراكات ومختلف الخدمات والمعلومات التي تحتاجها جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

وبطبيعة الحال غادي يخلي الجمعيات تتنافس، انطلاقا من برامجها ومشاريعها في الولوج إلى هذا التمويل اللي هو أساسي.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن في ختام هذه الجلسة وفي ختام هذه المناقشة، التي أعطت حوارا ديمقراطيا بين مكونات المجلس المحترم وبين أعضاء الحكومة في تفاعلها مع ما صدر ما كان من عرض للسيد رئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أؤكد مرة أخرى على أننا وعلى أن الحكومة ستقوم بكل مكوناتها من أجل أن تتفاعل إيجابيا مع هذه التوصيات، دعما لتفعيل هذه العلاقة التعاونية بين السلط وكذلك التفاعل المؤسساتي الذي ينبغي أن يكون بين مؤسسات بلادنا، اللي المغرب، الحمد لله، نفخر بزخمه الديمقراطي، ونتطلع إلى أن نكرس مزيد من الإشعاع على المستوى الإقليمي والدولي بهذا الرصيد المهم، اللي هو الرصيد ديال الديمقراطية، دعما وإغناء للممارسة التشاورية الهادفة إلى اعتماد طرق حديثة لتحسين الأداء العمومي لفائدة تنمية قدرات المجتمع المدني فيما يخص القطاع الذي أتحدث عنه وكذلك الأمل ديالنا جميعا أن تكون هذه المناقشة مناسبة لتجسيد هذا التعاون وإعطاء آفاق جديدة لتطوير العلاقات، دعما لهذه الديمقراطية في بلدنا في بعديها، الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

وشكرا لكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

وختاما، أريد أن أشكر السيدين الرئيسين، رئيس الفريق الحركي والفريق الفيدرالي على مساهمتهما وباقي ممثلي الفرق ألبرلمانية، كما أشكر السادة الوزراء والسيدة الوزيرة على مساهمتهم القيمة، وأشكر كذلك القضاة الأفاضل على صمودهم معنا في هذه الجلسة.

والشكر الموصول للسيد الرئيس الأول الغائب الحاضر معنا.

شكرا، رمضان سعيد.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1022

التاريخ: الثلاثاء 28 من شعبان 1436 هـ (16 يونيو 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد والسيدة الوزيرة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عداب، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

أُحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب مشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية، الخدمة المدنية، وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435 (5 ديسمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 53.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 60.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته السادسة والثلاثين المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نوفمبر 2009؛

رابعا، مشروع قانون 66.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في فاتح أبريل 2014؛

خامسا، مشروع قانون رقم 76.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك؛

سادسا، مشروع قانون رقم 93.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية استونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

سابعا، مشروع قانون رقم 94.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني-بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني-بروكسيل بالمغرب؛

ثامنا، مشروع قانون رقم 107.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة (السوق) المغربية والسعودية، الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 (13 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.

كما توصل رئيس مجلس المستشارين بقرارين للمجلس الدستوري، يحملان على التوالي رقم 15/964 و15/965 واللذين صرح بموجبهما بشغور مقعد كل من السيد إدريس مرون والسيد بوجمعة الغدال بمجلس المستشارين دون تعويضهما.

ومن جانب آخر، وبناء على طلب من مجلس المستشارين، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيين استشاريين حول مشروع قانون رقم 80.14 يتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة ودور المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي، وتعزيز الاستثمار ومناخ الأعمال على صعيد الجهة.

كما توصل رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليومه الثلاثاء 16 يونيو 2015، ويتعلق الأمر بالسادة: خديجة غامري، جمال الدين العكرود، حجوب الصخي، عبد الكبير برقية، عياد الطيبي، سعاد الغماري، سعيد التدلاوي، عبد الواحد الشاعر، عبد الله المضفار، مبارك النفاوي، عبد الوهاب بلفقيه، محمد تضومانت، نبيه لحسن، مهدي عثمون، لحسن بوعود، أحمد إبراهيم المامي، جماخ بوزكري، بنجيد الأمين، عبد الغني المكاوي، ناجي الفخاري،

نصيري محمد، محمد طريبش، عبد العزيز العزابي، العربي بوراس، محمد دعيدعة، الجيلالي الصبحي.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفوية مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛

- مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛

- مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة 5 من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- مشروع قانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني بتأجيل الأسئلة الموجهة إلى وزارته إلى جلسة لاحقة لارتباطه بحضور نشاط ملكي.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية والشفهية التي توصلت بها الرئاسة لغاية يوم الثلاثاء 16 يونيو 2015، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 28 جواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة، وعددها 12 سؤالا، سؤالان منها آنيان موجهان لقطاع البيئة، و10 أسئلة عادية موزعة على قطاعات: البيئة، الاتصال، الطاقة والمعادن، السياحة، التضامن، العلاقات مع البرلمان، التشغيل.

نستهل جدول أعمالنا بالأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، والسؤال الآني الأول حول وتيرة إنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

تعاني الفرشة المائية لبلادنا من الاستغلال الكثيف وضعف التطعيم، بالإضافة إلى التلوث الناتج عن المياه العادمة. لذا، السيدة الوزيرة، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل إنجاح المخطط الوطني للصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وتعميم استعمالها، خصوصا في المجال الفلاحي والبستنة، وكذلك المجالات اللي مسموح بها، حفاظا أولا على البيئة وكذلك تجنبا للانعكاسات الخطيرة على الصحة ديال المواطنين.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على السؤال.

كيف كتعرفوا مصادر التلوث هي كثيرة، لا من التدفقات المائية اللي كتجي من الصناعة ولا اللي كتجي من المنازل، ولا من القرى، ولا من المدن، ولا حتى من مطارح النفايات، فإذن فاش كنبغيو نتخلصو من التلوث ديال الفرشة المائية أو ديال المياه على العموم، كيخص البرنامج ما يكونش منحصر في البرنامج الوطني لتنقية المياه العادمة وإعادة الاستعمال ديالها باش خصو يكون برامج (...)، وانتما كتعرفوا هاذ البرامج، البرنامج الوطني لتدبير النفايات الصلبة اللي هو الآن على صدد أنه يحل المشكل ديال تقريبا 97 مطرح عشوائي على الصعيد الوطني من 220 مطرح اللي كاينة.

البرنامج اللي الآن كنقومو به مع وزارة الداخلية ديال تطهير السائل في العالم القروي، وهذي أول مرة كينطلق هاذ البرنامج، فإذن كاين عدة برامج اللي هي كتكب كلها في نفس الهدف، هو أننا للحفاظ على الثروات المائية سواء الجوفية أو السطحية منها.

الآن، أشنو درنا في البرنامج الوطني لتطهير المياه العادمة؟ كتعرفوا بأن هاذ البرنامج -كيف قلت لكم السنة الفارطة- بأننا غنوصلو

للأهداف في 2016، نعم، هاذ الأهداف غادي نوصلو لها، 50 من المياه العادمة غادي نتمكنو إن شاء الله بحول الله في أواخر 2016 أننا نعالجوها، 25% منها غادي تعاد فيها الاستعمال.

المشكل فين كاين؟ كاين في الإطار القانوني والمؤسساتي اللي كتشتغل عليه الآن الحكومة باش يمكن لنا نعيدو استعمال المياه ونعرفو اشكون اللي غادي يتكلف بذيك المياه، واشكون اللي غادي يؤدي الواجبات ديالها باش نعيدو الاستعمال ديالها في الفلاحة.

الآن كاينة 71 مليون متر مكعب ديال المياه العادمة اللي هي قابلة لإعادة الاستعمال، ولكن خصنا نفكو المشكل ديال الإطار القانوني والمؤسساتي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيدة الوزيرة.

كنظن الوقت ما ابقاش تيسمح لنا بزاف باش ننتظرو، خصوصا إلى شفنا في الجماعات الترابية اللي تتبلغ عدد السكان أكثر من 20 ألف، 40 ألف، هاذ الساكنة ما كاينش الصرف الصحي، يعني ذيك المياه العادمة كتمشي مباشرة للفرشة المائية، وبالتالي انعكاس، أولا، على الفرشة المائية، انعكاس على المنتوجات اللي تتسقى من هاذ الفرشة المائية، الانعكاسات الصحية على الساكنة.

إذن، الوضع راه ما تيسمحشاي، خصوصا أنه كاين مئات ديال الوحدات اللي وصلتها...

بالإضافة أن المياه العادمة الاستعمال ديالها المراد منو إعادة الاستعمال ديالو هو الخفض ديال الطلب على الفرشة المائية، يعني إلى كنا تنعالجو الما وما تنستعملوهش راه تنستمرو في استنزاف الفرشة المائية، وهذا يهدد الفلاحة المغربية ويهدد كذلك صحة الساكنة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

تنشكرك السيد المستشار.

غير اللي ابغيت نقول لك هو كي تتعرفو أنا وعدتكم، وكانت الكلمة في أول مداخلة ديالي في هاذ المجلس الموقر فاش ابديت، قلت لكم غنديرو مخطط وطني للتطهير السائل في العالم القروي، وهاذ المخطط واجد، الآن كنعرفو بالضبط أشنو هي القرى اللي ما عندهاش التطهير السائل، هذا يعني مسلسل بدا به المغرب في العالم الحضري لأنه هو اللي عندو الكثرة ديال المياه العادمة، وبالتالي التأثير ديالو على الصحة ديال المواطنين أكبر.

ودابا امشينا للعالم القروي، هذا مسلسل احنا ابديناه، هاذ السنة هاذي يمكن اللي نقول لك بأن كاين 10 أو 15 ديال الجماعات القروية اللي احنا مولناها بعد، لأن الدراسات ديالها كاينة موجودة، ولكن التمويل هو كبير، راه 13 مليون نسمة اللي احنا غادي نشتغلو باش نديرو لها الصرف الصحي، هذا ماشي سهل، هذا برنامج من هاذ السنة حتى 2030. فإذن، خصو الإمكانيات وخصو حتى التدبير، اشكون اللي غادي ينزل هاذ البرنامج على أرض الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه الوضع البيئي بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد أصبح مشكل البيئة يشغل العالم كله نظرا لتداعيات التلوث البيئي السلبي والخطير على كل أشكال الحياة بكوكب الأرض.

السؤال ديالنا، السيدة الوزيرة،عن إستراتيجية المغرب في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد المستشار.

الإستراتيجية يمكن خصني واحد الساعة ديال المكانة، ولكن غادي

نحاول نعطيها لك في جوج دقايق. كيف قلت لكم الإستراتيجية ذيك السنة كنت تكلمت عليها، إستراتيجية عندها جوج ركائز مهمة:

أولا، ابدينا بالتأهيل البيئي فيما يخص النفايات الصلبة، انتما كتعرفوا 220 مطرح عشوائي. التأهيل البيئي فيما يخص التلوث الصناعي في بعض المناطق ديال المغرب، منها القنيطرة، المحمدية، الدار البيضاء، آسفي... إلخ. التأهيل البيئي فيما يخص عصارة النفايات اللي هاذي 20 عام وعندنا المشكل، التأهيل البيئي فيما يخص التلوث ديال الهواء بالفخارة وب..

إذن، التأهيل البيئي هذا برنامج على المدى القصير، هو اعلاش كنشتغلو هاذ السنة، ويمكن لي نقول لكم بأنه الإنجازات الآن هي كبيرة، بحيث عندنا 97 مطرح عشوائي الآن كتعاد فيه الهيكلة، ونجحنا في بعض الأوراش، ما نجحناش فيها بسبب التأخر ديال الشركاء، ابحال دابا في الفخارين ما تمكناش باش نزلو البرنامج، ولو أن الإمكانيات كاينة والرؤية واضحة وكلشي كاين، لأن المسألة ماشي بيد الوزارة بوحدها أو الحكومة بوحدها، هذا من ناحية.

الركيزة الثانية واللي مهمة جدا هي الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، واللي جا بها القانون الإطار اللي المجلس ديالكم الموقر صوت عليه، واللي كتقول بأن جميع السياسات العمومية، جميع البرامج الاستثمارية أو التنموية ديال المغرب خصها تدمج مقاربة الحفاظ على البيئة في البرامج السياسية ديالها، وذاك الشي اعلاش تنشتغلو.

القانون الإطار اعطانا سنتين باش نزلو هاذ الإستراتيجية على أرض الواقع، ويمكن لي نقول لكم أن هاذ الإستراتيجية بالنسبة لوزارة الداخلية وبالنسبة لوزارة البيئة ووزارة الفلاحة ووزارة السياحة والتجهيز راها الآن كتنزل على أرض الواقع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.. الله يخليكم اشوية ديال الهدوء.

المستشار السيد خيري بلخير:

السيدة الوزيرة،

الحقيقة الجواب ديالكم باقي اشوية ما مفهومش لأن العمر ديال الحكومة قصير، وابغينا هاذ الإستراتيجية تبان من هنا لسنة إن شاء الله باش أننا نعرفو أنكم درتو شي حاجة في نطاق البيئة.

نعرفو أن المغرب غير دولة صناعية كبيرة، التلوث الصناعي احنا كنقولو بعض التلوث مثلا على الهواء في المدن الكبرى، وبالخصوص الدار البيضاء، ما يمكنلكش إنسان يتنفس تنفس طبيعي في الدار البيضاء نظرا للحافلات والشاحنات والسيارات القديمة للتلوث ديال البيئة.

كنشوفو أن الوديان ديالنا ولا الأنهار ديالنا اللي الناس كتاخذ كتمشي تنظف الألبسة ديالها بالمواد الكيماوية وبمواد التنظيف.

ابغينا واحد التوعية من عند الحكومة، وابغينا أن الكل يكون مسؤول، إلى ما كان هاذ المطارح كما تتقولوا أن المسؤولية ماشي ديالكم كحكومة، كجماعات، احنا كنقولو أن المسؤولية تكون ديال الجميع، ولأن الحكومة في ميثاق الرئاسة ديال الحكومة هي اللي غادي تدير تنسيق باش تشوفوا هاذ المطارح، لأن كاين واحد العدد ديال المطارح، جميع المدن ولا على جميع القرى اللي مازال في الحالة ديال الفوضى، وكنشوفو أن عدد ديال الأطفال وديال المواشي اللي كيرعاو في هاذ المطارح.

قلنا أن وسائل الإعلام أن الوزارة ديالكم على الأقل التوعية ديال البيئة، أشنو هو الدور ديال الإنسان ولا ذاك الطفل ولا أي واحد في القنوات ولا في الإعلام المرئي بالخصوص، لما كنشوفو بعض اللقطات في التلفزيون على الأقل تكون واحد التوعية، المواطن نوعيوه بالمستقبل ديال الأجيال، احنا دابا كان خصنا نخدمو الأجيال المقبلة، هذا هو اللي ابغيت، السيدة الوزيرة، باش أن تعطيو دور للتوعية لمستقبل المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد المستشار.

أنا كنشاطرك الكثير فيما قلتيه، غير حاجة وحدة هي أن الإستراتيجية ما كنديروهاش لزمن الحكومة، الإستراتيجية هي رؤية اللي كنديروها للأجيال القادمة، وكنديروها للمغرب، احنا ما درناش إستراتيجية باش تشرف عليها هاذ الحكومة، بل باش تشرف عليها الحكومات المقبلة، وباش نديروها للأجيال المقبلة.

بالنسبة للتوعية معك الحق، واحنا راه احنا الآن كنشتغلو على الإستراتيجية ديال التوعية، وغادي تبان هاذ التوعية.

احنا ابدينا في الأول بالعمل، ويمكن لي نقول لك بأن احنا ما انعسناش، لأن في سنة وحدة راه احنا درنا 97 مطرح ديال النفايات من 220، وما كنتش كنحلم أننا نديروهم النهار الأول، النهار الأول قلت لكم عندير 20، درت 97 مطرح، والآن كيتخدموا.

بالنسبة للمطارح اللي كتشوفها عشوائية، وما زال ما قسناهاش، كنمشيو للبلايص اللي المطرح المحطة ديال المعالجة واجدة، باش ماشي أنا نعيد نرمم مطرح، والغد ليه عاود يرجع عشوائي، كنوجد فين هاذوك الجماعات غادي يمشيو ويحطوا بطريقة معقلنة النفايات ديالهم، عاد كنشد المطرح، فإذن هذا مسلسل.

غير ابغيت نقول لك أنه هذا مسلسل، وهاذي مسؤولية الجميع، أنا دائما كنقول البيئة ماشي مسؤولية لا الحكومة، ولا المعارضة، هي مسؤولية المغاربة ككل.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

السؤال الثالث موضوعه الخطر البيئي والصحي للمقالع المتواجدة بالتجمعات السكانية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

هاذ السؤال يتعلق بالمخاطر البيئية والصحية المترتبة عن المقالع اللي كتشتغل في وسط التجمعات السكانية. ابغينا نفهمو هاذ العملية ديال المقالع، ترخيص المقالع في وسط تجمعات سكنية، كتم على أي أساس؟ واش كتراقبوها، السيدة الوزيرة؟ واش كتسمعو على الأضرار البيئية والصحية؟ واش كتسمعو للشكاوى ديال المواطنين؟ وكيف كتعالجوها لما كتوصل مثل هاذ المشاكل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

في الحقيقة، السيد المستشار، هذا يعني مشكل كنعيشوه، وكنعيشوه بصعوبة أننا نتعاملو معه، ما نكذبش عليك. هي أول ما درنا فاش جينا، هي درنا بعدا واحد الدراسات إستراتيجية على الصعيد الوطني باش نديرو الخطوط الحمراء، فين ما يمكناش على الصعيد الوطني نرخصو للمقالع، هاذي دراسات اللي تدارت بالنسبة للجهات ديال المغرب كاملة، واللي الآن يمكن لي نقول لك بأنه جميع ممثلي الوزارة في الجهات، ما يمكنلهمش يقبلوا الترخيص ديال دراسة التأثير على البيئة في هاذ المحطات اللي احنا درناها خطوط حمراء، هاذي الأولى.

ثانيا، درنا واحد الدليل باش يمكن مكاتب الدراسات اللي كيديروا دراسات التأثير على البيئة يخضعوا لواحد الدليل، لأن اشحال هاذي أشنو كان؟ كان، أنا كنعطيك، أنا نرخص لك إلا كنتِ بعيد بـ 500 متر على الساكنة، ولكن اشكون اللي قال لي بأن 500 متر كافية باش تجنب التأثير على الساكنة، لقينا مقالع حقا مرخصة، كتجاوب مع المعايير اللي كانت مطروحة آنذاك، ولكن اللي عندها ضرر على الساكنة.

أول ما جينا درنا واحد (le recensement) ديال هاذ المقالع، كاينة 1800 مقلع، وعلى العموم كلها، يعني الكثير منها كتطرح إشكالية بالنسبة إما للساكنة وإما بالنسبة للتجهيزات... إلى آخره.

الآن أشنو كنديرو مع السي الرباح؟ كاين واحد العملية احنا كنقومو بها، كنحاولو ما أمكن نديرو دفاتر تحملات اللي غادي نزيدوها لذيك دفاتر التحملات اللي عند الناس اللي كيشتغلوا في المقالع باش يحسنوا الطريقة ديالهم، ويخففوا من التأثيرات على البيئة.

واللي يمكن لي نقول لك هو الآن في هاذ الوقت هذا، واحد الثلاث أشهر ولا أربع اشهر، راه عدة جهات، منها الصويرة مثلا، عدة جهات ما كنعطيوش فيها التراخيص ديال دراسة التأثير على البيئة، لأن كنساينو توجد لنا الدراسة، وتكون عندنا نفس الخطة مع وزارة التجهيز باش ما يبقاش المشكل مطروح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيدة الوزيرة.

مزيان الاعتراف بوجود صعوبات، 1800 مقلع كتسبب أضرار للمواطنين، هذا شيء ما يمكنش نقبلوه ونسكتو عليه، كيحتاج استراتيجيات، وكثرة الوراق، وكثرة الدراسات.

قلتو، السيدة الوزيرة، درتو دفتر التحملات، مطلوب الردع، الزجر، المراقبة، الضرب بيد من حديد.

السيد الرئيس،

المواطنين ما عندهمش يتسناو هاذ الدراسات، نعطيك نموذج، السيدة الوزيرة، وأنا متأكد بأنه موجود عدد من مناطق المغرب، هاذي واحد المنطقة اسميتها سمسة، إقليم تطوان، تابعة لقيادة الملاليين، فيها عملية ديال إعدام الحياة، إعدام أسباب الحياة، ونشر الدمار والموت، هاذي فيها مقالع تهدد الحياة ديال الساكنة، وحولت حياتهم

إلى جحيم، كتستعمل متفجرات، كتسبب السرطان، كتسبب أمراض في الجهاز التنفسي، في أمراض القلب، للشيوخ والأطفال والساكنة، هاذ الساكنة تستغرب لأن هناك تواطؤ وهناك سكوت على إجرام حقيقي.

السيدة الوزيرة،

مع الأسف لو كان ممكن نوريك واحد الفيديو، أنا نقول هنا نحبس نوقف ما باقيش نتحمل المسؤولية، شوف الشلال اللي كان ينبع بالحياة لمدة قرون، وهاذ الجبل كيسيل بالماء العذب، شوف ينفذ السموم في وسط الساكنة.

شوف، السيدة الوزيرة، كتعرفي هاذ المنطقة، هاذو ساكنة مغلوبة على أمرها، هاذو ساكنة كيموتوا بالسرطان، كيموتوا بأمراض القلب، ملي كيبغيو يتجمعوا يديروا غير جمعية باش تدافع عليهم تتوضع في وجهم عراقيل، هاذي إعدام للحياة، عاد سمعنا السيد رئيس الحكومة تيقول لك أنا حاس بالأوجاع ديال ساكنة العالم القروي، ها الوجع الحقيقي ملي كتشوفي اولادك كيشموا هاذ القاذورات حشاك، وكيشربوا من هاذ السموم، وهاذو مقالع تيفجروا الجبال، مزيان المنافع الاقتصادية ولكن الحياة دابا راه احنا في كفة، كتجيبي اشوية ديال الربح الاقتصادي لهاذ الشركات، ولكن راه الحياة ديال ألوفات المواطنين.

شوف، السيدة الوزيرة، شوف مزيان، هاذ الشي ماشي معقول، هاذ الشي ما محتاجش لاستراتيجيات وأوراق وماكينزي ومكاتب الدراسات، يا تتحملو مسؤوليتكم تاخذوا بيد هاذ المواطنين وتوقفوا هاذ الظلم اللي مسلط عليهم، هاذو يستنشقون الدماروالموت، يستنشقون الدمار والموت.

هاذو ماشي الحيوانات ديالهم فقط تموت، هما يموتون، هاذو الصدر ديالهم تخرب، هاذو فيهم أمراض تنفسية، ملي كتجي الحكومة كتقول لنا نعترف بوجود صعوبات، راه الحكومات في الدنيا كتحمل المسؤولية باش تحل مشاكل المواطنين، وتحملوا مسؤوليتكم، الله يخليكم بخير، قولي للسي الرباح يقلل اشوية من الهضرة ويخرج يوقف هاذ المهزلة هاذي.

هذا غير نموذج واحد، هاذي منطقة من أجمل المناطق ديال المغرب، الناس كانوا يبتسمون، اليوم الناس متجهمون، الناس حزينون، الناس كيشوفوا الدمار في وسط.. هاذ الشي ماشي معقول.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

<u>السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:</u>

السيد المستشار،

اللي يمكن لي نقول لك هذيك المقلع، أنا كنت فيه هاذي 3 أيام ولا 4 أيام، وتنعرف هذاك المشكل مزيان، ويمكن لي نقول لك أن الآن راه احنا درنا واحد التجريدة ديال واحد 55 مقلع، اللي غادي ناخذو فيها القرار ديال الإغلاق، 55 مقلع اللي درنا لهم التجريدة ديالهم، ولكن راك تتعرف (les lobbies) اللي كاينين على هاذ المقالع، راه كتعرفهم مزيان.

احنا تناخذو المسؤولية ديالنا، بحيث فاش قلت لك 1800 مقلع، ماشي 1800 مقلع كلها حاطة المشكل، ولكن كاينة بعض المقالع اللي مع السيد وزير التجهيز قررنا أن نديرو فيها بلاغ وأننا نوقفو.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه تلوث الشواطئ. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السي السعداوي.

<u>المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

تعرف بعض الشواطئ واحد الظاهرة ديال التلوث اللي يحدق بها من جراء إلقاء النفايات فيها وتصريف المياه العادمة إليها، بحيث أصبحت بلادنا حسب دراسة علمية نشرت مضامينها مجلة بريطانية شهيرة مؤخرا، أن المغرب أصبح من أكثر دول العالم تلوثا لشواطئنا.

احنا لا ننفي المجهودات التي تبذلونها، ولهذا وضعنا هذا السؤال، نطلب منكم فيه تنوير المجلس ومن خلاله الرأي العام الوطني على المجهودات التي تقومون بها لحماية الشواطئ من هذه الظاهرة التي تنعكس سلبا على ثروتنا السمكية وعلى المجالين السياحي والإيكولوجي، ولاسيما أننا مقبلين أو نحن على مشارف العطل الصيفية، وسيكون هناك توافد كبير على الشواطئ. ولهذا، نود معرفة الجهود التي تبذلونها من أجل حماية الشواطئ من هذه الظاهرة.

شكرا السيدة الوزيرة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الشواطئ المغربية، حقا كاينة بعض التجاوزات في بعض المناطق، وأنا جاية للمجلس قالوا لي بأنه الشرطة البيئية ديال الوزارة خرجت للصخيرات لأن هاذيك الشاطئ ديال الصخيرات هو من الشواطئ اللي عندها (label)، ولكن فيها قادوس ديال المياه العادمة هابط، واحنا في الصخيرات عندنا مؤسسة اللي مكلفة بتنقية المياه، واللي عندها محطة ديال المياه العادمة، فكيوقعوا بعض الخروقات.

ولكن ما ننساوش بأن المغرب دار واحد التقدم هائل فيما يخص مياه الاستحمام والجودة ديال مياه ديال الاستحمام، بحيث دزنا من بعض ديال الشواطئ اللي هي صالحة للاستحمام إلى 97% أو تقريبا 98% من الشواطئ اللي صالحة للاستحمام على الصعيد الوطني، هذا ما كينفيش أنه بعض المرات كيكونوا بعض الخروقات، والحمد لله هاذ السنة احنا عندنا الشرطة البيئية اللي كيمكن لها تتحرك.

المشكل فين واقع؟ وهنا غنجي لقانون الساحل اللي غادي إن شاء الله كنتمنى أن المجلس الموقر ديالكم غادي يصادق عليه هاذ النهار، ما عندناش معايير، حتى واحد ما عندو الحق باش.. ما كاينينش معايير ديال التدفقات من الناحية التشريعية، ما عندناش كيفاش نديرو، غدا ما يمكنليش أنا نمشي نوقف إما جماعة ولا نمشي عند صناعي نقول لو ما عندكش الحق باش تسيب المياه العادمة، لأن ما عنديش قانون.

إذن، الآن وكنتمنى أن قانون الساحل غادي يخرج، وأننا غادي نزلو المراسيم ديال المعايير ديال الحدود القصوى للتدفقات، وغادي تكون الشرطة ديال الساحل اللي يمكن لها تراقب هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم، السيدة الوزيرة، وكنشاطركم الرأي حول كل ما جاء في الجواب ديالكم بناء على واحد الإستراتيجية حكومية لمعالجة هاذ الظاهرة الخطيرة، إلا أنه، السيدة الوزيرة، نرى بأن هذا القطاع هو لا يهم فقط مجال القطاع البيئي، ولكن يهم كل الفاعلين وكل المتدخلين، سواء المنتخبين، سواء المواطنين، سواء الدرك المكلف بالبيئة وبالشواطئ، وهاذي مسؤولية الجميع، ومن هاذ المنبر كنوجهو النداء كذلك لكل المصطافين، لكل مستعملي هاذ الشواطئ باش يحافظوا عليها، لأن المغرب يراهن على شواطئ نظيفة، والحمد لله وصلنا لهاذ النسبة ديال 97%، ولكن هذا ما كيكفيش لأن إيلا ما بذلناش واحد المجهود على الأقل باش نبقاو في هاذ 97% راه غنرجعو 30 و40 و20%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

نكمل الشرح للسيد المستشار، هو أنه كيفاش كنوصلو لساحل نقي وساحل صالح للاستحمام؟ بالبرامج اللي كنديروها على الأرض، يعني التدبير الصحي للمياه العادمة، التدبير الصحي ديال المياه ديال الصناعة، ديال النفايات... إلى آخره، وهاذو كلها هاذ المشاريع إلى ما تمشاتش ما يمكنش نوصلو لنتيجة في الساحل.

اللي يمكن اللي نقول لك هو أنه كان واحد البرنامج مكثف في الشواطئ الشمالية ديال المغرب لأن عندنا (la convention de Barcelone)، وعندنا واحد البرنامج مع البنك العالمي فيما يخص الشمال ديال المغرب.

فيما يخص المحيط الأطلسي، ضروري أنه نخرجو قانون الساحل باش نخلقو مؤسسة اللي يمكن لها تدبر الساحل على الصعيد الوطني، ما عندناش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وموضوعه الصورة النمطية للمرأة والطفل في وسائل الإعلام. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد طرحت هذا السؤال منذ مدة، السيد الوزير، ولازال الموضوع حاضرا الآن، وبعد تقرير (la HACA)، وجهته للمرة الثانية، حيث

أن الدراسة خلصت في إطار تطوير منهجية لتتبع البرامج التلفزيونية في إطار محاربة الصور النمطية المبنية على النوع والنهوض بالقضايا المتعلقة بالنساء.

ماذا كانت نتيجة هذه الدراسة؟ هو أنه ثقافة المساواة بين الرجال والنساء من خلال وسائل الإعلام السمعي البصري لازالت دون المستوى المطلوب، بحيث الدراسة تقول أن 11% من تدخلات الشخصيات العمومية النسائية، في حين أن تدخلات الرجال هي أكثر، فيما يخص النشرات التلفزيونية والمجلات الإخبارية لا تتجاوز 9%، ونحن الآن في ظل الفصل 19 من الدستور الذي ينص على المناصفة واللا تمييز، لازلنا نلاحظ، السيد الوزير، تمييزا فيما يخص وسائل الإعلام ودور المرأة في وسائل الإعلام.

دراسة أخرى تدارت في 2010، بينت بأنه الوصلات الإشهارية اللي هي تفوق 21 وصلة إشهارية، إنها مجرد.. السيد الرئيس، إنها مجرد.. تبين أن المرأة مجرد منظفة أو تشتغل في وصلات إشهارية لها علاقة بالتجميل... إلخ.

هنا ال(HACA) تؤكد مرة أخرى أن المغرب في إطار هذا التطور وفي إطار تعاقدنا كذلك مع أوربا، بحيث هناك تعاقد في إطار تغيير السلوكات والصورة النمطية للمرأة في الإعلام المغربي.

فسؤالنا السيد الوزير: ماذا قمتم به داخل هذه الحكومة لتغيير هاته الصورة النمطية التي لا تشرف المغرب العزيز؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، الحكومة أقدمت على عدد من الإجراءات:

أولا، عبر دفاتر التحملات، بحيث تم إطلاق برامج جديدة تعالج التجارب الإيجابية والناجحة للمرأة المغربية، برنامج «مسار»، «امرأة»، برنامج «متألقات».

ثانيا، تم تعديل قانون الاتصال السمعي البصري من أجل منع بث صور سلبية مسيئة للمرأة، والتعديل صادقت عليه الحكومة، والأسبوع الماضي تمت المصادقة عليه في اللجنة البرلمانية.

ثالثا، المشكل المرتبط بالحضور ديال النساء في البرامج، متفق معك، ولكن راه مشكلة الأحزاب السياسية، المراسلة الآن اللي كتمشي من البرامج الحوارية للأحزاب السياسية كتنص على يرجى مراعاة مناصفة تمثيلية النساء، للأسف الشديد ما كايناش استجابة.

الآن، بمقتضى التعديل القانوني اللي تمت الموافقة عليه غيوقع التنصيص على ضرورة الحرص على المناصفة في البرامج السياسية، للأسف الحكومة دارت واحد المجهود استثنائي عبر دفاتر التحملات من أجل مضاعفة ساعات البرامج الحوارية، تقريبا تزادت حوالي 100 ساعة غير في البرامج السياسية والحوارية، كنا بالنسبة للمعارضة 165 ساعة في 2011، في 2013-2014 ولينا في 250 ساعة، ولكن هاذ الشي ما انعكسش إيجابا على الحضور ديال المرأة في البرامج السياسية.

المشكل هو ليس فقط قانوني، لأن احنا عدلنا القانون، أضفنا برامج جديدة إيجابية، اتجهنا نحو مراعاة إلغاء المنطق القديم ديال برامج الجريمة، «أخطر المجرمين» تلغى وتعوضوا ببرامج جديدة ابحال برنامج ديال «كلنا أبطال»، أو البرنامج ديال «هاذي والتوبة».

تدارت مجهودات، ولكن راه مازال كاينة معاناة حقيقية على الأرض، لهاذ السبب الأمس كان اجتماع بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية والأسرة حول إحداث مرصد وطني لصورة المرأة في الإعلام، 2005 تدار الميثاق الوطني، ولكن ما كانتش عندو آلية للتتبع والرقابة والتصدي التلقائي للمشكلات.

بالأمس كان الاجتماع، يوم الجمعة إن شاء الله في 10 ديال الصباح غادي يوقع الإعلان على المرصد الوطني اللي غادي يضطلع بالتكوين، بالتحسيس، وغير ذلك من الإجراءات.

أيضا في القناة الثانية تم اعتماد ميثاق لأخلاقيات خاص بصورة المرأة، وتم الإعلان عليه السنة الماضية، وهاذ السنة كان النقاش إيجابي حوله، وأنا أعتقد بأنه بدات بعض المجهودات، ولكن واش هاذ المجهودات أفضت إلى أن الصورة المقدمة في الإعلام إيجابية حول المرأة المغربية؟ للأسف كنقول لك راه مازال عندنا مشكل، والطريق ما زال طويل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال الثاني.. ما عندكش، استنفذت الوقت ديال السؤال وديال التعقيب، لا انت ولا الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه البرامج التلفزية خلال شهر رمضان الأبرك. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يتطلع المواطنون مع حلول شهر رمضان الفضيل إلى إعداد محكم للبرامج التلفزية وخاصة الجانب الترفيهي منها، والتي ينبغي أن تتوفر فيها معايير الجودة، وأن تكون ذات حمولة ثقافية وفنية تستجيب لانتظارات ورغبات كل الأذواق في الداخل والخارج، لما يحفظ الهوية المغربية بكل أبعادها وروافدها.

وهو مناسبة كذلك لإبراز القدرات الفنية المغربية، مع ما يتطلب ذلك من حرص على تحقيق العدالة والمساواة...

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم اشوية ديال الهدوء، راه السؤال ما سمعناه كاع، عاود الله يخليك، اشوية ديال الهدوء لأن المحادثات الثنائية كتخلق واحد الضجيج، ما كاين اللي كيصنت لاخر.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يتطلع المواطنون مع حلول شهر رمضان الفضيل إلى إعداد محكم للبرامج التلفزية وخاصة الجانب الترفيهي منها، والتي ينبغي أن تتوفر فيها معايير الجودة، وأن تكون ذات حمولة ثقافية وفنية تستجيب لانتظارات ورغبات كل الأذواق في الداخل والخارج، مما يحفظ الهوية المغربية بكل أبعادها وروافدها.

وهو مناسبة كذلك لإبراز القدرات الفنية المغربية، مع ما يتطلب ذلك من حرص على تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة الفنانين في كل المجالات الإبداعية، وتحفيزهم على الإبداع والعطاء في ظل الاحترام التام لدفاتر التحملات.

السيد الوزير،

باراكا علينا من المسلسلات التركية والمكسيكية، راه المسلسل فيه 500 حلقة، ديروا لنا مسلسلات عربية، مغربية، دينية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي مضامين البرامج التلفزية التي تم إعدادها خلال الشهر الفضيل؟ ثانيا، ما هو الغلاف المالي المرصود لدعم البرامج والأنشطة الإعلامية الرمضانية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نبدا بالسؤال السهل اللي هو الغلاف المالي، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في القناة الأولى 42 مليون درهم، وشركة صورياد القناة الثانية 40 مليون درهم تقريبا، بمعني حوالي 82 مليون درهم، وفي القناة الثانية 40 مليون درهم كعائدات إشهارية كترجع بأزيد من 200 مليون درهم.

لكن نرجع معك لجوهر الموضوع واللي متفق معك أنا فيه، القنوات داروا نظام طلبات عروض، الوزارة ماشي هي اللي دارت هاذ طلبات العروض، راه غير في القناة الأولى 4 ديال طلبات العروض، باش نحاولو تكون برمجة إيجابية تلبي الإنتظارات ديال المواطنين المغاربة.

الاطلاع على البرمجة واللي تم الإعلان عليها، وراه هي الآن متاحة للعموم، كاين مواد ذات طبيعة دينية إسلامية، تراعي الحاجيات ديال المواطنين على المستوى الديني في هاذ الشهر المبارك، وهاذي مناسبة باش نبارك لكم حلول هاذ الشهر وعواشر مبروكة والله يدخلو علينا بالخير وبالأمان وبالرفاه.

قلت كانت برمجة متنوعة، فيها ما هو ديني، فيها ما هو فني إبداعي كيهم دعم الإنتاج الوطني، الإنتاج ما بعد الفطور تقريبا راه غادي نمشيو لإنتاج وطني 100%، مثلا في القناة الثانية البرمجة بأكملها 100% من بعد الفطور، قبل من الفطور كاين إنتاج أجنبي.

والموقف ديالي أنا الشخصي، وهاذ الشي كنقولو للمسؤولين ديال القنوات، المسلسلات الأجنبية باراكا علينا منها، المدبلجة عندنا الإبداع ديالنا المغربي، دابا ها احنا على مشارف 60 سنة من بعد الاستقلال، قادّة الصناعة الوطنية، نعم واحد القدر من الانفتاح، ولكن ما توقعش أنه الثلث للإنتاج الوطني والثلثين للإنتاج الأجنبي في مجال المسلسلات خارج رمضان.

فهذا التوجه ديالنا، كاين طاقات إبداعية مغربية، أيضا في شهر رمضان كاين واحد العدد ديال البرامج ديال المسابقات اللي فيها التنافس مثل المسابقات المرتبطة بتجويد القرآن الكريم، المسيرة القرآنية وغير ذلك، هذه أمور اللي هي إيجابية.

كاين الجانب الفكاهي والكوميدي، وأنا بالنسبة لي هنا بشكل استباقي ما يمكنش لي نحكم على هاذ البرامج، لا ما هو ديني، لا ما هو فني إبداعي، لا ما هو ثقافي، لا ما هو كوميدي. ما نسعى إليه هو أن البرمجة ديال هاذ رمضان تكون أفضل من السنة الماضية، ونسجلو واحد التقدم بالمقارنة مع الماضي.

اللي نبغي نذكر أنه قناة العيون كاين واحد الإنتاج إيجابي، ومعنا

السيد المستشار من الأقاليم الصحراوية الجنوبية، كاين اشتغال على ما هو تاريخي، أيضا القناة الأمازيغية واللغة الأمازيغية كاين الآن بعض المسلسلات الآن تمت الترجمة ديالها للغة الأمازيغية، وغادي تبث في هاذ الشهر الكريم، وكاين إنتاجات وإبداعات دارتها القناة الأمازيغية بمناسبة هذا الشهر باش تكون واحد الباقة، قناة السادسة غادي تكون إن شاء الله في المقدمة لأن أيضا الناس ديالها اشتغلوا لهاذ الشهر.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب إلى كان شي تعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الفريق الاستقلالي كيتمنى للشعب المغربي رمضان مبارك من جهة، وكيتمنى للتلفزة المغربية والسيد الوزير كيسمعني باش تكون أحسن من العام اللي فات.

احنايا اليوم الفريق الاستقلالي تيقول لا إصلاح للفن والإذاعة المغربية أو التلفزة المغربية بصنفيها أو بشقيها إلا بالعناية بالفنانين، أشنو اعطينا لهاذ الفنانين؟ أشنو؟

شجعنا؟ ياما من فنانين مازالين مهمشين من الشباب.

خصنا، الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، نديرو استنباط واحد الطاقات فنانة باش تخلي المغاربة يتبعوا، إلى جينا للإحصاء ديال (MarocMétrie) كنلقاو أن النسبة ديال المشاهدة ديال التلفزيون المغربي راه ضعيفة ضعيفة جدا.

فاليوم تنلتمسو باش هاذ الجمهور، هاذ الشعب المغربي كيستحق منا أننا نعتنيو به في برامج اللي كترفه، واللي ما كتشوهشي لا الأخلاق، لا تفرق الأسر، كاين برامج، السيد الوزير، ما يخفاش عليكم ما نقدروش نجلسو مع اولادنا ومع الآباء نتاعنا نظرا للميوعة اللي كنلمسوها واللي كنشوفوها.

كاين واحد المجموعة ديال الفنانين سامحهم الله اللي شاريين البلاصة، وما خلاوش الناس وحدين آخرين، فنانين وحدين آخرين يبانوا، إما باك صاحبي أو ما تدوزش في التلفزيون، وهاذ الشي طبعا فيه واحد الإمكانيات مادية، فرجاء، السيد الوزير، أنا عارف أنكم انتما راكم ما كرهتوش، ولكن خصنا الوزارة تكون صارمة وحازمة، لأن هاذي سمعة المغرب.

شكرا السيد الرئيس..

عندي نقطة نظام الله يكثر خيرك، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا، لأنك، السيد الوزير، استنفذت الوقت في التعقيب. في إطار...

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إلى اسمحتيو نبقاو نخليو للسادة الوزراء والسيدات الوزيرات حيز من الوقت باش يردوا، الدور ديال الوزير هو يطمئن الشعب المغربي، دائما نقصو لهم واحد 3 الدقايق، 2 دقايق، باش على الأقل نشوفو الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على هاذ الملاحظة، ولكن هناك نظام داخلي فيه 3 دقائق لطرح السؤال والإجابة لا للمستشار ولا للوزير، اللي ابغى يخلي يشوف الشاشة ويحافظ هو بنفسو على الوقت إلى ابغى التعقيب.. لا الله يخليك عندك التوقيت 3 دقايق، شوف التعقيب، انت خاص تكون حريص باش يبقى لك التعقيب، لا المستشار ولا الوزير.. شكرا.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول ضرورة ضمان حقوق المنجميين التقليديين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

السيد الوزير،

وتتميما لما راج في اللجنة بمناسبة المناقشة ديال القانون ديال المناجم، ابغيت نذكر مرة أخرى أن المنطقة ديال تافيلالت وديال فيكيك، وبعض المناطق التابعة لدرعة -تافيلالت هي مناطق منجمية بامتياز، وبعد الاستقلال كان المغرب فلاحي تقليدي، وكانت المنطقة تشكو من خصاص كبير من الأمطار، وكانت تعيش ولازالت عدد كبير من المشاكل نتيجة التهميش والفقر والإقصاء باعتبار أنها كانت تنتمي إلى المغرب غير النافع.

فجاء الظهير ديال المغفور له محمد الخامس ديال 1960 اللي حذف وأنشأ المنطقة ديال، هاذ المنطقة اللي كان الشباب تعطى لو واحد الامتياز باش يشتغل في إطار المنجميين التقليديين من أجل تسويق ذلك المنتوج للمركزية إلى (CADETAF) مقابل عمولة، والتي كانت تؤطرهم،

وكان بهذه الطريقة يعني ملأنا الخصاص، ومكنا عددا كبيرا من العائلات من العيش ولو شيئا ما يصل إلى رد واعتبار كرامتهم.

الآن، الحكومة مشكورة جاءت بالقانون الجديد للمعادن، وإلى نشوفو، السيد الوزير، واش حافظتو، واش استحضرتو الحقوق المكتسبة لتلك الساكنة وذيك السواعد المهمشة باش ما يطغاش عليهم الاستثمار الكبير؟ وكيفاش غادي تعالجوا هاذ القضية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، أشكر له اهتمامه بهذا الموضوع لأنه أثاره في اجتماع اللجنة. نحن نتكلم عن منطقة عزيزة علينا كاملين، لأن هاذ المنطقة ديال تافيلالت-فكيك بتاريخها وبتواجدها على مستوى الحدود، هاذي تتمثل تقريبا، وهاذي مزيان يعرفها المواطن، حوالي 60 ألف كيلومتر مربع، 60 ألف كيلومتر مربع دايما تنقول راه 5 المرات المساحة ديال دولة شقيقة ابحال لبنان، وهاذ المنطقة هاذي على المستوى المعدني عرفت منجمية تقليدية منذ الستينيات، وأساسا ثلاثة ديال المعادن اللي معني بها الموضوع، اللي هي الباريتين، والرصاص، والزنك.

هاذ المرحلة كلها اللي دوزنا كانت فيها المنجمية التقليدية في فترة من الفترات عندها واحد المردودية، هذه المردودية لم تعد قائمة الآن بالنظر للأرقام الموجودة، تنتكلمو على 330 مليون درهم ديال رقم المعاملات، إلى حيدتي منها واحد 110 مليون ديال النقل تتبقى 220 مليون.

تنتكلمو على أن كاين تقريبا واحد 1100 ديال المنجمين التقلديين، وعدد ديال الأوراش اللي هي أوراش تشتغل تقريبا 350 ورش، والمساحة المغطاة في هاذ 60 ألف كيلومتر مربع هي تقريبا 6000 كيلومتر مربع، بمعنى أن 54 ألف كيلومتر مربع كلها غير معنية.

الإصلاح اللي تنتكلمو عليه واللي تقاسمناه، أنا شخصيا امشيت لمدينة بوعرفة، امشيت لمدينة الراشيدية، واستدعينا المنجمين والمجتمع المدني للرباط في مناظرة قائمة على أمرين أساسيين، الأمر الأول هو التنمية ديال المنطقة كلها، يعني التنمية المعدنية ديال المنطقة، باعتبار أن المنطقة فيها مؤهلات.

والشق الثاني هو التنمية ديال المنجمي التقليدي، فاللي غادي نديرو إن شاء الله غادي نعدلو الظهير ديال 1960، فبالتالي هاذ المنطقة ليست معنية بالقانون اللي غيصادق عليه إن شاء الله مجلس المستشارين بعد لحظات، هاذي معنية بالظهير ديال 1960.

أشنو غنديرو فيه؟ هذه المناطق اللي فيها الرصاص والزنك والباريتين سنفتحها للاستثمار، إما المنجمين التقليديين يتشكلوا في تعاونيات أو شركات أو الاستثمار الخاص، إلى ادخل الاستثمار الخاص غيدخل في إطار حق الولوج (le pas-de-porte)، وغيدخل عبر إتاوات اللي غتعطى لهاذ المنجمين التقليديين، وهذا سيسمح لهم بطبيعة الحال بأن يحسنوا من مداخيلهم، لأن المعادن اللي معنيين بها، خاصة الرصاص والزنك، موجودة في باطن الأرض، وإلى لاحظت، السيد المستشار، رقم المعاملات تقريبا 97% فيه باريتين، والباريتين الثمن ديالها في السوق ثمن ضعيف جدا عكس الرصاص والزنك.

فالتوقعات ديالنا بالنسبة لهاذ السنوات المقبلة إن شاء الله، إلى استطعنا بطبيعة الحال نجحو باش نجيبو الاستثمارات، أنه غادي يتطور النشاط المعدني ويمر لواحد المرحلة ماشي تقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد أن من يسمعنا الآن قد التقط الإشارة الأساسية من طرف السيد الوزير، أن هذه المنطقة ستكون لها معالجة خاصة للمنجمين التقليديين من أجل الحفاظ على مكاسبهم، هذا لطمأنة الساكنة.

ولكن التطلع ديال أبناء تلك المنطقة بما فيهم الطاوس، سيدي علي، تالسينت، بني تدجيت، بوعرفة والمناطق الأخرى في درعة- تافيلالت، هو يكون واحد دفتر ديال التحملات من أجل إحداث معامل للتحويل ديال المعادن في عين المكان، وإحداث مراكز لتكوين ذلك الشباب ديال المنطقة باش غادي نضربو عصفورين بحجر، أولا يكون التكوين ويشتغلون في المنطقة التي ينتسبون إليها، وبالتالي كذلك تمكينهم من مداخيل يعيلون بها أسرهم، وبالتالي نكون قد حافظنا لهم على المكاسب، واعتنينا بذيك المنطقة اللي هي حدودية، والآن في هاذ الوقت اللي كنهضر معكم، راه كاين واحد الخصاص مهول في شتى القطاعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة، وموضوعه

تنزيل قانون المرشد السياحي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يلعب المرشد السياحي دورا أساسيا في القطاع من خلال دوره الإشعاعي والتعريفي بالمؤهلات السياحية لبلادنا، بأبعادها التاريخية والثقافية والحضارية، وكذا بمواكبته للوفود السياحية الأجنبية.

السيد الوزير المحترم،

ووعيا بهذا الدور، أقدمتم على إصدار قانون لتأطير هذه المهنة وتقنينها، غير أن القانون بالقواعد والشروط المنصوص عليها لم يأخذ بعين الاعتبار فئة عريضة من المرشدين السياحيين الذين زاولوا هذه المهنة منذ عقود بكل تفان، وراكموا خبرة في المجال، ولم توضع تدابير انتقالية لاستيعاب هذه الفئة.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير التي تتخذونها لتنزيل هذا القانون، وما هي الإجراءات التي تقترحونها لإنصاف الفئة المشار إليها أعلاه؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

رمضان مبارك سعيد لكم ولجميع المغاربة.

بالنسبة لنا هاذ القانون اللي توضع هو قانون يتوخى المهنية والتبسيط، وكذلك التحديث ديال المهنة ديال الإرشاد والرفع من الجودة ديالها. المرسوم اللي هو تطبيقي بالنسبة لهذا القانون، مررناه الأسبوع الماضي، هاذ المرسوم هذا تيحدد لنا أشنو هما الدبلومات اللي خصهم يكونوا عندهم، كذلك ما هي الأوراق اللي خصهم تكون عندهم باش نعتمدوهم كمرشدين، فاش غادي يعاودوا يطلبوا أنهم الاعتماد بعد مرور ثلاث سنوات كذلك، أشنو هما الشروط ديالها، وكذلك بالنسبة للمرشدين غير المرخص لهم، اللي عندهم واحد التجربة، قلنا بأنهم هاذو كذلك إلا عندهم كفاءات، وإلى كان ممكن أننا نكونوهم، يمكن لنا ندمجوهم كمرشدين غير مرخص لهم.

إذن، اخذينا بعين الاعتبار جميع هاذ المسائل هاذي، ولكن هذا في إطار يعني أعطى واحد الجودة أكثر، وكذلك تكوين أكثر بالنسبة للمرشدين، لأنهم هما السفراء ديالنا في إطار السياحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

على ذكر الإرشاد السياحي، هناك نوع من الإرشاد السياحي اللي نعتبره في فريقنا سلبي، لأن هاذ الإرشاد السياحي كيأثر في السمعة السياحية ديال المغرب، ونعطيكم مثال، السيد الوزير، بواحد الشركة أجنبية عندها فرع بالمغرب، وكتشتغل في مجال الصيدلة، وكتقوم بالترويج لأحد المنتوجات ديالها المتعلقة بعلاج الإسهال، وفي المنشور ديالها، السيد الوزير، تضع صورة لساحة جامع الفنا الشهيرة، الدور ديالها السياحي والثقافي والتاريخي، هذا كيعبر على مرض لهذه المعلمة السياحية اللي كتجلب آلاف ديال السياح من داخل وخارج المغرب.

وبهاذ الصدد كذلك، السيد الوزير، ابغينا نعرفو ما هي الإجراءات المتخذة من طرفكم، ومن طرف الحكومة، لوضع حد لهذه الممارسات المسيئة للسياسة بالمغرب، ولا سيما هاذ الفضاء الحيوي الذي يتوفر على طاقات سياحية مهمة، ويرد على المغرب العملة الصعبة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، الإرشاد هو إرشاد يجب أن يكون إيجابيا، ونحن في إطار محاولة الرفع من الجودة ديال الإرشاد السياحي، مع الأسف هناك كذلك من يسيء لصورة بعض المعالم ديالنا، ومنهم هاذ الشركة اللي ذكرتو اللي هي شركة معروفة، وهي شركة موجودة في المغرب منذ 60

سنة، هي شركة أوربية، واللي هي أساءت لأحد المعالم ديال مدينة مراكش ديال المغرب اللي هو جامع الفنا في إطارواحد الإشهارقامت به لنوع من الدواء اللي هو ديال الإسهال.

هذه إساءة لتراث إنساني، هذه إساءة لإحدى المعالم التراثية بالمغرب، إساءة لمدينة معينة، هذه مسألة غيرمقبولة ومرفوضة تماما، ما عملناه أنه المكتب الوطني المغربي للسياحة كلف المحامي ديالو باش يتصل بهاذ الشركة في إطارتنبيهها لهاذ المسألة ديال الإساءة، وبالفعل كان الرد ديال الشركة وهو الاعتذار، وأنا عندي الرسالة ديال الاعتذار من الشركة، وكذلك أنه تم سحب هاذ الإشهار اللي هو مسيء لجامع الفنا ومسيء كذلك حتى للوجهة المغربية.

ولكن بالنسبة لنا احنايا الضرر قد تم لأنه هاذ الإشهاركان موجود لمدة معينة، نحن نسجل أنه كاين هناك اعتذار، ولكن بالنسبة لنا الاعتذار غير كاف لأنه لازم أنه نقيم الضرر الذي تم عن جراء هذا الإشهار اللي هو مسيء بالنسبة لجامع الفنا، يجب تقييم هذا الضرر هذا، ونحن في إطار دراسة ما هي الإجراءات التي يجب أن نتخذها في إطاريعني رفع الضرر على جامع الفنا، وكذلك يعني الإساءة اللي قامت بها هذه الشركة اللي إساءة مرفوضة تماما، وهي إساءة يرفضها المغرب، ويرفضها الشعب المغربي، ويرفضها الناس ديال مراكش، وترفضها كذلك السياحة، ولا يعني لا تمت بصلة للواقع لأنه الإسهال هو أنه نجمعو معه جامع الفنا هذه مسألة غيرمقبولة ومرفوضة لأنه خصوصا أنه النظافة والتحديث اللي وقع في جامع الفنا ووقع في مطاعم جامع الفنا هو أساسي جدا وعمل مهم جدا، تم القيام به من أجل الرفع...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الآن نشكر السيد الوزيرعلى مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حول ضعف الاهتمام بمؤسسات التكفل بالأشخاص المسنين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

من بين المظاهر الاجتماعية السلبية، التي بدأت تتسرب في المجتمع المغربي وتنتشر بصمت، ظاهرة إهمال الأشخاص المسنين الذين يجدون أنفسهم لأسباب اجتماعية أو نفسية في الشارع بدون مأوى أمام قلة مؤسسات التكفل بالأشخاص المسنين أو ضعف قدرتها الاستيعابية.

وهذا ما يدعونا إلى التساؤل حول البرامج التي أعدتها وزارتكم لرعاية المسنين بدون مأوى، وهل تتوفر وزارتكم على رؤية واضحة لتجاوز النقص وضعف الاهتمام بمؤسسات التكفل بالأشخاص المسنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم جدا، والذي يعطينا فرصة لكي نتحدث عن موضوع اجتماعي بامتياز، خصوصا أننا في هذه السنوات الأخيرة ركزنا على موضوع الأشخاص المسنين وأولياهم اهتماما خاصا.

في هذه السنة فقط، عبأنا 20 مليون ديال الدرهم، 14 مليون ديال الدرهم خاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والجمعيات المسيرة لها، و6 المليون درهم إضافية بتعبئة أموال من مؤسسات اقتصادية، انطلاقا من التشخيص الذي قمنا به لمؤسسات المسنين اللي هي يا ماشي قليلة ماشي كثيرة.

نتمنى أن تكون أقل من العدد الموجود اللي هي واحد 65 دار ديال المسنين، لو بالفعل كان هناك تضامن اجتماعي، لو بالفعل الأبناء ما تيتخلاوش على الآباء ديالهم، لو بالفعل أن الآباء تيبقاوفي حضن أسرهم وعائلاتهم الكبرى ما كناش غنحتاجو نفتحو ولو دار مسنين واحدة، ولكن الواقع هو هذا، الأسر تقلصت، ولى ما يسمى بالحياة الشخصية الضيقة ديال الأسرة الضيقة، ففي بعض الحالات يجد المسن نفسه في الشارع أو في مؤسسة الرعاية الاجتماعية مع كامل الأسف.

انتما كتعرفوا بأنه إلى جانب دعم الجمعيات المسيرة للمؤسسات، تأهيل المؤسسات اليوم عندنا واحد الهدف لابد أن نصل إليه لأنه التزام حكومي جاء في البرنامج الحكومي، يوم 24 من هذا الشهر سنطلق عملية مهمة جدا ديال التأهيل التي عبئت لها الأموال، وتم تكوين العاملين الاجتماعيين، وهناك مواكبة حقيقية من لدن الوزارة من أجل تجويد الخدمات التي تقدم للمسنين، ما تنساوش بأننا لأول مرة في تاريخ المغرب كتدار حملات ديال تقليص الفجوة بين الأجيال وتحقيق التضامن بين الأجيال، وانتما راه كنتو تبعتو معنا الحملة ديال «الناس الكبار كنز في كل دار»، ومن بعد تبعتو معنا كذلك النداء ديال إيواء المسنين اللي الحمد لله كانت فرصة باش أنقذنا 1600 شخص مسن كان في الشارع، يا إما دمجناهم في الأسرة، يا إما درناهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وهاذ السنة إن شاء الله في فاتح أكتوبر اللي هو يوم ديال المسنين، غادي نحدثو المرصد الخاص بالمسنين لأن محتاجين إلى بنك المعلومات، ومحتاجين لرصد هذه الظاهرة اللي هي تتزايد في المجتمع لسبب ثقافي وكذلك لسبب ديموغرافي.

إذن، أنا ما يمكن إلا نثمن الاهتمام ديالك في هاذ الموضوع، واحنا راحنا خدامين في هاذ الموضوع، وأملنا أن التضامن الاجتماعي يكون الأقوى من فتح دور المسنين التي لن توفر الدفء العائلي المطلوب للشخص المسن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيدة الوزيرة.

اللي تيعجبني في الرد ديالك، السيدة الوزيرة، بأنك تتعترفي بالنقص، وهذا شيء ما غاديش نقول لك بأنه ما عندك ما تديري لأنه هاذي الحكومة، والحكومة مفروض عليها باش هاذ الفئة من المغاربة تتكفل بهم، ولو ما كانتش العائلات كيف قلت وبعض المحسنين اللي هما اللي الدائرة ديالهم غادية وتتوسع وتيقوموا، كيفاش غادي نديرو؟

راه الآن الشعب يتساءل، إلى عندنا في الشوارع الشباب بدون عمل، وعندنا المسنين بدون مأوى، كيفاش نقولو بأننا راه احنا في الركاب ديال دولة اللي غادية بنا للأمام.

تتعرفي بأن المسنين العدد ديالهم كبير أكثر من هاذ الشي اللي قلت، سادين عليهم في البيبان، في الديور، يكفي غير القضية ديال «بويا عمر» تعطيك نظرة، حتى هاذوك راه نوع ديال هاذ المسنين تيسدوا عليهم وتيخليوهم تماك، راه عيب علينا في المجتمع ديالنا.

أنا ما تنقولش لك ما تتديرش، ولكن تنقول لك هاذ الشي غير كاف، ملزوم على الحكومة باش تزيد أكثر من هاذ الشي إلى ابقينا كل خطرة تنجيبو أجوبة بأننا راه احنا درنا، لو كان هاذ الجواب ديالك كافي ما كنتش أنا نطرح باسم الحزب ديالي وباسم الفريق ديالي هذا السؤال، ونقول المسنين راهم بخير، ولكن سمحي لي باش نقول لك الشي اللي تيدار غير كافي، راه عيب بأن المسنين بدون مأوى، والشباب في البطالة بدون عمل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا في هاته الجلسة، والآن.. انتهى الوقت السيدة الوزيرة للأسف.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول أوجه صرف ميزانية الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في فريق الأصالة والمعاصرة هاذ السؤال حيرنا وحير المجتمع المدني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فهو في الحقيقة كيمس حتى المستشارين البرلمانيين والصورة الدستورية والتشريعية.

ألقت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حوار وطني حول المجتمع المدني وأدوار الدستور الجديد، ويهدف هذا الحوار من بين ما يهدف إليه صياغة أرضية استخلاص القواعد القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية.

ومن المعلوم أن هذا الحوار خصص له ميزانية تقدر بحوالي مليار و700 مليون، ما يجمعها غير الفم، السيد الوزير المحترم، وكان طلبنا في فريق الأصالة والمعاصرة سؤالا نهار 29 أبريل، ما ابغاش يجاوبنا هاذ الوزير السابق، ولكن ابغينا منكم انتما الإجابة تكون واضحة وعريضة وشفافة للرأي العام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم وأبارك للجميع شهر رمضان، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يهله على الأمة المغربية وعلى جلالة الملك والشعب المغربي وعلينا جميعا باليمن والسلام والاطمئنان.

هاذ الموضوع موضوع مهم، بطبيعة الحال هو من أحد الأوراش الأساسية التي فتحتها الحكومة في إطار حوارات ونقاشات في مرحلة تأسيسية للديمقراطية التشاركية في بلادنا لكي تكمل الديمقراطية التمثيلية وتعطينا فعلا واحد الصورة لبناء التطور الديمقراطي اللي كتعيشو البلاد ديالنا.

هاذ الحوار على المستوى المنهجي والإدارة ديالو تم إسناده إلى لجنة مستقلة، يرأسها الأستاذ مولاي إسماعيل العلوي، وقامت بمجموعة

من الأنشطة.

تتحدثون عن الميزانية، كانت ميزانية كما كانت مناظرات واستراتيجيات، كانت إما تيقوم بها مكاتب دراسات أو غيرها، وكلها تكلف بطبيعة الحال لكي تنتج، آرى نتكلمو على ما هي الأنشطة التي تم من خلالها إنتاج مخرجات الحوار.

أولا، تم تنظيم 18 لقاء جهوي بمشاركة أزيد من 7000 مشارك، 10 اللقاءات موازية على مستوى الأقاليم، 4 اللقاءات مع مغاربة العالم بمشاركة أزيد من 500 مشارك، تلقت لجنة الحوار أكثر من 300 مذكرة، تدارت مناظرة وطنية، نظمت جلسات ديال الإنصات وندوات علمية... إلى آخره، بمعنى كانت أنشطة تحتاج إلى تمويل بطبيعة الحال.

على مستوى المخرجات، أي بعد سنة من 13 مارس 2013، يمكن نقول بأنه كان إصدار وكانت مناسبة في اللجنة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية تعطات لكم مخرجات الحوار الوطني تقرير تركيبي اللي فيه جوانب تشريعية، مالية، مؤسساتية، كذلك الأرضية القانونية اللي هي الآن معروضة على المسطرة ديال المصادقة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية.

وعلى المستوى التشريعي يمكن نقول بأن في جانب القوانين التنظيمية عندنا قانون تنظيمي مرتبط بالعرائض، مشروع مرتبط بالملتمسات، مشروع قانون إطار للتشاور العمومي، ومشروع القانون المتعلق بمدونة الحياة الجمعوية.

إذن، هناك إنتاج، هاذ الشي بطبيعة الحال كيفاش تم التمويل ديالو انطلاقا من جزأين أساسيين:

الجزء الأول تم رصده من ميزانية الحكومة، وهو مبلغ 7,7 مليون ديال الدرهم، أي بحوالي 44% من مجموع الميزانية ديال الحوار، وهو اللي غطى جل أنشطة الحوار، سواء هذه الندوات أو المناظرة الختامية أو الأنشطة اللي كانت على مستوى الجهات والأقاليم وعلى مستوى مغاربة العالم.

الجزء الثاني من التمويل تم تعبئة موارد في إطار التعاون الدولي، سواء في إطار التعاون مع البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، هو في حدود 66% من المبلغ الإجمالي، والعديد من هاذ الاعتمادات لازالت الصرف ديالها جاري، لأنه يرتبط بمواكبة مخرجات الحوار، سواء فيما يخص إحداث واحد النظام معلوماتي خاص بالاستشارة العمومية، والتشاور العمومي أمر أشار إليه الدستور ينبغي تنزيله.

إذن، كاين واحد البنية على المستوى المعلوماتي للمواكبة، ثم كذلك دعم وتنزيل الإطار القانوني الجديد، هذا التنزيل سواء فيما يخص.. لابد أن تكون فيه مواكبة هو الجزء اللي باقي على مستوى التعاون الدولي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الوزير.

لكن في الحقيقة كنا نتسناو منك واحد الجواب يكون صريح وعريض ونقي، ونقولو للرأي العام، لحقاش ما كتبت عليه الصحافة، جل الصحافة المغربية كتبت عليه كثير، وما عارفينش حتى الشركات اللي استافدت اشكون هي، وخاصة الحكومة ديالكم تغنت بهاذ محاربة الفساد، وخاصة سؤال بسيط طرحو الأصالة والمعاصرة ما هي الشركات اللي استافدت؟ وفين امشات الميزانية؟

ما ابغاش يجاوب الوزير السابق، هذا ما كنحملوكش انت المسؤولية، انت فيك الشفافية ورجل طيب، ولكن ابغينا نعرفو كاستمرارية ديال الحكومة، كان عليكم في الحقيقة تجيبوا لنا جواب شافي، وخاصة للرأي العام، والرأي العام كيتسنى الجواب منكم يكون.. وخاصة في هاذ النسخة الثالثة ديال الحكومة.

ما نقولش لك على الخروقات اللي تدارت في هاذ الحوار، (surtout) بعض المؤسسات، واحنا بعدا في فريق الأصالة والمعاصرة شجعنا المنظمات الموازية ديالنا والشباب ديالنا ولا الجمعيات ديالنا باش يشاركوا في الحوار، وانتما اقصيتو بعض المؤسسات في البداية، احنا قلنا اسمعنا هاذ الحوار، وقلنا ربما غادي يكون يشابه للإنصاف والمصالحة اللي دارتو الدولة، وكان عميق وكان كبير وجرح عريض، وهكذاك ساهمت فيه ونجحت فيه وخرجت للوجود وقلبو صفحة بيضاء، وهذا حوار عادي ديال المجتمع المدني، وتكلف به البرلمان اللي هو مستوى عالية في التشريع، ولكن ما اعطاش نتيجة، اعلاش؟

السؤال يبقى عندك، معالي الوزير، دائما مازال ما عندناش الرد الشافي والكافي باش.. كون غير كانت هاذ الجرائد كتكتب غير معقولة فخصنا نحاسبوها، أو نحاسبو من ارتكب، ماشي كل واحد يدير شرع يدو، اللي عندو شي ميزانية يدير فيها اللي ابغى، وهذا ما ابغيناش نوصلو لو، وخاصة الشفافية اللي انتما عندكم في الحزب ديالكم ولا في الحكومة ديالكم، وكنتسناو منكم كذلك نطرحو السؤال مرة أخرى وتجاوبونا بالشفافية وبالمعقول اللي ابغينا نسمعوه منك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة، انتهى الوقت السيد الوزير عندك.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه شركات الأمن والحراسة. الكلمة لأحد السادة

المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الجغاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين،

تعمل شركات الأمن الخاص والحراسة على امتصاص نسبة مهمة من البطالة داخل الفئات العمرية الشابة، حيث عرفت تزايد مهم نظرا لما عرفته بلادنا من أحداث، اضطرت معها جل الإدارات العمومية والخاصة إلى الاستعانة بخدمات هذه الشركات.

إلا أن هذه الأخيرة، ورغم ما تجنيه من الأرباح، وفي تحدي صارخ لقانون الشغل ببلادنا ولدفتر التحملات الموقع مع هذه المؤسسات، فهذه الشركات لا توفي بالتزاماتها، خصوصا في الجانب المتعلق بالضمان الاجتماعي وبالحد الأدنى للأجور الشهرية، الذي يصل في بعض الأحيان إلى 600 درهم فقط.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ماذا أعدت الوزارة للقطع مع مثل هذه الممارسات؟ وما هي التدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل ضمان حق عمال هذه الشركات المغلوبين على أمرهم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، بالطبع أشكركم على تقديم هذا السؤال، طبعا كما قلتم العديد من المقاولات، إما خاصة أو عمومية أو مؤسسة عمومية، كتلجأ إلى شركات ديال الحراسة وديال النظافة، نظرا أساسا في المهنية التي تحظى بها هذه الشركات لأن كيكونوا مختصين بالأساس في الحراسة وحتى نقل الأموال.

طبعا هذه الشركات كلها خاضعة لمدونة الشغل، وعليها أن تحترم البنود ديال مدونة الشغل، بما فيها الحد الأدنى للأجر والضمان الاجتماعي، وكل الحقوق التي تنص عليها المدونة.

هناك بالطبع دفتر التحملات، احنا أولا كنراقبو، دفتر التحملات خصو يكون مطابق لمدونة الشغل، هناك مشكل ديال الاحترام ديال هاذ دفتر التحملات، بالطبع أنا متفق معك كاين تجاوزات ليس فقط من طرف هاذ الشركات، تجاوزات وعدم احترام حتى المقاولات الخاصة الأخرى التي لا تحترم هاذ القوانين ديال الشغل وتشريعات الشغل.

احنا بالطبع ندرج هذه الشركات ضمن المقاولات اللي كيجري فيها التفتيش ديال مفتشي الشغل، في حالة ثبوت مخالفات يعني كنحررو محاضر ولم لا كنقدمو حتى إلى كانت مخالفات مع العود كنقدمو المحاضر للنيابة العامة من أجل المتابعة.

ابغيت فقط باش.. يعني ابغيت نشير ونوجه نداء أساسا إلى المنظمات الحكومية، يعني الوزارات بالتحديد، باش نكونو صارمين مع الشركات اللي كتشتغل، احنا يمكن لنا نسهرو، الشركة إلى ما احترمتش دفتر التحملات نحيدو لها الصفقة باش ما يبقاوش يلعبوا بالمواطنين، تيتخلصو حسب واحد مساطر دفتر التحملات، كيتحدد الأمور، خصنا نسهرو كلنا باش يمكن حقيقة نفرضو احترام القوانين ديال الشغل واحترام الكرامة ديال العاملين في هاذ الشركات، قلت سواء تعلق الأمر بالنظافة أو الحراسة، أو تعلق الأمر بأي مقاولة أخرى إنتاجية أو خدماتية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أشكر السيد الوزير على التوضيحات، غير أنني ألتمس وبإلحاح أن تكون هناك مراقبة صارمة لأن ما تعانيه شغيلة هذه الفئة من المقاولات التي خلقت لامتصاص البطالة غير أنها تؤزم، السيد الوزير، تؤزم الوضع الاجتماعي.

لا معنى بأن نجد هذه الشركات اللي كتكلف بالنظافة أو بالحراسة كتخلص الخدام بـ 600 درهم، هذا شيء منكر، أنا عارف أن حتى شي عقل سليم ما يقبلو، غير أنني ألتمس مرة أخرى بما هو معهود فيكم، السيد الوزير، الحس النقابي راه وارد في تكوينكم أن تكون هناك صرامة وجدية كبيرة مع الوزارات، مع القطاعات، الوزارات، مع مختلف الإدارات العمومية باش تدير بحث انتاعها، واش الخدام ديال هاذ الشركات تياخـــذ (la CNSS)؟ كياخذ الحد الأدنى للأجور؟ تيتمتع بالعطلة؟ كاين هناك عمل لائق؟

هذا راه منكر كنشاهدوه وكنعايشوه ولا حول لنا ولا قوة لأن دفتر التحملات ما كيتحترمش، والناس تعودت تربح الفلوس على ظهر

البسطاء، ها شهر رمضان جاي، واش الأغلبية ما مخلصاش، راه كاين عاود ثاني حتى الدور ديال الحكومة مازال ما خلصتش بعض المقاولين اللي عندهم هذا، وراهم كيموتوا عرق بعرق لأن الدولة ما اعطاتهمش باش يخصلوا، السيد الوزير. خصنا نكونو جادين باش نكونو كنصفو القطاع ديال الشغيلة، وخصوصا الشغيلة في هاذ المستوى.

شكرا، أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

ابغيت نأكد فقط من جديد على أننا سنتصل ربما كتابة بكل السادة الوزراء أساسا، باش نسهرو على الأقل فيما يخصنا نحن، باش نفرضو احترام القانون.

وبالطبع، الأمر موكول لنا جميعا كنقابيين، حتى هما يلعبوا الدور ديالهم يساعدوا معنا، وكتعرفوا المحدودية ديال جهاز التفتيش من ناحية العدد، ما يمكناشاي مع كامل الأسف نقومو بهاذ المسألة ديال التفتيش نعمموها على سائر المقاولات، ولكن راه اللي تشد كيأدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الموالي موضوعه ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

يظهر تحليل نسبة البطالة حسب نوع العاطلين عن العمل وجود انتقائية عالية عند ولوج سوق الشغل، وتتأثر فئة الباحثين عن العمل لأول مرة من البطالة، حيث تمثل نسبة 50,4% من العدد الإجمالي للعاطلين.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة للقضاء على بطالة الشباب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الفيدرالي على طرح هذا السؤال.

بالطبع، أنا أشاطركم الرأي على أن البطالة في بلادنا هي بطالة أساسا طويلة الأمد، حيث اكثر من الثلثين ديال العاطلين هم في حالة بطالة أكثر من سنة، بل هناك من هو في حالة بطالة لمدة 5 سنوات و6 سنوات.

الحكومة، في إطار السياسات العمومية وسياسة التشغيل، منذ قمنا يعني.. كنقومو بعمل، نعطيكم رقم مهم، من 2006 إلى يومنا هذا تم إدماج حوالي 500 ألف شاب وشابة من حاملي شهادة البكالوريا فما فوق، الشيء الذي مكننا من التخفيض من معدل البطالة ديال حاملي الشهادات بنسبة 27% إلى 18%، وهو أمر ليس بالسهل، إلا أن هاذ المجهود غير كاف، مازال عندنا البطالة كتوسع، وإن كنا الحمد لله تمكنا من التحكم فيها رغم الأزمة العالمية، رغم الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد المغربي.

لذلك، نحن أعددنا إستراتيجية وطنية للتشغيل، هي الآن موضوعة لدى رئيس الحكومة، إن شاء الله سنبت فيها في القريب العاجل داخل المجلس الحكومي، فيها واحد العدد ديال الإجراءات، وستكون مناسبة سانحة لعرضها أمام مجلسكم الموقر ولتبادل النقاش حولها، لأن أقولها وأؤكدها، مسألة التشغيل ومسألة البطالة ماشي فقط مسألة ديال الحكومة، هي مسألة تهمنا جميعا، هي مسألة مجتمعية، ولو كان هناك حل سهل وسحري لما وجدت البطالة عبر العالم، واخا ما نبغيش نعطي مثال: فرنسا كيعطيو 4 آلاف أورو لكل منصب شغل كمكافأة، 4000 أورو، حتى احنا كنعطيو الفلوس، راه اخذينا إجراء واحد في قانون المالية، كلف لنا 300 مليون درهم، اللي صوتو عليه داخل قانون المالية، الإجراء المتعلق بإعادة النظر في الإدماج، كلفنا 400 مليون درهم، إجراءين لوحديهما سيكلفان الخزينة 700 مليون درهم.

ومع ذلك، ومع ذلك أقولها خلق مناصب الشغل يحتاج إلى إمكانيات مالية، وخص بالطبع الحكومة مستعدة على تقديم الدعم بالنسبة للمقاولات لخلق فرص الشغل، بما فيها المواكبة، احنا أي واحد عندو مشروع استثماري الحكومة كتساعدو فيما يخص التكوين ديال اليد العاملة.

هاذي ظاهرة عامة، فخلال الأسبوع الماضي كانت لجنة الاستثمارات الوطنية اللي على أساسها يعني بتينا في واحد العدد ديال المشاريع الاستثمارية اللي كتقدر بـ 27 مليار درهم، مع خلق 32 ألف منصب شغل، كل هاذ المشاريع الحكومة كتكلف بالتكوين وبمساعدة المقاولات باش يتكونوا باش يكون التأهيل ديال اليد العاملة، تكوين عندها القابلية للتشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لن ندخل معكم في جدل الإحصائيات، أنتم تعرفونها أكثر منا، والبطالة أصناف، هناك التوقف اللاإرادي الناتج طبعا عن فقدان الشغل، وهناك أيضا البطالة التقنية الموسمية، وهناك البطالة التكنولوجية بسبب استعمال التكنولوجيا بدل اليد العاملة، وطبعا إنضاف إلى هاته البطالة بطالة ذوي الشواهد العليا.

طبعا نحن المسؤولية هي مسؤولية المجتمع، ولكن نلاحظ أن هناك محدودية لعروض الشغل التي يوفرها الاقتصاد الوطني، وهذا إشكال، ثم هناك غياب سياسة عمومية للشغل، وعجز القطاع العام خاصة عن استيعاب اليد العاملة الجديدة.

والبطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية، ونحن نعلم أن الحق في الشغل هو حق من حقوق الإنسان منصوص عليه في الدستور، وأيضا حق من حقوق المواطنة، وأذكركم بمقولة للمسمى الراغب الأسفهاني «من تعطل وتبطل، انسلخ عن الإنسانية وعن الحيوانية وصار من جنس الموتى».

لذلك، السيد الوزير، أقول لكم بأنه هناك علاقة وثيقة وجدلية بين البطالة والفقر والجريمة وتفشي ظاهرة التهميش.

إذن، ما العمل؟ أعتقد بأنه اليوم لابد من أن يكون هناك توزيع عادل للثروات، وأن يكون هناك إصلاح ضريبي حقيقي، وأن تكون هناك ضريبة للثروة، وقد قلنا ذلك في العديد من المناسبات، وأيضا نحن نلاحظ أن (ANAPEC) اليوم هي تستغل خريجي المعاهد، بحيث يتم تشغيلهم لمدة سنتين، ويتم التخلص منهم، في السابق كان عندنا ما يسمى بمكاتب التشغيل (les bureaux de placement) على الأقل كانوا يضبطون إحصائيات.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.. انتهى الوقت السيد الوزير، ما ابقاش، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

محضر الجلسة رقم 1023

التاريخ: الثلاثاء 28 شعبان 1436 هـ(16 يونيو 2015م).

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة الخامسة من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هاته الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة الخامسة من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

4- مشروع قانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة بالدارسة والتصويت على مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

السيد إدريس الأزمي الادريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 77.14 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

وهي مناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر على دعمهم لهذا المشروع.

السيد الرئيس،

هاذ القانون بطبيعة الحال هو امتداد لنموذج تنظيمي وتجاري لبنك أنشئ منذ سنة 1926، وتمت مراجعته سنة 1961، ثم تم إصلاحه بمقتضى القانون 12.96 بتاريخ 17 أكتوبر 2000.

القانون الأخير ديال سنة 2000 هو الذي رسخ النموذج التنظيمي لمجموعة البنك الشعبي، نموذجه التعاضدي والتعاوني، حيث أنشأ هيئة مركزية ممثلة في البنك المركزي الشعبي والبنوك الشعبية الجهوية.

بطبيعة الحال الإصلاح ديال 2000 كان من نتائجه أن هذه المجموعة استطاعت أن تحسن قدرتها على تعبئة الادخار وأن تحوله إلى تمويل للاقتصاد الوطني.

ووعيا من الحكومات، الحكومة السابقة وهذه الحكومة، بنضج مهني لهذه المجموعة، تم بطريقة تدريجية تنظيم مجموعة من العمليات التي كان الهدف منها وهو الانسحاب ديال الدولة من الرأسمال ديال المجموعة ديال البنك الشعبي لفائدة البنوك الشعبية الجهوية.

إذن الدولة خرجت من رأس المال وكتعزز الحضور ديال البنوك الشعبية الجهوية، والهدف هو هذا، هو تعزيز التماسك ديال المجموعة ديال البنك الشعبي، الحفاظ على الطابع التعاوني ديالها والتقوية ديال

الحضور ديال البنوك الشعبية الجهوية، سواء على مستوى الرأسمال ديال البنك المركزي أو على المستوى ديال الهيئات ديال الحكامة ديالو.

هاذ العمليات تمت عبر مراحل.

كانت العملية الأولى في 2001، تخلت الدولة على 21%.

العملية الثانية في 2004، تخلت الدولة على 20%، بطبيعة الحال دائما لفائدة البنوك الشعبية الجهوية.

العملية الثالثة في 23 مايو 2011.

العملية الرابعة في 21 شتنبر 2012.

وآخر عملية هي اللي فيها خرجت الدولة نهائيا، حافظت على سهم واحد فقط، هي العملية التي تمت في 17 أبريل 2014، فوتت الدولة ما بقي من حصتها لفائدة البنوك الشعبية الجهوية.

هاذ القانون اليوم، ما هو الهدف منه؟

الهدف منه هو تكريس هاذ الانسحاب الذي تم من طرف الدولة لفائدة البنوك الشعبية الجهوية.

التكريس ديالو على مستوى رأس المال، التكريس ديالو على مستوى المؤسسات ديال الحكامة ديال البنك، والتكريس ديالو على مستوى التحيين ديال القانون من المقتضيات الإنتقالية اللي كانت فيه، ملي كان البنك تملكه الدولة كان حضور ديال الدولة على مستوى المؤسسات ديال الحكامة بحال باقي المؤسسات العمومية، مندوب الحكومة، إلى آخره.

اليوم الدولة لم تعد حاضرة داخل هذه البنك، فبالتالي انسحبت من كل هيئاته ديال الحكامة وعززت الحضور ديال البنوك الشعبية الجهوية.

إذن هذا هو السيد الرئيس، مقتضيات بكل اختصار، مقتضيات هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

وزع التقرير.

نفتح باب المناقشة، الكلمة لأحد المستشارين عن فرق الأغلبية، تفضل السيد المستشار.. تسلمه مكتوب، أراه، سلمت المداخلة مكتوبة من طرف فرق المعارضة.

المداخلات ديال الأغلبية.

سلمت مداخلات المعارضة مكتوبة، وكذلك مداخلات الأغلبية مكتوبة.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تسلم كذلك مكتوبة.

وننتقل الآن للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع؛

يعني لا معارض، لا ممتنع.

المادة الثانية: الإجماع.

المادة الثالثة: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

يشرفني أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 78.12 المغير والمتمم للقانون رقم 17.95 والمتعلق بشركات المساهمة.

فكما تعلمون فوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، عملت في إطار إستراتيجية تحسين مناخ الأعمال بالمغرب على القيام بتحيين الإطار القانوني للأعمال، الهدف منه توفير المناخ الملائم للاستثمار وتشجيع أكثر للمبادرة الحرة.

هذا الإصلاح هم أساسا مدونة التجارة، القانون المتعلق بشركات المساهمة، القانون المتعلق بالأنواع الأخرى للشركات والقانون المتعلق بآجال الأداء في المعاملات التجارية.

وقد كان لكل هذه الإصلاحات تأثير إيجابي على القدرة التنافسية للشركات المغربية، إذ شجعت على نمو الاستثمار وخلق فرص الشغل.

غير أن مناخ الأعمال يعرف تغييرا ونموا سريعا كيفرض علينا دائما تحيين هاذ الإطار القانوني حتى يكون مسايرا للتطورات اللي كتعرفها التشريعات المقارنة، ومستجيبا كذلك لكل الانشغالات المرتبطة بالنمو الاقتصادي الوطني، وملائما لتطلعات المستثمرين واحتياجاتهم.

في هذا الصدد وفي إطار مخطط عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، le CNEA تم إعداد مشروع قانون رقم 78.12 يغير ويتمم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، من طرف لجنة موسعة مكونة من ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وزارة الشؤون العامة والحكامة ومجلس القيم المنقولة والمجلس الوطني للخبراء المحاسبين والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وكذا الجمعية الوطنية للشركات المغربية.

يسعى مشروع هذا القانون بصفة أساسية إلى ما يلي:

- تحسين مرتبة المغرب في مناخ الأعمال حسب الترتيب المعتمد من طرف البنك الدولي Doing Business.

- تحسين موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين؛

- وملائمة قواعد قانون شركات المساهمة مع القوانين المتعلقة ببورصة القيم والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وكذا ملائمة قانون شركات المساهمة مع تشريعات شركاء المغرب الاقتصاديين؛

- وأخيرا، تقوية الشفافية داخل شركات المساهمة.

وتتمثل محاور مشروع هذا القانون، من:

أولا، تعزيز حقوق المساهمين؛

ثانيا، إصلاح نظام الاتفاقات المبرمة من طرف الشركات؛

ثالثا، تحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة.

فبالنسبة للمحور الأول، واللي كيهم تعزيز الحماية القانونية للمساهمين، يقترح مشروع هذا القانون مجموعة من التعديلات الهامة، نذكر من بينها:

- دعم إخبار المساهمين مسبقا قبل انعقاد الجمعية العامة؛

- إلزام الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب التوفر على موقع إلكتروني، وذلك بهدف تقوية الإخبار لدى المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة؛

- والتنصيص على نشر المعلومات المرتبطة بعمليات الإدماج والانفصال، من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، عندما تكون شركة أو مجموعة من الشركات المقيدة أسهمها ببورصة القيم طرفا في إحدى هذه العمليات.

أما بالنسبة للمحور الثاني، والذي يهم إصلاح نظام الاتفاقات المبرمة من طرف الشركة، والذي يهدف إلى ضمان شفافية أكبر، فيقترح هذا المحور التعديلات التالية.

تقديم المعلومات حول الاتفاقات المرتبطة بالعمليات المعتادة، المبرمة وفق شروط عادية، ويرمي هذا المقتضى، بالإضافة إلى إخبار رئيس المجلس الإداري من طرف الشخص المعني، تبليغ لائحة هذه الاتفاقات لأعضاء المجلس، وكذا مراقبي الحسابات والمساهمين الذين يمكنهم من الاطلاع على هذه الاتفاقات بالمقر الاجتماعي للشركة، وكذلك نشر تقرير مراقب الحسابات حول الاتفاقات المقننة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب.

ويهم المحور الثالث والأخير والمتعلق بتحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة، التعديلات الآتية:

- تكريس الطابع الاختياري لتعيين نائب رئيس مجلس الرقابة، حيث أن المقتضى السابق ينص على الطابع الإجباري لهذا التعيين؛

- إلزام الشركات المقيدة أسهمها في بورصة القيم بإحداث لجنة تدقيق الحسابات، مكلفة بمتابعة إعداد المعلومات الموجهة إلى المساهمين والجمهور والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وكذا تقوية سلطات مجلس الإدارة الجماعية بإعطائه حق دعوة الجمعية العامة.

تلكم السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع قانون رقم 78.12 المغير والمتمم للقانون رقم 17.95 والمتعلق بشركات المساهمة.

وأغتنمها فرصة، لأتقدم بخالص الشكر والامتنان للسيد الرئيس، والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم الإيجابي مع هذا المشروع، وعلى اقتراحاتهم البناءة التي ساهمت في إخراج الصيغة النهائية لمشروع هذا القانون، آملين أن يتم التصويت عليه بالإجماع، كما كان عليه الأمر داخل اللجنة.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك، في آخر هذه الكلمة، لكي أتقدم لكم ومن خلالكم للشعب المغربي قاطبة بأحر التهاني بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن الكلمة لمقرر لجنة المالية.. وزع التقرير.

ونفتح باب المناقشة، الكلمة لأحد مستشاري فرق الأغلبية، تفضل السيد الرئيس.

ستسلم مداخلة فرق الأغلبية كتابة.

وننتقل الآن إلى فرق المعارضة.. المداخلة، شكرا، أرا شكيل أرا

المداخلة، سلمت مداخلة فرق المعارضة مكتوبة، شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين عن الفريق الفيدرالي، ستسلم كذلك مكتوبة.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى:

الموافقون: إجماع، لا معارض، لا ممتنع.

المادة الثانية: إجماع، لا معارض، لا ممتنع.

المادة الثالثة: إجماع، لا ممتنع، لا معارض.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: بالإجماع، لا معارض، لا ممتنع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

آالسنيتي آش كاين؟

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة الخامسة من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

باختصار شديد، هاذ المشروع قانون اللي كيتكون من 2 ديال المواد المقصود منه رفع السقف ديال الإنتاج الذاتي للكهرباء.

الإنتاج الذاتي للكهرباء عندنا مقتضى قانون اللي كيسقف ف 50 ميغاواط، الآن من خلال هذا القانون غادي نرفعوا هاذ السقف، سيصبح السقف مفتوحا على أساس أن الحد الأدنى ديال الحاجيات فيما يتعلق بهاذ المقتضى أن تكون 300 ميغاواط، والمقصود بطبيعة الحال إعطاء إمكانية للمستثمرين في أن ينتجوا الكهرباء التي يحتاجون إليها.

وغير خاف عن السادة المستشارين أن هذا المقتضى هذا غادي يكون عندو واحد الأثر بطبيعة الحال على رفع الضغط الاستثماري على المكتب الوطني فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، وغادي يعطي إمكانية للمستثمرين، خاصة المستثمرين الكبار، باعتبار أن المملكة المغربية أصبحت أرضية للتصدير بين أوروبا وإفريقيا في أن ينتجوا جزء من كهربائهم ويعطيهم بدائل، بطبيعة الحال تسمح لهم بالتفاوض مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، والآن الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، الكلمة لأحد مستشاري فرق الأغلبية، مداخلة فرق الأغلبية، شكرا السيد المستشار، سلمت مداخلة الأغلبية مكتوبة.

والآن الكلمة لأحد فرق المعارضة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف الصادر في 14 من ربيع الأول بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة الخامسة من القانون 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يهدف إلى إعطاء الإمكانية لكبار المنتجين الذاتيين للكهرباء، والذين يحتاجون إلى قدرة منشأة إجمالية تتجاوز 300 ميغاواط للولوج إلى شبكة نقل الكهرباء، ذلك لنقل طاقتهم المنتجة من موقع الإنتاج إلى موقع الاستهلاك.

ومن خلال هذا المشروع، السيد الرئيس المحترم، سيتمكن الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام أو الخاص بوسائلهم الخاصة من إنتاج الكهرباء، وذلك وفق شروط وفي إطار اتفاقيات تبرم من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

كما يشترط هذا المشروع على المنتجين تخصيص إنتاجهم من الطاقة الكهربائية لاستعمالهم الحصري على ألا يحدث إنتاجهم اضطرابا في مخططات تزويد الشبكة الوطنية بالطاقة الكهربائية.

السيد الرئيس،

لقد تكونت لدينا القناعة في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع قانون، لأنه سيساهم في التخفيف من شدة الضغط على الشبكة الكهربائية الوطنية، كما أن من شأنه أن يساهم في التحرير

التدريجي للقطاع من خلال تطوير الإنتاج الذاتي وفتح شبكة النقل أمام كبار المستهلكين.

ولكل هذه الاعتبارات، السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه في اللجنة، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

كذلك، السيد الوزير المحترم، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، كل شيء يتعلق بتنمية هذا البلد، ويروم في الاتجاه، الذي يمشي في اتجاه تنمية هذا الشعب، نحن نصوت دائما وأبدا.

وبالتالي السيد الوزير، أنتم مرة تقولون على أننا لا نساهم معكم، ولا نصوت ولا كذا.. لماذا تنعتوننا، السيد الوزير، بأقبح النعوت؟

دائما، نحن نصوت بإيجاب في الأمور التي تشمل الشعب المغربي قاطبة. وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تعترفوا بأن حزبنا يصوت دائما، الحاجة اللي تتماشى مع الشعب المغربي فنحن معها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أرا المداخلة.. هاذ المداخلة باسم فرق المعارضة.

الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي.. المداخلة مكتوبة.

وننتقل إلى التصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى: الإجماع، لا ممتنع، لا معارض.

المادة الثانية: الإجماع، لا ممتنع، لا معارض.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963)، بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، والمادة الخامسة من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وللتذكير فقط، جميع هاته المشاريع تمت المصادقة عليها داخل اللجان بالإجماع، اللجان المختصة.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم. الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الرئيس، السادة المستشارين، في حقيقة الأمر، بالنسبة إلي هذا اليوم هو يوم مشهود بالنظر أننا نعرض هاذ المشروع ديال القانون ديال المناجم، وذلك لأمرين اثنين.

أولا، هاذ المشروع دالقانون يقطع مع قانون يعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي، وفيه حمولة استعمارية هذا القانون، فهاذ المشروع هذا سيسمح لنا بأن نتجاوز هذه الحقبة من تاريخنا.

والمسألة الثانية أنه من خلال هاذ القانون، سيتم عصرنة قانون المناجم.

السادة المستشارون يعلمون أن المملكة المغربية معروفة بأنها بلد فوسفاطي، وبأن هاذ المجال دالفوسفاط حققت فيه بلدنا الشيء الكثير.

لكن، القطاع ديال المعادن الآخر والذي لا تتجاوز رقم معاملاته 5 د لمليار درهم، يحتاج إلى عصرنة لهاذ القانون، لهذا، جاءت مواد القانون 33.13، أولا، لإعادة النظر في مجموعة من المقتضيات، بحيث أصبح السند المنجمي يشمل كافة المعادن، وهاذي مسألة أساسية.

أدخلنا مقتضيات بيئية تتعلق بالاستغلال ديال المناجم، وأدخلنا كذلك مقتضيات تتعلق باستغلال التجاويف، لأن بلادنا فيها واحد المجموعة ديال التجاويف التي يمكن أن نستغلها خاصة لتخزين الغاز.

وكذلك أحدثنا رخصة ديال الاستكشاف اللي غادي تسمح للمستثمرين بأن يمارسوا استكشافاتهم في مساحات واسعة، ناهيك على مجموعة من المقتضيات المقصود منها هو الملائمة مع ما هو متعارف عليه دوليا في المجال ديال المعادن.

وأملنا إن شاء الله، أنه في المرحلة المقبلة، من خلال هاذ القانون أن ينتقل رقم المعاملات فيما يتعلق بهذا القطاع من 5 مليار ديال الدرهم إن شاء الله، إلى 15 مليار ديال الدرهم، بطبيعة الحال لا تدخل فيها رقم المعاملات التي تتعلق بالفوسفاط.

وهذا كما لا يخفى على السادة المستشارين، سيكون له أثر على الدينامية الاقتصادية وسيكون له كذلك أثر، بطبيعة الحال، على إحداث مناصب الشغل، وستتمكن بلدنا إن شاء الله من أن تدخل ضمن نادي الدول المعدنية المعروفة على مستوى الدولي.

وأحب أن أختم بشكر اللجنة مشكورة على ما تفضلت به من مناقشات لهذا مشروع ديال القانون، آملا بطبيعة الحال أن يحظى من طرف السادة المستشارين بالإجماع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، إذن وزع التقرير.

وأفتح باب المناقشة، الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فرق الأغلبية للتقديم.. ستسلم المداخلة مكتوبة.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فرق المعارضة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أحسن المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة، وفي إطار مناقشة مشروع قانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم، وهو المشروع الذي صادقت عليه اللجنة بتاريخ 15 يونيو 2015.

ولابد في البداية من الإشارة إلى أن تنظيم القطاع المنجمي في بلادنا يرجع إلى عقود خلت وتحديدا في الخمسينات، كما جاء في كلمة السيد الوزير.

إذ ينظم ظهير 16 أبريل 1951 وهو ما يعني أن تدبير هذا القطاع كان يحتاج بالضرورة إلى قانون متقدم، عصري، قادر على تحسين جاذبية القطاع المعدني الذي بالرغم من كل المعوقات يضطلع بدور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى مساهمته الفعالة في تنمية الصادرات وخلق فرص الشغل.

وقد سبق لنا في فرق المعارضة، أن طلبنا في كثير من المناسبات بضرورة تحديث الإطار التشريعي للقطاع المنجمي، فلا يعقل أن يظل هذا القطاع الهام يخضع لنظام قانوني متجاوز يعود لفترة الاستعمار.

إننا في فرق المعارضة، وبالخصوص في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤكد أن مشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته اليوم، سيشكل فرصة حقيقية لتأهيل القطاع المنجمي وتطويره حتى يساير متطلبات التحديث والعصرنة، ويضطلع بدوره كاملا في التنمية الاقتصادية والمجالية، خاصة وأن لبلادنا العديد من المؤهلات المعدنية التي تنتظر مجهودات أكبر في مجالات الاستكشاف والتثمين.

وهذه مناسبة للتأكيد على ضرورة قيام الحكومة بكل ما يلزم من أجل فتح آفاق واعدة للقطاع المعدني عبر التسريع من وثيرة التخريط الجيولوجي، من أجل تثمين المناطق المعدنية ببلادنا واستكشاف معادن جديدة خاصة بالمناطق التي لازالت لم تشملها بعد الخرائط.

كما أننا نثير الانتباه بالمناسبة إلى ضرورة تشجيع الاستثمار في هذا المجال الواعد، عبر تبسيط المساطر والإجراءات وتوفير البنية التحتية الضروري، خاصة الطرق من أجل تسهيل الولوج إلى المناطق المعدنية، وتقديم تحفيزات تسجع على استكشاف المزيد من المواقع المنجمية وخاصة التي تتوفر على أنواع من المعادن ذات القيمة التسويقية العالية.

هذه المناسبة أيضا للتأكيد على ضرورة الاهتمام بالعمال المنجميين الذين يعانون من ظروف اشتغال قاسية تستوجب اتخاذ تدابير استعجالية للنهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن الاستثمار في القطاع، يجب أن يراعي الواجب الاجتماعي والبيئي، إذ يتعين ضمان التوازن بين التنمية والمحافظة على البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، نأمل أن يكون هذا المشروع قانون فرصة للمناطق النائية والبعيدة، من أجل ضمان حقها في التنمية، وأن تشكل الاستثمارات بهذه المناطق فرصة للتطور والنمو الاقتصادي والاستفادة كذلك من البنيات التحتية في مختلف المجالات من طرق ومستشفيات وماء وكهرباء، وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أثبتنا في فرق المعارضة وفي الكثير من المناسبات، أننا نتعاطى إيجابيا مع مختلف جل المبادرات التشريعية التي تأتي بها الحكومة، وذلك كل ما تبين لنا أهميتها من منطلق حرصنا كمعارضة بناءة على دعم المشاريع التي لها وقع إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

لذلك، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن ننتقل إلى مداخلة عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.. ستسلم مكتوبة.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى: الإجماع؛

المادة الثانية: الإجماع؛

المادة الثالثة: الإجماع؛

المادة الرابعة: الإجماع؛

المادة الخامسة والسادسة إلى حدود المادة 100: بالإجماع؛

المادة 101: الإجماع؛

من 101 إلى المادة 122: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وفق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 33.13 يتعلق بالمناجم.

شكرا للسيد الوزير، شكرا السادة المستشارين على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:

1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة بشأن مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما وافق عليه مجلس النواب في 10 أبريل 2015

إن مشروع القانون الذي نحن بصدد المصادقة عليه في هذه الجلسة العامة يهدف، الدرجة الأولى، إلى استكمال مسلسل انسحاب الدولة من رأسمال البنك الشعبي المركزي لصالح البنوك الشعبية الجهوية، في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل السلطات العمومية، التي تهدف إلى تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب من خلال تواجد أقوى للبنوك الشعبية الجهوية في رأسمال البنك الشعبي المركزي وعلى مستوى هيئات الحكامة لهذا البنك، في سبيل تطوير اقتصاد جهوي متوازن.

كما تكمن الأهداف المتوخاة من هذه العملية في تحقيق توافق هيكلة رأسمال المجموعة الناتجة عن هذه العملية مع الأنماط والمعايير المعتمدة من طرف المجموعات التعاضدية الدولية، حيث تمتلك البنوك الجهوية مجموع، أو على الأقل، غالبية رأسمال بنوكها المركزية، وكذا تعزيز عمل مجموعة البنك الشعبي، سواء على مستوى تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد ومساهمتها في التنمية الاقتصادية لجهات المملكة.

لذلك، وبالنظر إلى نبل أهداف ومرامي هذا المشروع قانون وتأثيراته المرتقبة على مستوى التنمية الجهوية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نصوت لصالح هذا المشروع قانون.

2. مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

إن مشروع القانون هذا يندرج في إطار مخطط عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لسنة 2011، ويسعى إلى تحسين موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين وملاءمة قانون شركات المساهمة مع تشريعات شركاء المغرب الاقتصاديين ومع القوانين المتعلقة ببورصة القيم والهيئة المغربية لسوق الرساميل، فضلا عن تقوية الشفافية داخل هذه الشركات.

وبعد ما سبق ذكره من تحديات يهدف إليها مشروع القانون، وهي تحديات كبرى أسس لها دستور 2011، ووضعها من الأولويات التي يجب أن تكون قاطرة التنمية المستدامة في بلادنا، لابد أن نؤكد على أن أكبر تحدي لبلادنا يتمثل في تحسين موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين، ليكون آلية أساسية لجلب الاستثمارات وخلق فرص الشغل، ولا أظن أحدا يساوم على هذا التحدي الكبير الذي أجمع المغاربة بدون استثناء على كسب رهانه، إضافة إلى ملاءمة الجانب التشريعي مع شركاء المغرب الاقتصاديين ومع القوانين المتعلقة ببورصة القيم حتى تكون الترسانة القانونية عموما وما يتعلق بشركات المساهمة على وجه الخصوص آلية لحماية المستثمرين وكذا آلية لتكون هذه الاستثمارات ذات نفع ومردودية على خزينة الدولة من جهة وعلى المواطن المغربي، سواء كان مستهلكا أو مساهما.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة مشروع القانون المذكور نعتبرها فرصة لإبراز أهم مرتكزاته، والتي تتمثل في:

1. تعزيز حقوق المساهمين، من خلال تعزيز الحماية القانونية للمساهمين بدعم إخبارهم مسبقا قبل انعقاد الجمعية العامة وتبسيط مساطر الاستدعاء وحث الشركات على استعمال الوسائل الإلكترونية ومنح المساهمين حق الاطلاع على الاتفاقات المقننة المبرمة من طرف الشركة؛

2. إصلاح نظام الاتفاقات المبرمة من طرف الشركة من خلال تقديم المعلومات حول الاتفاقات المرتبطة بالعمليات المعتادة المبرمة، وفق شروط عادية الى أعضاء مجلس الإدارة وإلى مراقب أو مراقبي الحسابات وإلى المساهمين، وإلزامية نشر تقرير مراقب الحسابات حول الاتفاقات المنصوص عليها في المادة 56، والإفصاح عن المعلومات الإضافية حول هذه الاتفاقات ونشر المعلومات المتعلقة بها؛

3. تحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة، من خلال تكريس الطابع الاختياري لتعيين نائب رئيس مجلس الرقابة، وفرض إحداث لجنة تدقيق الحسابات على الشركات المقيدة أسهمها في البورصة، ومنح مجلس الإدارة الجماعية حق دعوة الجمعية العامة في اطارتقوية سلطاته.

ولابد أن ننوه بالمناسبة بالروح التوافقية العالية التي سادت أشغال اللجنة خلال مناقشة المشروع القانون، والتي عبر فيها المتدخلون عن تثمينهم لمختلف المقتضيات والإجراءات الجديدة التي تم ذكرها سلفا، وكذا لابد من التنويه بعمل اللجنة الفرعية المكونة من ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية تطبيقا لمقتضيات المادة 58 من النظام الداخلي للمجلس، والتي تداولت حول مجموعة من التعديلات المقترحة بمعية أطر عن الوزارة الوصية وذلك في اطار البحث عن صيغ توافقية لأعضائها والتي حضيت بالإجماع والتوافق بين مختلف مكوناتها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لنا اليقين أن مشروع القانون هذا سيكون لبنة جديدة في إرساء دعائم اقتصاد وطني صلب، تسوده الشفافية ويحكمه القانون في مجال تسيير وتدبير شركات المساهمة.

لذلك، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

إن هذا المشروع يهدف بالأساس إلى تسهيل وتبسيط المساطر المتعلقة بإحداث وسير شركات المساهمة، بالإضافة غلى تحسين موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين وإصلاح نظام الاتفاقيات المقننة وضمان الشفافية والوضوح في حال اندماج الشركات وانفصالها وتأطير عمليات شراء الشركة لأسهمها وتحسين الحكامة في تسيير شركات المساهمة وتعزيز حقوق المساهمين.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع قانون استجابة لضرورة تطوير القوانين التي تهم الجانب المالي والاقتصادي بالبلد، على اعتبار أن المغرب يعيش مرحلة دقيقة ومهمة فيما يتعلق بتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، وسيكون له دون شك انعكاسات إيجابية على تصنيف المغرب على المستوى الدولي، وخاصة من طرف البنك الدولي.

وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه في مجلس النواب وعلى خلفية إجماع كل مكونات لجنة المالية واتفاقها على صيغة توافقية مع الحكومة، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة سنصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

4. مداخلة الفريق الحركي باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء والمادة 5 من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية بمجلسنا الموقر، لأعرض وجهة نظرنا في مشروع قانون رقم 54.14 يقضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء والمادة 5 من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كما وافق عليه مجلس النواب، والذي يدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، نود أن ننوه بعمل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، ونثمن النقاش الجدي الذي عرفه اجتماع اللجنة بمناسبة دراسة هذا المشروع الهام، والذي أملته عدة ضرورات، أهمها مواجهة النمو المضطرد للطلب على الكهرباء من أجل مواكبة التنمية السوسيو-اقتصادية لبلادنا، وأيضا توفير استثمارات خاصة لتطوير قدرات إنتاج الكهرباء مع ضرورة سن إطار تشريعي وقانوني يلاءم هذه الإنتظارات.

إن هذا المشروع قانون الذي نحن بصدد دراسته جاء بهدف الانخراط في التحرير التدريجي لقطاع الكهرباء من خلال تطوير الإنتاج الذاتي، وكذا إشراك صناعي القطاع العام أو الخاص في المجهودات الاستثمارية المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية، كما يهدف أيضا إلى تطوير قدرات الإنتاج الذاتي للكهرباء من طرف كبار المنتجين فوق سقف 50 ميغاوط المنصوص عليه في ظهير إحداث المكتب الوطني للكهرباء، بالإضافة إلى تمكين كبار المنتجين الذاتيين الوطنيين للكهرباء من الولوج إلى شبكة نقل الكهرباء، وذلك لنقل طاقتهم المنتجة من

مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك وأيضا تمكين المنتجين الذاتيين من تدبير التكاليف الطاقية المتغيرة التي تشكل عنصرا أساسيا في كلفة إنتاجهم الصناعي.

كما أن تغيير المادة 5 من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، شكل أهم مضامين هذا المشروع، حيث أن الغرض منه هو تأهيل مجلس إدارة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للموافقة على الاتفاقيات التي تبرم في هذا الإطار بين المنتجين الذاتيين والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، إننا ننوه بمضمون وأهداف هذا النص، ونصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 1024

التاريخ: الثلاثاء 6 من رمضان 1436 هـ (23 يونيو 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

ونستهل جدول هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وهي أغلبها حول امتحانات البكالوريا، والتي تجمعها طبعا وحدة الموضوع، ولذلك ستقدم هذه الأسئلة دفعة واحدة لتتم الإجابة عنها من طرف السيد الوزير كذلك دفعة واحدة.

السؤال الأول الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير هو حول الغش في امتحانات البكالوريا، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الكلمة لكم الأخ قديري، تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم في الفريق الاستقلالي حول موضوع تسريب امتحانات البكالوريا، هذه الحادثة التي أججت الشارع المغربي وجعلته يغلي تذمرا من منظومة لا تزداد إلا سوءا وإفلاسا رغم المجهود العمومي الذي يبذله المغاربة، والذي يسهمون فيه من خلال شتى أنواع الضرائب التي يدفعونها على اختلاف مواقعهم الاقتصادية وعلى اختلاف مستوياتهم الاجتماعية.

نسائلكم، السيد الوزير:

هل قرار إعادة إجراء استحقاقات البكالوريا أسعفكم في لملمة شظايا أزمة أخلاقية وسياسية؟

وهل بفعل هذا القرار طاب الجرح الغائر للجسم العليل للمنظومة التربوية وللمدرسة العمومية، والذي خلف أصداء غير طيبة بالمرة سواء داخل المغرب أو خارجه، خصوصا وأنه أوصلكم والمنظومة حالة الغرغرينة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وحول نفس الموضوع، أي تسريب امتحانات البكالوريا تقدم فريق التجمع الوطني للأحرار بسؤال. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، الكلمة لكم الأخ لعلج، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا آخذ في كلام سياسي في هذا الموضوع، بل سأكون وطنيا في الموضوع، هل هذه مؤامرة ضد المغرب وضد المغاربة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وفي نفس الموضوع كذلك، تقدم الفريق الحركي بسؤال إلى السيد وزير التربية الوطنية. الكلمة للأستاذ السعداوي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

رغم تأكيدكم على أن امتحانات البكالوريا لهذه السنة اتخذت بشأنها ترتيبات احترازية لزجر الغش بكل أنواعه، إلا أن الواقع لدى كل هذه المزاعم، بل أن التسريبات خلال هذه السنة كانت قبل موعد الامتحانات بساعات على عكس ما كانت عليه في السنوات الفارطة، الأمر اللي اضطرت الوزارة إلى إعادة مادة الرياضيات.

ولهذا، السيد الوزير، نود معرفة متى يمكن رد الاعتبار والمصداقية لشهادة البكالوريا ووضع حد للتسيب والغش الذي يضر بتكافؤ الفرص بين التلاميذ؟ وكذلك هل باشرتم التحقيق لمعرفة ملابسة هذا

التسريب؟ وما هي نتائجه؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

في ذات الموضوع أيضا، تقدم الفريق الاشتراكي بسؤال. تفضل الأستاذ.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

رغم المجهودات التي بذلتها وزارة التربية الوطنية والحملات التحسيسية التي قامت بها والتعبئة الشاملة للموارد البشرية، فإن عمليات غش وتسريب لبعض مواد امتحان البكالوريا قد تم ضبطها في عدة مؤسسات في العديد من المدن المغربية، مما خلف أجواء من التوتر والاحتقان في صفوف التلاميذ.

ولقد أصدرت الوزارة بلاغا في الموضوع، لا يرقى إلى مستوى اللحظة الدقيقة التي قد تتحول إلى كارثة وطنية ذات انعكاسات وخيمة على عدة مستويات.

فما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل ضمان حسن سير هذه العملية بكل مسؤولية وبكل شفافية وفي احترام تام لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وفي نفس الموضوع، وتحت عنوان الاختلالات التي عرفتها امتحانات البكالوريا، تقدم فريق التحالف الاشتراكي بسؤال، تفضل السي الحاج العربي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

عرفت الدورة الأولى لامتحانات البكالوريا اختلالات، كان أبرزها تسريب مادة الرياضيات في إحدى الشعب، وهو ما خلق جوا متوترا داخل كل مراكز الامتحانات، ووصل الأمر في بعضها إلى الاحتجاجات ومقاطعة الامتحان.

إنه حدث خطير، السيد الوزير، يسائل بقوة نجاعة التدابير المتخذة لحد الآن لضمان السير العادي لهذا الاستحقاق التربوي والوطني الكبير، ويسائل نظام الامتحان المعمول به ويمس مصداقية البكالوريا المغربية.

عملية التسريب تتكرر كل سنة دون اتخاذ تدابير صارمة قانونية جزائية، بل لا يتم الكشف عن الجهات المسربة ومعاقبة الجهات المروجة، رغم أن ذلك ممكن إذا ما تمت الاستعانة بالأجهزة الأمنية المتخصصة، وهذا ما يفرضه الوضع نظرا للأبعاد الأمنية الخطيرة المترتبة عن التسريب والأبعاد التربوية، مما يمس من مصداقية شهادة وطنية كبرى.

من الضروري الكشف عن الجهات المسؤولة عن التسريب والمعاقبة الصارمة لكل المتورطين بشكل مباشر، وكذلك معاقبة المقصرين في حماية مواضيع الامتحان.

وإذا كان ذلك كافيا ظرفيا لجبر بعض الضرر، فإن منظومة الامتحان الذي يتم بشكل تقليدي لحد الآن، يجب مراجعتها بشكل جذري لمواكبة التطورات التكنولوجية، سواء في مضامين الامتحانات وشكلها أو في مواجهة وسائل الغش المتقدمة تكنولوجيا.

فما الذي اتخذتموه، السيد الوزير، من تدابير جدية وناجعة لتقويم اختلالات امتحانات البكالوريا حتى لا تتكرر في الدورة الاستدراكية؟ وما هي المراجعات الشاملة التي تنوون إدخالها على نظام الامتحان للحد من التسريبات والغش للسنوات المقبلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وفي نفس الموضوع كذلك، وتحت عنوان التسريبات التي عرفتها مادة الرياضيات الخاصة بشعبة العلوم التجريبية بمسالكها والعلوم والتكنولوجيات بمسالكها، تقدم فريق الأصالة والمعاصرة بسؤال في الموضوع.

الأستاذ التويزي، تفضل.

المستشار السيد محمد التويزي:

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

وقعت تسريبات مادة الرياضيات في بعض المسالك، وهاذ التسريبات

في الواقع ضربت في مقتل قيمة ومصداقية شهادة البكالوريا في بلادنا. وبالتالي، نسائلكم، السيد الوزير، حول حيثيات هذه التسريبات والإجراءات المتبعة لتلافي تكرار هذه المآسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الأخير في نفس هذا الموضوع، يعني تسريب امتحانات البكالوريا، تقدم فريق الإتحاد الدستوري بسؤال في الموضوع.

تفضل الأستاذ.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

عرفت الأجواء التي عقدت فيها امتحانات البكالوريا خلال هذه السنة تحولا من نوع خاص، ولعله إيجابي بامتياز، نسجل لكم، السيد الوزير، ويتعلق الأمر بازدياد الوعي لدى الجميع بضرورة محاربة الغش في الامتحانات بكل أنواعه، في أفق ضمان العدالة والمساواة أمام الجميع، وتوفير شروط وضمانات التباري الشفاف، معياره الوحيد الكفاءة والمجهود المتواصل والعمل الجاد.

لكن، هذا لا يمنع، السيد الوزير، من أن نسجل بعض الإشكاليات الخطيرة، ودعوني أقدم أخطرها من خلال المثل الشعبي الذي يقول: «الفقيه اللي كنترجاو باراكتو، ادخل المسيد ببلغتو»، حيث أن الجهات المسؤولة إداريا عن الامتحانات، والموكل لها مهمة الحفاظ على تكافؤ الفرص بين كل أبناء المغاربة هي التي خرقت كل المعايير الأخلاقية والضوابط القانونية والقيم العلمية والتربوية بتسريب.. الاختيارات المحظوظين من خلال تسريب الفضيحة الكبرى التي كادت تعصف بنزاهة الامتحانات.

السيد الوزير،

نحن اليوم نتساءل عن مدى تأثير هذا التسريب على أبنائنا وعلى مصداقية شواهدنا، ونتساءل أيضا عن عملكم كوزارة للحد والتصدي لآثار هذا الفعل الإجرامي في حق أبنائنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وأعطي الكلمة للسيد الوزير ليجيب إجابة واحدة عن مجموع هذه الأسئلة وفي حدود 24 دقيقة، بما فيها طبعا التعقيب، يجب مراعاة التعقيب. الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى ابغيتو تتقدموا للمنصة أحسن باش تكون الاستفادة أكبر.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، أود أن أشكركم على هذا السؤال، السؤال اللي كيجي في واحد الوقت اللي هو حقيقة مؤسف، وبطبيعة الحال اللي الأسرة التربوية كلها، وأنا شخصيا على رأسها، كلها متألمة.. قلت لكم بأن الشكر على هاذ السؤال اللي جا في واحد الوقت اللي هو الأسرة التربوية كلها مضرورة بهاذ الشي اللي حدث.

واللي ابغيت نقول لكم هي السؤال ديالكم يمكن نتعاطى لو من جوج جوانب، الجانب ديال التسرب اللي وقع، وكذلك مشكلة الغش كمشكلة اللي هي الآن أصبحت مشكلة اجتماعية.

فيما يخص التسرب، خصنا نعرفو بأن كاين إجراءات قبل الامتحان ديال البكالوريا، إجراءات غير وقع التسرب وإجراءات أخرى من بعد.

فيما يخص قبل، كتعرفو بأن كاين هنا مسطرة دقيقة اللي هي كتحاول باش تحزم جميع المشاكل اللي يمكن توقع فيما يخص الامتحانات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، كذلك اخذينا احترازات أخرى، وبالخصوص كانت هناك واحد الخلية خاصة لتتبع كل شيء اللي كيجي على صعيد الانترنيت، هذا من جهة.

الآن، ما وقع؟ في الليل ديال الأربعاء، جانا أخبار بأن هناك كان تسرب ديال مادة الرياضيات فيما يخص الامتحان ديال علوم الأرض والطبيعة.

بطبيعة الحال في ذاك الوقت ابدينا كنحققو واش هاذ الشي كاين ولا لا، وكاين مسطرة خاصة بهاذ الشي لأن الناس اللي كيمكن لهم يضبطوا هاذ الشي كامل محدودين، وما يمكنش شي واحد آخر يقول واش هو كاين هناك تسرب أو ما كاين تسرب حقيقي أو لا، وهذا اللي قمنا به.

في نفس الوقت اكتشفنا بأن في الصباح الباكر قبل بداية الامتحانات، كانت هناك واحد العمليات في بعض المؤسسات اللي كيحاولوا يدفعوا التلاميذ باش ما يشاركوش في امتحان البكالوريا، في ذاك الوقت اخذينا

قرار اللي هو مهم جدا، القرار الأول هو الأمن، ابغينا بأن الأمن ديال أطفالنا ما يتمسش، هذا شيء مهم جدا، ولهذا عملنا المجهود كلو باش التلاميذ يدخلوا داخل القسم، ما نخليوهومش في الشارع.

وبطبيعة الحال من بعد صرحنا بأن حقيقة كاين تسرب ديال واحد المادة، وهذا شيء حقيقي، في نفس الوقت جاو بلاغات آخرين اللي كيخرجوا في الجهازات ديال الأنترنيت اللي كيعلموا وكيقولوا بأن مادة الفلسفة حتى هي راه تسربت، ومادة العلوم الطبيعية ديال الغد حتى هي تسربت، وهذا رجع تشويش كبير اللي كان كذلك خصنا ناخذو فيه قرار.

القرار اللي اتخذنا هو نفس القرار، التلاميذ خصهم يبقاو يتابعوا الامتحانات ديالهم، وتبين بأن ذاك الإعلامات اللي كانت كتجي، كلها ما عندها حتى شي قيمة، لأن ما كانش أي تسرب في هاذ المادات هاذو.

ولهذا، احنا في الساعة 11 كنا عملنا بلاغ، في الوحدة في التلفزيون كذلك علمنا على هذا، وكل مرة ملي كتجينا اخبار بأن شي حاجة تسربت، كان بطبيعة كنعلمو بأن ذاك الشي راه ما فهش وما عندو أي مصداقية، حتى الساعة الخامسة حتى خرجوا التلاميذ من الأقسام وعلمنا بأن الامتحان ديال الرياضيات غادي يتعاود نهار الجمعة.

وبهاذ الكيفية استطعنا باش الامتحان يدوز ويكمل في هدوء، إلا في بعض المدن اللي هما 4 المدن و4 المؤسسات، هو اللي كان فيهم المشاكل، الآخرين 1600 الأشياء دازت بسلامة، هذا اللي هو مهم.

وبطبيعة الحال كتعرفوا في ذاك الوقت هذاك، واحنا كنا في اتصال مع وزارة الداخلية في هاذ الأمر، كانت الأشياء صعيبة جدا، لأن كانت يمكن حقيقة بأن إذا ما دخلوش التلاميذ يبقاو في الشارع، وذيك الساعة حتى واحد ما كيبقى يتحكم في ذاك الحالة اللي كان يمكن لها توقع. هذا باش نقولوه ها هما المشاكل.

ما هي الإجراءات اللي اتخذت في ذاك الوقت؟

نهار الأربعاء، غير تعلمنا بأن كاين هاذ التسرب، التفتيشية العامة ابدات الأعمال ديالها، ديال جوج ديال الأهداف:

الهدف الأول هو بطبيعة الحال تشوف في المسطرة كلها فين هو نقط الضعف اللي يمكن استعملت لهاذ التسريب.

ثانيا، من جهة أخرى باش تكمل البحث ديالها باش نشوفو كيفاش هاذ الشي يتمكن وفين تمكن وإلى كان ممكن بطبيعة الحال اشكون اللي هو وراءه.

وهذا العمل مستمر وهاذ الشي.. وخصكم تعرفوا بأن بطبيعة الحال كاين هنا 1600 مركز ديال الامتحانات، 82 نيابة، 16 ديال الأكاديميات، وهاذو كلهم التفتيش خصو يمشي في الاتجاه ديالهم.

في نفس الوقت وزارة الداخلية حتى هي بدأت بطبيعة الحال العمل ديالها فيما يخص البحث على الناس اللي هما وراء هاذ الشي هذا، هذا باش نرجعو لهذيك.

دابا نقولو هاذ التسرب والسؤال ديالكم حقيقة: واش كيمس مصداقية الباكلوريا؟ أنا نقدر نقول لكم بأن اللي قمنا به هو بالعكس كيعزز القيمة ديال البكالوريا ديالنا، اعلاش؟ لأن استطعنا باش البكالوريا تستمر في ظروف اللي هي قبايلة، والنتائج إن شاء الله غدا في الصباح غادي يكونوا موجودين، هذا مهم جدا.

إذا كانت شي حاجة كتمس مصداقية البكالوريا، هي حالات أخرى اللي هي حقيقة داخلة في الغش وكذلك في بعض التصرفات اللي هي غير مقبولة، هي اللي كتجري في إطار، ونقولها لكم بكل صراحة، ديال ما يخص ذاك الامتحان اللي كان امتحان، النقط اللي كتجي ديال 25% اللي هي كتجي على (le contrôle continu)، هذاك هو المشكل اللي عندنا احنا، ماشي امتحان البكالوريا.

التحملات تتكون بأن يمكن يكون تسرب، ولهذا احنا كيكونوا عندنا موجدين 3 ديال كل مادة، كيكون ثلاثة ديال (les sujets) اللي هما موجودين، اعلاش؟ باش إيلا كان وقعت شي حاجة هاذي كنعوضوها، وهذا الشيء اللي هو جاري به العمل في المغرب وخارج المغرب، وهذا مهم جدا، ولكن، آش كيبقى؟ كيبقى في حقيقة الحال أشياء اللي هي كاين صعوبة في التحكم فيها، واللي كاين التلاعب في الأرقام والنقط وهكذا وهكذا.

ومن جهة أخرى، نرجع للقضية ديال الغش اللي تكلمتو عليها. فيما يخص القضية ديال الغش، هاذي حقيقة مشكلة اللي هي اجتماعية، واللي الآن تبين هو التشويش اللي كيمشي على طريق التكنولوجيات الحديثة، اللي هي في الوقت اللي احنا كنا جالسين كنحاولو باش نلقاو حل باش الامتحانات.. كان هناك ضغط كبير للتشويش على التلاميذ، هذا هو المشكل اللي هو مطروح.

وفي هاذ الإطار هذا، التكنولوجيات الحديثة كتطور، واحنا كنحاولو نتطورو معها، ولكن باش نكون صريح معكم، ما يمكنش الإنسان يأكد ويقول بأن ما غادي يكونوش تسريبات في المستقبل، كانوا، كانوا اليوم، ويمكن يكونوا غدا. اللي هو مهم، احنا نكونو مستعدين كيفاش نلقاو الحلول اللازمة باش الامتحانات تبقى.

وإيلا قارنا مع بلدان أخرى اللي هما كان فيهم تسربات، وبلدان اللي هما اقراب لنا، ونفس الشيء في الليل، البعض منهم ما استطعوش باش يكملوا الامتحان يومين من بعد.

ولكن خصنا نعرفو بأن الظاهرة ديال الغش هي ظاهرة اللي هي كبيرة جدا، كتمس المستقبل ديالنا، ووزارة التربية الوطنية ما يمكنش تكون هي بوحدها مسؤولة على هاذ الظاهرة هاذي. الآباء من جهة، اللي هما كيأديو باش يساهموا في الغش ديال اولادهم، من جهة، وكذلك المسؤولين السياسيين، وانتما حتى انتما مسؤولين، لأن هاذ الظاهرة خصنا نكافحوها جميعا.

ونقول لكم بأن فيما يخص التدابير الأولية، الأولوية اللي اخذاتها الوزارة، كاين تخليق المدرسة، ولكن واخا تخلقت المدرسة، ما هو فيما يخص المجتمع ككل؟ هناك خصنا نطرحو سؤال، كاين بلدان اللي فيهم كذلك نفس الأشياء، ولكن الظاهرة ما بينتش الناس اللي كيستغلوا ماديا هاذ الحالة باش يربحوا الفلوس على ظهر التلاميذ، ما كانتش، واحنا عندنا هاذي، هاذي خصكم تعرفوها، وهاذو أشياء اللي خصنا نحاربوهم كلنا جميعا إيلا ابغينا باش نقذو المدرسة المغربية ككل، ماشي غير الامتحانات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأول معقب حول جواب السيد الوزير، والكلمة لأحد السادة.. أول متدخل كان من الفريق الاستقلالي، تفضل الأستاذ السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

جوابك على طوله لم يقنعني، والإشكال أنه يستعصي اليوم حصره وحصرك كوزير في زاوية سياسية معينة، اللهم زاوية الحكومة التي تمثلها وتتكلم باسمها اليوم، والتي أثبتت التجربة بما لا يدع موطنا للريبة ومجالا للشك والخلاف، بأنها لا تقدر الأمور حق قدرها، بل تسيء تقدير العواقب.

حكومة تجافي التاريخ، حكومة تجافي المغاربة، حكومة تجافي الحقيقة، بتقديمها لأكباش فداء بتحميلها المسؤولية للسياسيين البرلمانيين، بدل تحمل المسؤولية كاملة غير منقوصة، بتقديمها لمعطيات لا تدفع بها ظلما، بل توقع بها ظلما.

السيد الوزير،

ثق بي، الحكومة التي تعجز عن صون ورقة طائرة (une feuille volante)، بها أربعة أو خمسة أسئلة موجهة لامتحانات البكالوريا، ورقة لا يزيد وزنها عن 80، 90، وربما 100 غرام، لا يمكن أن تتبجح، ولا يمكن أن تدعي القدرة على حمل أمانة ثقيلة جسيمة، تعجز أمامها كل وحدات القياس، هي أمانة المنظومة التربوية والتكوينية والتعليمية المغربية.

السيد الوزير المحترم،

لقد آن الأوان لكي تعوا تمام الوعي بأن ما ينبغي أن يسم فكركم واشتغالكم هو الإيمان بالمنظومة، إما أن تؤمنوا بالمنظومة وتؤمنوا بأن البوابة الحقيقية لكل إصلاح في هاذ المغرب هو إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإما أن تعطوا القوس باريها وأن تتحملوا مسؤوليتكم وتقروا بأنكم أخفقتم في تدبير هذا الملف.

السيد الوزير المحترم،

نصيحتنا لكم وملاحظتنا اليوم كفريق استقلالي، مؤداها أنكم بهذه الفضيحة دققتم آخر مسمار في نعش المنظومة المعول عليها من قبل المغاربة لصناعة أجيال، لصناعة كفاءات، لصناعة ثروة بشرية قومية قادرة ما مجابهة ما يحمله القادم من أيام من مجهول.

السيد الوزير،

نصيحتنا كذلك مؤداها بأن الاشتغال على كثرة المصادر بخصوص الفكرة الواحدة أمر لم يجدي ولن يجدي نفعا، وأن الإصلاح إذا أثبتت التجربة فشله ومحدوديته عليكم بالتغيير، حتى وإن اقتضى الحال التضحية بجيل أو بجيلين، لأن حياة وقيمة الأمم وأمجاد الأمم لا تقاس بجيل أو حتى بجيلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد الإخوان من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا وضعنا الموضوع كيف ما قلت لك لأنه ماشي بهاذ السهولة، بل هو خطير جدا، لأنه مصير أمة، لأنه أنا كنتصور أنه هذا الذي لم يحتفظ بواحد السروطي شيء خطير، ديال أنه التسريب ديال البكالوريا.

اللي ابغيناكم اليوم أنه تطمئنوا المواطنين، لأنه هاذ المدة اللي مرت راك باين اشكون اللي سرب؟ واعلاش سرب؟ وكيفاش سرب؟ فلهذا اطمئنان المواطن لأنه الحدث يمكن يوقع، ولكن تصحيحه كينتظروه المواطنين.

دابا الله يخليكم اعطيو للمواطنين أنه هناك دولة، أنه هناك قائمين على صيانة هذا الوطن، هناك قائمين على حفظ المسائل ديالو، كاين ناس اللي مهتمين بهاذ المواطنين، يمكن يكون عندنا واحد ماشي مواطن أو خوان أو هذا، ولكن ما نعمموش أنه الجميع أنه ينغمس في هاذ الاتجاه، بمعنى أنه على الحكومة أن تعطي توضيحا كافيا أكثر من التوضيح.

وبالمناسب أحيي الشباب ديالنا الذي التزم الهدوء، فهذا أنه نعطي الاعتبار للشباب الذي التزم الهدوء، وهذه وطنية يجب أن نشجع عليها الشباب، لأنه هاذ الواقعة كيمكن توقع في حدث آخر، ولكن الحمد

لله اللي صارت هكذا، ولكن باش يسود الاطمئنان ويسود أن هذا البلد يسوده الاستقرار، اعطيونا الله يخليكم من قام بهذه العملية وبينوه لنا ووريوه لنا للملأ، ما يمكناش أنه نقبلو أنه شي واحد يدير بالمغرب هكذا وبالمغاربة هكذا، ونخليوه يمشي، إلى تطلبوا منا واحد الآجال نعطيوكم أجل، ولكن واعدونا بهاذ الأجل فوقاش غادي يبان هاذ السيد، وفوقاش هاذ الموضوع غادي يبت فيه، ويصرم فيه بطريقة صارمة جدا، لأنه اعطيونا التزام حكومي بأنه غادي تكون الصرامة.

واليوم اللي كتقولولنا أنه كاين الغش في المدارس الحرة اللي كتجيب 25% أو مدارس أخرى اللي كتجيب 25% ديال النقط، الله يخليكم تصرفوا باستعجال، واش احنا كان خصنا حتى تسرب الامتحانات ديال البكالوريا عاد بعدا نعيقو بأن كاين النقط ديال البكالوريا فيها الغش، هاذ الشي ماشي صواب.

فلهذا، أرجوكم، السيد الوزير، أن تعطوا للمغاربة الحقائق لتطمئن قلوبهم ويطمئن مصيرهم، وأنه كنعرفو بأن القائمين على المغرب أنهم قائمين بحق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لأحد المعقبين من الفريق الحركي، الأستاذ السعداوي تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروك على هاذ الإيضاحات، إلا أنها كانت غير كافية، وكنطلبو منك بهاذ المناسبة عقد لجنة التعليم لإعطاء مزيد من الإيضاحات للسادة البرلمانيين، وكذا إيضاحات للرأي العام الوطني، وعلى سبيل المثال أنكم صرحتو بأن هناك الأمر يهم فقط أربعة ديال المدن وأربعة مؤسسات، ما اعرفناش اشكون هي هاذ المدن، واشكون هي هاذ المؤسسات كذلك.

واليوم الإشكال ما ابقاش المشكل ديال ربط المسؤولية بالمحاسبة، ولكن أصبح اليوم الإشكال هو ترسيخ وعمق الأزمة ديال الثقة بين الأجيال الشبابية والمؤسسات التعليمية، اللي اليوم أصبح هاذ المبدأ ديال الغش والتدليس اصبح اليوم مرسخ بهاذ الثقافة ديالو عند كل الشباب، وأصبح مبدأ أن تكافؤ الفرص اليوم بالنسبة للطلبة والتلاميذ أصبح من المستحيل، لأن هناك واحد العدد كبير ديال الطلبة وديال التلاميذ اللي كيمارسوا هاذ النوع من الغش والتدليس، وهذا كيأثر بشكل سلبي على الثقة ديال التلاميذ في المؤسسات، والثقة ديالهم في أنفسهم.

وبهاذ المناسبة، السيد الوزير، كنقترحو كذلك أن هاذ الإشكال ديال هاذ الامتحانات الوطنية، اعلاش ما تكونش هاذ الامتحانات جهوية، واحنا بصدد السعي وراء الجهوية الموسعة، باش هاذ الجهوية على الأقل هاذ الطلبة كيدوزوا الامتحانات ديالهم ببرامج جهوية اللي كتهم الجهات ديالهم، وكيكونو على علم كذلك بما يروم داخل الجهات ديالهم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

والكلمة دائما في إطار التعقيب لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أنا بدوري الجواب ديال السيد الوزير ما اقنعنيش، في الحقيقة الجواب كان فضفاض، ما شفنا فيه حتى شي حاجة.

السيد الوزير،

لا يمكن التغاضي عن علة النظام التعليمي المغربي، ولا يمكن السكوت عن المضاعفات السلبية التي نجمت عن هذه الآفة، التي جعلت من بلادنا محط اهتمام، فالإدارة بمختلف تسلسلاتها مسؤولة عن هذه التسريبات التي أربكت العملية ككل في جميع أنحاء البلاد.

مرة أخرى، السيد الوزير، لا يمكننا السكوت أو القبول بتسريب أوراق الامتحانات، لأنه يضرب في الصميم مبدأ تكافؤ الفرص، ويفقد شهادة البكالوريا تنافسيتها ومصداقيتها داخل البلاد وخارجها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضل السي الحاج العربي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد الوزير، عن هذه التوضيحات، ونسجل الجدية

التي تعاملت بها وزارة التربية الوطنية مع هذا الموضوع، والتعاون البناء من الأجهزة الأمنية.

ونريد أن نضيف أمرا آخر، السيد الوزير، وهو أن امتحان مادة الرياضيات المعنية بالتسريب تضمن أسئلة لمواضيع غير مقررة، وهو تقصير تربوي خطير من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بانتقاء المواضيع، وهذا ما زاد من تأجيج الاحتجاجات أكثر، ويتطلب الأمر تدابير في حق المسؤولين عن إدراج أسئلة في مواضيع غير مقررة، والحرص على عدم تكرار مثل هذه الأخطاء الكبرى مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

مباشرة الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الواقع، السيد الوزير المحترم، أنه منذ عقود واحنا كنتكلمو على الإصلاح ديال المنظومة ديال التربية والتكوين، والملاحظ الآن، واحنا كنشوفو هاذي عقود، الملاحظ الآن هو أننا نلاحظ أن الحكومة غير قادرة، ماشي غير على إصلاح المنظومة، غير قادرة على منع تسريب مواد امتحان البكالوريا. هاذ المسألة ولو أنكم سهلتم هاذ الأمور، يمكن في أي بلد يمكن يكون هاذ التسريب.

الأمر خطير، السيد الوزير المحترم، وخطير جدا، لأن هاذ التسريب كان يمكن أن يؤدي إلى فتنة داخل المغرب، والذين وراء هذا التسريب، ذوك الناس اللي من وراء هذا التسريب، هاذوراه خونة، لا يمتون برجال التعليم، هذا ما بينو وما بين التعليم غير الخير والإحسان، إذا كان جل رجال التعليم ناس شرفاء ،ونشكرهم من هذا المنبر على العمل اللي كيقوموا به، فإن هاذ الفئة الضالة التي انسلتت إلى داخل المنظومة ديال التربية والتكوين، هي التي أرادت بالفعل، هاذ الفعل ماشي ابغات تبيع وتشري، أرادت أن تكون هناك فتنة داخل المغرب، لأن الأمهات والآباء، وشفتو واحد العدد ديال الحركات اللي يمكن تكون في الشارع، اعلاش؟ لأن الثقة أصبحت مفقودة في هاذ الامتحانات الإشهادية.

وامنين جات هاذ المسألة كذلك؟ جات هاذ المسألة، السيد الوزير، على التراخي الذي لاحظناه منذ عقود في التوظيف في هاذ المجال، إلى كانوا 99,999 ديال رجال التعليم ناس شرفاء، دخلوا ليه فيروسات، وقلنا لكم واحد العدد ديال المرات على أن مدارسنا، سواء كانت ابتدائية أو كانت ثانوية، دخل لها فيروس، دخل لها فيروسات التي لا صلة له بالتعليم في هندامه وفي سلوكه وفي تعامله مع الطلبة ومع التلاميذ، هذا هو الإشكال الكبير.

هاذوك الناس اللي خرجوا هاذ الشي، ماشي خرجوه باش يلعبوا، خرجوه باش يلعبوا بالأمن ديال الوطن، بالأمن ديال المواطنين وابغاو يضيبوا كما قلت في البداية بأنهم أصابوا في مقتل كما قال السيد الرئيس، أصابوا في مقتل.. شهادة البكالوريا المغربية كانت معروفة، شهادة البكالوريا المغربية فين ما امشيتي تقيد بها.

الآن، هاذ المسائل التي نلاحظها أصابت كما قلت في مقتل الشهادة ديال البكالوريا ديالنا في القيمة ديالها الإشهادية، أعطت للناس، أعطت في الخارج أعطت للساكنة، أعطت للطلبة أنهم يشككون في الامتحانات الإشهادية اللي هي كثيرة جدا.

إذن، المطلوب منكم المطلوب، المطلوب من الحكومة هو أن تبحث عن هاذ المجرمين، هاذوراه إسمها مجرمين خونة، وأن تضرب بيد من حديد على هاذ الناس الذين أدوا، الذين الرغبة ديالهم هو الإساءة إلى الشعب المغربي، الإساءة إلى هاذ المنظومة المتعثرة العرجاء، لأن المنظومة عندنا عرجاء، أرادوا أن يسيئوا، والدور ديالكم هو أن تضربوا بيد من حديد على هاذ المجرمين الذين أرادوا الفتنة لهذا البلد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للمتدخل الموالي، هو آخر معقب حول هذا السؤال، الكلمة لأحد السادة من الفريق الدستوري.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

جوابكم كان غير مقنع، ونتأسفو لهاذ الجواب اللي جيتنا به، لأن كنا ننتظرو منك أنك تجيب لنا الجواب مقنع، يمكن يقبلو الشعب المغربي.

السيد الوزير،

أنت قلت بأنه هاذ الشي يمكن يوقع دابا ويمكن يوقع مرة اخرى وغادي يوقع، إلى كنتو، السيد الوزير، انتما ما قادرينش، ما قادرينش عاد تسيروا هاذ القطاع وتاخذوه بالأمانة اللي دار فيكم الشعب المغربي، قدم استقالتك، السيد الوزير، لأن المغاربة فيهم الآلاف اللي قادرين يقوموا بهاذ المسؤولية.

هاذ الشيء خطير، السيد الوزير، هذا تسريب خطير، وهذا واقع في صميم أبناءنا، ويمس مصداقيتنا، ويمس شواهدنا.

أنت، السيد الوزير، 20 دقيقة وأنت كتكلم لنا، ما قلت لنا ولا كلمة

واحدة تشفي غليلنا، لأن هذا، السيد الوزير، انتما اتخذتو مسؤولية مهمة، وما عدلتو فيها شي، وهذا خصكم تعترفوا به، ما عدّلت شي، السيد الوزير، في هذا القطاع، ونتأسفو على جوابكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيبات، تفضلوا للمنصة إيلا ابغيتو، تفضلوا للمنصة، تبقى لكم وقت، اعطيونا الوقت، آ الإخوان، عندكم 10 دقائق وزيادة، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

اسمحوا لي إلى كانت الصراحة ما كتليقش، أنا ما كنكذبش، أنا صريح، كنقول الأشياء كيف هي، اعلاش غنجي ونقول أشياء اللي هي غير موجودة؟

السيد رئيس الجلسة:

السي التويزي، الله يخليك أرجوك، الآن يجيب، خليه يعطي اسميتو. تفضل السيد الوزير، السي التويزي الله يخليك، السيد الوزير، السي التويزي.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار، خليني نتكلم ابحال اللي انت تكلمتي، ما كاين.. بهدوء، ما كاين حتى شي حاجة.

غير تنقول بأن يمكن يكون التسرب اليوم يكون غدا، هاذي صراحة، وممكنة، واسمحوا لي فرنسا 17 يونيو هذا تسربوا مادة الفلسفة 6 اسوايع قبل الامتحان تسربت، وقرروا واخا كان ذاك التسريب باش يدوزوا الامتحان بنفس المادة، فرنسا عندها إمكانيات تكنولوجية أكثر من ديالنا، ها هي تسربت، بلجيكا كان فيها تسريب ديال الرياضيات كذلك.

ونزيدكم، والتحليلات امشينا وشفنا الدول كلها، وآش كيقول كلشي؟ كيقول بأن التطور اللي وقع اليوم في التكنولوجيا كيجعل هاذ الأشياء ديال التسريب شيء ساهل اللي كيعرف يقوم به، وبطبيعة الحال لابد باش ندافعو على نفسنا وباش نلقاو الحلول، ولكن هاذ الشي كذلك كيتطلب الوقت باش نعرفو الوسائل اللي استعملوها، وكاين كذلك خصنا نكونو نتعاونو من النـاس اللي عندهـم خبـرة في هاذ الميـدان ديـال (la cybercriminalité)، وهاذ الأشياء هاذي هي الصراحة باش نجي نقول لكم لا ما يمكنش وغدا صافي، لا، أنا نكون صريح ونقولها لكم.

ثانيا، فيما يخص الناس اللي وراء هاذ الشي هذا، كذلك أنا فيما يخصني قلتها لكم، عندنا التفتيشية العامة خدامة، وقلت لكم بأن العمل ديالها غادي يكون اصعيب وطويل، لأن العدد ديال نقولو المحلات اللي خصهم يمشيوها والعدد الناس اللي خصهم يتكلموا معهم غادي ياخذ وقت.

ومن جهة أخرى كاين المصالح ديال الأمن اللي هي قايمة بعملها كذلك، ولكن اللي نقدر نوعدكم غير يكون عندي معلومات ونكونو عارفين، أنا الأول غادي نكون مسرور وغنجي أمامكم باش نقولها لكم وتعرفوا كلشي، هذا اللي يمكن.. ولكن، ما يبقاش اليوم نصرو بأن كاين شي واحد اللي هو مسؤول، ولا كاينة جهة اللي هي مسؤولة، وأنا ما عندي حتى شي حاجة اللي كتبرهن بأن كاين شي واحد اللي هو مسؤول ولا جهة اللي هي مسؤولة، ما يمكنش نقوم بهاذ الشي هذا، أنا يمكن نقوم بالعمل ديالي ونتبع باش تكون الحقيقة واضحة.

الآن اللي خصنا نشوفوه أي المستقبل، كيفاش نتعاملو مع هاذ الحالة هاذي، لأن إلى وقعت اليوم، احنا كبشر الكمال عند الله، يمكن تجي مرة أخرى. ولهذا، خصنا حقيقة نشوفو الطرق اللي هي ممكنة، وكنسجل الاقتراح اللي قام به السيد المستشار، لأن حقيقة فكرنا بأن يمكن يكونوا 16 ديال الامتحانات في كل.. 16، 12، في المستقبل فيما يخص كل جهة مختلفة، لأن هذا غادي ينقص بطبيعة الحال من الضغط اللي عندنا الآن فيه فيما يخص هاذ القضية ديـــــــال (les fuites)، ولا القضية ديال التشويش اللي كيوقع.

وكاين أفكار أخرى داخلة في إطار إعادة النظر في المنظومة ككل، لأن الامتحانات كي كنقومو به اليوم، اليوم كيكونوا مترابطين بأشياء اللي التلاميذ عملوها ولا حفظوها، وهكذا ما ابقاش، وهاذ الشي قلناه بأن في المستقبل خصنا نعاودو النظر بأن خصنا نشوفو ما هي الكفاءات ديال اولادنا، ماشي يجيو ويكون تمرين، ويكون أي شيء اللي هي أشياء اللي هما عملوها وقاموا بها، خصنا نشوفو الكفاءة فينا هي، والامتحانات ديال الكفاءة كتطلب عاود ثاني دراسات أخرى ومعطيات أخرى، وما يمكنش نعملوها من نهار لآخر، إلى ابغينا نقومو بهاذ الشي خصنا ثلاثة سنين حتى أربع سنين باش نوجدو امتحانات اللي هما غادي يكونوا بطبيعة الحال كيشوفوا الكفاءات ديال التلاميذ.

خصنا نعترفو بهاذ الشي هذا، إلى كانوا الأشياء ساهلة، اعلاش حتى اليوم واحنا عندنا هاذ المشاكل؟ ماشي حتى جيت أنا، المشاكل كنا عايشينها فيما يخص التعليم هاذي سنوات.

والآن وانتما عارفين بأن كاين هنا مشروع، وكاين المجلس الأعلى اللي اعطى النظرة ديالو المستقبلية، والأعمال اللي احنا قايمين بها، والأعمال اللي قمنا بها واستشرنا مع الجميع الفاعلين في ما يخص العمل اللي خصنا نقومو به، بما فيه القضية ديال الغش، وفي القضية ديال الامتحانات، و105 ألف شخص من أسرة التعليم والآباء والتلاميذ

شاركوا معنا في هاذ الشي باش نلقاو الحلول المستقبلية.

هذا هو العمل، وهذا هو المستقبل، أما أنا شخصيا ما عندو حتى شي أهمية في هاذ الشي هذا، ولكن خصنا نعترفو بأن خصنا نقولو للآباء والأمهات وللشعب المغربي لأن القضية ديال التعليم هي قضية مصيرية، وهي قضية اللي كنعطيوها جميع الإمكانيات ديالنا والجهود.

وأنا متفق معكم جميع التلاميذ، من جهة، ماشي كلهم خرجوا للشارع، ومتفق معكم بأن الأساتذة والأستاذات والمفتشين كلهم قاموا بعملهم، كاين بطبيعة الحال بعض الحالات، ولكن هذا المشكل اللي احنا عندنا، خصنا الآن هاذو اللي كيقوموا بأعمالهم خصنا نفرزوهم، وخصنا نشجعوهم، وعليهم احنا معتمدين، لأن في آخر المطاف أحسن وسيلة باش نقصو من الغش هما الأساتذة والأستاذات والناس اللي كيكونوا كيراقبوا، واخا نستعلمو الإلكترونية كيف ما ابغينا كيبقى آخر وأحسن وسيلة هي العنصر البشري.

ولهذا، كنرجعو للقضية ديال القيم، القضية ديال احترام المساطر، والقضية بطبيعة الحال ديال المواطنة ابحال اللي قلتوها، وهذا اللي هو مطلوب، ونقدر نقول لكم بأن جميع الاستحقاقات اللي هي غتكون غتمشي حتى للآخر ديالها، والنتائج ديالها غتكون علنية نعطيوها لكم باش نعرفو بطبيعة الحال اشكون اللي وراء هاذ الشي هذا، ولكن، بكل صدق، الآن هاذ المعلومات ما عندناش، وما يمكنش الإنسان يعطيهم.

ومن جهة أخرى ابغيت نأكد من جديد بأن الوزارة كتهي هاذوك اللي هما ثلاثة ديال الأسابيع وهما مشدود عليهم، اللي كيقوموا بهاذ العمليات، واللي هما تزعزعوا غير سمعوا هاذ الأشياء هاذي، وتزعزعوا لأن شافوا بأن التهمة اللي كتمشي للوزير كتمشي لهم هما كذلك، لأن هما ممثلي الوزير، وكاين البعض منهم اللي كانت وقعت لهم صدمة، ما ننساوهمش حتى هما كذلك.

وما خصناش نكبرو القضية، واحنا كنحطمو بنفسنا من هاذ البكالوريا اللي انتما باغيين باش القيمة ديالها تبقى قيمة اللي هي مهمة، اعلاش الآخرين؟ أنا قلت لكم، أعطيت لكم مثل ما بدلوش حتى المادة والقيمة ديال البكالوريا ديالهم طاحت؟ واعترفوا بأنها طاحت؟ وناضوا شي وحدين كيقولوا بأن البكالوريا ديالهم طاحت؟ أبدا.

الناس اللي كتنتظر هي الحلول، والحلول احنا الحمد لله كانت، لأن البكالوريا امشات في الاتجاه ديالها حتى لليوم، وابحال اللي قلت لكم غدا إن شاء الله غادي يكون النتائج، وبلا تأخير، وهذا اللي خصنا نسجلوه والآباء خصهم يسجلوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

ونتقل مباشرة إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وهو حول المخيمات الصيفية لسنة 2015، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الكلمة للأستاذ طريبش، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

أولا، وقبل كل شيء نهنئكم، السيد الوزير المحترم، على الثقة المولوية في هذا المنصب الجديد، وكذلك نتمنى لكم التوفيق على هذا القطاع الحيوي.

على أي سؤالنا ينطلق ونقول: خلال الأسابيع المقبلة إن شاء الله سينطلق البرنامج الوطني للمخيمات الصيفية «عطلة للجميع»، وإذ نثمن المجهودات التي تبذلها وزارتكم وموظفيها مشكورين من أجل إنجاح هذا التجمع الكبير لطفولتنا وفق برنامج أو برامج تربوية هادفة داخل فضاءات ساهمت الحكومات السابقة في بناء وإصلاح العديد منها، غير أنه تم إغلاق العديد من الفضاءات ذات حمولة مهمة.

وفي هذه الفترة بالذات، نتساءل جميعا عن نجاعة التخطيط والبرمجة التي تعتمدها وزارتكم في هذا الإطار.

ما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة من أجل تفادي المشاكل التي عرفها البرنامج، خصوصا على مستوى توزيع الفضاءات على الجمعيات ونقل الأطفال وتغذيتهم وحمايتهم؟

وما هي الإجراءات القانونية التي ستتخذونها من أجل تعويض الفضاءات المغلقة للحفاظ على الرقم الذي التزمت به الحكومة في القانون المالي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب عن السؤال، تفضلوا.

السيد محند العنصر، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

أولا، شكرا على التهنئة قبل ما ندوزو للمعقول.

أعتقد أن فيما يتعلق بالتحضير لموسم المخيمات لهذا الصيف، فكل الإجراءات اتخذتها الوزارة من حيث تعبئة الموارد البشرية والميزانية، فهناك ميزانية ديال 156 مليون ديال الدرهم التي رصدت لهذه العملية، منها 86 مليون للتسيير و70 مليون للتجهيزات.

صحيح كذلك أن هناك بعض المراكز التي أغلقت للإصلاح، وذكرتم، السيد المستشار، ومعكم الحق، أن الوزارات السابقة كانت أنشأت وأصلحت، وعندما كانت تصلح فكانت تغلق كذلك المراكز، وهذا طبيعي. فهناك 3 مراكز مغلقة و3 مراكز مفتوحة، ليست نفس السعة بطبيعة الحال، ولكن المراكز اللي تغلقت وهي طماريس، وهي الغابة الدبلوماسية، وهي الحوزية، ابغينا أنها تولي مراكز في المستوى ديال بوزنيقة وأكثر، أي مراكز اللي يمكن لها ما تصلحشاي غير للتخييم، ولكن تصلح كذلك لجميع العمليات ديال الأطفال.

كيفما كان الحال، الإجراءات اتخذت، وهناك 136 فضاء اللي مخصص للتخييم ديال هاذ السنة، ومنها كذلك الاستجابة لطلبات ديال 354 جمعية، منها 302 محلية و52 وطنية، أي أن العمل اللي قمنا به مع الشركاء ديالنا، وهنا لابد أن أذكر الجامعة الوطنية للتخييم، عمل سيجعلنا إن شاء الله تمر هاذ المخيمات في ظروف حسنة كما كانت في السنوات الماضية.

وأقول كذلك أن اتخذنا إجراءات وقائية وأمنية ديال الطمأنينة أكثر، بحيث أن التأمين كلو ديال الأطفال اخذاتو الوزارة على عاتقها، بأن مراكز الصحة موجودة في كل المخيمات، بأن الوقاية المدنية موجودة في كل المخيمات، المراقبة ديال النقل وديال الظروف ديال النقل كذلك، وهذا سيجعلنا نتفادى إن شاء الله كل ما يمكن أن يصيب هذه المخيمات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للأستاذ طريبش، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

دائما هاذ القطاع هذا تيكون عندو واحد الحمولة كبيرة على المستوى الوطني، ولا سيما أن الدور ديال هاذ المخيمات ماشي أنه فقط الدور ديال التخييم من أجل التخييم، بل هو أيضا فضاء للتكوين وللتربية وبناء الشخصية ديال الأطفال، ليتمكنوا من استكمال ما ينقصهم من التكوين.

فعلا أن هذه الفضاءات يجب على الحكومة وعلى وزارتكم بالذات أن تقوم بإصلاحها في القريب العاجل وليس فقط استعمالا للتخييم، أي أيضا تكون مجالا للتأطير وللترفيه طول السنة، ماشي فقط في..

ثم، بالتالي، أيضا يجب فتح تكافؤ الفرص بين جميع أبناء المغاربة، ولاسيما التمتع بنفس المواصفات وبنفس الشروط، التأمين والصحة والحماية الصحية، وكذلك أيضا استفادة الجمعيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السي اطريبش، باراكا السي طريبش كملتي.

السيد الوزير، بقت لك اشوية ديال الثواني إلى كان عندكم شي تعقيب، ما اعرفتش اشحال ابقى، ولكن...

السيد وزير الشباب والرياضة:

على أي حال ما كاين مشكل. أنا غير بغيت نقول للسيد المستشار أنني متفق معه تماما، وهذا ما نقوم به، وهو التربية داخل للقيم والمواطنة داخل المخيمات لأن ما كيهمناشاي الناس يديروي غير السياحة، تيخصهم يتعلموا شي حاجة من هاذ المخيمات، وكذلك هاذ المخيمات اللي تغلقت غادي تصلح باش غادي تولي إن شاء الله مخيمات التي ستشتغل على طول السنة لفائدة الأطفال والشباب وكذلك لفائدة فئات أخرى من المجتمع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، ونبدأ بالسؤال الأول وهو حول إغلاق مركز بويا عمر، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل أستاذ.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد اتخذتم قرارا شجاعا وجريئا بإغلاق مركز بويا عمر لأسباب موضوعية، سبق وأن أعلنتم عنها سلفا. وإذ نثمن من جانبنا هذه المبادرة الإنسانية والاجتماعية، نطرح عليكم السؤال التالي: هل فكرتم في إجراءات عملية للتتبع والمواكبة النفسية لنزلاء المركز، خصوصا وأن منهم من تم حجزه لأكثر من عقدين في بويا عمر، وأن مراكز التتبع النفسي والعقلي غير متوفرة بشكل كبير؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل على طرحكم لهاذ السؤال، فيعني عملية بويا عمر هي عملية وضع حد.. باش نوضعو حد لانتهاكات حقوق المرضى المصابين بالأمراض النفسية والعقلية، واللي هما محتجزين في محيط بويا عمر. فهاذ الشي ماشي مبادرة وزارة الصحة بوحدها، فجميع المتدخلين فيها من السيدات والسادة المنتخبين، فيها وزارة الداخلية، وزارة الأوقاف، إلى آخره، جميع المتدخلين في هاذ...

اللي كتعرفوا هاذ الفئة حوالي موجودين 822 مريض عقلي ولا نفساني في هاذ المحل هذا، أكثر من 70-80% فهم ما تياخذوا حتى شي دواء، وتتظهر عليهم سوء المعاملة، وما تياكلوش مزيان، يعني ظروف العيش والإقامة ديالهم مزرية، كارثية، جد سيئة، هذا لا يعقل، فكان من الضروري ومن الاستعجال باش يتم أولا تسريح هاذ الناس، نخرجوهم من تما، ولكن هاذ الشي ماشي خرجناهم بين عشية وضحاها، هاذي عملية اللي سنة ونصف، جميع هاذ المتدخلين واحنا تنوجدو لها، سنة ونصف.

أولا ابدينا تنكبرو في الطاقة الاستيعابية فيما يخص الأسرة وأسرة جديدة، كاين هناك مصالح جديدة، كاين كذلك أدوية، اللي لهاذ العملية فقط رصدنا غلاف مالي ديال 40 مليون درهم، كاين سيارات الإسعاف باش تنقل لنا هاذ المرضى، ابغينا نخليوهم بجانب العائلات ديالهم، أكثر من 70 سيارات إسعاف، كاين كذلك ممرضين، وظفنا في خلال أسبوعين، الثلاث الأخيرة، 122 ممرض متخصص، وظفنا كذلك 34 طبيب متخصص في الأمراض العقلية والنفسية.

هاذ الشي كلشي، هاذي هي المرحلة الأولى باش يتم تسريح هاذ المرضى والتكفل بهم كلهم في المستشفيات ديالنا، والمرحلة الثانية هي بناء واحد المركز كبير طبي أو صحي اجتماعي في عين المكان باش حتى العائلات اللي باقيين تيثيقوا، تيبغيو عائلتهم يجيبوا المرضي ديالهم للسيد، فاحنا معندنا مانع، ولكن هاذ المرضى غيبقاو ذاك الساعة ناعسين في المستشفى، هاذ المركز الطبي الطابق اللي غادي يكون فيه التطبيب، والعائلات ديالهم غيتم الإيواء ديالهم، واحنا تنفكرو كذلك حتى هاذ الناس المحتضنين، وهاذ الناس اللي تيعيشوا معهم كيفاش حتى هما ندخلوهم في هاذ المركز الطبي الاجتماعي، وهاذ المركز الطبي إلى إن شاء الله نجح ابغينا نعمموه على بعض الجهات على صعيد المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

سبب طرحنا لهاذ السؤال ماشي باش ننتقدو هاذ العملية، بالعكس احنا كنعرفوها بأنها عملية شجاعة وجريئة لتخليص نزلاء بويا عمر من علاج وممارسات لا علاقة لها بالعقل وبالمنطق، ولكن، السيد الوزير، من خلال التنزيل الأولي ديال هاذ العملية لمسنا أن كاين هناك عدة معيقات، ورغم هاذ المعيقات مازلتم، السيد الوزير، كترفعوا التحدي.

من ضمن المعيقات، السيد الوزير، كاينة بنيات الاستقبال ضعيفة، لا تتوفر فيها مؤهلات الاستقبال، استقبال هذا النوع من المرضى.

ثانيا، السيد الوزير، الأطر الطبية وشبه الطبية غير كافية، واحنا في بعض المناطق توصلنا حتى بشكايات من هاذ الأطر شبه الطبية اللي كيرفضوا أنهم يواكبوا هاذ العملية.

مراكز خدمات الإدماج الاجتماعي بالشكل المطلوب غير متوفرة، احنا كنعرفو بأن هاذ المراكز ما خاضعاش للوصاية ديال الوزارة ديالكم، خاضعة للوصاية ديال وزارة التضامن والأسرة، إذن واش كاين هناك واحد التنسيق؟

إلى اخذينا مدينة الدار البيضاء، السيد الوزير، كاين فيها مركز واحد ما يليقش حتى باش يكون سجن للمجرمين، كيفاش غادي نزلو فيه هاذ الناس؟ احنا هاذ الناس مطلوب أن تكون واحد المرافقة والخدمات الاجتماعية من بعد ما يمر من التطبيب، ولكن كنلمسو بأن ما كاينش هاذ المراكز.

مشكل الولوج، السيد الوزير، للتطبيب، وهذا هو المشكل الكبير، احنا كنعرفو وحتى واحد فيها ما يمكن ينكر هاذ العملية، احنا الناس راه بعقلهم، وكيعانيو مع المستشفيات، كيفاش واحد الإنسان مريض ابغيتي يطالب بالحقوق ديالو داخل المستشفى، واحنا هاذو كنعرفوهم، السيد الوزير، المعيقات غادي يعيقوا النجاح ديال هاذ العملية.

إذن، السيد الوزير، ما ابغيناش نطولو عليكم باش ما نْديكوراجيوكمش في هاذ العملية، ولكن انتقادات شديدة كاينة اليوم في هاذ العملية بالخصوص في مدينة الدار البيضاء، في مدينة الدار البيضاء لمسنا أن ما كاينش تنسيق حتى مع وزارة الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بعجالة. إذن، المعيقات والمشاكل كنا كنتظروها، واحد العملية بهاذ الحجم ما غاديشاي ما... ولايني وجدنا لها، غير باش نقول لك امنين ابديتي مثلا الدار البيضاء، هاذ الشي اللي تيتقال واللي تيتكتب أنه مثلا 180 مريض نعسناهم في أماكن آيلة للسقوط، هاذ الشي راه غير كاذب، أنا غادي نقولها لك كوزير كذب على كذب على كذب، ما كاين ولو مريض واحد، هاذ الناس غير ابغاو باش نفشلو، ولايني احنا غادي نجحو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، وهو حول وضعية المستشفى الجهوي بأكادير. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد يرعاه السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالي موجه للسيد وزير الصحة.

يستقبل مستشفى الحسن الثاني بأكادير يوميا مئات المرضى، لكن للأسف الشديد أصبحت خدماته دون المستوى المطلوب، وذلك راجع لعدة أسباب، منها انعدام الموارد البشرية المتخصصة، والتي غالبيتها غادرت هذه المؤسسة.

وهاذ الظاهرة، السيد الوزير، هي ظاهرة جديدة، جاءت مع مجيء هاذ الحكومة، بحيث أن هاذ الأطباء اللي هما أكفاء، وأكررها مرتين أكفاء، ما كانوش كيغادروا، ما مغادرينش على (les salaires) ديالهم، لا، مغادرين على انعدام التجهيزات الطبية الضرورية، مع إصابة العديد منها بشكل شبه كامل بأعطاب متكررة، مما يجعل مصلحة الكشوفات تلزم المرضى بمواعيد طويلة الأمد، تصل أحيانا إلى أكثر من 6 أشهر.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير المزمع اتخاذها من أجل تأهيل ودعم هاذ المرفق بالبنيات التحتية والضرورية اللازمة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصحة:

شكرا على طرحكم لهذا السؤال.

أولا، هذاك الشي اللي طرحتيه المشاكل كاينة على الصعيد الوطني، ولكن كاين مشاكل بحدة في مستشفى الحسن الثاني بأكادير، اعلاش؟

أولا، لأن هاذ المستشفى هو الوحيد اللي كاين على صعيد الجهة، أكبر جهات المملكة من حيث المساحة والسكان، راه كيشد كلشي.. هاذ الشي اللي جعل عليه واحد الضغط.

أما ربما اللي ما متفقش فيها هي الموارد البشرية، هو المستشفى من ثلاثة المستشفيات على الصعيد الوطني اللي فيه جميع التخصصات، جميع التخصصات موجودة في هاذ المستشفى.

فيما يخص الموارد البشرية، 2014-2015 درنا مجهود، تزادوا 46 طبيب، 2014 زائد 2015 تزادوا 46 ممرض، غير كافي صحيح، ولايني هذا مجهود قامت به هاذ الحكومة، كما قامت بمجهودات اللي قامت بها الحكومات السابقة، أنا ما عمرني قلنا راه غير هاذ الحكومة، جميع الحكومات قدمت ماعندها، وكل حكومة تتجيب، تتديريد الله.

فيما يخص التجهيزات، فغير ناخذ غير هاذ المستشفى:

اقتناء آلات رقمنة أجهزة الراديو اللي غتسلم اليوم، هاذ الصباح امنين شفت السؤال ديالكم، ادويت مع السيد المدير، قالوا لي نهار الجمعة غياخذها؛

ثانيا، (l'appareil de biochimie) كاين؛

ثالثا، (l'appareil écho-doppler) اللي تشرى في 2014؛

رابعا، (scanner) مع (IRM) اللي غيتشرى مع الجهة في إطار.. وعرفتي بأن كنت جيت أنا شخصيا، وجاو المدراء، وكان اجتماع مع السادة والسيدات المنتخبين المحترمين، واتفقنا أنه نوضعو النقط على الحروف فيما يخص المشاكل، وغنلقاو لها الحل، وغنديرو اتفاقيات شراكة اللي غنشريو منها إن شاء الله هاذ السكانير وهاذ (IRM)، يعني مجهودات غادية تدريجيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم تعقيب، السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد يرعاه السباعي:

السيد الوزير،

لاحظت، السيد الوزير، انت دائما تتقول للناس ديال اليمين، ملي كيتحط عليك سؤال، أو من اليسار أو من حتى من حزبكم، دائما كتكون متفق مع.. حتى هذا شيء إيجابي.

إنما كنقول لك، أنا تكلمت على الموارد البشرية، السيد الوزير، غادي نعطيك قسم بقسم:

- قسم التخذير والإنعاش، يوجد فيه طبيبين، وهذا انت كتعرفو هاذ السيكتور هذا.

- أمراض الدم (hématologie) طبيب واحد، طبيبة وحدة.

- أمراض النساء والتوليد ثلاثة ديال الأطباء، يعني جوج ديال الأطباء في الحقيقة؛

- كذلك أمراض الأطفال ثلاثة ديال الأطباء، يعني جوج ديال الأطباء؛

- وكذلك نفس الشئ بالنسبة للأطر شبه الطبية.

اللي ما كنفهمش هو أنه ابعثيو لنا ثلاثة ديال الأطباء جراحين انتاع الشرايين والقلب، واحنا ما عندناش هاذ القسم هذا ديال الجراحة والقلب.

كذلك، غنتكلم لك على التجهيزات الطبية، اللي تكلمتي عليها، السيد الوزير، التجهيزات الطبية والمعدات الجراحية متقادمة ومهترئة وقديمة جدا، السكانير عندنا سكانير واحد، أظن على انه أقدم سكانير في المغرب، وكيتصلح كل مرة، لأنه دائما خسران، وكنا نقدرو نشريو غير بـ (l'entretien) ديالو على الأقل ثلاثة ديال (les scanners).

كذلك بالنسبة لـ (l'IRM) التصوير المغناطيسي، ما موجودش نهائيا في الجهة كاملة، ولما كنقول الجهة ديال سوس، أعني ذلك ربعة ديال الجهات، الجهات الجنوبية كلها.

كذلك، السيد الوزير، بالنسبة للأشعة السينية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، أنهيت حقك في الكلام، والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.. إيوا الوقت ديالك الأستاذ، شوف السي..

المستشار السيد محمد يرعاه السباعي:

السيد الرئيس،

مازال عندي الوقت، ما زال عندي الوقت الله يخليك، فاين، مازال عندي الوقت، راه احبستيني، خص تعطيني الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

أنهيت وقتك يا أخي، تفضل اجلس، لأنه أنا ما كناخذش الوقت ديال الناس، عارعليك باش تقول لي ما خليتكش.

تفضل السيد الوزير، خذ الكلمة ديالك في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

السيد المستشار المحترم،

إيلا قلت لك أنا متفق معك، راه ما كاينش شي واحد في البلاد، في المغرب كلو يقول لك الصحة راه غادا مزيان، غيكون كيكذب، هاذي عارفينو، ولهذا هاذي صراحة، وتتعرفوها وتنعرفها.

ثانيا، أنا ما افهمتكش ملي تتقول لي كاينين 3 ولايني قول 2، اعلاش تتنقص 1، كاينين 3 قول كاينين غير 2.

ثالثا، غير باش نفهمك، قلتي اعلاش كاينين أطباء القلب والشرايين، لأن احنا تنشوفو ابعيد، عندنا سياسة، عندنا استراتيجية، وانت عرفتي نهار جيت عندكم، واحنا في طور بناء مستشفى جامعي، هذا هو المشكل اللي تتطرح لأكادير، قلنا لك مستشفى وحيد لمنطقة شاسعة، كنوجدوهم لهاذ المستشفى، هاذ المستشفى ماشي نهار غادي نبنيو مستشفى جامعي ونقولو ما كاينش أمراض القلب والشرايين، هاذ الشي كلشي تيتوجد، وإلى ما درناهمش تتقولوا لنا ما كايناش، درناهم وتنوجدوهم تتساءل اعلاش درناهم.

هاذ الشي راه سياسة، وعندنا سياسة وتنعرفو فين احنا، وفين غاديين، ونتمناو على الله معكم يد في يد في ذاك اللجنة نمشيو بعيد إن شاء الله، ونحسنو ظروف عمل واشتغال المنظومة الصحية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه دائما في نفس القطاع إلى السيد وزير الصحة حول تعثر مشاريع بناء وتهيئة وتوسعة المؤسسات الصحية ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أستاذ.

المستشار السيد الحفيظ احثيث:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

على ضوء المشاكل الجوهرية والصعوبات الصعبة التي يعرفها

القطاع الصحي، خصوصا ما يتعلق بمشاريع بناء وتوسعة وتهيئة المؤسسات الصحية، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لحل المشاكل المترتبة عن تعثر المشاريع المذكورة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

صحيح أنه بعض المشاريع، ماشي كلها، بعض المشاريع كتعرف تعثر لأسباب عديدة:

أولا، تيكون عندنا المشاكل قديمة ديال تسوية الوضعية القانونية للوعاء العقاري؛

ثانيا، كاين تعدد المتدخلين، كتعرف هاذ القطاع الصحي ماشي فيلا، ماشي دار، جميع المتدخلين: مصالح إدارية، مكاتب الدراسات، المراقبة، الهندسة؛

كاين تعدد الممولين، كيكون واحد الوزارة تمول واحد الطرف، تيكون كذلك شراكة مع الفاعلين المحليين، كيكون مؤسسات التمويل العالمية... إلخ؛

كاين المتعلقة بالشركات... إلخ؛

وكاين شي مرات تيكون منازعات قانونية اللي تتجعل يصعب علينا نفسخ العقود مثلا في انتظار صدور حكم نهائي.

آش تنديرو؟

تنحاولو، أولا، عندنا اجتماعات مركزية كل يوم اثنين على الصعيد المركزي باش تنشوفو هاذ عندنا مصاوبة يعني جميع هاذ المراكز اللي تتبنى واللي تيتعاود الترميم ديالها؛

ثانيا، اجتماعات محلية على صعيد الأقاليم لتذليل الصعوبات، وهاذي تيقوم بها (délégué) مع السيد العامل مع السلطات... إلخ؛

ثالثا، الوقوف على المشاريع المتعلقة ببناء المستشفيات التي تعرف انطلاقة جديدة، كلها، أنا شخصيا ولا الكاتب العام، كنكونو زرناها ولو مرة واحدة باش نشوفو فين وصلت.

أخيرا، تفويض مهام إنجاز العديد من المشاريع في إطار الإشراف المنتدبة على المشروع، ملي تتكون مشاريع كبيرة، تنحاولو تنعطيو الإشراف للمنتدبة على المشروع يعني (la délégation) ديال المشروع لشي جهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للأستاذ شكيل، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

ما اعرفتش منين غادي نبدا، لأنه نبدا من الأخير ونقول بأنه جاء في الرد ديالكم واهضرتو على مكتب الدراسات. السيد الوزير، تتعرفوا بأنه كاين نقص كبير عندكم فيما يتعلق بمكتب الدراسات ومكتب المراقبة، هذا شطر.

أما الشطر الأساسي، السيد الوزير، هي تتعرفوا بأن كاين مستشفيات محلية اللي تمت الدراسة ديالها، وبدا باش منذ 2005 وهي تتبنى إلى يومنا هذا، وفيها جميع الحاجيات متوفرة فيها من أجل الساكنة، بما فيها حتى (héliport) يعني المكان الخاص باش تنزل فيها الطائرات المروحية، فيها الطب للنساء، فيها الطب العام، فيها المستعجلات. أنا ما اعفرتش اعلاش هاذ العدد ديال هاذ المستشفيات رغم التقدم ديالها من 2005 إلى يومنا هذا باقا ما شافتش النور.

زد على هاذ الشي كاينة، السيد الوزير، وانتما تتعرفوا بأن مرصودة ميزانية ديال مليار و335 مليون للفترة ما بين 2008-2012 آش تعمل بها؟ واش تدار؟

أنا ملي جيت لهنا وأنا تنسمعك كاع غادين نقول آودي ما كاين اعلاش غادي نطرح السؤال ديالي لأن جميع المستشارين اللي تدخلوا قبلي تهضروا غير على الخصاص ديال المستشفيات.

وتتعرف، السيد الوزير، وانت غتكون مآمن أكثر من كل واحد فينا اهنايا أن أهم شيء اللي تطالب به الساكنة المغربية هو الصحة، هو التعليم، اليوم ما جينا تنسمعو غير التعليم والو، الصحة والو، أشنو هاذ الحالة فين غاديين؟ واش غاديين نمشيو غير لوالو؟ ابغينا غير واحد النهاريات نعطيو للمغاربة واحد الأمل من عند هاذ الحكومة ديالكم على الأشياء ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.. شكرا السي شكيل، تفضل السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الصحة:

لا، شكرا السيد المستشار المحترم.

غير أنا اعرفتيني أنا ما غاديش نتفق معك، انت راك.. ما كاينش والو، كاين نقص صحيح، كاين مشاكل صحيح، كاين ابحال اللي قلت ابحال.. اعرفتك كنت جيت عندك لسلا، مستشفى سلا، ادويتي خليني غير ندوي.. لا ما تحشمش أنا غنقولها لك، إلى احشمتي انت أنا ما نحشمش، غير باش نقول لك 80% اللي تبنى فيه، وقلنا لك 2015 هاذ العام غادي يسالي هاذ المستشفى، ابدينا تنشريو التجهيزات البيوطبية ديالو.

يعني المشاكل كاينة، ما عمرو شي واحد انكرها، لا انت ولا أنا ولا شي واحد آخر، ولايني باش نجيو أمام الملأ ونقولو ما كاين والو، أنا ما متفقش معك تماما، وفين تتداوى هاذ الناس، هاذ المغاربة كلهم؟ فين تيداواو؟

ما تيداواوش كلهم صحيح، النقص صحيح، تيشري النص وتيداوي النص ربما هاذ الشي غير 75% تيشريه من عندو، ولايني ما تقولش ما كاين والو، حيث ملي تتقول والو يعني تترجعنا ابحال اللي زعما تنجيو لهنا تندويو وتنزيدو تندويو.

بالعكس كاين واحد المجهود، خصنا نعترفو به كلنا، ربما ماشي كبير بالنسبة لك، ربما كبير لبعض المواطنين الآخرين، احنا كنحاولو ولهلا يحشمنا لا معكم ولا مع المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وهما سؤالان تجمعهما وحدة الموضوع، والسؤال الأول حول انطلاق عملية مرحبا 2015، والكلمة لأحد الأعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

شهر مبارك، ورمضان كريم للجميع.

السؤال ديالنا في الفريق الحركي: انطلقت قبل أيام عملية مرحبا 2015 التي تؤشر على عودة أبنائنا من بلاد المهجر لقضاء عطلتهم بين الأهل وفي أحضان وطنهم، بعيدا عن هموم الهجرة التي ازدادت سوءا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها أوربا.

ومن أجل تجاوز السلبيات التي عرفتها التجارب السالفة سواء من حيث طول الانتظار أو أثناء ختم جوازات السفر أو المرور عبر الجمارك وغيرها من الإجراءات، خصوصا ونحن في شهر الصيام، نود مساءلتكم السيد الوزير: ما هي الترتيبات المتخذة من طرف الحكومة لإنجاح عملية مرحبا لسنة 2015؟ وما هي تقييمكم للتجارب السالفة لعملية العبور؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمتدخل الثاني من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، حول سؤال ضرورة تسهيل عملية العبور لأفراد الجالية المغربية المقيمية بالخارج خلال عودتها إلى أرض الوطن.

تفضل السي بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكر السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تمثل جاليتنا المغربية حوالي 5 المليون، ومما لا شك فيه أن عملية العبور لسنة 2015 قد انطلقت، وخلال هذه الفترة يعرف تدفق أفراد الجالية العائدين إلى أرض الوطن لقضاء عطلتهم الصيفية مع ذويهم وعائلاتهم في بلدهم الأم ارتفاعا ملحوظا، خصوصا وأن هذه السنة تزامنت مع شهر رمضان الأبرك، الأمر الذي يستوجب مضاعفة كافة الجهود وتكثيفها من أجل توفير ظروف تليق بهذه الفئة الغالية علينا لتجديد وإرساء ثقة أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج بالإدارة المغربية، وتعزيز المواكبة أثناء العودة، وتعبئة أفراد هذه الجالية للمشاركة في جهود التنمية ببلادنا، وذلك في سياق تشاركي يساهم فيها كافة الفاعلين المعنيين، وتحديد إستراتيجية شمولية من أجل تحديد وتنظيم استقبال أمثل طيلة السنة، وبالأخص في الشهور التي تعرف اكتظاظا كفصل الصيف والأعياد والمناسبات.

لهذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لتسهيل عملية العبور لأفراد الجالية العائدين إلى أرض الوطن خلال هذه السنة عبر جميع المعابر الحدودية الممتدة من طنجة إلى لكويرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في حدود 6 دقائق، تفضلوا للمنصة أحسن، في حدود 6 دقائق بما فيها طبعا مدة التعقيب، باش تاخذوها بعين الاعتبار في الجواب ديالكم.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أريد أن أشكركم على طرحكم هذا السؤال، وفي هذا المجال ابغيت نقول لكم بأن العملية ديال استقبال المغاربة المقيمين في الخارج عملية فريدة تتقوم بها بلادنا.

ثانيا، أن هاذ العملية ديال قدوم المغاربة تجري بإشراف على أعلى مستوى في بلادنا، تحت الإشراف الفعلي لجلالة الملك نصره الله.

ثالثا، الإعداد لعملية 2015، انطلقنا من ذاك الشي ديال 2014 بعدا، سالات العملية ديال 2014، ودرنا التقييم في نونبر 2014، أشنا هي نقط القوة؟ أشنا هي نقط الضعف؟ أشنو خصو يتحسن؟ إلى غير ذلك. وبالتالي، حتى العملية التنسيقية، ديال التنسيق ديال هاذ العملية مع مختلف المتدخلين يمكن اعتبارها حقيقة نموذجية في تعاملنا مع القدوم ديال المغاربة، اللي تيتجاوز العدد ديالهم 4 المليون.

التدابير الخاصة اللي تقامت، إذن تكلمت على الاجتماع ديال نونبر 2014، كان اجتماع اللجنة الوطنية الموسعة بعملية العبور في 14 ماي 2015، وكان اجتماع كذلك مع الجانب الإسباني في لجنة مشتركة مكلفة بالعبور اللي تدار في مراكش في نونبر 2014 ومارس 2015، وتدار في مدريد آخر اجتماع في فاتح يونيو 2015.

كذلك كان اجتماع للجنة البحرية المغربية-الإسبانية لوضع مخطط للنقل البحري.

التدابير ديال 2015:

أولا، لأجل تحقيق وتطوير السيولة، على مستوى النقل البحري وضع مخطط للملاحة البحرية، يقوم بتأمين رحلات يومية ورحلات أسبوعية ذهابا وإيابا بطاقة استيعابية عالية، حيث من المنتظر أن يصل هذا المعدل ديال الوافدين إلى 72 ألف و136 شخص يوميا، وعبور لحوالي 20 ألف و87 عربة.

في هذا الصدد، تم وضع أسطول بحري يتكون من 22 باخرة، 10 ديال البواخر منها في ميناء طنجة المتوسطي، بالإضافة إلى وضع أسطول احتياطي يتكون من باخرتين، لأن استفدنا من التجربة ديال السنة الماضية اللي تتذكروا طنجة المتوسط كان واحد الاكتظاظ وواحد اليوم اللي تجاوز ما هو مقبول.

إذن، هناك أسطول احتياطي يتكون من باخرتين لاستعماله خلال مرحلة العودة، خاصة في أوقات الذروة أو في حالة عطب إحدى البواخر المكونة للأسطول الأساسي، ومن المنتظر، هاذ الشي تنتظروه، أن تكون فترة الذروة خلال هاذ السنة أيام 18، 19، 25، 26 يوليوز بالنسبة للمجيء، وما بين 26 و31 غشت بالنسبة للعودة.

كذلك تم توسيع المنشآت المينائية بواحد الكلفة ديال 105 مليون ديال الدرهم اللي همت طنجة المتوسط، طنجة المدينة، الحسيمة. كذلك تدارت الإمكانية ديال تبديل التذاكر بين الشركات (l'interchangeabilité).

كذلك تنعتبرو أن هاذ الإجراءات كلها ستمكن من تقليص مدة الانتظار، حيث سيتم خروج كل الباخرة كل نصف ساعة من ميناء طنجة المتوسطي.

على مستوى النقل الجوي، كذلك هناك عدد من الإجراءات:

الرفع من وتيرة عدد الرحلات من خلال إدراج رحلات إضافية، خاصة اللي عليها إقبال كبير كالدار البيضاء، نيويورك، رحلتين بدل واحدة، الدار البيضاء-باريس رحلتين يوميا الدار البيضاء، مع تونس كذلك، استئناف لخط مباشر الدر البيضاء-الرياض، إضافة إلى استعمال طائرات كبيرة اللي عندها الطاقة ديالها أكبر وحتى المدة ديال الرحلة أقل.

هناك كذلك على مستوى النقل البحري، وضع 150 خط بري يغطي جميع الوجهات الرئيسية نحو البلدان الأوروبية، خاصة اللي فيها المغاربة بزاف.

وهناك كذلك ما يتعلق بالمواكبة على مستوى توفير مساعدة القرب، وهناك دور محوري أساسي تقوم به مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكلكم تتعرفو أنه هناك مواكبة اجتماعية وإنسانية، هناك تهيئة محطات الاستراحة، هناك إحداث محطة استقبال جديدة في الجهة لتعزيز استقبال الجالية المغربية بالتراب الوطني، إنشاء مكتب مركزي للتنسيق...

يعني خلاصة القول، الإرادة كاينة، وهناك اجتهاد مستمر للتحسين المستمر لظروف يعني المجيء ديال المغاربة ديالنا في الخارج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وهنالك تعقيب من الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

ولكن لابد ما نقولو للسيد الوزير بأن هاذ الشي كلو اللي قلتو مزيان،

ولكن هو في الحقيقة ما كافيش لحقاش هاذ عملية مرحبا تتقتصر فقط غير عند مدينة طنجة، ولا الدخول ديال سبتة. وبالتالي، كاين عراقيل ما خصناش نكروها، السيد الوزير، كاين تأخر في هذاك باش يطبع هذاك المقيم ديال الجالية باش يطبع الأوراق ديالو، وكذلك كاين عدم التنسيق ما بين الإدارات والمصالح اللي تتواجد على التراب الوطني عبر المملكة، هذاك المواطن اللي تيجي من الخارج تيبقى عايش في مشاكل، السيد الوزير، غير بين المحافظات، الوكالات الحضرية، باش يشد الرخص ديالو.

احنا ما خصناش نكرو، كاين بعض المصالح بطبيعة الحال اللي تتعطي الرخص في ظروف مزيانة، هاذ الشي ما تنكروهش، ولكن الأغلبية ديال المصالح تيبقى هذاك المواطن ديال جالية الخارج عايش مشاكل، هو تيجي يدوز عطلة ديالو وبالتالي تيبقى غارق في الإدارات غير بين إدارة لإدارة أخرى، واش كاين هناك تنسيق، السيد الوزير، ولا عادي تديروه بين الإدارات والمصالح عبر تراب المملكة؟

وكذلك كان، السيد الوزير، هاذ الطائرات اللي ذكرتو انتما دابا اللي تتقولو بأن تتوفرو طائرتين عوض طائرة، واش كاين كذلك تخفيض في التذكرة ديال الطائرة؟

لحقاش إلى جينا نشوفو، السيد الوزير، كاين المواطن تيجي في فصل الشتاء بثمن رخيص، وبالتالي حيث تيبغي يجي في العطلة ديالو تترتفع التذكرة بواحد الوتيرة مفرطة، وبالتالي الواحد تيكون عندو 6 الدراري ولا 4 الدراري كيفاش غادي يجي هاذ المواطن.

وبالتالي، تيخصنا نوفرو لو غير واحد الشوية باش يجيو، وبالتالي هو تيجيب لك واحد العملة صعبة مهمة للبلاد، تيخص تستغلها الدولة ديالنا، وبالتالي إلى عرقلت لو في المسائل ديال الطائرة والباخرة وكذلك المشاكل وهذا، هاذ الشي ما تيبشرش بالخير، السيد الوزير، لابد ما تتخذوا الإجراءات، وكذلك المركز ديال الاستقبالات خص يكونوا المترجمين، السيد الوزير، المترجمين بالأمازيغية وبالإنجليزية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الزملاء الأعزاء،

إذن، السيد الوزير، أنا لا أريد أن أتكلم عن العبور في حد ذاته، فقد قلتم الكثير، ولكن أريد أن أتكلم عن الشطر الموالي بعد العبور، أي إقامة المهاجر عندما يدخل إلى وطنه، إلى ذويه، إلى أحبابه، إلى بيته.

وتعرفون، ويعرف الجميع معاناة ذلك المهاجر الذي يأتي لقضاء عطلته التي ينبغي أن تجمع ما بين الاستراحة وصلة الرحم وقضاء مآربه، وقضاء المآرب هم أنتم الواجهة بالنسبة للإدارات الحكومية لتسهيل المأمورية على ذلك المهاجر لدى جميع المصالح التابعة للدولة، بدءا بالمحاكم ومرورا بالمحافظات العقارية والإدارة الترابية، إلى غير ذلك.

بدون شك أن هناك يوم وطني للمهاجر، يكون خلال شهر غشت في كل إقليم، وتكون مناسبة أولا لصلة الرحم والتعارف فيما بينهم، كل واحد يأتي من صوب ومن حدب يعني في مختلف أنحاء العالم.

وأود أن يكون ذلك اليوم كلقاء من أجل التعريف بالوطن وتثبيت ثقافة وقيم الوطن لدى المهاجر في ذلك اليوم عن طريق خلق رحلات ربما لأقاليم ليتمكن المهاجر من معرفة وطنه، وكذلك قبل أن نتكلم عن العودة، والعودة كذلك لها شروطها كالقدوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الأنصاري.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيبات في بعض الثواني.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة المواضيع اللي تطرقتو لها مواضيع متشعبة اللي تتعلق مثلا بما بعد العبور، وهناك ما يتعلق كذلك بكل المشاكل اللي تعترض المغاربة ديالنا في الخارج.

بطبيعة الحال الإجابات اللي جبناها، اعلاش تيوقعوا هاذ المشاكل مثلا شي واحد ابغى يستثمر، شي واحد ربما عندو في المحافظة العقارية ولا ابغى يشري دار أو أو... هناك واحد النقطة أساسية هي المعلومة ما تتكونش عندو، ما عارفش ربما المساطر اللي خصو يدير، وبالتالي لما تيجي تيضيع في ردهات المكاتب، هاذ الشي جبنا الإجابة عليه، بطبيعة الحال عن طريق المكاتب اللي حليناها، كاين جوج الناظور وبني ملال، زدنا الآن هاذ العام إن شاء الله في الطريق خريبكة وكذلك تزنيت، ثانيا تنقولو نستعملو التكنولوجيات الحديثة، هاد العام طورنا واحد البوابة خاصة للمغاربة ديالنا اللي على برا تفاعلية، أي حاجة قبل ما يجي للمغرب، مثلا ابغى يشري دار غادي يعرف إلى ابغى يشري دار خصو يدير هاذي ويدير هاذي ويدير هاذي، الورقة كذا، الورقة كذا، الورقة كذا، امنين يجي يعرف راسو فين غادي يمشي.

ثالثا، هناك ديمومة دائمة على صعيد الوزارة اللي الدور ديالها هو

المواكبة، هو الإرشاد، هو فتح الأبواب كذلك للمساعدة ديال الجالية ديالنا في الخارج لمعالجة كل المشاكل التي تعترضها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث في نفس القطاع، وهو حول بطء نقل جثامين المغاربة المتوفين بالخارج، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

تدركون مدى ارتباط المواطن المغربي بوطنه أينما حل وارتحل، سؤالي اليوم يتمحور حول حالة تكاد تكون يومية، وهي نوع من المعاناة بالنسبة للعائلات المغربية القاطنة بالخارج، ومرتبطة أيضا بأقاربهم المتواجدين بأرض الوطن.

السيد الوزير،

هنا تنشوفو بعض الأحيان بأن الأقارب تيكونوا مع ذاك الميت في الخارج مشغولين معه، وفي نفس الوقت كنشوفو الناس هنا في المغرب كينتظروا ليل ونهار، وبعض الأحيان تتفوت 10 أيام وهما تيتسناو في ذاك الميت باش يوصل.

هنا، السيد الوزير، يتعلق الأمر بالمعاناة في حالة وفاة أحد المواطنين القاطنين بالمهجر، هناك تبدأ المعاناة، فهناك بالإضافة إلى المعاناة النفسية المترتبة عن فقدان قريب، تأتي المعاناة المترتبة على تأخر إجراءات نقله ودفنه ببلده، فخلافا لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إكرام الميت دفنه».

يظل جثمان المتوفي قابعا في أروقة المستشفيات الأجنبية، أي (la morgue) إلى حين الانتهاء من إجراءات مسطرية تطاله وهو متوفي، وهذه المساطر في غالبها إما إجرائية صرفة تتعلق باختيار الوكالات التي تقوم بهذه المهمة أو لها علاقة بأداء مستحقات الدفن بالنسبة للأسر المعوزة.

السيد الوزير،

راه لا يعقل باش نبقاو نتسناو باش تمشي الموافقة من هنا المغرب، من هنا من الرباط باش تمشي الموافقة لهيه، خصكم تعطيو التعليمات ديالكم باش الموافقة تبقى تعطى من السفارات لهيه في بلاد المهجر، لأن هنا بعض المرات كتجي باش نطلبو الموافقة، نطلبوها نهار الجمعة وتتجي مع السبت ومع الأحد، هذاك الميت يبقى حتى الاثنين، هاذي حتى هي من ذاك الشي ديال التأخير.

السؤال، إذن، هو ماذا تعتزم الحكومة القيام به لرفع المعاناة وصيانة كرامة الموتى المغاربة بدول المهجر على الأقل عند وفاتهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للجواب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير ابغيت نقول واحد القضية في حق الناس ديالنا المغاربة ديالولنا اللي خدامين في التمثيليات الدبلوماسية، اللي خدامين في السفارات، لا يشتغلون كموظفين، يشتغلون كمناضلين، وهاذ الملفات تنتبعها أنا يوميا، وقت ما توفى شي واحد، راه 3 ديال الصباح، 4 ديال الصباح، السبت، الأحد ما تيعرفوش الأوقات ديالهم، السيد المستشار، هذه شهادة ديال الحق تنقولها لهم، هناك مساطر بعض المرات تتجاوز التمثيلية الدبلوماسية ديالنا، مرتبطة بالمصالح الفرنسية أو البلجيكية ولا ديال الدولة اللي توفى فيها ذاك السيد هذاك.

نزيدك الثالثة، السيد المستشار المحترم، لما تيتوفى شي واحد، فعلا عندنا دورية، لأن تحمل مصاريف النقل ديال الجثامين، هو خاص بالناس اللي ما عندهمش الإمكانيات، كنقولو آعباد الله نجيبوه، ومن بعد عاد نتذاكرو على الأوراق، قابلين أننا نغلطو في 5، 10، 15، 20% ما كاين مشكل، ولكن الأساسي أننا ندفنوه.

فهاذ الشي، السيد المستشار المحترم، راه كلنا معنيين، وكلنا تنجتهد، وتنعرفو كلنا بأن إكرام الميت دفنه، وكلنا تنجتهدو في هاذ المجال هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم تعقيب في ثواني معدودة جدا، لأنه الوقت اخذيتوه، السيد المستشار، تفضل، تفضل السيد المستشار، بقت لك واحد شي ثواني قليلة، شوف كيفاش تكيفها معنا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

.. ابغيناها ما تبقاش، وباش تديروا (nécessaire).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، لكم تعقيب على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

هناك بعض الحالات، السيد المستشار، اللي تيكون مشكل، وبالتالي هناك بحث قضائي ما يمكنلكش تجيب الجثة حتى يتسالى ذاك البحث مثلا.

هناك عدد من المشاكل، ربما نتطرقو لها في شي وقت معين، الآن اللي كنتذاكرو معك فيه، اليوم الناس تيجريو باش يجيبوا واحد الجثة من الولايات المتحدة، اليوم اللي تنتذاكرو فيه كلشي واقف باش نجيبو واحد الجثة من الإمارات العربية المتحدة، هذا شغلنا الشاغل، هاجسنا دائما وأبدا.

فعلا غادي نزيدو باش نزيدو يعني نحسنو، هاذ العام هذا راه 198 جثة اللي جات، وكل جثة تنجيبوها راه معاناة ديالنا حتى احنا بحالنا ابحال العائلات، وفعلا ذيك النار ما تتطفى حتى تتدفن هذاك اللي توفى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير العدل والحريات، موضوع السؤال الأول هو تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد جميع المؤسسات العمومية. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن العواني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

هاذ السؤال هو قديم جديد لأنه يطرح سنويا، الأمر يتعلق بالأحكام القضائية التي تصدر في مواجهة المؤسسات العمومية، بحيث تصبح أحكاما نهائية، إلا أنه عند تنفيذ هذه الأحكام غالبا ما يصادف المعني بالأمر صعوبة كبيرة في تنفيذ هذه المؤسسة لهذا الحكم، وتمكين ذوي الحق من حقوقه في إطار دولة الحق والقانون.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن آفاق تنفيذ كل الأحكام الصادرة ضد المؤسسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون، فهاذ الموضوع سبق للمجلس الموقر أن ساءل بشأنه وزير العدل والحريات مرات عديدة، وكان الجواب دائما واحدا.

اليوم، سوف أحاول أن أقارب الموضوع مقاربة جديدة بمعطيات جديدة، ولكنني أريد، أولا، أن أؤكد بأن وزارة العدل والحريات ليست لها أي سلطة، لا على الإدارات العمومية ولا على المؤسسات العمومية.

المؤسسات العمومية لها تنظيماتها الخاصة، وهي التي تخضع لها في كل شيء بما في ذلك التنفيذ، كل ما هنالك هو أن وزارة العدل الحريات تنسق -وأقول تنسق- عمل القطاعات الحكومية من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه التنفيذ ضد الإدارة.

وفي هذا الصدد، أؤكد لكم أنه تم حصول تقدم مهم على صعيد التنفيذ، يكفي أن أقول لكم أنه وبعد اجتماعات طويلة مع القطاعات الحكومية تم تحويل ما قدره 287 مليون درهم والصرف لفائدة الحساب ديال المحكمة الإدارية بالرباط المفتوح لدى الخزينة العامة، هذا يعني تنفيذ 1717 ملف، ولكن مازالت هناك صعوبات في هاذ الموضوع هذا.

وأنا أقول لكم أن هاذ الموضوع المرتبط بـ: أولا، تقاضي الأشخاص ضد الإدارة، ثم مسار الملفات أمام المحاكم، مستوى الخبرات، وأيضا كل ما يرتبط بصدور الأحكام، هذا موضوع ينبغي أن نقاربه بما يؤدي إلى إنصاف المدعي طالب حق، ولكن كذلك الإدارة لأنه في كثير من الأحيان تهدر حقوق الطرف المدعي، ولكن أيضا تهدر حقوق الإدارة.

ثم بعد ذلك ينبغي أن نقارب ما يُلزم الإدارة بالأداء حينما يكون هناك حكم قضائي صادر باسم جلالة الملك، وحائز لقوة الشيء المقضي به أو على الأقل قابل للتنفيذ، ويحمل الصيغة التنفيذية، ينبغي على الإدارة أن تنفذ، وحينما أقول الإدارة بمعناها العام.

بالطبع هناك مقتضيات جديدة سبق لي أن عرضتها على حضراتكم في مناسبات سابقة، وتهم مقتضيات مشروع قانون المسطرة المدنية، مشروع قانون المسطرة المدنية هو الذي سيؤسس لكافة الإجراءات التي بمقتضاها ستصبح الإدارة ملزمة بتنفيذ الأحكام القضائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار، لكم التعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد لحسن العواني:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم وإيضاحاتكم الصريحة حول هذا الموضوع.

السيد الوزير المحترم،

تعلمون أننا نحترم مجهوداتكم المبذولة من أجل إصلاح منظومة العدالة، ونثمن كذلك إخراج نتائج الحوار الوطني حول هذا الإصلاح، ولعل من الإشكالات التي يجب التوقف عندها في الإصلاح هو إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد مؤسسات الدولة.

نعلم كذلك، السيد الوزير المحترم، أن رئيس الحكومة بدوره وجه منشورا إلى جميع الوزارات، تضمن تعليمات بضرورة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة، إلا أنه للأسف، لحد الآن، يعني التنفيذ جد ضعيف لهاذ الأحكام.

السيد الوزير المحترم،

التأخير في تنفيذ الأحكام القضائية لا يتعلق فقط بالحالات التي تحكم على الإدارة بتعويضات، ولكن هناك حالات فقط باسترجاع المبالغ، يكون المواطن قد أدى إما في ضرائب يعني زائدة، يطالب باسترجاع مبالغ الفائدة أو في حجوزات، مثلا الشاحنات التي تحجز وتباع ويقضي القضاء بإرجاعها لصاحبها، هاذي مبالغ توصلت بها ديال المواطن، يكفي أنه سنتين أو ثلاثة سنوات وهو في القضاء، ومع ذلك لا ترجع إليه، ورغم أن الإدارة يعني تحوزت بها في ظروف يعني لم تكن ملائمة، ومع ذلك عندما يصدر الحكم في ذلك لا تردها له.

لذلك، نلح عليكم، السيد الوزير المحترم، أن تواصلوا مجهوداتكم وجرأتكم في هذا الميدان حتى تحركوا هذا الملف ليأخذ المصداقية، ويشعر المواطن أنه في دولة الحق والقانون، يؤدي ما عليه ويأخذ ما له.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم بعض الثواني قليلة جدا إذا أردتم أن تعقبوا.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع، وهو حول إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي.

الأستاذ لشكر تفضل.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

خلافا لما تم الاتفاق عليه بموجب اتفاق 26 أبريل 2011 حول مصادقة المغرب على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، نتفاجأ بالإبقاء على هذا الفصل في مسودة القانون الجنائي الجديد، مع مضاعفة العقوبة من شهر واحد إلى سنتين، وبغرامة من 2000 درهم إلى 20.000 درهم، وهي عقوبة جد قاسية من شأنها المس بالعمل النقابي.

لذلك، نسائلكم عن السبب الذي جعل الحكومة تتراجع عن مضمون اتفاق 26 أبريل 2011، الذي تم التوقيع عليه مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب عن السؤال، تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

هاذ الموضوع يحيلنا على حقين: الحق في الإضراب، والحق في العمل. نتفق على أن من أراد أن يمارس حقه في الإضراب، هذا حق مضمون، وينبغي للدولة أن تكرس هذا الضمان، وأن تكرس هذه الحرية، لكن هذا النص، الفصل 288 لا يتعلق بالإضراب، وإنما يتعلق باستعمال الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس لحمل أشخاص على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حول ذلك. إذن، ينبغي أن نفرق بين هذا وذاك.

ما أشرتم إليه، يتعلق بمسودة مشروع قانون. إذن، أنا لا أرى من الملاءمة أن يتم المساءلة على مسودة مشروع، والحال أن المشروع سيحال على المجلس الموقر تماما كما بالنسبة لمجلس النواب، وسيقول كلمته فيه.

وبالنسبة إلينا، حينما طرحنا هذه المسودة للنقاش، نريد أن نعرف آراء المواطنين وكافة الفاعلين والمهتمين، وبالطبع من جملة ذلك الفصل 288. وقد وردت علينا بالفعل مجموعة من الاقتراحات التعديلية، نريدكم، حضرات السادة والسيدات المحترمين، كما جميع المواطنين، أن تساهموا سواء في هاذ المرحلة أو في المرحلة المقبلة لما غيكون عندكم في إعادة صياغته الصياغة الملائمة، والصياغة الملائمة ينبغي أن تتضمن كلا الحقين أو كلا الحريتين، الحق في الإضراب، الحق في حرية العمل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم تعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

أولا، إذا اسمحتو، السيد الوزير، هو عندما نشرع أشنو هي أسباب النزول؟

أولا، هاذ الفصل كيرجع للعهد الاستعماري.

ثانيا، ملي تتكلموا بهاذ الشكل كتعودوا للفصل 6 من النظام النموذجي، اللي ما كيعنيش من طبيعة الحال الإضراب، ولكن ملي كنشرعو، ما هو معمول به على أرض الواقع هو يتعلق بالإضراب، السيد الوزير، وإلى غنرجعو لأرض الواقع في الغالب الأعم العمال هما اللي كيكونوا ضحية، وانتما عارفين الأغلبية كترجع المشكل الأساسي في التضييق على الحريات النقابية، نادرا ما كتكون، فوقاش غادي يكون العمال غادي يمشيو يعترضوا ابحال هاذ الحالات اللي كتقولوا، من الناحية النظرية هاذ الشي صحيح، من الناحية العملية الواقع حاجة اخرى.

الواقع المشكل اللي كاين هو التضييق على الحريات النقابية، علما الواقع اللي كاين هو عدم تطبيق القانون، علما بأن تطبيق القانون يحترم الحريات النقابية في مصلحة حتى المقاولة، بمعنى أنه الظرفية حاجة أخرى، سياق آخر، وبالتالي ماشي غير كنشرعو، كنشرعو لمن.

الواقع كذلك، السيد الوزير، أنتم تعلمون المعاناة الحقيقية هي اللي كيعانيوها مفتشي الشغل، ابحال المتابعة اللي كانت في حق السيد محمد قاشة بمراكش، كانت كذلك في حق السيد عبد الله نظير بالصويرة، السي الزعراوي عمر بالحاجب، واللي كتعلموا، السيد الوزير، بأنه من حسن الحظ أن القضاء أنصفهم.

لذلك، السيد الوزير، كنلاحظو أن هاذ المسألة ما عندها مبرر، ولذلك في سياق ما نحن بصدده الآن، الحوار الاجتماعي اللي كاين، خص تعملوا من أجل تنفيذ ما جاء في الاتفاق ديال 26 أبريل 2011، وكيتبين كذلك أنه ما كاين حتى مبرر لبقاء هاذ الفصل.

كذلك، كاين استشارة ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع، أنتم تعلمون ذلك، السيد الوزير.

وكذلك لابد نخبروكم، السيد الوزير، بأنه احنا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية غادي نتقدمو بمقترح قانون لإلغاء هذا الفصل، هاذ الفصل اللي كنشوفو أنه ما كاين حتى مبرر، وبالتالي ما كاينش اعلاش، ماشي غير باش تزيدوا، باش تجيبوه من الناحية النظرية هاذ الشي اللي كتقولوا نظريا وعلى أرض الواقع كاين حاجة أخرى. وبالتالي، كننتظرو منكم بالمناسبة ديال جولات الحوار أنكم تستغناو على هاذ الفصل هذا، لأنه لا داعي لإبقائه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الرماح.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب في بعض الثواني.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار،

هذا نص يعود إلى سنة 1962، ومنذ 1962 تعاقبت حكومات، وتعرفون نوعية الحكومات ومستواها، وتعرفون أيضا مطالبات النقابات، والتي كانت دائما تطالب بإلغاء الفصل 288، ولكن لم تستطع أي حكومة إلغاء الفصل 288، لماذا؟ لأن فيه حماية للعمال الذين يريدون أن يمارسوا حقهم في العمل، فيه حماية للمقاولات من الاستبداد الذي يمكن أن تمارسه أقليات على أغلبيات، ولكن ينبغي أن نفرق بين القانون وبين المتابعة. القانون صحيح، لكن يمكن تكون الأخطاء، فين؟ في المتابعات، في التكييفات، هذا موضوع آخر.

أختم بأن هذا الفصل يصعب إلغاؤه، إن لم أقل أنه مستحيل إلغاؤه بالنسبة لوجهة نظري، لكن تعديله هذا ممكن، وفي هذا السياق أنا سأنخرط معكم وسأساند أي تعديل، لكن يضمن حرية العمل وكذلك حرية الإضراب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا له على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وهو حول استعمال مواد بناء مقلدة ومغشوشة في بناء السكن الاقتصادي.

وقبل طرح السؤال أريد أن أذكر السيدة والسادة المستشارين على أن لنا موعد مع جلسة تشريعية مباشرة بعد هذه الجلسة.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال، الأستاذ السي حسان.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

على ضوء ما تداوله الرأي العام الوطني بخصوص لجوء بعض

المنعشين العقاريين إلى استعمال مواد بناء مقلدة ومغشوشة تشكل خطر على سلامة مئات السكان، وخاصة ذوو الدخل المحدود، إذ يقوم المقاولين باستيراد مواد بناء تنتجها شركات صينية، قامت أخيرا بابتكار مواد بناء جديدة أقل تكلفة من مواد البناء الموجودة حاليا في السوق المغربية.

السيد الوزير المحترم،

قد تم تطبيق هذه المادة الجديدة في دول متقدمة، ولكن ما نجحتش، وربما غادي تنجح عندنا احنا اللي كاين المواطن العادي والسكان ذوو الدخل المحدود.

وضمانا لسلامة المواطنين، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تقومون بها لمحاربة هذه الفئة لصيانة حقوق المتضررين من جهة، وتفادي لأي مساس بصحة شريحة واسعة من المغاربة؟

وهنا كما كنطبقو عليها المقولة اللي تتقول نتعلمو الحسانة في راس اليتامى، يعني هاذ المواد هاذي غادي يجربوها غير في المغرب عندنا، وحقا تجربت برا وللأسف ما اعطاتش نتيجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد المستشار، على هذا السؤال.

بالطبع في هذا المجال ديال البناء، كما في مجالات أخرى، تروج في بعض الأحيان عدد من الإشاعات التي يتعين أننا نكونو حذرين منها، مما لا يعني أنه ما تكونشاي صائبة أو حقيقية فيما يتعلق ببعض الأوراش هنا وهناك.

لكن عموما ما فيها باس نأكدو لكم، السيد المستشار، بأنه بداية المقاولات اللي مفروض أن تشتغل في الأوراش المغربية هي مقاولات مصنفة، واللي من الضروري أن تكون خاضعة لمعايير معينة.

ثانيا، المواد ديال البناء هي مواد خاضعة لمعايير، وهذه المعايير تصدرها وزارة السكنى في شأن كل مواد البناء، ومفروض الامتثال لهذه المعايير إذا أرادت المقاولات التي تشتغل أن توظفها في الأوراش المعنية.

هناك كذلك تتبع على مستوى دفتر التحملات لكل الإجراءات الداخلة في عملية البناء، فبالطبع نعلم بأنه في بعض الحالات هناك بعض الأوراش اللي كيسعاو إلى عدم احترام هذا الأمر هذا، وتأكدوا أن هناك صرامة في تتبع كل ذلك أساسا من خلال التتبع قبل الشروع في الورش، والمراقبة اللي كتقوم بها وزارة السكنى على هاذ المستوى، وكذلك هناك تتبع ما بعد من حيث تسليم شهادة المطابقة (le certificat de conformité) اللي كيتم بناء على ما هو فعلا قدم على هذا المستوى.

نسيت أن أقول لكم كذلك بأنه بالنسبة للمواد الأساسية اللي هما الإسمنت والحديد و(le béton armé) هاذو خاضعين لمعايير واضحة ثابتة في المغرب، ما يمكنش أي أحد يستعمل شي حاجة أخرى من غيرهم، فبالتالي هاذي أعتقد أنه في هاذ المجال يكفينا ما أكدت عليه، علما بأنه يمكن تحدث بعض الأمور إذا وقفنا عليها سنتخذ الإجراءات اللازمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

في نظركم، السيد الوزير، اشحال هي هاذ بعض الأوراش؟ حيث ملي تنقولو بعض الأوراش، اشحال 2 عمارات، 3، 4، 10، هاذو راه أوراش هاذو، يعني راه أرقام، حيث هذاك البعض هو اللي كيهمنا.

احنا دابا غادي ناقشو جوج ديال الأمور، إيلا كنهضرو على الواقع، احنا شفنا بأم أعيننا، كاينين عمارات اللي كيتمازاو ابحال الثوب، السيد الوزير. احنا كنعرفو، كنعرفو في الميدان، لا في (les grands œuvres)، ولا في (la finition)، هاذ الشي شفناه، ما عاودولنا حتى شي واحد.

مسألة أخرى غادي نرجعو للواقع، راه أي واحد تياخذ شي شقة، إذا اعتبرناها شقة لأن ما تتفوتش 60 متر، هاذي راه ماشي شقة، الأغلبية كيعاودوا ذاك الشي كلو تيتعاود، هاذ الشي راه شفناه.

مسألة أخرى، نعطيك واحد الرقم ساهل، هذا راه ماشي.. هذا ديال مؤسسة مغربية ديال مجلس المنافسة، مجلس المنافسة تيقول لك بأن على مستوى البحر الأبيض المتوسط في البناء أو السكن الاجتماعي، المغرب، هاذ المنعشين تيربحوا 300 حتى 500%، هاذ الرقم ناقشوه. ملي غادي يربح 300 حتى 500% امنين حيد ذاك الشي؟ امنين حيدو؟ ذاك الربح امنين جابو؟ جابو من المواد، لأن إلى كان مجلس المنافسة تيكذب، غير خوذ غير هاذ الرقم بوحدو وقس على ذلك.

إذن، اللي غادي يربح 300 و500% إذن راه اكلى من شي احوايج آخرين، اكلى في (les grands œuvres)، وكلى في (la finition)، واكلى...

مسألة واضحة، قلت لي غير البعض، احنا ابغينا نعرفو أشنو هو هاذ البعض.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

ما عرفتشاي هاذ 300 حتى 500% امنين.. لأن 300 حتى 500% راه رقم.. كتكلموا ربما على 30%، ما هو موجود في السكن الاجتماعي أن هناك من يتكلم على 30%، أما 300 حتى 500% راه العمارة ديال 25 مليون غادي يولي رابح فيها هو 75 حتى 100 مليون على حساب ما كتقولوا، ما يمكنشاي. فبالتالي، أعتقد أنه الأوراش اللي كتكلموا عليها خصنا إلى كاينة قولوا لنا فين هي، باش نمشيو نراقبوها مباشرة.

وابغيت نأكد لكم بأن هناك إجراء آخر مرتبط بالقانون ديال المدونة ديال البناء اللي غيجعل أنه كل المواد المستعملة غادي تخضع لبطاقة تقنية في التتبع ديالها، يعني في السيرورة ديالها وفي الاستعمال ديالها غتخضع إلى ذلك بناء على هاذ القانون اللي غادي نعرضو عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، وموضوع السؤال هو استغلال المقالع، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي.

تفضل الأستاذ المختار.

المستشار السيد مولود السقوقع:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

إن الاستغلال البشع لمقالع الرمال يهدد الطبيعة، ويخل بالتوازن البيئي، ويفتح مجالا للوسطاء، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أثمان بيعها بعيدا عن أي مراقبة لتنظيم وبيع هذه المادة.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن المقاييس والمعايير المتبعة في منح رخص استغلال المقالع بصفة عامة، وما هي الإجراءات التي تقومون بها لتقنين هذا القطاع استغلالا وتسويقا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجهيز، تفضلوا.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

رمضان مبارك.

سبق لبعض الأسئلة وجهت إلى قطاعات أخرى، وتمت الإشارة إلى المقالع، كنت أتمنى أن تكون في أسئلة موجهة إلينا لكي نجيب عليها بالوضوح وبالصراحة الكاملة، وكنشكر الفريق أنه طرحها في كل أبعادها، سواء تعلق الأمر بالتراخيص أو بالموضوع ديال البيئة.

نبغي نوضح أن هذه الحكومة لما جاءت لقات واحد النظام ديال المقالع، هاذ النظام ديال المقالع الطريقة باش كتعطى كلكم كنتو كتطرحوا عليها أسئلة، يعني الإشكالات اللي مطروحة فيها، فكان الجواب أمران:

الأمر الأول، أنه لما جينا احنا لقينا 1700 تقريبا ديال المقالع هي اللي كاينة، هذه الحكومة فتحت المقالع للاستثمار، تعطات 500 رخصة للمقالع على الصعيد الوطني، مقارنة بـ 1700 لعقود، بمعنى أنه من يريد أن يستثمر الآن، بدات المساطر تتيسر لو، وما ابقاش حكر على البعض، وهذا شيء مهم.

لكن، وفي نفس الوقت ونحن نفتح المقالع، تطرح إشكالات اللي تكلمتو عليها، أن إشكالات بيئية، إشكالات مالية، هاذ الشي اعلاش تدار القانون، واللي هاذ القانون مر في الغرفة الأولى، ثم جاء إلى الغرفة الثانية، تمت الموافقة عليه مع بعض التعديلات اللي اخذيناها من عند السادة المستشارين، صودق عليه في الغرفة الأولى، والآن إن شاء الله كنوجدو المرسوم التطبيقي اللي غادي يوجد بعد أسابيع.

عموما، أهم ما فيه أنه في كل جهة غنديرو مخطط ديال المقالع، ها فين المقالع اللي غادي تستغل، وهاذي ممنوع الاستغلال، غيكون مخطط ابحال (un plant d'aménagement) في كل جهة، وهاذ الشي التزمنا به في القانون.

يعني الأمر الثاني، وهو أنه بسطنا المساطر، يعني حرية المبادرة، لكن يعني وضحنا أنه السيد إيلا حط الملف ديالو في شهرين وما استجبناش لو خصها تعطى لو الرخصة، ما يبقاش كيتريني في الإدارات.

ولكن بالمقابل أن المراقبة المالية والبيئية شددنا منها، وراه كاينة لجنة، فيها أولا ما كيتعطى المقلع حتى كتوافق البيئة عليه، ولكن إذا وقع خلل راه إدارة البيئة، نحن كاتبنا وزارة العدل، كاتبنا البيئة، كاتبنا حتى السادة العمال، عندما تصلنا شكايات لبعض الاختلالات اللي تمت

الإشارة إليها في السؤال ديالكم، السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب عن..؟ إذن، نشكر السيد الوزير على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد كذلك الموجه إلى السيد وزير السياحة، وموضوع السؤال هو دعم وتشجيع الاستثمارات السياحية بالعالم القروي والمناطق الجبلية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

السؤال المطروح: هو ما الذي تقوم به الحكومة لتأهيل المناطق القروية والجبلية حتى تستجيب للشروط المطلوبة للاستثمار السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد وزير السياحة، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

رمضان مبارك سعيد لكل المستشارين والشعب المغربي.

غير بالنسبة لنا السياحة القروية هو واحد الاهتمام مهم جدا بالنسبة لهاذ الحكومة، لماذا؟ لأن من شأنها أن تساهم في تنويع الدخل وكذلك الرفع منه، وكذلك للحد من الفقر على مستوى العالم القروي.

أشنو كتعني هاذ السياحة القروية؟ وهو إيجاد واحد العرض ديال الطبيعة وكذلك عرض إيكولوجي مهم جدا، يكون في إطار يعني جميع البوادي المغربية.

لحد الآن، يعني تم.. غير بالنسبة، نعطيك غير بعض الإحصائيات بالنسبة لـ 2014 تم خلق تقريبا واحد 70 وحدة على مستوى العالم القروي، هاذي منقسمة إلى مآوي وكذلك إلى دور ضيافة، إلى غير ذلك. هذا قبل الشروع في المخطط اللي احنايا تنوضعو آخر اللمسات عليه، اللي هو مخطط اللي هو ديال 2,4 مليار ديال الدرهم، واللي من شأنو أنه يرفع من البنية التحتية على مستوى العالم القروي الخاصة بالسياحة، من دور للاستقبال، من كذلك دور للتفسير، من دور لبيع المنتوجات الفلاحية والصناعة التقليدية، إلى غير ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضلوا الأستاذ الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

واخا ابغيتو تدافعوا على العمل والمجهودات ديال الحكومة أن كاين مجهود، إلا على ما أعتقد ما كاينش واحد التوازن بين الأقاليم ديال المملكة، غنعطيك نموذج وكيعجبني ديما نهضر بنموذج باش نكون صريح ومنطقي؛ إقليم تازة، إقليم تازة أولا غياب مندوبية إقليمية، هنا كتجاوبنا كتقول أن الوزارة ما كتعرفش المؤهلات السياحية اللي عند هاذ الإقليم، إقليم بمناظر سياحية خلابة في كل الدوائر ديالو، إلى ابدينا من تاهلة، آيت اغروشن، اسميعة، من بوشفاعة، باب بودير هو المركز الاصطيافي الكبير اللي معروف على الصعيد الوطني، ولكن ما فيهش بنيات تحتية، يعني الحكومة.. وهنا، السيد الوزير، واش جرا يوم واتصلت بأحد أعضاء الحكومة، سواء وزير الصحة أو لا وزير التجهيز وقلت ليه هاذيك الطريق الله يجازيك بخير راه ما خداماش خصكم تبادروا باش تصلحوها، لأنها ربما كتنعكس على السياحة، أو لا ذاك المستوصف ما فيه أطباء راه الناس متخوفة باش تمشي تخيم في ذيك المنطقة.

إذن، هنا كاين تخوف ديال المستثمر، كيفاش؟ احنا كنلاحظو جمعيات نساء اللي غامروا في الأقليم ديال تازة، ونزلو في بعض الدور القديمة، وحطوا وكيتعاملوا بمجهودات شخصية، كيتواصلوا مع السياح.

إذن، هنا الغياب ديال المندوبية، هنا ضرب المجهودات ديال المستثمرين، وكاين واحد المستثمر اللي جاء من سويسرا هو والزوجة ديالو وبشفاعة وابنى واحد (l'auberge) بيدو، حتى العمل اليومي بيدو، ولكن المندوبية ولا الناس المسؤولين ديال السياحة ما كيتجاوبوش مع هاذ الناس.

زد على ذلك، الدائرة ديال أكنول، العين الحمراء كيزروها 80 ألف سائح، ما مذكوراش. سد أسفلو، مجموعة من المراكز، يعني نبقى نوصف لك ما نساليوش، ولكن السيد الوزير، ابغينا واحد الإرادة

باش نخليو هاذ الناس دائما نفس الوتيرة، راه المستثمر ملي يجي يستثمر كيبقاو عينيه مغمضين، ما عندوش اللي غادي يبين لو واحد الأرضية.

الدور ديال ذيك المروحية اللي تدارت ديال وزارة الصحة، ربما تقول ماشي شغلي، ماشي من الاختصاص ديالي، ولكن راه كيوقعوا حوادث، السائح ملي كيشوف هاذ المنظر هذا كيقول لك فين غادي نجي أنا نمشي نجلس اهنايا ونغامر بحياتي، ويوقع لي غير شي أزمة قلبية ولا شي حاجة، اشكون اللي غادي يهزني من هنايا؟

إذن، خص تكون واحد اليقظة، ويكون عندكم واحد الدور، السيد الوزير، ديال التنسيق مع جميع القطاعات باش تهيؤوا الأرضية ديال الاستثمار، وتوفروا الراحة للسائح في المناطق الجبلية والقروية.

لا صحة، لا طرق، لا ماء، الماء كاين في العيون، ولكن الضو والإنارة العمومية، حتى هنا أسئلة اللي خصكم تبقى تطرحوها انتما على المؤسسات الوزارية الأخرى باش تضمنوا الراحة والرفاهية ديال ذاك السائح اللي غادي يزور الأقاليم والمناطق الجبلية.

كاين أزيلال، مثال السيد المستشار كيهضر عليه، أنه الأراضي اللي ممكن يستثمر فيها المستثمر تشرات من بعض الخواص ولاو كيبنيو فيلات، حتى ذيك الرؤية ديال 2020 إذا ابغينا نترجموها على أرض الواقع، المستثمر ما غيلقاش الأرض فين غيدير الاستثمار، لأنه مجهزة...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لكم رد عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا في بعض الثواني أعتقد.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار على هاذ التعقيب.

غير واحد القضية، بالنسبة لنا إقليم تازة له أهمية كبرى، وقعنا على خطة عمل منذ سنتين مع إقليم تازة نظرا للمؤهلات الموجودة فيه، هناك مؤهلات ثقافية موجودة في تازة القديمة، هناك مؤهلات موجودة في لا في مغارة افريواطو، لا في باب بودير، لا في بويبلان، لا في أكنول، ولا آيت صغرو وفي تاهلة هاذو موجودة، نحن نقربها.

أشنا هي الإشكالية اللي مطروحة الآن؟ الإشكالية اللي مطروحة الآن: ما هو التموقع ديال تازة؟ وماشي المندوبية ديال السياحة اللي غادي تعمل هاذ المسألة، مندوبية السياحة ماشي هذه هي الأهمية ديالها، ولكن ما هو التموقع ديال تازة في علاقتها مع مناطق أخرى باش يمكن لنا أننا نجلبو السياح.

من السهل أننا نجيبو المستثمرين، يمكن لنا نجيبوهم ونجيبوهم من جميع المناطق اللي ذكرنا، ولكن خصنا لابد أنه يكون نكفلو بواحد التدفق كبير جدا لهاذ السياح باش يمكن لنا نستعملوه باش تكون عندها واحد المردودية هاذ المراكز.

اللي احنا الآن تنعملو عليه وهو كيف ربط تازة بفاس، لأنه هذاك هو المركز السياحي المهم جدا في إطار مدارات سياحية، وربطها كذلك في مناطق أخرى خصوصا على مستوى السعيدية وعلى مستوى مارتشيكا، هذا هو التموقع اللي ابغينا نعملو فيه.

ولكن أنا متفق معك بأنه بدون بنية تحتية للولوج إلى هذه المناطق، ما يمكنش، نحن وقعنا كذلك مع وزارة التجهيز اتفاقية على ما نسميه بالطرق السياحية، هاذ الطرق السياحية تدخل في هاذ المسألة وتدخل في صميم ما ذكرتم، لأنه بدون هاذ البنية السياحية، بدون فك العزلة على هاذ المناطق، وكذلك بدون تموقعها في إطار واحد تدفق سياحي، واحد المجال سياحي معين، ما يمكناش أننا نوصلو لها.

ولكن هذا ما كينفيش بأنه كاينة إمكانيات كبيرة جدا، وكاينة كذلك رغبة لا من الساكنة المحلية، لا من المستثمرين المحليين، لا من المنتخبين بأنه إقليم تازة يمكن لو أنه يوصل مثلا إلى مصاف الأقاليم اللي ذكرتها لأنه له مؤهلات كبيرة جدا، وله كذلك واحد الغنى كبير جدا على مستوى العرض الطبيعي والثقافي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسؤال الأول هو حول إحداث نظام تعاضدي لفائدة التجار والصناع التقليديين، والكلمة لأحد السادة أعضاء مجموعة الاتحاد الوطني للشغل.

تفضل الأستاذ الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم اليوم في موضوع يتعلق بفئة تعلمون الأهمية ديالها داخل النسيج الاقتصادي الوطني واقتصاد القرب، وهي الفئة ديال التجار والصناع التقليديين الذين ينتظرون تغطية اجتماعية منذ مدة. وهذه التغطية الاجتماعية اللي كنتمناو على أنها توفر لهم تأمين صحي إلى جانب تعويضات عائلية وتأمين عن الشيخوخة والعجز والوفاة.

ونحن نعلم بأن الحكومات السابقة كانت أجرت واحد المجموعة ديال الدراسات من أجل الرقي بالمستوى ديال هاذ العمل التعاضدي لهاذ الفئة، لكن لحد الآن، السيدة الوزيرة، كنلقاو بأن هاذ الفئة لازالت تعاني من عدم وجود عمل تعاضدي حقيقي فيما يتعلق بتأمينها.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزير المحترمة، لماذا لم يتم إحداث نظام تعاضدي لهذه الفئة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلي.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

تنشكرك على هاذ السؤال اللي هو جد مهم، اللي هو من الأوليات ديالنا، ولكن خصني نذكر أولا أن الصناع التقليديين العاملين بمختلف المقاولات والوحدات المهيكلة، راهم على غرار باقي القطاعات الإنتاجية عندهم التغطية الصحية.

فيما يخص الصناع التقليديين المستقلين، واللي هما من الأولويات ديالنا، كما ذكرت، قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع مهم، التجار ماشي معنا، ولكن الصناع التقليديين راهم 2,3 مليون ديال الناس اللي خدامين في الصناعة التقليدية.

إذن، كيف ما ذكرت، عملت الدولة على إحداث منتوجات تأمينية «عناية»، غير هي هاذ «عناية» ما اعطاتش الحصيلة اللي كانت منتظرة. لهذا، أمام هاذ الوضعية تم إنجاز دراسة أكتوارية وديموغرافية بدعم من الاتحاد الأوربي كأرضية لإرساء نظام للتغطية الصحية لفائدة المستقلين، ووضع أسسه التقنية والقانونية، كما تم إدراج مسألة إحداث هذا النظام ضمن ورش إصلاح نظام التغطية الصحية الأساسية الذي تسهر عليه لجنة بين وزارية تحت رئاسة السيد الرئيس الحكومة.

بناء على نتائج هذه الدراسات وأشغال اللجنة البين وزارية المذكورة، فقد تم اعتماد الخيار المتعلق بإحداث نظامين إجباريين، بهم الأول التغطية الصحية، والثاني بهم التقاعد لفائدة فئة العمال المستقلين، بما فيهم الصناع التقليديين، لأن داخلين في هاذ المجموعة، والتجار اللي ذكرت، وأصحاب المهن الحرة، وذلك بشكل تدريجي.

وسيتم تدبير النظامين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أن يتم تمويلهما من خلال مساهمات المنخرطين بشكل تضامني. ولإخراج هذه التغطية الاجتماعية إلى حيز الوجود في أقرب وقت، فقد عملت الحكومة على إعداد مشروع قانون، سيتم بموجبه إحداث النظامين المذكورين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة الأعضاء للتعقيب.

المستشار السيد محمد رماش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

فعلا أن من خلال كلامكم أن هناك واحد الرؤية، وكنعتقدو بأن هاذ الرؤية اللي خص يكون عندها واحد الطابع شمولي للإجابة الآنية عن الاحتياجات، خاصة لهاذ الفئة.

احنا ملي كنتكلمو على هاذ الفئة ديال التجار وديال الصناع التقليديين اللي هي عندها واحد الانتشار كبير في المجتمع ديالنا، الآن ملي كنتكلمو على هاذ البعد الاجتماعي أو ما يمكن تسميته بالحماية الاجتماعية، على مستوى التغطية الصحية، على مستوى الانخراط في الضمان الاجتماعين، على مستوى السكن الاجتماعي، على مستوى الخدمات الاجتماعية، إلى غير ذلك من هذه الأمور.

احنا كنشوفو بأن كانت مبادرات، فعلا أنها ما ارقاتش إلى الشكل المطلوب، كانت المبادرة ديال «عناية» على مستوى التغطية الصحية، اللي كانت تدارت فيها واحد التكلفة، ربما شافوا الإخوان بأنها ما ارقاتش إلى الطموحات ديالهم، كانت مبادرات إلى غير ذلك، ربما المبادرة الكبيرة اللي كانت ديال الدار البيضاء 2006.

على أية حال، احنا كنشوفو كاين عندنا خاصة بعض المدن اللي هي عندها طابع تقليدي، ونعطي مثال تارودانت، اللي هي فعلا زرتوها مرارا، ولكن باقا مجموعة ديال الإشكاليات، ديال هاذ الفئة اللي كتمثل واحد الجوهر داخل النسيج الجمعوي ديال تارودانت.

أولا، كاينة هاذ القضية، نعطيكم الرؤية ديال 2015، اللي الآن دار الدباغ اللي هي ديال الجلد باقا ما كاينش لحد الآن، باقا غايبة، 2015 غتكمل.

القضية الأخرى ديال المركب ديال الصناعة التقليدية، فعلا اللي قطع خطوات، واحنا كنتظرو بأنه خصو يخرج في القريب العاجل،

بمعنى أن هاذ الأبعاد كلها الاجتماعية بما فيها هاذ الشي اللي طرحنا، بما فيها حتى البنية التحتية اللي غتستوعب هاذ الشي كلو، كيفرض واحد التدخل عاجل. فعلا، احنا كنثمنو الجهود اللي كاينة الآن على مستوى الدراسات، ولكن خصنا ندوزو للسرعة القصوى لأن الحاجيات كبيرة والانتظارات كبيرة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد عن التعقيب في بعض الثواني، أعتقد.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

اللي ابغيت نقول لك راني متفقة معك، لأن عاطي أهمية كبيرة لهاذ القضية ديال التغطية. بالنسبة لهاذ الشي اللي ذكرت على الرؤية ولا.. تتعرف بأن في اللول كانوا ستة ديال المخططات اللي كانوا مسطرين، حاليا وصلنا لـ ستة المخططات لتنمية الصناعة التقليدية.

ماشي كلشي يمكن لو يتدار في دقة وحدة، إذن راه احنا ماشين مرحلة، مرحلة. تتعرف بأن حاليا احنا تنقيمو الحصيلة ديال هاذ رؤية 2015 اللي احنا في النهاية ديالها تقريبا، وبعض الأهداف مثلا تجاوزناها، بعض الأهداف حققناها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو آخر سؤال في جلستنا هذه، وهو حول اختلالات قطاع الصناعة التقليدية والمؤسسات العمومية التابعة له، والسؤال لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ بنشماش لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من دون شك اطلعت على تقارير صدرت مؤخرا عن مؤسسات دستورية، منها المجلس الأعلى للحسابات، والمندوبية السامية للتخطيط، واللي كترصد اختلالات وأعطاب يشكو منها قطاع الصناعة التقليدية والمؤسسات العمومية التابعة في الصناعة التقليدية.

ابغينا نعرفو أشنو درتو كإجراءات وكتدابير لاحتواء هذه الاختلالات ومعالجتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، وعلى الاهتمام ديالكم بقطاع الصناعة التقليدية، وتنعاود نكرر بأن هاذ القطاع تيستحق كل الاهتمام، لأنه قطاع جد مهم.

أولا، اللي ابغيت نقول أن التقرير الوحيد اللي تيهم قطاع الصناعة التقليدية هو تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، واللي هو متعلق بمؤسسة دار الصانع، الذي جاء بمجموعة من الملاحظات والتوصيات البناءة، واللي ابغيت نشكر رئيس المجلس الأعلى والسيدات والسادة القضاة عليه.

وقد عملت على هاذ التوصيات الوزارة ودار الصانع ووزارة المالية على موافاة المجلس بالجواب على ما جاء فيه. هاذ الأجوبة كلها راها منشورة على البوابة الالكترونية ديال المجلس.

هاذ التقرير كذلك كان موضوع اجتماع مع لجنة القطاعات الإنتاجية لمجلس النواب، وكان أيضا اجتماع بالمجلس ديالكم الموقر في جلسة عامة بتاريخ 15 يونيو 2015، وهاذ الاجتماع تخصص لمناقشة عرض السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، حيث تقدمت بعرض شامل في الموضوع.

فيما يخص توصيات المجلس بخصوص تسيير وتدبير مؤسسة دار الصانع، أؤكد لكم أنها الآن في طور الأجرأة والتفعيل.

النقطة الثانية، اظهر لي اهضرتي لي على التشغيل، لأن في السؤال اهضرتيو على التشغيل، ما اهضرتيش.

السيد رئيس الجلسة:

عندكم فترة ديال التعقيب، شكرا للسيدة الوزيرة.

السيد المستشار، لكم التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة،

غادي نكونو شاكرين لكم من بعد امنين تهيئوا راسكم وتوافيونا

بتقرير حول حزمة الإجراءات والتدابير اللي غتهيؤوا كجواب على الاختلالات والأعطاب اللي رصدها المجلس الأعلى للحسابات.

ثانيا، ظنيت بأن كاين بعض الاختلالات لا تحتاج إلى كثرة الاجتماعات وكثرة الدراسات وكثرة التقارير، تحتاج إلى أن تتخذ وأن يباشر العمل فيها بالسرعة القصوى، بعض الأمثلة فقط لأن المؤشرات اللي كتدل على وجود اختلالات كثيرة جدا وتكلم عليه التقرير، لكن بعض الأمثلة فقط.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الميزانية إلى ابغينا نتكلمو على دار الصانع، الميزانية ديال دار الصانع تضاعفت 5 مرات، وصلنا الآن 11 مليار ونصف سنويا كتضخ في دار الصانع. النتائج اللي تحققت على مستوى الترويج والتسويق اللي كيقوم بها دار الصانع محدودة جدا، اعلاش؟

هاذي مسائل اللي ما كتحتاجش دراسات، لا توجد أهداف واضحة قابلة للقياس، لا توجد مؤشرات مضبوطة لقياس الفعالية، لا وجود لشبكة تقييم واضحة لتنفيذ نتائج برامج العمل ديال المؤسسة.

الدعم اللي كتعطيه دار الصانع للجمعيات واللي كيوصل لـ 10 مليون ديال الدرهم في سنة 2012 مثلا، ما كيتنشرش المعايير والمقاييس باش الناس يعرفوا بأنه كاين حرص على درجة قصوى من الشفافية.

نطوي هاذ الموضوع، ابغيت نبلغ لك واحد الرسالة، السيدة الوزيرة، وعدت عدد من النساء الصانعات التقليديات، زرتهم فجأة في معرض الصناعة التقليدية الجهوي بالحسيمة، وكثرة الهم اللي اشكاو لي:

أولا، القرار ديال تنظيم المعرض في هاذ الوقت، اتخذ بشكل انفرادي من طرف المسؤول عن الصناعة التقليدية اللي كاين في تازة، علما بأن المعرض ديال الصناعة التقليدية في مدينة سياحية ابحال الحسيمة كيتنظم بموازاة مع عودة الجالية المغربية.

ثانيا، هاذ النساء يتساءلن ما مصير وما مآل هبة ملكية قدمت أثناء زيارة جلالة الملك للحسيمة بمناسبة افتتاح المعرض ديال الصناعة التقليدية، منذ 2013 إلى يومنا هذا كيتساءلوا الصانعات التقليديات، ابغيناك تفتحي تحقيق في هاذ الموضوع، السيدة الوزيرة.

كلفتني واحد السيدة فاضلة، وهي كتكلم بلسان العشرات من النساء اللي التفوا حولي، بما يشبه حلقية النقاش اللي كيديروها في الجامعة، قالت لي مثل بالإسبانية ترجماتو: «إن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي ينطح نفسه ثلاث مرات على الأقل مع نفس الحجر»، وهؤلاء النسوة، وأظن بأنه كيتكلموا بلسان الصانعات التقليديات، وما كيبغيوش ينطحوا راسهم مع نفس الحجر.

فرجاء الانتباه إلى أن هناك إجراءات مستعجلة يجب أن تؤخذ لتشجيع النساء الصانعات، أما الرجال مولفين على المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة في حدود ما تبقى لك من الوقت بطبيعة الحال.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد المستشار،

اللي ابغيت نذكرك بأن هاذ التقرير راه تهم هاذيك المدة الزمنية ما بين 2008-2012، وهاذ الرؤية ما توقع عقد البرنامج حتى 2007. إذن، حتى تفعيل الرؤية ما غادي يكونش 10 سنين، فقط 8 سنين من 2007 إلى 2015.

بالنسبة للنساء، أنا عاطية أهمية كبيرة للنساء، وتهتم بالمشاكل ديالهم، حاليا غادي نظمو واحد الصالون ديال رمضان، واحد المعرض ديال رمضان، اللي دائما تنديروه، هاذ العام حرصت باش ولابد يكونوا فيه النساء اللي في ديور الصانعة.

ما اعرفتش واش شفتو واحد البرنامج تلفزيوني على ديور الصانعة، وشفتو أشنو هما الإيجابيات ديال هاذ ديور الصانعة اللي هما فضاءات اللي تيمكن هاذ النساء في المجال القروي يمكن لهم يخدموا فيهم في ظروف ديال السلامة وديال الصحة اللي مهمة، وأنا عاطية أهمية كبيرة.

بالنسبة لهاذ المشاكل اللي اهضرت لي، أنا غادي.. وغادي نرجع عندك باش نتذاكر معك على هاذ الشي، لأن ما يمكنليش أنا نقبل شي حاجة اللي ماشي...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها، وشكرا لجميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة.

ومباشرة بعد رفع هذه الجلسة، أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

محضر الجلسة رقم 1025

التاريخ: الثلاثاء 6 من رمضان 1436 هـ (23 يونيو 2015 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس؛ ثم المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

- مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل؛

- مشروع القانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3- مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

4- مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل؛

5- مشروع القانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

ونبدأ بالدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث وهي:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3- مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

وأعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث دفعة واحدة، الكلمة لكم، السيد وزير الداخلية، لتقديم هذه القوانين.

السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام مجلسكم الموقر ثلاثة مشاريع تنظيمية بتغيير وتتميم القوانين التنظيمية ذات الصلة بالانتخابات والمتعلقة على التوالي بمجلس المستشارين والأحزاب السياسية وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

وقبل استعراض أهم مضامين هذه المشاريع، أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئاسة وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلسكم الموقر وكذلك إلى كافة السيدات والسادة المستشارين اللذين حضروا أشغال اللجنة، وانخراطهم بفعالية وايجابية وبروح من التعاون والتوافق خلال أشغال اللجنة، مؤكدين بذلك مسؤوليتهم والتزامهم كلما تعلق الأمر بالقضايا الكبرى التي تهم مستقبل البلاد.

يتعين التذكير أن مشاريع القوانين التنظيمية المعروضة على أنظاركم كانت قبل إحالتها على المسطرة التشريعية موضوع تشاور مع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، حيث تم عقد لقاءات تشاورية مكنت من إغناء هذه النصوص من مجموعة من الاقتراحات الهامة.

ففيما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين فيروم ملاءمة أحكام المادة الأولى منه مع المستجدات التي عرفها التقسيم الترابي للمملكة على إثر اعتماد تقسيم جهوي جديد، تم بموجبه

تقليص عدد الجهات من 16 على 12 جهة.

والمشروع يقترح التنصيص عل الجهات الجديدة وتحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة تشريعية برسم كل هيأة من الهيئات الناخبة الممثلة في مجلس المستشارين، دون المساس بالعدد الإجمالي من المقاعد المخصصة حاليا لكل هيأة ناخبة.

وهكذا يقترح ملاءمة توزيع عدد المقاعد المخصصة لممثلي المجالس الجهوية حسب مبدأ الإنصاف بين الجهات والعدد المخصص لممثلي الجماعات والعمالات والأقاليم بالتناسب مع العدد الجديد للسكان (إحصاء 2014).

أما بالنسبة للمثلي الغرف المهنية فيقترح إعادة النظر في توزيعها لضمان تمثيل كافة أصناف الغرف المهنية بشكل يتناسب وتمثيليتها الحالية في مجلس المستشارين.

كما يقترح إعادة النظر في التقسيم الخاص بالدوائر الانتخابية المخصصة لهيئات ممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، من خلال تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 6 إلى 3.

ومن جهة أخرى، وانسجاما مع التوجه الرامي إلى التركيز على البطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة فريدة لإثبات هوية المصوتين، ينص المشروع على حذف الإشعار الموجه إلى الناخبين قصد إحاطتهم علما من طرف السلطة الإدارية المحلية بأماكن التصويت.

بخصوص مشروع القانون التنظيمي القاضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فهو يرمي بالأساس إلى فتح إمكانية عقد تحالفات سياسية بين الأحزاب، تسري على الصعيد الوطني بمناسبة الانتخابات المحلية والمهنية لتقديم ترشيحات مشتركة.

وبهدف ضمان الانضباط لقواعد المؤسسة الحزبية، يضع مشروع القانون التنظيمي تعريفا لحالة التخلي عن الانتماء للحزب السياسي، إذ يعتبر كل عضو في وضعية التخلي عن انتمائه الحزبي إذا قرر الحزب ذلك، شريطة الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في نظامه الأساسي واستنفاذ مسطرة الطعن القضائي عند الاقتضاء.

فيما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي المتعلق بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الجماعات الترابية، فتتعلق أهم مضامينه بإدراج الأحكام الكفيلة بتحقيق الملاءمة مع التعديل الرامي إلى اعتماد التحالفات السياسية بمناسبة الانتخابات وترسيخ البطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة فريدة لإثبات هوية المصوتين من خلال إلغاء الإشعار الموجه إلى الناخبين من طرف السلطات الإدارية المحلية قصد إحاطتهم علما بأماكن التصويت.

كما يقترح تبسيط مسطرة الترشيح لانتخابات المجالس الجهوية، وذلك باعتماد دائرة انتخابية واحدة على مستوى كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات، مع تخصيص ثلث المقاعد على الأقل للنساء في كل دائرة، عوض الدائرتين المنصوص عليهما حاليا، واعتماد لائحة الترشيح واحدة، تتألف من جزأين، يكون جزء الأول مفتوحا على قدم المساواة أمام الرجال والنساء، ويخصص الجزء الثاني حصريا للترشيحات النسوية.

أما بالنسبة للمجالس الجماعية، وفضلا عن دعم التمثيلية النسوية، فيقترح بالنسبة للجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع باللائحة اعتماد نفس طريقة الترشيح.

أما بالنسبة للجماعات التي يطبق فيها الاقتراع الفردي فيقترح إدماج المقاعد الأربعة المخصصة للنساء في الدوائر الانتخابية الأربع التي يوجد بها أكبر عدد من المسجلين.

ولتبسيط طريقة التصويت، يقترح المشروع اعتماد ورقة تصويت واحدة تستعمل للاقتراعين الجماعي والجهوي، حيث سيقوم كل مصوت بوضع علامتين للتصويت: الأولى برسم الاقتراع الجماعي والأخرى برسم الاقتراع الجهوي.

وفي الأخير يقترح تجاوز الأساليب التقليدية في تنظيم الدعاية الانتخابية فيما يخص الإعلانات الانتخابية، حيث يكتفي المشروع بوضع القواعد العامة التي تخضع لها الإعلانات الانتخابية والإحالة على نص تنظيمي لتحديد كيفيات تفعيلها.

في الختام، أود التأكيد على أن الرغبة التي تحدونا جميعا تتمثل في العمل على إنجاح المسلسل الانتخابي، وذلك إيمانا منا بأن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة تشكل لبنة أخرى في مسار مواصلة بناء الصرح الديمقراطي الوطني، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وأعطي الكلمة للمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية البنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة حول هذه المشاريع الثلاثة دفعة واحدة كذلك.

إذا كان التقرير قد وزع، فأفتح باب المناقشة حول المشاريع الثلاث والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فرق الأغلبية لمناقشة المشاريع الثلاث كذلك دفعة واحدة.

هنالك مداخلة لفرق الأغلبية؟

إذن أنتقل إلى .. أعطي الكلمة لأحد ممثلي فرق المعارضة لمناقشة المشاريع الثلاثة دفعة واحدة كذلك، وفي حدود طبعا 15 دقيقة لجميع المشاريع، ليس فقط للقوانين التنظيمية، بل حتى المشروعين الأخريين

اللذان سيأتيان فيما بعد، 15 الدقيقة للجميع.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني السادة المستشارين المحترمين،

هذه، السيد الرئيس، مداخلة فرق المعارضة، أسلمها لكم مكتوبة حتى لا أُثقل على كاهلكم بقراءة مداخلة معدة سلفا، ولكن بغيت نقول واحد الكلمة مقتضبة بمناسبة مناقشة هاذ المشاريع القوانين، التي قدمها السيد الوزير المحترم.

طبعا–كما يعرف الجميع–فرق المعارضة البرلمانية قررت أن تصوت بالإيجاب على هاذ المشاريع القوانين، انسجاما مع موقفها المعلن والمعبر عنه على مستوى اللجنة، ولكن نظن بأن هذا الموقف، هاذ التصويت بالإيجاب على آخر مشاريع القوانين المرتبطة بالانتخابات، نظن بأنه يقدم دليل إضافي لمن لا يزال يحتاج إلى دليل على أن فرق المعارضة البرلمانية تجتهد لكي تضطلع بواجبها في حدود ما تستطيع، ولم يكن في نيتها أبدا- وهاذي أدلة ملموسة–بأن التصويت بالإيجاب هو سلوك ملموس، التصويت بالإيجاب كيقدم دليل على أن المعارضة لا تعرقل ولا تفرمل ولا تسعى إلى إجهاض أو عرقلة إرادة الإصلاح.

وأريد أن أقول للسادة الوزراء المحترمين، وللسيد وزير الداخلية على وجه الخصوص، ولا شك أنكم يعني تعرفون ذلك، بأنه طيلة السنوات تقريبا الأربع الماضية، إلى قمنا بعملية إحصاء عدد مشاريع القوانين التي جاءت بها الحكومة، وحللنا السلوك التصويتي لفرق المعارضة، ستلاحظون بالأرقام، بأننا صوتنا بالإيجاب على ما يفوق 90% من مشاريع القوانين اللي جاءت بها الحكومة.

فكلما تشكلت وتبلورت لدينا القناعة بأن هاذ مشاريع القوانين فيها مصلحة لبلادنا، نصوت عليها بالإيجاب، ولا نكترث على الإطلاق لموقع المعارضة اللي يفترض عند البعض أو يجعل البعض يعتقد بأنه يستوجب بطريقة ميكانيكية التصويت ضدها.

ومن المؤسف حقيقة أننا أمضينا زهاء الثلاث سنوات المنصرمة، سمعنا فيها الكثير من الخطابات تكررت عن أن المعارضة كتعرقل وتفرمل، وتسعى إلى إجهاض إرادة الإصلاح، وتسعى إلى التشويش وتسعى إلى غير ذلك.

أنتم تعرفون، حضرات السادة الوزراء والسيدات الوزيرات، بأن هاذ الانتخابات اللي احنا كنتهيؤو ليها اليوم، كان من المفترض أن نكون قد انتهينا منها قبل متم سنة 2012، جلالة الملك سبق له في خطاب شهير أن حدد نهاية سنة 2012 كآخر أجل لإعادة ملاءمة المؤسسات المنتخبة، بما في ذلك مجلس المستشارين، مع مقتضيات الدستور الجديد، هذا خطاب ملكي كان واضح.

وحتى بعد المصادقة على الدستور الجديد، حتى لما جاءتنا الحكومة بمشروع قانون تنظيمي يتعلق بمجلس المستشارين، صوتنا عليه بالإيجاب، اعتقادا منا بأن هذاك مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين جاءت به الحكومة أيام قليلة بعد المصادقة على الدستور الجديد، ظنينا بأنه مقدمة لإطلاق مسلسل الانتخابات، باش نكونو عند الموعد الذي حدده جلالة الملك، اللي هو قبل متم سنة 2012.

نأسف أن نكون قد أضعنا كل هذا الوقت وأهدرنا كل هذه الطاقة، ونأسف أن اكتشاف فضيلة الحوار وفضيلة السعي لبناء توافقات وطنية حول القضايا المصيرية المهمة بالنسبة لبلدنا كان اكتشافا متأخرا لدى الحكومة ولدى السيد رئيس الحكومة.

اكتشاف متأخر، خصوصا حين جاء جلالة الملك مرة أخرى وأكد– وكان يوجه الخطاب للطبقة السياسية بكل مكوناتها، وطبعا في مقدمتها الحكومة–حين أكد على ضرورة السعي لبناء التوافقات الوطنية كلما تعلق الأمر بمشاريع مهمة بالنسبة للبلد ولمستقبل البلد، المشاريع التي يفترض أن نتعاطى معها، ليس انطلاقا منة منطق أغلبية/معارضة، ولكن انطلاقا من منطلق آخر.

هذه هي الروح التي دفعتنا ودفعت فرق المعارضة لكي نصوت بالإيجاب على كل مشاريع القوانين، وقد سبق لنا أن شرحنا ذلك في كثير من المناسبات، ما عمرنا تعاملنا مع هاذ مشاريع القوانين من منطلق أنها المشاريع ديال الحكومة واحنا في المعارضة نعرقلوها ولا نجتهدو في تمطيط المناقشات حولها.

ويشهد السيد الوزير المحترم بأننا تعاملنا بأقصى الدرجات من الروح الايجابية مع هاذ المشاريع القوانين، ومن الواجب، وأنا لا أجد حرجا في أن أشكر السيد الوزير وزميله السيد وزير الداخلية على التفاعل الإيجابي مع الكثير من الاقتراحات ومع الكثير من التعديلات اللي تقدمت بها المعارضة.

ولكن أريد، السيد الوزير المحترم، ونحن نصوت اليوم على آخر مشاريع القوانين المرتبطة بالانتخابات، أريد أن أنتهز هذه الفرصة لكي أحذر من عودة خطاب التشكيك في سلامة الانتخابات، لأنه بدينا كنلاحظو الفترة الأخيرة حديث يتعالى شيئا فشيئا، ومن المؤسف أن مثل هذا الخطاب يشارك في ترويجه وفي إنتاجه مسؤولون حكوميون، وفي مقدمتهم–نقولها لك بكل صراحة–في مقدمتهم رئيس حكومتنا المحترم، أنا ملي كنسمع السيد رئيس الحكومة، وهو يخطب على الناس، ويستعمل خطاب يفهم منه بأن هناك شيء ما يتهيأ للتأثير على سلامة الانتخابات اللي باقي لها فترة، هذا شيء خطير ونريد أن نحذر من خطورته.

هناك حديث اليوم عاوتاني من جديد ظنينا بأننا انتهينا في هاذ الصفحة، حديث من جديد اليوم، وأنا شخصيا أتوقع–وأرجو أن أكون مخطئا–أتوقع أن هذا الحديث سيتزايد وسيتبلور أكثر في هاذ المدة اللي كتفصلنا على الانتخابات، حديث على خطاب اللي لا ينفع البلد.

أنا أتسائل: كيف يمكن للسيد رئيس الحكومة، وهو اللي تحت تصرفه كل الوزارات وكل الإدارات، وعاطيه الدستور اختصاصات وصلاحيات واسعة، كيف لرئيس حكومة أن يتحدث عن أن هناك جهة ما، طبعا هو يتحدث عنها بأسلوب الهمز والغمز، ولكن واضح راه احنا ماشي كنرضعو اصبعنا، واضح كيتكلم على المعارضة، باش ما يتكلمش على المعارضة، واضح، كيتكلم على أحزاب بعينها، وتيقول هناك أحزاب مرة أخرى تريد أن تفرض هيمنتها، وتريد أن تفرض التحكم.

إلى كانت عند حزب القدرة أنه يتحكم في الولاة ولا في الإدارات ولا في الوزارات اللي هي تابعة لرئيس الحكومة خاصو يمشي بحالاتو، وهذا حديث خطير، لأنه غادي يخلق، واحنا راه كتلاحظو يعني الأمور العلاقة ما بين المعارضة والحكومة في هاذ الفترة الأخيرة بدأت تعرف بعض الانفراج، اللي انعكس بشكل إيجابي حتى في الأسلوب ديال إدارة المناقشات في الجلسات الشهرية.

ولكن ملي كنسمعو هاذ الخطاب من جديد كيتنتج من جديد كنوضعو يدينا على قلبنا، وكنقولو بأننا يراد لنا أن ننجر إلى خلق مناخ وجو ديال التشكيك وديال توزيع التهم اللي ما غينفعش البلد.

يمكن نجيب لك بعض الأصوات الانتخابية هنا وهناك، ولكن سيؤثر على المناخ اللي بغيناه يكون مناخ صحي ديال تباري سياسي، تباري انتخابي بين أحزاب تحترم قواعد التباري الانتخابي، وعندها الكثير من المقومات التي تؤهلنا لكي نتنافس كأحزاب ولكي نتبارى كأحزاب لكسب ثقة الناخبين، ولكن بشوية ديال الأخلاق، بقليل من احترام قواعد التدبير الديمقراطي لهاذ التنافس وهاذ ..

نحن نستغرب حقيقة لما كيتقال بأنه بعض الأحزاب اللي ولت في الفترة الأخيرة كتكثر من اللقاءات التواصلية وكتركز على مناطق الشمال اللي فيها زراعة الكيف، وبأن هذه الأحزاب تركز على هذه اللقاءات التواصلية في هذه المنطقة بالذات لأنها تبحث عن تمويلات من تجار المخدرات، غريب يعني هاذ المنطق أن يصدر من حزب يقود الحكومة !

لذلك، أنا أمامي وزيرين محترمين من الحزب الذي يقود الحكومة، وأمامي أربع وزراء، أرجو.. ما عرفتش أشنو خاصكم تديروا باش توقفوا هاذ المهزلة هاذي، لأنه غادي يجرنا لمتاهات ما في مصلحة حتى شي واحد.

احنا غاديين للانتخابات فليتنافس من يريد أن يتنافس، ولكن بقليل من الاحترام وبشوية ديال مراعاة الذكاء ديال المغاربة، لأنه لا يعقل اليوم نقبلو يجي رئيس الحكومة ويقول بأن المعارضة تسعى.. أو أطراف في المعارضة، مرة أخرى، تحيي نهج التحكم، مرة أخرى تريئ نفسها لفرض نموذج سلطوي على المغاربة! هذا منطق غريب.

نرجو أن يكون هاذ الشي هذا سحابة عابرة، وبغينا نقولو لكم، السادة الوزراء المحترمين، بأن تصويتنا كمعارضة بالإيجاب على هاذ المشاريع قوانين اللي دوزناها كاملين، واللي كنهنؤو السيدين الوزيرين على الروح باش أداروا النقاش داخل البرلمان حول هذه القوانين، تصويتنا الإيجابي هو عربون على أننا نريد، كأحزاب وكفرق برلمانية، أن نساهم في خلق جو، في خلق مناخ صحي للانتخابات المقبلة، ما بغيناش نعاودو نحييو من جديد أحدنا يشكك في الآخر على سلامة الانتخابات اللي ما زال ما تنظمتش.

فلنحترم القوانين، وأرجو من الحكومة أن تنتبه إلى خطورة يعني العودة إلى ممارسات جربت في مرحلة سابقة، وأعطت ما أعطت، ولكن اليوم الوضع مختلف، ولا نقبل يعني أن نكون مشاركين في مثل هذه الممارسات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

هل هنالك متدخل من الفريق الفيدرالي في إطار مناقشة هذا..؟

تفضل الأستاذ العربي.

المستشار السيد العربي الحبشي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة مشاريع القوانين التنظيمية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم القانون رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 34.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

لابد ما نشيرو للمجهود اللي بذلتو وزارة الداخلية والأطر ديالها في إعداد هذه النصوص التنظيمية الهامة.

كذلك لابد من إبداء الملاحظة أن تقرير لجنة الداخلية لم يعكس

بالشمولية المثلى مداولات ونقاشات أشغال اللجنة الليلة البارحة.

السيد الرئيس،

لقد نص الفصل 19 من الدستور على تمتيع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء.

وبناء على الفصل 30 الذي أكد على أن: «ينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية»؛

ووعيا من الفريق الفيدرالي بأهمية التفعيل الإيجابي والتدريجي لمبدأ المناصفة وجعله في خدمة التنمية، قدمنا تعديلات على مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات وباقي الجماعات الترابية، تتوخى تقوية وتعزيز آليات ولوج النساء إلى مراكز القرار في أفق تحقيق المناصفة وضمان تمثيلية النساء، تطبيقا لهذا المبدأ، وترسيخ وتكريس المشاركة النسائية من خلال اتخاذ إجراءات إرادية لفائدة النساء لتشجيع ولوجهن إلى الوظائف الانتخابية.

واقترحنا تعديلا على مشروع قانون التنظيمي المتعلق بالجهة، أن تتبوأ امرأة منصب كاتبة أو نائبة كاتب أو رئيسة لجنة من اللجن الدائمة، غير أن الحكومة اعتذرت عن قبول هذا التعديل، خشية منها أن يكون مقتضى غير دستوري، وخوفا من صعوبة تطبيقه، وها هي اليوم الحكومة، وبطريقة عكسية، تغض النظر على مقتضيات المادة 24 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، الذي ينص بالحرف على ما يلي: «يجب أن لا تتضمن كل لائحة من لوائح الترشيح اسمين متتابعين لمترشحين اثنين من نفس الجنس»، وهو ما يعني أن تتضمن لوائح الترشيح بخصوص كل مكونات مجلس المستشارين: جهات، جماعات ترابية، غرف مهنية، منظمات مهنية، مشغلين، مأجورين، نفس العدد من الرجال والنساء، فماذا أعددنا من عدة لذلك؟

إننا في الفريق الفيدرالي ما فتئنا نطالب بتمتيع المرأة المغربية بكل الحقوق وتعزيز آليات ولوجها إلى مراكز القرار، وقد نهنا أثناء المناقشة العامة لهذه المشاريع أن هذا المقتضى سيصطدم مع واقع غير مهيأ بما يكفي لإعطاء النتائج المرجوة، فلا يكفي أن تكون لنا الإرادة حتى يتحول الحديد إلى ذهب.

وكان حليا بالحكومة أن تهيئ الشروط والظروف الملائمة لذلك، فكيف لهيئة ناخبة لا تمثل فيها النساء إلا حوالي ربع المقاعد أن تتحول إلى النصف في مجلس المستشارين؟!

كما نؤكد على أن مشاريع القوانين التنظيمية التي نحن بصدد مناقشتها لا تتضمن شروط تكافؤ الفرص لجميع المترشحين للهيئات المعنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لقد كان موقفنا واضحا في إعطاء العضو المنتخب ضمانات قانونية في الدفاع عن نفسه في مواجهة ادعاء تخلي عن انتماءه السياسي، واعتبرنا أن التجريد من صفة عضو منتخب بمجلس جهة أو باقي الجماعات الترابية لا ينبغي أن تسري على حالة طرد العضو من الحزب الذي اكتسب به الصفة التمثيلية.

ورغم تفهم الحكومة لدواعي هذا التعديل، فإنها لم ترفضه فحسب، بل تم إقحامه ضمن تعديلات أدخلت على القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية لمجلس النواب.

وبذلك تكون الحكومة قد أقحمت مقتضى ذو طبيعة داخلية بالنسبة للهيئات السياسية، من المفترض أن تتم معالجتها في الأنظمة الأساسية للأحزاب، عوض القانون التنظيمي للأحزاب السياسية، وهو ما اعتبرناه يكرس سلطوية وديكتاتورية الزعيم في غياب الديمقراطية الداخلية.

ومن الآن نقول لكم بأن هناك احتمالات كبيرة أن يطرح هذا التعديل مشاكل لا حصر لها في المستقبل، وها نحن ننبه لمخاطر هذا المقتضى وللمنزلقات المحتملة في الممارسة العملية.

ونتمنى أن تصحح المحكمة الدستورية هذا المقتضى، الذي نعتبره، من وجهة نظرنا، غير دستوري، على اعتبار أن النزاعات المحتملة داخل الأحزاب تُحسم وفقا لأنظمتها الأساسية وقوانينها الداخلية، ونعتبر أنه ليس من حق الحزب تجريد عضو منتخب له تفويض شعبي من تمثيل المواطنين الذين صوتوا عليه.

السيد الرئيس،

لقد حددت مدونة الشغل بوضوح المعيار الذي اعتمده التشريع المغربي لتصنيف المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، وحددها في حصولها على نسبة 6% من نتائج الانتخابات المهنية في القطاعين العمومي والخصوصي وشرط الفترة التعاقدية والاستقلال الفعلي، لكن نتساءل عن ما هو المعيار لتصنيف المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلا؟ ومن هي هذه المنظمات المهنية التي لها الحق في التباري على 8 مقاعد المخصصة للمنظمات المهنية بمجلس المستشارين؟

للأسف، لا جواب للحكومة.

السيد الرئيس،

إننا من موقعنا كفريق فيدرالي يربط دائما بين النضال الاجتماعي لتحقيق مطالب الطبقة العاملة في العدالة الاجتماعية، والنضال

الديمقراطي لبناء دولة الحق والقانون والمجتمع الديمقراطي، نرفض استمرار مسلسل إفساد المسلسل الانتخابي. ويجب على الإدارة والأحزاب السياسية بذل الجهود الضرورية لمواجهة هذا الإفساد من أجل تخليق الحياة السياسية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، تنبثق عنها مؤسسات تمثل الإرادة الحقيقية للشعب المغربي والقطع النهائي مع كل الممارسات السابقة، باعتبار الخيار الديمقراطي لا رجعة فيه، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة في أكثر من مناسبة، فهل ستكون الاستحقاقات المقبلة في مستوى هذا التحدي؟ ذلك ما نبتغيه لبلادنا، ونتطلع إليه في أفق دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل إذن إلى للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

أعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون: لا أحد، أعتقد.

والممتنعون= 4.

أعرض المادة رقم 2 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد، 38؛

المعرضون: لا أحد؛

الممتنعون= 4.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: نفس العدد.

الموافقون= 38؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 4

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

وننتقل مباشرة للتصويت على مواد مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

أعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 4 ؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة رقم 2 للتصويت:

نفس العدد (الموافقون= 38؛ المعارضون= 4؛ الممتنعون= 0)

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

نفس العدد (الموافقون= 38؛ المعارضون= 4؛ الممتنعون= 0)

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وننتقل لمشروع القانون التنظيمي الثالث للتصويت على مواده، وهو مشروع قانون رقم 34.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الجماعات الترابية.

أعرض المادة رقم 1 للتصويت.. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

غير هناك واحد الإضافة في المادة 134، الفقرة 4، كاين واحد الخطأ مادي، أنه واحد الإضافة اللي سقطت سهوا، وهو وفقا للبنود كاينة في المشروع اللي جا 3 و4 و5، وهي وفقا للبنود 2 و3 و4 و5 إضافة رقم 2.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آش من مادة، السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

المادة 134..

السيد رئيس الجلسة:

نحن الآن بصدد التصويت على مشروع قانون رقم 34.14 الذي يقضي بتغيير وتثمين القانون التنظيمي رقم 59.11، ياك هذا هو بعدا اللي احنا كناقشو، أي جديد فيه السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

34.15..

السيد رئيس الجلسة:

34.15 ماشي 34.14، اسمح لي.

صادقنا على القانونين السابقين، الأول هو القانون رقم 32.15، الثاني هو 33.15 والثالث هو 34.15. المادة..كتهضروا، السيد الوزير، على المادة 134؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

المادة 134، إضافة ديال الرقم 2، وفقا للبنود 2 و3 و4، رقم 2 سقط سهوا في الأول، في الملاءمة، في النص الأول، خطأ مادي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هذا تعديل مادي في اسميتو، لا يمس بجوهر النقاش اللي كان عندكم في اللجنة.

إذن كنتقلو كنصوتو على المواد ديالو كيف قلنا، مع اعتبار الخطأ المادي اللي حاصل في المادة 134 من هاذ القانون الأخير ديال 34.14 (المقصود 34.15) بطبيعة الحال.

الموافقون قلنا على المادة الأولى: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد، تعارضون أم تمتنعون؟ تمتنعون.

إذن ،الموافقون= 38؛

الممتنعون= 4؛

المعارضون: لا أحد.

أعرض المادة رقم 2 للتصويت:

نفس العدد (الموافقون= 38؛ المعارضون= 4؛ الممتنعون= 0)؛

أعرض المادة رقم 3 للتصويت:

نفس العدد (الموافقون= 38؛ المعارضون= 4؛ الممتنعون= 0).

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

نفس العدد (الموافقون= 38؛ المعارضون= 4؛ الممتنعون= 0).

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخابات أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

هكذا نكون قد صادقنا على مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث.

وننتقل إلى المشاريع الأخرى المتبقية، وسيتابعها معكم الأخ السيد الرئيس محمد فضيلي، أعتذر.

تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

أستسمح، السي عبد الرحمان اخذا معه الملف ديال الجلسة.

كما قلنا ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

أولا، رمضان مبارك كريم أعاده الله على أمير المؤمنين وعلى الشعب المغربي وعليكم، السادة المستشارون، بالخير واليمن والبركات.

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أعرض على حضراتكم الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، الذي تمت مناقشته والتصويت عليه بالإجماع من قبل السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية التابعة لمجلسكم الموقر.

ومن هذا المنبر أود أن أوجه تشكراتي للسيدات والسادة أعضاء اللجنة على التجاوب والعناية الفائقة التي أولوها للمشروع، وتأكيدهم على أهميته وعلى ضرورة اعتماده والمصادقة عليه.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

الساحل المغربي يمتد على 3500 كيلومتر في واجهتيه الأطلسية والمتوسطية.

الساحل المغربي يزخر بثروات بحرية وبيولوجية هامة تشغل قرابة 500 ألف نسمة.

الساحل المغربي يعرف كذلك تمركز 60% من الساكنة المغربية، 90% من الأنشطة الصناعية و90% من الأنشطة السياحية.

ويشكل كذلك الساحل المغربي 3500 كيلومتر فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، لكن أمام هذه الدينامية يعرف الساحل المغربي ضغوطات كثيرة، أهمها الزحف العمراني، الاستهلاك اللاعقلاني للكثبان الرملية، التدفقات السائلة والصلبة للمياه العادمة والنفايات الصلبة المنزلية والصناعية، ناهيك على التأثيرات المتعلقة بسلامة المواطنين والناتجة عن ارتفاع مستوى مياه البحر، جراء التغيرات المناخية، والمغرب يتواجد في منطقة مصنفة ك»هشة» في هذا

الباب من طرف علماء المناخ.

ولذا ولأجل تحقيق وضمان تنمية مستدامة للساحل، يسعى مشروع القانون هذا إلى إرساء المبادئ والقواعد الأساسية التي تسمح بتدبير متكامل ومستدام للمناطق الساحلية.

وللإشارة، فبلدنا المغرب هو البلد الوحيد الذي لا يتوفر على قانون للساحل.

إن أهمية هذا القانون تكمن في عدة جوانب، من ضمنها:

- أولا، تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج الحكومي في مجال إرساء أسس التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية، ومن ضمنها حماية المجال الساحلي والبحري؛

- ثانيا، تفعيل القانون الإطار 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي جاء ليؤكد من جديد على إعداد الإطار التشريعي المتعلق بالساحل؛

- وأخيرا، وفاء بلادنا بالتزاماتها اتجاه الاتفاقيات الدولية.

مشروع القانون هذا يشتمل على 56 مادة موزعة على 10 أبواب، يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على توازن الأنظمة البيئية الساحلية وعلى التنوع البيولوجي وحماية الموروث الطبيعي والثقافي والمواقع التاريخية والأركيولوجية والإيكولوجية والمناظر الطبيعية؛

- الوقاية من تلوث وتدهور الساحل ومحاربتهما والتقليص منهما وضمان إعادة تأهيل المناطق والمواقع الملوثة أو المتدهورة؛

- ضمان حرية ولوج العموم إلى شاطئ البحر؛

- تشجيع سياسة البحث والابتكار بهدف اصطلاح الساحل وموارده.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد جاء هذا المشروع بمجموعة من المستجدات التي ستساهم في إغناء التشريع البيئي الوطني، من بينها:

- أولا، إعطاء الساحل–ولأول مرة–تعريفا قانونيا وتحديد مكوناته البحرية والبرية؛

- ثانيا، دمقرطة الأتاوى؛

- تطبيق مبدأ الملوث المؤدي فيما يخص المقذوفات السائلة في الوسط البحري وعلى الساحل، والتي لا تخضع حاليا لأي ترخيص، ولا تؤدى عنها أي إتاوة، كما هو الحال بالنسبة للمقذوفات في الملك العام المائي؛

- إحداث إرتفاق يمنع بمقتضاه البناء في منطقة عرضها 100 متر على طول الساحل، وهي أقل مساحة لحماية سلامة المواطنين؛

- إحداث ارتفاق يمنع بمقتضاه إنجاز بنيات تحتية جديدة للنقل في منطقة عرضها 2000 متر، على غرار ما هو جاري به العمل في العديد من الدول الساحلية من أجل حماية الكثبان الرملية والبنيات التحتية؛

- منع استخراج وجرف الرمال أو أي مواد أخرى من الشواطئ والكثبان الرملية، إلا في حالات استثنائية؛

- منع أي ترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الموقع المعني أو يخالف مقتضيات المخطط الوطني أو التصميم الجهوي؛

- تكريس حق ولوج العموم إلى شاطئ البحر والمرور على امتداده، مع إحداث الارتفاق على الأملاك المحاذية للساحل، عرضها 3 أمتار؛

- إلزام الإدارة بتصنيف الشواطئ حسب جودة مياه الاستحمام وبناء على معايير ومواصفات علمية، مع اتخاذ تدابير لمنع السباحة في المياه لا تستجيب للمعايير؛

- منع صب المياه المستعملة أو النفايات التي تؤدي إلى تلوث الساحل، مع إقرار نظام الترخيص بالنسبة للمقذوفات السائلة وفرض إتاوة على المقذوفات التي تتجاوز الحدود القصوى؛

- وأخيرا إقرار نظام للعقوبات يتماشى مع خطورة المخالفات المرتكبة في الساحل.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أود، في الختام، أن أكرر شكري لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وأسطر كذلك على أهمية هذا المشروع في ضمان صحة وسلامة المواطنين، وكذا في تحقيق التوازنات البيئية والسوسيو اقتصادية لسواحلنا، وبالتالي لبلادنا، طالبة من مجلسكم الموقر تعزيز الترسانة القانونية لبيئتنا بالمصادقة عليه.

وأدعو الله أن يتقبل صالح عملكم وصيامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لك السيد الوزيرة.

الكلمة الآن لمقرر اللجنة.. إذا كان قد وزع، ننتقل إلى فتح باب المناقشة، إذا كان هناك من متدخل.

الأغلبية؟

المعارضة؟

الفيدرالية، هل لديكم تدخل؟

إذن، سنتوصل بالمداخلات مكتوبة.

لكم الكلمة باسم المعارضة، تفضلوا، الأستاذ بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل.

ولابد في البداية من التوجه بالشكر للسيد الوزيرة على العرض القيم والمستفيض الذي قدمته أمام اللجنة، والذي مكننا من الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بهذا المشروع، الذي نعتبره في فرق المعارضة من الأهمية بمكان، خاصة أنه يندرج في سلسلة الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا، والتي تأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الثروات الطبيعية، من ضمنها المجال الساحلي والبحري.

السيد الرئيس،

لقد تبين من خلال تشخيص واقع المناطق الساحلية ببلادنا أن هذا المجال يعاني من العديد من الإكراهات والصعوبات، تؤثر بشكل سلبي على هذا الفضاء الطبيعي، مما يتعين معه حماية الساحل، برا وبحرا، والحفاظ على تنوع أحيائه ومناظره وتراثه الطبيعي والتاريخي والثقافي، باعتبار أن هذا هو رأسمالنا.

كما أن الوقت قد حان لإحداث تغيير جذري في التعاطي مع هذا الفضاء الطبيعي من أجل تنمية مستدامة، عبر الحد من مصادر التلوث، خاصة من المصادر الملوثة القادمة من شبكات التطهير وكذلك التحكم في التوسع العمراني والاستغلال العشوائي لموارد الساحل الطبيعية.

وقد ظل هذا الفضاء يعاني من غياب إطار قانوني يسمح بمواجهة الانعكاسات السلبية المحتملة للمشاريع التنموية المزمع إنجازها على السواحل، وذلك بالرغم من التزامات بلادنا في مجال حماية البيئة بصفة عامة، والوسط البحري بصفة خاصة، فقد وقع المغرب على اتفاقية كيوطو بشأن التغيير المناخي، المصادق عليها في قمة الأرض بريو ديجانيرو، كما صادق على بروتوكول التدبير المندمج للمناطق الساحلية بتاريخ 17 يونيو 2012.

وفي هذا الإطار أصبح من الضروري اتخاذ تدبير تشريعي متقدم، قادر على الإجابة على مختلف التحديات التي تواجه المناطق الساحلية ببلادنا، تشريع يهدف إلى المحافظة على الساحل من التدهور وكفيل بإعادة الاعتبار لهذا الفضاء وضمان تدبيره تدبيرا مندمجا ومستداما.

سيدي الرئيس،

لقد تكونت لدينا قناعة في فرق المعارضة بالأهمية القصوى لهذا المشروع قانون، خاصة وأنه يستجيب لمختلف الإشكالات التي تواجه الساحل وتداعيات التغيرات المناخية على المناطق الساحلية، غير أنه لابد لنا أن نؤكد على أهمية وضرورة عقد شراكات مع الهيئات وربط علاقات التعاون وتبادل الخبرات مع مختلف المؤسسات التي تسعى لنفس الأهداف، كما يتعين، بالموازاة مع ذلك، القيام بحملات تحسيسية وتوعوية واسعة للتعريف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

.. بمشاكل الساحل والتحديات التي تواجهه وتحسيس المواطنين والمستثمرين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

.. بأهمية المحافظة على طبيعة الساحل وجودة بيئته. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية عقد الشراكات مع المؤسسات التعليمية.

وعليه، فإننا في فرق المعارضة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر إلى عملية التصويت، هي مواد من 1 إلى 56.

الموافقون: الإجماع.

إذن، صادق المجلس بالإجماع على القانون المتعلق بالسواحل، ونمر..

إذن، صادق المجلس على القانون برمته، إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل.

وننتقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيدة الوزيرة، تفضلي لتقديم المشروع.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على سيد المرسلين.

رمضان مبارك وكل عام وأنتم بخير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم بين أيديكم مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وهو عمل بدأ الاشتغال به منذ سنوات خلت ليتبلور اليوم في هذا الشكل الذي عُرض عليكم في اللجنة، ويعرض عليكم في اليوم في صيغته النهائية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين،

عفوا كنبغي نذكر السيدات، السادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص دوافع اعتماد تشريع جديد في مجال الإعاقة، فقد عمل المغرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة على إفراد نصوص قانونية خاصة بمجال الإعاقة، وعيا منه بعدم كفاية الترسانة القانونية العامة في تكريس وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لكنه لم يستطع تجاوز مرحلة إقرار الحقوق، حيث ضلت العديد من حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة غير مفعلة، بالنظر إلى:

- أولا، قصور الترسانة القانونية الوطنية بصفة عامة عن حماية وضمان الحقوق هذه الفئة؛

- ثانيا، محدودية النصوص الخاصة بالرعاية الاجتماعية في تلبية الحد الأدنى من احتياجات هذه الفئة وتوفير شروط الإدماج والاندماج الاجتماعيين.

أما المرجعيات المعتمدة في إعداد مشروع القانون الإطار هذا، فقد اعتمدنا في إعداده على المرجعيات الآتية:

- أولا، التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في مقدمتها الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل إبرام معاهدة لتسهيل الولوج ضعاف البصر والأشخاص ذوي الصعوبة في قراءة النصوص المطبوعة في الأعمال المنشورة المنعقد بمدينة مراكش يوم 18 يونيو 2013؛

- ثانيا، دستور يوليوز 2011، لاسيما الفصلين 34 و71؛

- ثالثا، الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها المغرب سنة 2009، وكذلك على البروتوكول الاختياري الملحق بها؛

- رابعا، البرنامج الحكومي 2012-2016؛

- وأخيرا، المخطط التشريعي 2012-2016.

مرتكزات مشروع القانون الإطار هذا هي كالتالي:

- أولا، اعتماد مقاربة حقوقية ترتكز على مفهوم «الحق بدل الرعاية»، وذلك من خلال إبراز الحقوق والتنصيص عليها صراحة وإعلان المسؤولية الجماعية لضمان تمتيع الأشخاص في وضعية إعاقة بها؛

- ثانيا، اعتماد مفاهيم جديدة تساير التطورات التي عرفها مجال الإعاقة كمفهوم «وضعية الإعاقة» و«إعادة التأهيل» و«التمييز على أساس الإعاقة»؛

- ثالثا، إنشاء أوضاع قانونية جديدة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة كفيلة بتحقيق التكافؤ الفرص وتيسير اندماجهم؛

- رابعا، تنويع مجالات تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها لتشمل المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن حقوق ممارسة الرياضة والترفيه؛

- خامسا، إقرار جملة من حقوق الأولوية والتسهيلات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بغاية ضمان سرعة اندماجهم الاجتماعي وتمتعهم بحقوقهم الإنسانية.

ويهدف هذا المشروع إطار إلى:

- تحقيق الملاءمة في المنظومة التشريعية بمختلف مجالاتها في استهداف الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- تحقيق الإلتقائية في السياسات العمومية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة، انطلاقا من مرجعية قانونية مؤطرة وموحدة؛

- ثالثا، تفعيل التعاقد البين مؤسساتي لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة لتعدد وتنويع المتدخلين وتوسيع وعاء الخدمات لفائدتهم.

أما مكونات مشروع القانون إطار، فهي كالتالي تتكون من 26 مادة، موزعة على تسعة (9) أبواب:

- الباب الأول: الأهداف والمبادئ؛

- الباب الثاني: الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية؛

- الباب الثالث: التربية والتعليم والتكوين؛

- الباب الرابع: التشغيل وإعادة التأهيل المهني؛

- الباب الخامس: المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية وأنشطة الترفيه؛

- الباب السادس: المشاركة في الحياة المدنية والسياسية؛

- الباب السابع: الامتيازات وحقوق الأولوية؛

- الباب الثامن: الولوجيات؛

- الباب التاسع: أحكام ختامية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

ختاما، لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بهذا المجلس الموقر، رئاسة وأعضاء، أغلبية ومعارضة، على المجهودات التي تقوم بها في مجال اختصاصاتها، ولاسيما في مجال التشريع الذي نحن بصدده، وكذلك أشد على أيديهم لإيجابية التفاعل مع مشروع القانون الإطار الذي نقدمه اليوم بين أيديكم.

شكرا على حسن تتبعكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

التقرير نعتبره قد وزع.

المداخلات، هل هناك من مداخلة؟

أغلبية؟

معارضة؟

الفيدرالية؟ تفضل الفريق الفيدرالي..

الأغلبية، فريق الأغلبية، تفضل.

شكرا للمداخلة.. مداخلة الفريق الحركي باسم فرق الأغلبية، شكرا.

المعارضة.. شكرا الأستاذ.

مداخلة فرق المعارضة، الأستاذ دعيدعة، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، رأفة بالجميع لأنه خاصة الناس اللي باقي غيمشيو ياخذوا القطار للدار البيضاء، المداخلة متاع الفريق الفيدرالي ها هي، غنسلمها لكم، ولكن لابد أن أشير بأنه هاذ المشروع الإطار قانون الإطار اللي هو الآن بمعنى أن واحد العدد متاع الأسر كتنتظرو، وبالتالي يجب التفعيل ديالو في أقرب الآجال.

قانون الإطار اليوم، على الأقل، كيعطينا إمكانية متاع كل قطاع، تعلق الأمر بالتعليم أو الصحة أو باقي القطاعات المتدخلة في هذا المجال، اليوم ولت عندها وظائف محددة، وولت عندها مسؤولية.

على الجميع أن يتحمل مسؤوليته وتفعيل هذا القانون الإطار لإخراجه إلى الوجود، لأنه اليوم الأسر والأطفال والأشخاص، بشكل عام، ذوي إعاقة هما اللي حاسين بالآلام والتهميش، كي كيقولوا المغاربة: «ما حاس بالمزود غير اللي مخبوط به».

علينا كمجتمع، كبرلمان، كحكومة، أن نلتفت لهؤلاء ولأسرهم، أن نرفع الظلم والتهميش الذي تحس به هذه الفئات، ولذلك نقول للحكومة في شخص السيدة الوزيرة عليكم الإسراع لإخراج مقتضيات هذا القانون الإطار إلى حيز الوجود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نمر إلى عملية التصويت، سنبدأ من الفصل الأول إلى الفصل 26، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات المدخلة على مستوى اللجنة.

الموافقون على المادة الأولى إلى 26:

الموافقون: الإجماع.

إذن، صادق المجلس.. شكرا لكم، شكرا لكم.

إذن، وافق المجلس المستشارين على مشروع قانون إطار رقم 37.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

إذن، انتهى برنامج اليوم على مستوى التشريع والمراقبة.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

I. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة باسم فرق المعارضة في مناقشة مشاريع القوانين التنظيمية التالية:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3- مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

وأخيرا، ها نحن نتداول فيما تبقى من مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين والأحزاب السياسية وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، والتي تعتبر إلى جانب القوانين التنظيمية الأخرى من أهم النصوص التشريعية التي انتظرها المغاربة.

الواقع أن نفس الملاحظات التي سبق أن توقفنا عندها بمناسبة دراسة المشاريع قوانين التنظيمية السابقة، نعيد إثارتها من جديد، بمناسبة مناقشة هذه المشاريع قوانين التنظيمية، ويتعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، وبمشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وبمشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير و تتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الجماعات الترابية؛ سواء ما طالها من تأخير حتى فقدت بريقها لدى عموم المواطنات والمواطنين، وكاد البعض يعتقد أنها لا تعدو أن تكون سوى وعودا دستورية ستظل سجينة الورق.

السيد الرئيس،

لاحظنا جميعا، كيف ساهمت هذه المماطلة التي نهجتها الحكومة في ترويج تساؤلات عددية لدى الرأي العام عن أسباب تأخرها في تنظيم الانتخابات الجماعية والمهنية وإخراج مجلس المستشارين من وضعيته الحالية وإدراجه ضمن مؤسسات دستور 2011، الأمر الذي يعطينا شرعية طرح الأسئلة التالية:

- أليس هذا التأخر يعبر عن ضعف إيمان واقتناع الحكومة بفكرة الديمقراطية التشاركية ؟

- أم أنه تأخر راجع إلى ضعف الكفاءة وغياب الجدية لدى الأغلبية الحكومية، خاصة وأننا لاحظنا هذا الضعف في الكثير من القضايا والملفات التي تعثرت الحكومة في تدبيرها؟

- أم أنه تأخر راجع إلى اهتمامات الحكومة بأشياء ثانوية بعيدة عن صلب قضايا السياسة والمجتمع المغربيين والإصرار على خلق ملهات عبثية يراد منها صرف اهتمام المغاربة بقضاياهم الحقيقية؟

لقد كنا نأمل أن تشكل هذه الأوراش إحدى أولويات هذه الحكومة، ذلك لاعتبارات متعددة مرتبطة أساسا باستكمال إرساء المؤسسات الدستورية.

لكن إصرار الحكومة على هدر الزمن وتضييع الفرص أضفى على مناقشة هذه المشاريع الهامة برودة سياسية ما فتئنا نحذر منها، فوت الفرصة على المغرب والمغاربة من حماسة مشاركة كل المكونات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هكذا وللأسف الشديد لم تكن الحكومة في مستوى التطلعات الديمقراطية التي عبر عنها المغاربة ملكا وشعبا، وتفننت في الفرملة والكبح متعمدة الإضرار بالإصلاح المنشود، فبدل أن تنصهر الحكومة في هذه السيرورة الديمقراطية وتكون جزءا بناءا فيها، من خلال تعزيز وتقوية التراكم التشاركي الواسع والديمقراطي الذي اعتمد في كتابة مشروع الوثيقة الدستورية والمصادقة عليه، بدل أن تكون المعبر السياسي الوفي والمترجم لهذا التحول في صناعة القرارات والقوانين، فضلت أن تعاكس التاريخ وأن تقف حجر عثراء في تأخر البناء الديمقراطي.

ولعل أفضل مثال يعبر على ذلك، هو الطريقة التي اعتمدتها الحكومة قبل إخراج هذه المشاريع قوانين تنظيمية إلى حيز الوجود، إذ بدا واضحا أنها تعمدت فرض أمر الواقع والتمويه بتنظيم حوارات ولقاءات تفتقد للجدية وتسعى إلى فرض شروط الإذعان والخضوع أكثر مما كانت تسعى للإنصات والتفاعل مع مقترحات والبدائل المقدمة من قبل باقي الأحزاب السياسية خارج دائرة الأغلبية.

- فالحكومة كانت دائما تفتح حوارات لكي لا تسمع إلا لنفسها –

إننا أمام هذا البطء والتأخر والمماطلة، نكاد نجزم أنها عقيمة ونهج وأسلوب هذه الحكومة لهذا نجدها دائما تختلق أعذارا سريالية، وتجعل من المعارضة البرلمانية مشجبا تعلق عليها عجزها وضعفها.

ألا يعتبر هذا مؤشرا عن عجز بنيوي في التصور والتنظيم والجاهزية في الإنجاز لدى هذه الحكومة؟

إن وعينا السياسي ومسؤوليتنا كفريق برلماني إزاء المرحلة ومتطلباتها الدقيقة، هو الذي كان وراء دراستنا لهذه المشاريع قوانين تنظيمية، وهو نفسه الوعي بكل ما يحمله من وضوح وشجاعة يملي علينا أن نتعاطى بمرونة مع ما يقدمه هذه النصوص القانونية الذي لا نخفي أسفنا وعدم اقتناعنا بالعديد من مقتضياتها التي كنا نأمل أن تكون أفضل مما هي عليه .

لكن مع كل هذا، وتغليبا للمصلحة العليا للبلد، وانطلاقات من الروح الإيجابية التي عبرت عنها الحكومة ولو جزئيا وبشكل متأخر، وسعيا وراء المساهمة في خلق مناخ هام ملائم وقائم على الثقة والاحترام وتحصين المكتسب الديمقراطي، لا نجد بدا إلا أن نصوت بالإيجاب على هذه المشاريع قوانين تنظيمية الثلاث، ونقبل بممكنات اللحظة التاريخية التي يمر منها نضالنا الديمقراطي.

II. مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية

بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 81.12 يتعلق بالساحل والذي يشكل تقدما كبيرا في مجال تدبير مسؤول وشفاف ومستدام للساحل المغربي، ذلك أن تدبير هذا المجال يكتسي أهمية بالغة في إطار مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

إن القانون المتعلق بالساحل يتضمن في مجمله الكثير من الجوانب الإيجابية المرتبطة بالساحل والبيئة عموما، فبالإضافة إلى أنه يسد الفراغ التشريعي الحالي ويضع آليات قانونية لمنح تراخيص الاستثمار في الساحل، فإنه يهدف إلى:

- تقوية حماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمناطق الرطبة؛

- حماية البحر من التلوث الناتج عن المقذوفات في البحر؛

- توسيع نطاق تطبيق مبدأ إلزام المسؤولين عن التلوث بأداء تكاليف الوقاية والحماية والحد من التلوث؛

- تعزيز منظومة المراقبة والعقوبات.

السيد الرئيس،

إن القانون المتعلق بالساحل يرتبط ارتباطا قويا بالعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا المجال والتي صادق عليها المغرب، غير أنه في بعض الجوانب لم يرق إلى مستوى البروتوكولات المرتبطة بها من أحكام.

لذلك، نتمنى أن يُسهم هذا القانون في تحقيق نقلة نوعية في الاهتمام بالساحل المغربي واعتماد حكامة جيدة أساسها ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة بضرورة التسريع بإعداد جميع النصوص التنظيمية لأن القانون سيظل ناقصا في غياب النصوص التنظيمية المرتبطة بالعديد من مواده ولأن تطبيقه رهين بصدورها.

كما نطالب بإنشاء آلية للتنسيق بين القطاعات وتوسيع دائرة التشاور بإشراك الساكنة من أجل التخطيط للساحل وتحديد مسؤوليات مختلف الهيئات والمتدخلين المكلفين بمراقبة الساحل.

ونطالب بضمان تطبيق القانون تطبيقا سليما مع الحرص على الانسجام والتكامل بين مقتضياته وباقي مقتضيات النصوص القانونية ذات صبغة مرجعية أو صبغة بيئية أو القوانين القطاعية المجاورة القانون.

وأخيرا ندعو الحكومة إلى التعجيل بتفعيل:

- التدخل الفوري لوضع حَدٍّ للنهب الممنهج لرمال الساحل المغربي، لِمَا يُشكِّلُهُ من إخلالٍ بالمنظومة البيئية، ومن انعكاساتٍ ضارةٍ على السياحة.

- إيقاف الزحف الإسمنتي على رمال الساحل، سواء تعلق الأمر بتجزئات سكنية أو منشآت سياحية أو صناعية.

- الكف عن استعمال مياه البحر مستودعاً لمختلف أنواع الملوثات الصلبة والسائلة، لما لذلك من انعكاسات سلبية على المنظومات البيئية البحرية.

- ترشيد الأنشطة الفلاحية المحاذية للساحل واستبدال الأنماط المكثفة منها، التي تتسبب في ارتفاع ملوحة التربة والمياه الجوفية وتلويثهما، بالأنماط البيولوجية المستديمة.

والسلام عليكم.

III. مداخلة الفريق الحركي باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية لأعرض وجهة نظرنا في مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، خصوصا الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل إبرام معاهدة لتسهيل ولوج ضعاف البصر والأشخاص ذوي الصعوبة في قراءة النصوص المطبوعة في الأعمال المنشورة، المنعقد بمدينة مراكش في 18 يونيو 2013، وتنزيلا لأحكام الفصلين 34 و71 من الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها المغرب سنة 2009 وعلى البروتوكول المتعلق بها.

في البداية، أود أن أنوه بعمل لجنة التعليم والشؤون الثقافية وبكافة أعضائها وبالسادة المستشارين الذين شاركوا في مناقشة هذا المشروع داخل اللجنة، حيث ساهم الجميع، أغلبية ومعارضة، في قراءة موضوعية للمشروع وسياقه العام وراهنيته.

كما نثمن التفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيدة الوزيرة مع المقترحات والتعديلات التي تقدم بها السادة المستشارون، وهذا معطى يجسد التعاون والتنسيق المنشود بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون إطار هذا الذي نحن بصدد دراسته، جاء بهدف سد النقص الكبير الذي تعيشه هذه الشريحة من المجتمع وحماية حقوقهم وحرياتهم، ومن أجل تمكينهم من الاستقلالية في حياتهم

والاستفادة من مؤهلاتهم من خلال تعزيز قدراتهم وإشراكهم في جميع الأنشطة التي تلائم وضعيتهم بكيفية طبيعية على قدم المساواة مع الآخرين من الأشخاص، دون تمييز في جميع المجالات المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والرياضية.

السيد الرئيس،

كما تكمن أهمية هذا المشروع في تجديد مسؤولية الدولة في الوقاية من الإعاقة بكل أشكالها والعلاج منها من خلال إبراز الخدمات الصحية التي يجب توفيرها والاستفادة من الرواتب والتعويضات التي تمنحها أنظمة صناديق التغطية الاجتماعية لفائدة الوالدين والكافل والحاضن، بغض النظر عن شرط السن.

وبخصوص المجال التعليمي، فإن هذا المشروع يضمن الحق في التربية والتكوين، كما أنه يعمل على محاربة كل ما من شأنه إقصاء الشخص في وضعية إعاقة من الحصول على فرص متكافئة مع غيره من المواطنين في الاستفادة من خدمات المنظومة التعليمية بجميع أنواعها.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، إننا ننوه بمضمون وأهداف هذا النص ونصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV. مداخلة الفريق الاستقلالي باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع قانون إطار رقم97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والذي يروم تحقيق الملائمة في المنظومة التشريعية بمختلف مجالاتها وتحقيق الالتقائية في السياسات العمومية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه، أن المشروع يأتي في سياق جد هام موسوم بالمجهودات الكبرى التي بذلها المغرب في اطار تنفيذ التزاماته اتجاه المنتظم الدولي، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

وغني عن البيان، أن المغرب كان من أوائل البلدان التي وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، التي اعتمدتها الأمم المتحدة بتاريخ 13 ديسمبر 2006، حيث تمت المصادقة عليها يوم 8 أبريل 2009، كتأكيد على الاهتمام الكبير الذي يوليه المغرب لهذه الفئة الغالية على قلوبنا والتي تحظى بعطف مولوي من طرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي خصها برعايته وعنايته، وشكل بذلك توجيها للحكومة بجعلها محور أساس لكل المبادرات التنموية والسياسات العمومية للحكومة.

السيد الرئيس،

يكتسي المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر أهمية كبرى، لكونه يتوجه الى خلق الاليات الحقوقية والقانونية والتنظيمية والمؤسساتية الكفيلة بضمان الحماية اللازمة لفئة غالية على قلوبنا، تمثل أكثر من 15% من مواطني العالم، بل أصبحت اليوم حاضرة ومؤثرة وبقوة في المجتمع الدولي من خلال جمعيات تنتظم لمناصرة قضاياهم عبر مختلف الآليات الحقوقية الدولية.

لكن وبالرغم من أن المغرب قد حقق عدة مكاسب مهمة منذ توقيعه على الاتفاقية المذكورة، إلا أن وضعية هذه الفئة تؤكد وجود العديد من الاختلالات والإكراهات ومواطن الضعف، التي تزيد من أزمة الاشخاص في وضعية إعاقة وتحول دون اندماجهم الكامل في المجتمع، مما يفرض إبداع الحلول والآليات، التي من شأنها تجاوز هذا الوضع حتى تتمتع هذه الفئة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و السياسية أسوة بباقي المواطنين.

ولا يخفى عليكم السيدة الوزيرة أن العديد من المؤشرات الحقوقية تظهر تردي وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة وانعكاساتها السلبية على محيط المعني، خاصة بالنسبة لأسرته ومحيطه، كما أن التمثلات والمعتقدات السائدة في محيط الأشخاص في وضعية إعاقة تشكل حاجزا لاندماجهم.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون الإطار موضوع المناقشة، هو ورش تنموي شامل بأبعاد انسانية واجتماعية كبرى، تهم كل فئات المجتمع وكل المتدخلين كيفما ما كانت مرجعياتهم وأينما كان موقعهم، لذلك فمن غير السليم أن تنفرد الوزارة والحكومة بعملية إعداد المشروع في إقصاء تام لكل الفاعلين وفي لامبالاة لكل الحناجر والأصوات، التي لطالما طالبت وناضلت ودافعت من اجل كرامة وحقوق هذه الفئة، لكنكم ومع كامل الأسف، تجاهلتم كل ذلك وضربتم بعرض الحائط كل النصوص والمواثيق الدولية والوطنية، التي توصي الحكومات بالمقاربة التشاركية.

وكان حري بكم أن ترافقوا هذا الورش التنموي بحوار وطني ونقاش عمومي حقيقي، ينفذ إلى عمق الظاهرة و يقدم المقترحات العملية لتحسين الوضعية وفق مقاربة تشاركية تروم إشراك كافة المعنيين والمتدخلين الرسميين وغير الرسميين بدل إصدار القرارات وإعداد المسودات بشكل انفرادي، واسمحوا لي أن أتساءل عن مصير المذكرات

والتوصيات، التي رفعتها العديد من الجمعيات والهيئات حول الموضوع والتي كان آخرها المذكرة الترافعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن المشروع هو بمثابة اعلان عن تحول كبير في التعاطي مع قضية وملف الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو مؤشر عن وجود تقدم في مقاربة الحكومة لهذه القضية، لكن ذلك يتطلب تكثيف المزيد من الجهود من أجل أجرأة كافة مواد الاتفاقية الدولية المعنية على مستوى القوانين الوطنية الملزمة وتنزيل مقتضيات هذا المشروع في اتجاه الاعتناء بالأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة بالبوادي وبالأحياء الشعبية.

لكن تحقيق ذلك رهين أيضا، بالتعبئة القطاعية الشاملة للقضاء على الأسباب والعوامل المؤدية للإعاقة مثل: (التخفيف من حوادث السير، محاربة التطبيب التقليدي والشعوذة) والحد من الأخطاء الطبية بالإضافة إلى توفير الولوج إلى العلاج العمومي للجميع والتوعية الصحية والعناية الخاصة بظروف وشروط الولادة الصحية، وهي مسألة لن تحقق إلا بتغيير بعض العقليات والأفكار الرجعية اتجاه هذه الفئة.

السيد الرئيس،

إننا اليوم في أمس الحاجة الى سياسة عمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تروم إنتاج برامج قابلة للتطبيق في الميدان، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية هؤلاء الأشخاص وكذا تنوع الإعاقة، بما يسهم في تسهيل إدماجهم في كل المجالات، وذلك بتشاور مع الجمعيات التي تعنى بهذه الشريحة من المواطنين.

إننا في فرق المعارضة، نعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة جزء أساسي، بل النواة الصلبة للمجتمع، وأن على الجميع أن يعملوا كل من موقعه على العناية والاهتمام بهم، لما يترتب عن التخلي عنهم أو سوء التعاطي مع قضيتهم من عواقب وخيمة على الدولة والمجتمع.

إننا في فرق المعارضة نؤكد مرة أخرى أن هذا المشروع قانون على الرغم من أهميته وقيمته المضافة، لا يستجيب لكل مطامحنا، ومع ذلك فإننا نأمل أن تسرع الحكومة وتيرة إخراج النصوص التطبيقية والتنظيمية لهذا القانون لأهميتها، وتبسيط المساطر المرتبطة به، كما أن الحماية القانونية التي وفرها المشروع، تستدعي التفكير في القريب العاجل لمعالجة العديد من الإشكالات المرتبطة بالإعاقة وبمسبباتها وتعزيز الجهود المبذولة، والتي أبدعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والهادفة إلى الحفاظ على كرامة هذه الفئة، ضمن منظومة البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بالمجال الاجتماعي.

واعتبارا لما سلف، ونظرا لأن المشروع المعروض علينا يشكل لبنة أخرى في ترسانتنا القانونية المهمة و الداعمة لمبدأ التضامن و التكافل الاجتماعي والحقوقي طبقا لثوابت الأمة المغربية، فإننا في فرق المعارضة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم .

V. مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وجدير بالذكر أنه بتوقيع بلادنا على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، المصادق عليها من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 دجنبر 2006، يكون المغرب قد وضع على عاتقه التزامات كبيرة، متصلة بتأهيل الشخص في وضعية إعاقة للاندماج في الحياة العامة، وضمان حقه في التمدرس والصحة والشغل، بما يدفع نحو تجاوز المقاربة الإحسانية، التي ما فتئت الطبقة السياسية تنهجها إزاء التعامل مع الاحتياجات والمطالب المشروعة لهذه الفئة من المواطنين، وذلك، لصالح مقاربة حقوقية تنبني على التدبير الحكيم والمعقلن لمجال الإعاقة في المغرب.

وإذا كان المغرب قد أقر في الدستور الجديد حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة حيث نص في ديباجته على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

كما أن الفصل 34 يلزم السلطات العمومية باتخاذ التدابير الضرورية من أجل ضمان إدماج الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة في المجتمع وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

كما يتضمن الإطار القانوني الحالي مجموعة من النصوص الخاصة بمسألة الإعاقة.

السيدات والسادة،

تؤكد الإتفاقية الدولية للمعاق على «أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية المستدامة ذات الصلة». كما ألزمت البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقية باعتماد إطار تشريعي منسجم مع الاتفاقية التي تشكل القاعدة القانونية، التي تسمح بمحاربة التمييز على أساس الإعاقة وتفعيل الحقوق السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما نصت عليها الاتفاقية المشار إليها.

وإذا كانت الاتفاقية تشكل ميثاقا كونيا لحقوق الإنسان ملزما للدول الأعضاء عند المصادقة عليه، حيث يتعين على هذه الدول أن تقوم باحترام وحماية هذه الحقوق وأن تضع قيد التنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية، من حقنا التساؤل عن مدى حضور ذلك في التدبير اليومي لملف الإعاقة من طرف الجهات المختصة بالمغرب؟

فبالرغم من التقدم النسبي الذي عرفته بلادنا في مجال حقوق الإنسان، لا تزال الإعاقة تشكل حاجزا حقيقيا للفرد في سبيل انبثاق شخصيته وتطوير إمكانياته والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة.

فجل المبادرات الحكومية في مجال الإعاقة تفتقر إلى رؤية واضحة مؤسسة على المقاربة الحقوقية، إذ لا توجد هناك استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة تعكس إرادة السلطات العمومية على المدى البعيد في محاربة التميز ووضع سياسة متكاملة وفعالة من أجل ضمان الحياة الكريمة للأشخاص في وضعية إعاقة.

فعلى مستوى التعليم: يسجل عدم استفادة غالبية الأطفال في وضعية إعاقة من برامج التعليم الأساسي، فرغم قيام الحكومة المغربية بصياغة خطة من خمس سنوات (من 2008 إلى 2012)، لتوفير التعليم الأساسي لهذه الفئة، لا يزال عدد المستفيدين منه ضعيفا للغاية، إذ لم يسجّل في البرنامج، حسب الإحصائيات الرسمية، سوى (74.730) طفلا معاقا من العدد الإجمالي المتراوحة أعمارهم ما بين (4) و(15) سنة 2011، ولعلّ ذلك يرجع إلى العديد من العوامل المادية و»اللوجيوستيكية» من قبيل: تصميم المدارس، عدد الأساتذة، أساليب الاتصال، التقييم، الدعم الأسري وعدم فاعلية حملات الوعي التي تقوم بها الوزارة.

على مستوى الصحة: أما فيما يتعلق بالتغطية الصحية، فقد تبين أن 12% من الأشخاص في وضعية إعاقة منخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في مؤسسة للتأمين أو تعاضدية.

وفي مجال إعادة التأهيل: فإن مؤشر أنشطة المستشفيات العمومية في الطب البدني وإعادة التأهيل لسنة 2010 يظهر بأن هذا القطاع لا يحظى بالاهتمام الكافي من طرف وزارة الصحة.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية: فإن عدد الأطر الطبية وشبه الطبية المتخصصة في الترويض الطبي وإعادة التأهيل والعاملة بوزارة الصحة لا تتعدى 8 أطباء مختصين في الطب الفيزيائي و42 اختصاص في ترويض النطق و11 اختصاص في صنع آليات تقويم الأعضاء و7 اختصاصيين في العلاج النفسي الحركي مع العلم بأن بعض التخصصات غير موجودة مثل العلاج الوظيفي، أو المهاراتي (Ergothérapeute).

أما على مستوى البنيات التحتية المتخصصة: فإن المراكز العمومية لإعادة التأهيل لم تتطور إلا بشكل طفيف منذ سنوات الستينات، ففي هذه الفترة تم إنشاء 57 وحدة صغيرة لإعادة التأهيل في العمالات والأقاليم موزعة كالتالي: 45 وحدة في المستشفيات الإقليمية–6 في المراكز الاستشفائية و6 في مراكز صحية أو مراكز الفحص، وتتضمن 19 وحدة لعلاج النطق و3 وحدات لتقويم البصر، و11 معمل لتجهيزات إعادة تقويم الأعضاء.

وتبقى هذه الإنجازات متواضعة مقارنة بالنسبة للحاجيات، فالعرض العمومي لخدمات الصحة وإعادة التأهيل يعاني من عدة نقائص: عدم كفاية الموارد المالية، العدد المحدود للأطر الطبية وشبه الطبية المتخصصة، ونقص في البنيات التحتية المتخصصة، وعدم التوازن في التغطية الترابية.

أما على مستوى التشغيل: نلاحظ التهميش والإقصاء الكبيران اللذان يعانيهما الأشخاص في وضعية إعاقة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، وهو ما يحول دون إشراك هذه الفئة في تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل ضعف التزام الدولة والقطاع الخاص بأجرأة نسبة 7% الموكولة للشخص في وضعية إعاقة، وكذا عدم احترام تطبيق المقتضيات القانونية المنصوص عليها في مدونة الشغل لصالح الأجير المعاق.

وقد أظهر البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2004، بأن أزيد من 55% من الأشخاص المعاقين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة لم يلجوا سوق الشغل، ومعدل البطالة بين الأشخاص النشيطين مرتفع خمس مرات بالنسبة للأشخاص المعاقين مقارنة بباقي الساكنة، ولا تشكل النساء النشيطات سوى نسبة 3.8% مقارنة ب 15.5% في أوساط الرجال.

أما الكلفة الاقتصادية التي يؤديها المجتمع نتيجة إقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة من سوق الشغل قدرت حسب دراسة قام بها التحالف من أجل دعم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة عام 2010، بنحو 9.2 مليار درهم، حيث يمثل هذا المبلغ 2% من الناتج الداخلي الخام و3% من الاستهلاك العام للأسر و13% من إنتاج الإدارة العمومية.

إن نتائج هذه الدراسة تفند الفكرة السائدة بأن الأشخاص في وضعية إعاقة يمثلون عبئا اقتصاديا على المجتمع، فالاستثمارات التي يمكن للدولة أن تقوم بها من أجل إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق الشغل سيتم تعويضها وامتصاصها بشكل واسع وسريع.

على مستوى البنيات التحتية: يلاحظ أن مساهمة الدولة والجماعات المحلية في توفير البنية التحتية الملائمة لتطوير قدرات الشخص في وضعية إعاقة وتأهيله، يظهر واضحا قصورهما في توفير الولوجيات (Accessibilités) الضرورية، إذ تكاد تغيب تلك الولوجيات في معظم المرافق العمومية والخاصة على حد سواء، ويرجع ذلك إلى التعطيل المستمر الذي يعرفه تطبيق القانون رقم 10.03 الخاص

بالولوجيات، والصادر في 12 ماي 2003.

وغير ذلك من المؤشرات الدالة على عدم مطابقة الوضع القانوني للشخص في وضعية إعاقة مع وضعه الواقعي.

السيدات والسادة،

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ننطلق من كون المقاربة الحقوقية تبقى واجبة التطبيق في التعامل مع احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن هذا المنطلق، وفور توصلنا بمشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، طالبنا بإحالته على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء الرأي.

وفي هذا الإطار، وبعد إبداء المجلس الوطني لحقوق الإنسان لرأيه خلال شهر فبراير 2015، إلى جانب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 26 فبراير 2015، نظمنا يوماً دراسياً حول القانون الإطار رقم 13.97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، شاركت فيه جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الدستورية، حيث كانت لنا فرصة للاستماع إلى رأيها ومقترحاتها ومعاناة المعنيين بالأمر مباشرة، بهدف بلورة رأي عام وتوصيات شكلت لنا في الفريق الفيدرالي نبراسا ساعدنا خلال النقاش العام وأثناء وضع التعديلات على مشروع القانون الإطار المذكور.

وهكذا تقدمنا بالعديد من التعديلات لم تحظ كلها بالقبول، خاصة فيما يتعلق بآلية للتعويض أو تحسين الولوج إلى الشغل أو تقوية الولوج إلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي وتيسير الولوج إلى التربية والتعليم ودعم البحث العلمي على المستوى الوطني في ميدان التكنولوجيات التي تتيح استقلالية الأشخاص في وضعية إعاقة. وأملنا أن تكرس الممارسة العملية حقوق هذه الفئة من المواطنين.

وفي هذا السياق ندعو الحكومة إلى إدراج مقاربة الإعاقة أثناء تحضير قوانين المالية ودمجها في الميزانيات المرصودة لسياسات عمومية تعتمد المقاربة الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة.

ونتمنى أن تتأصل ثقافة حقوق الإنسان لدى مسؤولينا، حتى نتمكن من بناء سياسات عمومية أكثر نجاعة، لضمان حماية شاملة ومنصفة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير تمتعهم بحقوقهم الإنسانية الأساسية.